جامعة البحرين

كلية الحقوق **قسم القانون العام**

الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان

دراسة مقارنة

أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في القانون العام

في (دكتوراه في الفلسفة في القانون العام)

إعداد

لولوة أحمد حسن آل خليفة

الرقم الجامعي :٢٠٠٣٣٠١٠

إشراف

الدكتور محمود السيد داود

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة البحرين

واستاذ القانون الدولي العام بجامعة الأزهر سابقاً

جامعة البحرين

مملكة البحرين

يونيو ٢٠٢١

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

((وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)) (٨٥)

{سورة النساء– الآية ٥٨}

ملخص الأطروحة

حاز موضوع حقوق الإنسان على الكثير من الاهتمام، خاصة بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي شابها الكثير من الأهوال، مما قضى على الملايين من الأنفس البشرية، ما استتبع تولي الأمم المتحدة مسؤولية المبادرة بوضع أنظمة قانونية تبين للدول الأعضاء في المنظمة الدولية كيفية تحمل مسؤولية الحفاظ على كرامة مواطنيها وتوفير الحقوق الإنسانية لهم.

فبدأت المنظمة في الإلزام التدريجي للدول، فكان أول مبادراتها إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، تلاه العهدان الدوليان عام ١٩٦٦م، اللذان كانا على درجة عالية من الإلزام، ثم بدأت في تشجيع الدول على التعاون لإصدار اتفاقيات الإقليمية يكون تطبيقها إلزاميا على الدول الأطراف فيها، كما شجعت على إنشاء منظمات إقليمية ، سواء حكومية أو غير حكومية تعمل على مراقبة الدول الاعضاء في تنفيذها لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات إنشائها بالإضافة إلى تشجيع تلك الدول على إنشاء محاكم إقليمية لها سلطات قضائية ملزمة في أقاليمها.

حيث اتخذ المجتمع الدولي خطوات في غاية الأهمية لتعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال إقرار آليات لحمايتها تتمثل في المحاكم القضائية الموزعة على أقاليم العالم الثلاثة، والتي تسعى لتعزيز دور الحماية القضائية الإقليمية والتي بدورها لا تقل أهمية عن دور الحماية الدولية، فكانت المحكمة الأوروبية أول محكمة خاصة بحقوق الإنسان، وثم سارت على نفس النهج الدول الأمريكية وتم إنشاء المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، ومن جانبه واكب الاتحاد الافريقي المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ولا شك أن الوطن العربي بحاجة لهذا النوع من الحماية الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان العربي، لتأتي مبادرة ملك مملكة البحرين لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان وبموافقة جامعة الدول العربية بموجب قراراها رقم ٥٧٣ بتاريخ ٢٤/مارس/٢٠١٣. حيث إن وجود هذه المحكمة سوف يضيف هيئة قضائية إلى نظام الحماية العربي لحقوق الإنسان، باعتبار أن المحكمة العربية لحقوق الإنسان من الإنجازات الكبيرة لجامعة الدول العربية.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا البحث إلى أسرتي وإلى أساتذتي في جامعة البحرين الذين غرسوا في نفسي حب العلم والتعلم، وإلى كل طلبة العلم في كل مكان.

شكر وتقدير

باسمك اللهم أقدم بين يدي فاتحة الشكر، وبحمدك أتقدم بين يديك بما تفتح به من الثناء عليك، سبحانك لا نحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك. أن الحمد الله رب العالمين.

أما وقد حان الوقت لأتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير لكل من قدم لي يد العون والمساعدة لإنجاز هذه الرسالة، وأخص بالذكر مشرفي الجليل الأستاذ الدكتور محمود السيد داود الذي تحمل مسؤولية الإشراف على هذا البحث فتلقاني بكامل الرعاية والاهتمام.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى سعادة الدكتور صلاح محمد أحمد القائم بأعمال كلية الحقوق بجامعة البحرين، و أتقدم بالشكر إلى سعادة الدكتور محمد الهيتي رئيس قسم القانون العام السابق وسعادة الدكتور محمد باهي رئيس قسم القانون العام الحالي، في كلية الحقوق بجامعة البحرين، وإلى جميع أساتذتي في كلية الحقوق وأساتذة جامعة البحرين الذين تعلمت على أيديهم حب العلم والتعلم.

و أخيراً أشكر كل من ساعدني في كتابة هذه الرسالة وقدم لي النصيحة والإرشاد سواء من بعيد أو قريب فهم أهل الفضل والمنة، وأسأل الله أن يجزيهم خير جزاء.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
اعتماد لجنة المناقشة	أ
ملخص الأطروحة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
المقدمة	١
المبحث التمهيدي **مفهوم مصطلح حقوق الإنسان ومصادره**	٥
المطلب الأول: تعريف مصطلح حقوق الإنسان	٦
الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للحق شرعاً وقانوناً	٧
أولاً: التعريف اللغوي للحق	٧
ثانياً: التعريف الاصطلاحي للحق شرعاً	٨
ثالثاً: التعريف الاصطلاحي للحق قانوناً	٩
الفرع الثاني: التعريف اللغوي والاصطلاحي للإنسان شرعاً وقانوناً	١١
أولاً: التعريف اللغوي للإنسان	١١
ثانياً: التعريف الاصطلاحي للإنسان شرعاً	١٢

ثالثاً: التعريف الاصطلاحي للإنسان قانوناً	١٣
الفرع الثالث: تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان	١٤
المطلب الثاني: تعريف مصادر حقوق الإنسان	١٧
الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمصدر شرعاً وقانوناً	١٧
أولاً: التعريف اللغوي للمصدر	١٧
ثانياً: التعريف الاصطلاحي للمصدر شرعاً	١٨
ثالثاً: التعريف الاصطلاحي للمصدر قانوناً	١٨
الفرع الثاني: تعريف القانون الدولي للمصدر	١٩
الفرع الثالث: مصادر حقوق الإنسان	٢٠
أولاً: الشرائع السماوية وخاصة (الشريعة الإسلامية)	٢٠
ثانياً: المواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة (ميثاق الأمم المتحدة)	٢٦
ثالثاً: الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)	٢٩
رابعاً: العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان	٣٢
خامساً: البرتوكولات الاختيارية الملحقة	٣٤
سادساً: المدارس الفكرية والدساتير الوطنية	٣٥
الفصل الأول **ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان وآلياتها الاتفاقية**	٣٦

المبحث الأول: ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان	٣٨
المطلب الأول: مفهوم الإقليمية	٣٩
المطلب الثاني: مفهوم الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان	٤٢
المطلب الثالث: عناصر الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان	٤٥
أولاً: محل الحماية (حقوق الإنسان)	٤٥
ثانياً: المستفيد من الحماية (الإنسان)	٤٧
ثالثاً: الجهة المختصة بالحماية (القضاء الدولي)	٥٠
رابعاً: سبب الحماية (انتهاكات حقوق الإنسان)	٥٣
المبحث الثاني: الآليات الاتفاقية للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان وما ينشأ عنها	٥٨
المطلب الأول: الآليات الاتفاقية الإقليمية لحماية حقوق الإنسان	٦٠
أولاً: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان	٦٠
ثانياً: الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان	٦٣
ثالثاً: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب	٦٥
المطلب الثاني: الآليات الناشئة عن الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان	٧١
أولاً: اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان	٧٢
ثانياً: اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان	٧٥

ثالثاً: اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان	٧٩
الفصل الثاني **آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان**	٨٣
المبحث الأول: آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان (الأوروبية والأمريكية)	٨٧
المطلب الأول: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	٨٧
أولاً: تشكيل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	٩٠
ثانياً: مدة ولاية القضاة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	٩٥
ثالثاً: اختصاصات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	٩٨
أ) الاختصاص القضائي	٩٩
ب)الاختصاص الاستشاري	١٠٢
ج) مراحل سير الدعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	١٠٦
المطلب الثاني: المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان	١٠٨
أولاً: تشكيل المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان	١١٠

ثانياً: مدة ولاية القضاة في المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان	١١٢
ثالثاً: اختصاصات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان	١١٤
أ) الاختصاص القضائي	١١٥
ب)الاختصاص الاستشاري	١١٧
ج) مراحل سير الدعوى أمام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان	١٢١
المبحث الثاني: آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان (الإفريقية والعربية)	١٢٣
المطلب الأول: المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	١٢٣
أولاً: تشكيل المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	١٢٧
ثانياً: مدة ولاية القضاة في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	١٢٨
ثالثاً: اختصاصات المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	١٣٠
أ) الاختصاص القضائي	١٣١
ب)الاختصاص الاستشاري	١٣٣
ج) مراحل سير الدعوى أمام المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	١٣٤
المطلب الثاني: الآليات العربية لحماية حقوق الإنسان (حماية شبة قضائية)	١٤٢
أولاً: اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان	١٤٣

أ) تشكيل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان	١٤٣
ب) اختصاصات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان	١٤٦
ج) تقييم اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان	١٤٧
ثانياً: الميثاق العربي لحقوق الإنسان	١٤٩
أ) المرتكزات الأساسية للميثاق العربي لحقوق الإنسان	١٥١
ب) الحقوق والحريات الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان	١٥٣
ج) تقييم الميثاق العربي لحقوق الإنسان	١٥٦
ثالثاً: لجنة حقوق الإنسان العربية التي أسسها الميثاق العربي لحقوق الإنسان	١٥٨
أ) تشكيل لجنة حقوق الإنسان العربية	١٥٨
ب) اختصاصات لجنة حقوق الإنسان العربية	١٦٠
ج) تقييم لجنة حقوق الإنسان العربية	١٦٣
الفصل الثالث **المبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان**	١٦٧
المبحث الأول: مراحل إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان	١٧٢

المطلب الأول: المرحلة الأولى الخطوات التي تفاعل بها النظام الإقليمي العربي مع المبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة	١٧٣
أولاً: تشكيل لجنة خبراء قانونيين العرب لدراسة المبادرة الخاصة بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان	١٧٤
ثانياً: مؤتمر المنامة لبحث إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وأهم توصياته	١٧٦
ثالثاً: إنشاء لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونين للدول الأعضاء لإعداد النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان	١٧٨
المطلب الثاني: المرحلة الثانية: إقرار النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان	١٨١
أولاً: تشكيل المحكمة العربية لحقوق الإنسان	١٨٢
ثانياً: اختصاصات المحكمة العربية لحقوق الإنسان	١٨٧
أ) الاختصاص القضائي	١٨٩
ب)الاختصاص الاستشاري	١٩١
ج) التسوية الودية	١٩٣
ثالثاً: مراحل سير الدعوى أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان	١٩٤
المطلب الثالث: علاقة المحكمة العربية لحقوق الإنسان بالقضاء الوطني	٢٠٠
أولاً: مدى التزام القضاء الوطني بمبدأ الاحتياطية وسبل الانتصاف الداخلية	٢٠١

ثانياً: الطبيعة الدستورية للمحكمة العربية لحقوق الإنسان	٢٠٤
المبحث الثاني: آلية تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة العربية لحقوق الإنسان	٢٠٦
المطلب الأول: التكييف القانوني للأحكام الصادرة عن المحكمة	٢٠٦
أولاً: حجية الأحكام الصادرة عن المحكمة (حجية الحكم المقضي)	٢٠٧
ثانياً: آثار الأحكام الصادرة عن المحكمة	٢١٠
المطلب الثاني: الجهة المختصة بتنفيذ الأحكام	٢١٣
أولاً: دور المحكمة مع الدول الأطراف لتنفيذ أحكام المحكمة	٢١٥
ثانياً: السلطات الوطنية ودورها في تنفيذ أحكام المحكمة	٢١٧
المطلب الثالث: الأساس القانوني لتنفيذ التزام الدول بأحكام المحكمة	٢٢٠
أولاً: قبول اختصاص المحكمة	٢٢١
ثانياً: مسؤولية الدولة عن التزاماتها القانونية	٢٢٢
المبحث الثالث: تحديات المحكمة العربية لحقوق الإنسان والجهود اللازمة لدخولها حيز النفاذ	٢٢٧
المطلب الأول: تحديات المحكمة العربية لحقوق الإنسان	٢٢٨

أولاً: عدم الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان	٢٢٨
ثانياً: تحفظات الدول الأطراف على اتفاقيات حقوق الإنسان	٢٣٠
المطلب الثاني: الجهود الأساسية لدخول المحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ	٢٣٢
أولاً: دور الجامعة العربية والبرلمان العربي	٢٣٣
ثانياً: دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية	٢٣٥
الخاتمة	٢٤٠
النتائج	٢٤٣
التوصيات	٢٤٦
الملاحق	٢٤٩
المصادر والمراجع	٣٠٨
ملخص الأطروحة بالإنكليزية	A

المقدمة

أصبح موضوع حماية حقوق الإنسان من أهم المواضيع التي تشغل الساحة الدولية في القرنين الأخيرين، وازداد الاهتمام تدريجيًا بمواكبة التغيرات التي طرأت في جميع الميادين الإنسانية، باعتبار أن الإنسان باني الأمم والحضارات.

ولا شك في أن وجود القضاء الدولي والإقليمي الذي يتمثل في تلك الهيئات القضائية المختصة التي تعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتسوية ما يتعلق بها من تجاوزات وخلافات، تعد من أبرز مظاهر الاهتمام، حيث أصبحت حماية حقوق الفرد من أهم المشاكل القانونية في الوقت الحاضر، مما دفع المجتمع الدولي إلى السعي من أجل إيجاد الوسائل الكفيله لضمان هذه الحقوق والحريات، من خلال إبرام مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، وتكوين مجالس وإدارات متخصصة في ذلك المجال وإنشاء هيئات قضائية.

وقد ظهر أثر ذلك بعد الأحداث والتحديات التي أثرت في عالمنا المعاصر وخصوصًا في وطننا العربي، والمشاحنات والصدامات التي وقعت بعد الربيع العربي والتي أثرت كثيراً في مفاهيم احترام حقوق الإنسان وكرامته، والتي تعتبر القاعدة الأساسية للأمن والسلام وتطور المجتمعات، والتي يسعى المجتمع الدولي بكل منظماته وأجهزته الدولية والإقليميه إلى تعزيز هذه الحقوق والحريات، وقد حرصت جامعة الدول العربية كنظام إقليمي عربي قائم على العمل بكل طاقاته على تشجيع العمل في مجال حقوق الإنسان وحمايتها وذلك بإقرار جامعة الدول العربية للميثاق العربي لحقوق الإنسان في مايو 2004، ودخل حيز النفاذ في مارس 2008. إلا أن هذا الميثاق جاء خاليًا من أن يتضمن آليات التقاضي على المستوى الإقليمي العربي.

وبناءً على الحاجة الملحة إلى آلية قضائية لحقوق الإنسان على المستوى العربي جاءت دعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل مملكة البحرين في نوفمبر 2011 التي تمثلت في ولادة عهد جديد في مجال حقوق الإنسان حيث اقترح إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان ومقرها مملكة البحرين.

أولاً: موضوع البحث

بعد انحسار الحروب الدولية التقليدية التي عرفتها البشرية، وتحولها فيما بعد إلى نزاعات غير دولية حيث أن الضحية الأولى والأخيرة في هذا النوع من الحروب هو الكيان الإنساني.

وعلى الرغم من الواقع العملي في المجتمع الدولي، وعلى الرغم من وجود المؤسسات الدولية الكثيرة، لحفظ النظام الدولي، مثل عصبة الأمم ثم منظمة الأمم المتحدة وما يتبعها من أجهزة وهيئات، فأن

المقومات الرئيسية لتلك الصورة التي يرتئيها المجتمع الدولي لم تصل بعد إلى حد النضج التي تتطلبها المرحلة الحالية، فلم تزل أساسيات وأركان المجتمع الدولي في حاجة إلى مزيد من التنظيم، إذ إنها لم تصل بعد إلى ما يتطلبه قيام مجتمع دولي واحد أسوة بالمجتمع الداخلي.

أما في وطننا العربي فلم يعرف المجتمع العربي تلك السلطة العليا التي يوكل إليها إدارة شؤونه، أو تلك الهيئة التشريعية المتعارف عليها في المجتمع الداخلي أو حتى في النظام القضائي الدولي، الذي هو منبع العدل وطريق الحق. فلذلك نحن في حاجة ماسة وملحة إلى النظام قضائي عربي موحد في مجال حقوق الإنسان من أجل احترام حقوق الإنسان وحرياته، بحيث يكون من ضمن الآليات البارزة لإعطاء كل ذي حق حقه.

إن هذه الدراسة تتبلور حول الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان التي تدور حول إقرار تطبيق الاتفاقيات الدولية، ثم نعرج على المحاكم الإقليمية الأوروبية والأمريكية والإفريقية وطبيعتها واختصاصاتها، ثم ننتقل إلى الجزئية الأكثر أهمية التي تخص مجتمعنا العربي وهي المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ومراحل إنشائها وتحديات وجودها، والتي تعد الهيئة القضائية الإقليمية العليا الداعمة والمساندة لحقوق الإنسان في وطننا العربي.

ثانياً: أهمية البحث

تتضح أهمية هذا الموضوع من خلال ازدياد الوعي الدولي لأهمية حماية الإنسان وحقوقه، فبادر المجتمع الدولي إلى إصدار إعلانات ومواثيق تتضمن حماية حقوق الإنسان باعتباره إنسانًا بغض النظر عن هويته.

ويواجه وطننا العربي في الوقت الحالي، تحديات وصعوبات حالية ومستقبلية، ومن ضمن هذه التحديات مدى قدرة الدول على المحافظة على كياناتها ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وفي الوقت نفسه مدى حاجة الدول إلى إرساء قواعد احترام حقوق الإنسان والأمن والسلم الدوليين.

فالحماية القضائية الدولية بصفة عامة تعتبر وسيلة فعالة لتسوية المنازعات الدولية، وهي من أكثر الأنظمة قدرة على حل تلك المنازعات حلًا جذريًا ونهائيًا. وكما هو معلوم فإن أي خصومة بين أطراف النزاع الدولي لا تنتهي إلا بصدور حكم دولي واجب التنفيذ، بعد مروره بإجراءات لها أهميتها الخاصة.

ومن جانب آخر، ان نجد القضاء المتخصص على المستوى الإقليمي الذي يقتصر اختصاصه النوعي على القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان له دور فعّال في حل قضايا حقوق الإنسان من خلال المحاكم الإقليمية (الأوروبية والأمريكية والإفريقية)

ومن منطلق الإيماني عميق بالدور الذي تؤديه المؤسسات والمنظمات لتحديث القانون الإقليمي، فهذا هو الوقت المناسب لكي نُنشأ محكمة عربية إقليمية لها كيانها العربي لمتابعة شؤوننا العربية في مجال حقوق الإنسان.

حيث إن وجود محكمة عربية لحقوق الإنسان في منظومة عربية كآلية من آليات التقاضي سيكون لها لها الدور الفعّال في احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في وطننا العربي، آملين أن يتمكن من الوصول إليها جميع الاشخاص والمؤسسات في حال نشوء نزاع بينهم، ولثقتهم بإمكانيات وسلطات المحكمة في تسوية النزاعات بشكل نهائي، وقناعتهم بقدرة المحكمة على إصدار أحكام وقرارات دولية ملزمة على وفق ما تقتضيه العدالة.

حيث إن هذا البحث جاء على خلفية الدعوة إلى إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ونظامها الأساسي ، وملامحها الأساسية التي سوف تبصر النور، لتخرج لنا المحكمة إلى حيز الوجود، وتثبت آلياتها لتحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها.

لقد وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الرابعة والعشرين المنعقد بتاريخ السادس والعشرين من شهر مارس عام ٢٠١٣، على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، كما وافق مجلس الجامعة الوزاري على النظام الأساسي للمحكمة المنعقد بتاريخ السابع من شهر سبتمبر عام ٢٠١٤.

ثالثاً: مشكلة البحث

نظراً لأهمية البحث، وتشعب مساراته، وارتباط بعضها ببعض، فإن محاولة دراسته تطرح إشكاليات رئيسية يمكن بلورتها من خلال طرح الأسئلة الآتية:

- ما مفهوم حقوق الإنسان؟ وما تعريف مصادر حقوق الإنسان؟
- ما مفهوم الحماية الاقليمية؟ وما عناصره وما آليات حماية حقوق الإنسان؟
- ما أهم محاكم القضاء الإقليمية المتخصصة في حماية حقوق الإنسان؟ وما أجهزته؟
- ما اختصاصات محاكم الإقليمية المتخصصة في حماية حقوق الإنسان؟
- هل توجد آليات لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي؟
- ما دور آليات حماية حقوق الإنسان في الوطن العربي؟
- ما أهم ما جاء في المبادرة البحرينية لإنشاء محكمة حقوق الإنسان؟
- ما هو النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وما أهم اختصاصاتها؟ من له الحق في اللجوء إليها؟ وما آلية تنفيذ الأحكام الصادرة عنها وتكييفها؟
- ما التحديات التي قد تواجه المحكمة العربية لحقوق الإنسان؟
- وما الجهود اللازمة لدخول المحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ؟

رابعاً: نطاق البحث

بحكم اتساع الموضوع وتشعب جوانبه ، وبحكم وجود محاكم دولية إقليمية لحقوق الإنسان، ومحكمة في طور التكوين ألا وهي المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي سوف تشكل نقلة نوعية في عالمنا العربي،

وبحكم القصـــور الموجود في الآليات الحالية التي يفترض أنها تســـعى دائمًا إلى احترام حقوق الإنســـان العربي وإرساء الثوابت اللازمة لصون حرياتة...

فإن هذه الدراســـة تنطوي على بحث الحماية القضـــائية الإقليمية لحقوق الإنســـان منطلقين من تعريف مصـطلح حقوق الإنسـان، بالإضـافة إلى تعريف مصـدر تلك الحقوق وهو ما يتضـمنه المبحث التمهيدي، ثم في فصـل أول نتناول الحماية الإقليمية من حيث ماهيتها وعناصـرها وآلياتها الاتفاقية، وفي فصـل ثانٍ نتناول حماية تلك الحقوق في ضوء القضاء الإقليمي ببيان النظام القضائي الإقليمي لحمايتها وبتعدد ذلك القضـاء حسـب توزيعه الجغرافي، ثم في فصـل ثالث نتناول مبادرة مملكة البحرين لإنشـاء المحكمة العربية لحقوق الإنسـان من حيث مشـروع إنشـائها ونظامها الأسـاسـي والتحديات التي تواجهها، والجهود اللازمة لكي تدخل حيز النفاذ، وعليه سيتم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي: مفهوم مصطلح حقوق الإنسان ومصادره.

الفصل الأول: ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان وآلياتها الاتفاقية.

الفصل الثاني: آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان.

الفصل الثالث: المبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

خامساً منهجية البحث:

انتهجت في هذه الدراسة الآتي:

أولاً: المنهج الوصـفي: وهذا ما فرضـته ظروف الدراسـة على الباحثة، حيث تسـلط الضـوء على موضـوع الحماية الإقليمية لحقوق الإنسـان باعتبارها أهم المواضـيع التي تشـغل المجتمع الدولي، ثم سـوف تعرج على على القضـاء الإقليمي المتخصـص في حماية حقوق الإنسـان ثم سـوف تنهي هذه الدراسـة بالمبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتحدياتها.

ثانياً: المنهج التحليلي: حيث تحتاج هذه الدراسة إلى تحليل نصوص الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بمسائل حقوق الإنسان، ودورها بالمحاكم الإقليمية المتخصصة في حماية حقوق الإنسان.

ثالثاً: المنهج المقارن: يقوم البحث على المقارنة بين المحاكم الإقليمية لحقوق الإنســـان مثل المحكمة الأوروبية والأمريكية والإفريقية لحقوق الإنســـان، هذا من جانب، ومن جانب آخر لا نغفل عن الكيان العربي المتمثل في جامعة الدول العربية مرورًابالمتطلبات اللازمة لتفعيل دور المحكمة العربية لحقوق الإنسان لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

سادساً: خطة البحث

سـنقسـم موضـوع البحث إلى مبحث تمهيدي، وثلاثة فصـول، وكل فصـل يحتوي على مباحث محددة ومطالب، وثم تعقبها خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

المبحث التمهيدي: مفهوم مصطلح حقوق الإنسان ومصادره

المطلب الأول: تعريف مصطلح حقوق الإنسان

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للحق شرعاً وقانوناً

أولاً: التعريف اللغوي للحق

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للحق شرعاً

ثالثاً: التعريف الاصطلاحي للحق قانوناً

الفرع الثاني: التعريف اللغوي والاصطلاحي للإنسان شرعاً وقانوناً

أولاً: التعريف اللغوي للإنسان

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للإنسان شرعاً

ثالثاً: التعريف الاصطلاحي للإنسان قانوناً

الفرع الثالث: تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان

المطلب الثاني: تعريف مصادر حقوق الإنسان

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمصدر شرعاً وقانوناً

أولاً: التعريف اللغوي للمصدر

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للمصدر شرعاً

ثالثاً: التعريف الاصطلاحي للمصدر قانوناً

الفرع الثاني: تعريف القانون الدولي للمصدر

الفرع الثالث: مصادر حقوق الإنسان

أولاً: الشرائع السماوية وخاصة (الشريعة الإسلامية)

ثانياً: المواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة (ميثاق الأمم المتحدة)

ثالثاً: الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

رابعاً: العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان

خامساً: البرتوكولات الاختيارية الملحقة

سادساً: المدارس الفكرية والدساتير الوطنية

المبحث التمهيدي: مفهوم مصطلح حقوق الإنسان ومصادره

بداية وجدنا أن موضوع حقوق الإنسان يتصف بالفاعلية والقابلية للتغير تبعًا لتطور المجتمعات البشرية وازدياد الحاجات الإنسانية، لذا كان صعبًا إيجاد تعريف متفق عليه، فإذا كان من السهل التوصل إلى تعريف لغوي لذلك المصطلح بالنظر إلى ثبات المفاهيم اللغوية ، فإن المعنى الاصطلاحي والقانوني الجامع المانع هو من الصعوبة بمكان، من هنا نجد تعدد تلك التعريفات واختلافها في أغلب الأحيان، ذلك أن الكثير من فقهاء القانون الذين تعرضوا لتعريف حقوق الإنسان، لم يتوصلوا إلى تعريف جامع مانع لتلك الحقوق، كما أن مصطلح المصادر هو الآخر تعددت تعريفاته، لذا فإننا نتناول هذا الموضوع في مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف مصطلح حقوق الإنسان

المطلب الثاني: تعريف مصادر حقوق الإنسان

المطلب الأول: تعريف مصطلح حقوق الإنسان

مصطلح حقوق الإنسان من المصطلحات المركبة التي تتألف من كلمة (الحق) وكلمة (الإنسان)، بالإضافة إلى ضرورة التوصل إلى تعريف القانون الدولي لهذا المصطلح، وعليه سيتم تناول هذا الموضوع في ثلاثة أفرع على النحو الآتي:

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للحق شرعاً وقانوناً

الفرع الثاني: التعريف اللغوي والاصطلاحي للإنسان شرعاً وقانوناً

الفرع الثالث: تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للحق شرعاً وقانوناً

أولا: التعريف اللغوي للحق

ورد مصطلح الحق في معجم لسان العرب بمعنيين: الأول: أنه "مصدر حق الشيء يحق إذا ثبت ووجب، فأصل معناه، الثبوت والوجوب، يقال حق الشيء إذا وجب، وحق الأمر إذا صح وصدق" كما ورد بمعنى "نقيض الباطل وجمعه حقوق وحقاق".[1]

كما ورد تعريف للحق في القاموس المحيط بأنه "المال والملك والموجود الثابت، ومعنى الأمر وجب ووقع بلا شك".[2]

وعُرّف في أســـاس البلاغة في معنى "حق الله الأمر حقاً، أثبته وأوجبه، أي جعل حقاً لك أن تفعل وأثبت لك ذلك".[3]

فيتضح أن الحق هنا هو الثابت الذي يجب أن يتحقق، ولا بد من وجود مبادئ ووسائل لتحقيقه وحمايته ووجود زواجر وعقوبات عند انتهاكه.

وعُرّف أيضًـــا بأنه "ضـــد الباطل وأحد أســـماء الله تعالى"[4] والحق أيضًـــا "المال، والمِلك (بكســـر الميم) والموجود الثابت الذي لا يسوغ إنكاره". [5]

نخلص من كل تلك التعريفات للحق بما جاء في القرآن الكريم ومنها:

1. الثبوت والوجوب: ويفيد ثبوت الحكم ووجوبه كقولـه تعـالى"**لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ على أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**" [6]
2. الأمر الموجود: بحيث يطلق على كل ما هو موجود متحقق، وأنه لا شـــك في وجوده، كقوله تعالى في كتابه "**ونادى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ**" [7]
3. الحق ضـــد الباطل: مثل ما جاء في قوله تعالى "**ولا تَلْبِسُـــوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**" [8]
4. الحق يفيد اليقين: كقوله تعالى "**فوَرَبِّ السَّمَاء وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**" [9]

---

[1] د. محمد بن مكرم، لسان العرب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت،١٩٩٣، ص٢٥٥،٢٩٩.
[2] د. محمد يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٦، ص ١١٢٩.
[3] د. محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، مكتبة الكتب، ١٣٥.
[4] د. محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، إكمال الأعلام بتثليث الكلام، جامعة القرى، مكة المكرمة،١٩٨٤، ص١٥٥.
[5] د. محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، ص١٦٧.
[6] سورة يس الآية (٧).
[7] سورة الأعراف الآية (٤٤).
[8] سورة البقرة الآية (٤٢).
[9] سورة الذاريات الآية (٢٣).

5. ويفيد الحق لمعنى العدل: كقوله تعالى "**وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**" [10]

6. ويحمل الحق معنى الواجب أو الحكم وذلك في قوله تعالى: "**وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ**"[11]

بعد هذا العرض لبعض المعاني اللغوية للحق، بالإضافة إلى ما ورد في القرآن الكريم، من استعمالات لمصطلح الحق، نجد أن التعريف الذي جاء في أساس البلاغة هو أقرب التعريفات وأكثرها اتساقًا مع موضوعنا، حيث جاء فيه أن الحق هو الثابت الذي يكون بحاجة إلى وسائل لتحقيقه وحمايته ووجود زواجر عند انتهاكه.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للحق شرعاً

تم تعريف الحق في الاصطلاح بعدة معانٍ تبعا لعدم اتفاق فقهاء المسلمين صراحة حول معنى محدد لتعريفه، على الرغم من استخداماته في مواضعٍ مختلفة في أحاديثهم وخطبهم، فقد عرفه الشيخ الدكتور مصطفى الزرقا بأنه "اختصاص يقر به الشرع سلطة وتكليفا"[12]

أما الشيخ على الخفيف فقد عرفه بأنه" المصلحة المستحقة شرعا".[13]

أما بالنسبة إلى بعض الأصوليين فقد عرفوه بأنه "خطاب الشارع سبحانه وتعالى" أي الأمر والنهي من نفسه وبهذا يطلق الحق على الأحكام الخمسة بالإيجاب والندب والتحريم والكراهة والإباحة، وقد بيّنه الفقهاء باعتباره حقًا لله سبحانه وتعالى وحق للعباد، فحق الله هو أمره ونهيه وحق العبد هي مصالحه. [14]

كما استخدم مصطلح الحق لبيان ما للشخص من التزام على آخر، كحق الراعي على الرعية، وحق الرعية على الراعي، وقد يستعمل بمعنى الأمر الثابت المحقق حدوثه. [15]

وكذلك قوله تعالى **"كان حقاً علينا نصر المؤمنين"** [16] والحق وفقًا لهذا المفهوم، له معنى شامل يدخل فيه معنى الحرية، فتكون الحريات العامة نوعاً من الحقوق، فإذا ما ورد في الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي كلمة (الحق) فقد تعني: حقاً لله أو حقاً شخصياً، أو حقاً مالياً، أو حرية من الحريات بحسب ما يدل عليه معناه.[17]

---

[10] سورة الأنعام الآية (١٥١).
[11] سورة الذاريات الآية (١٩).
[12] د. مصطفى الزرقا، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، بيروت، ص١٤.
[13] د. مذكور في كتاب محمد رأفت عثمان، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، ص١٤.
[14] د. عبد الرزاق رحيم صلال الموجي، حقوق الإنسان في الأديان السماوية، بغداد، ٢٠٠٠، ص٩٦.
[15] د. عبد الحكيم حسن العيلي، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام،١٩٨٣، ص١٧٧.
[16] سورة الروم الآية (١٣)
[17] د. نواف كنعان حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية، إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٧.

وذهب الدكتور محمد الزحيلي في تعريفه للحق إلى أنه" مصلحة أو منفعة قررها الشرع لينتفع بها صاحبها ويتمتع بمزاياها، وبالتالي تكون واجباً والتزاماً على جهة أو آخر يؤديها، وقد يكون الحق مقرراً وثابتاً بنظام أو قانون معين، أو تشريع خاص، أو إعلان دولي، أو اتفاقية ثنائية أو دولية".[18]

إن التعريف الاصطلاحي الأقرب لهذه الدراسة هو الذي قال به الدكتور محمد الزحيلي الذي يرى أن الحق اصطلاحا هو مصلحة ثابتة لشخص يحميها التشريع.

ثالثا: التعريف الاصطلاحي للحق قانوناً

لقد تعددت التعريفات القانونية للحق باعتباره مفردة، بتعدد المذاهب القانونية في تعريفه، فتم تبني العديد من النظريات منها:

1. **نظرية الإرادة (المذهب الشـــخصـــي):** تعد من أقدم المذاهب القانونية، ومن أبرز أنصـــارها الألماني ســـافيني، الذي يرى أن "الحق ســـلطة أو قدرة إرادية يعترف بها القانون لشـــخص"، ويعاب على هذه النظرية أنها ركزت أســـاســـاً على صـــاحب الحق دون غيره من العناصـــر الأخرى، لذلك جاء هذا التعريف قاصراً. [19]

2. **نظرية المصـــــلحة (المذهب الجماعي):** ذهب البعض الآخر ومنهم الألماني اهرنج وكابيتان لتعريف الحق بأنه "مصـــــلحة مادية أو أدبية يعترف بها القانون ويحميها"، وانتقد هذا التعريف أيضـــاً بأنه عرف الحق بغايته وهي المصـــلحة، وهذا خطأ، لأن الحق ليس مصـــلحة وإنما هو وســـيلة إلى المصـــــلحة. [20] وقد تابع هذه النظرية في الفقه القانوني العربي الدكتور عبد الرزاق السنهوري، حيث عرف الحق بأنه " مصلحة يقرها القانون للفرد". [21]
3. **المذهب المختلط:** وهو مذهب يجمع بين المذهبين الســـــابقين (القدرة الإرادية والمصـــــلحة)، ويعرف الحق بأنه "قدرة وسلطة إرادية تثبت لصاحب الحق". [22]
4. **النظرية الحديثة:** عُرفت المذاهب الســـــابقة مجتمعة بالنظرية القديمة، أما النظرية الحديثة فهي التي قال بها الفقيه البلجيكي دابان الذي عرف الحق بأنه " اســتئثار شــخص بقيمة معينة طبقاً

[18] د. محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بيروت ١٩٩٧، ص٩.
[19] د. جمال شاهين، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٧.
[20] د. حسين كيره، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص٤٤١.
[21] د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، نظرية الالتزام، مصادر الالتزام، الجزء الأول، دار إحياء التراث، بيروت، ص١٠٣.
[22] د. توفيق فرج، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، والنظرية العامة للحق، مكتبة مكاوي، بيروت،١٩٧٥، ص٤٤٥.

للقانون" وهذه القيمة إما أن تكون مالية وإما أدبية، ولا يكون هذا الاســـتئثار حقًا إلا إذا تمتع بالحماية القانونية.[23]

ونستخلص من هذه النظرية الأخيرة أن الحق يتكون من أربعة عناصر:

عنصرين داخليين هما: الانتماء والتسلط.

عنصرين خارجيين هما: ثبوت الحق في مواجهة الغير وحمايته.

كما تبنى الفقه العربي عدة تعريفات للحق في القانون الداخلي، منها التعريف الذي يذهب إلى أن الحق هو"ثبوت قيمة معينة لشخص بمقتضى القانون".[24]

وعرف بأنه " تلك الرابطة القانونية التي بمقتضــاها يخول القانون شــخصًــا من الأشــخاص على ســبيل الانفراد أو الاستئثار التسلط على شيء أو اقتضاء أداء معين من شخص آخر".[25]

كما عرف بأنه "مكنة أو مركز شــرعي أو اســتئثار بقيمة معينة يحميها الشــرع أو القانون بغية تحقيق مصلحة مشروعة. [26]

من حيث أن المصـــلحة هي مقصـــد كل فعل إرادي، ومنها القانون باعتباره خطابا إرادياً عاماً مجرداً ملزماً.[27]

وعرف الحق قانونًا أيضا بأنه "عنصر من عناصر استئثار شخص بشيء ما استئثارًا اختصاصيًا يقره ويحميه القانون".[28]

وتميل الباحثة إلى التعريف الذي يذهب إلى أن الحق هو " استئثار شخص بشيء ما استئثاراً اختصاصياً يقره ويحميه القانون".

---

[23] د. جمال شاهين، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٣٦.

[24] د. عبد المنعم الصدة، أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧١، ص٣٨٥.

[25] د. حسن كيره، المدخل إلى القانون، مرجع سابق، ص٤٤١.

[26] د. علي صالح المهداوي، فلسفة الحق من المنظورين الإسلامي والوضعي ودور حقوق الإنسان فيها، مؤتمر كلية الحقوق الثاني، جامعة الزرقا الأهلية، ٨-٩ أغسطس، ٢٠٠١، ص٦٧.

[27] د. علي صالح المهداوي، المرجع السابق، ص٥٩.

[28] د. عباس عبد الأمير إبراهيم العامري، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي، منشورات الحلبي، ٢٠١٦، ص٢٦.

الفرع الثاني: التعريف اللغوي والاصطلاحي للإنسان شرعاً وقانوناً

الإنسان كمفردة لها عدة تعريفات في اللغة والاصطلاح والقانون.

أولاً: التعريف اللغوي للإنسان

يطلق لفظ الإنســـان على فرد من أفراد الجنس البشـــري. كما يطلق على اســـم الجنس أي على الذكر والأنثى، فيقال للرجل وللمرأة إنسان حيث إنه لا يؤنث. [29]

وقد اختلف اللغويون في أصـل اشـتقاق لفظ إنسـان، فقال البصـراويون إنه مشـتق من الأنس فالهمزة فيه أصـلية، وقال الكوفيون إنه مشـتق من النسـيان فالهمزة فيه زائدة، والأصـل إنسـيان على وزن أفعلان ولهذا يرد إلى أصله في التصغير فيقال أنيسيان، والإنسان سمي إنساناً لأنه عهد إليه فنسي. [30]

كما قال الله تعالى في كتابه العزيز **"وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا"** ، [31] وهذا سبب تسميته بالإنسان، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "سمي الإنسان إنساناً لأنه عهد إليه فنسي".

والإنسـان جمعها أناسـي وأناسـية وأناس وهي تعني البشر للذكر والأنثى، والإنسـانية نسـبة إلى الإنسـان أو ما اختص به الإنسـان، وأكثر اسـتعمالها يكون للمحامد كالمروءة والكرم وحب الناس. وقيل أيضًـا سـمي البشر إنسيون لأنهم يؤنسون أي يرون وسمي الجن جنهًّا لأنهم متوارون ومستترون.[32]

كما قيل أيضًـا أن اشـتقاق الإنسـان من الإيناس وهو الإبصـار والعلم والإحسـاس لوقوف الإنسـان على الأشياء بطريق العلم ووصوله إليها بطريق الرؤية، ووصوله إليها بوسيلة الحواس. [33]

كما عرف في اللغة أيضًا بأنه الكائن الحي المفكر والإنسان الراقي ذهنًا وخلقًا. [34]

كما ورد أن الإنسـان أصـله إنسيان لأن العرب قاطبة قالوا بتصـغيره أنيسيان، فدلت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره، إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس في كلامهم.[35]

---

[29] د. بطرس البستاني، محيط المحيط، قاموس اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٨، ص١٩.
[30] د. هاني سليمان الطعميات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص١٥.
[31] سورة طه الآية (١١٥)
[32] د. زهير حموي، الإنسان بين السحر والعين والجان، دار ابن الحزم، بيروت، ٢٠٠٣، ٢٢٠.
[33] د. زهير حموي، الإنسان بين السحر والعين والجان، مرجع سابق، ص٢١.
[34] د. علي صالح الدباس، عليان محمد أبوزيد، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٢٧.
[35] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص١١٢.

والإنس: جماعة الناس، والجمع أناس، والأنس: خلاف الوحشة، وهو مصدر قولك أنِست به، بالكسر، والإنس: البشر، الواحد إنْسي وأَنَسي أيضًا، بالتحريك. ويقال: أنس وآناس كثير. [36]

كما قيل إن الإنسان من الناس، اسم جنس، يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع. [37]إنسان، كائن اجتماعي إنسي لا وحشي، مفكر بما هو سامٍ من أجل الوصول إلى حياة أفضل. [38]

من استعراض ما جاء في تلك التعريفات فإن التعريف اللغوي الأقرب لمضمون هذه الدراسة هو الذي عرفه الدكتور علي محمد صالح الدباس بأنه" الكائن الحي المفكر"، ذلك أن تعريفه بأنه كائن يعني أن له كيانًا وحجمًا يشغل المكان، وكونه حيًا يعني أن له موعدًا لنشوء حقوقه بالميلاد، وموعدًا لانتهاء تلك الحقوق بالموت، وكونه مفكرًا يعني اختلافه عن سائر المخلوقات الحية.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للإنسان[39] شرعاً

يقصد بالإنسان في الشريعة الإسلامية الذكر والأنثى من دون تمييز أو فرق بينهما. ويعرّف محمود العقاد الإنسان في ضوء الشريعة الإسلامية كما يلي" أما تعريف الإنسان بما وصف به القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجتمع في جملة واحدة وفي تعريفين جامعين: الإنسان مخلوق مكلف".[40]

والمقصود تحديداً في الشريعة الإسلامية هو ابن آدم الذي خلقه الله تعالى وأوجده في هذه الأرض ليعمرها كما قال الله تعالى في كتابه العزيز " **وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً** ".[41]

والتصور الإسلامي للإنسان وطبيعته تصور متكامل عن حقيقة الطبيعة البشرية، وهو ما جعله يتميز عن باقي التصورات العلمية والفلسفية الأخرى التي ورد الكثير منها حائراً لكثرة تعقيد طبيعة الإنسان، وقصور

---

[36] ابن منظور لسان العرب، مرجع سابق، ص١١٢.

[37] د. أحمد محمد الفيومي، المصباح المنير، دار القلم، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٥.

[38] ظاهر أبو غزالة، الإنسان، مفهوم اللفظة اللغوي والفلسفي والديني، مجلة الفكر العربي، ص١٨٢.

[39] فالإنسان في علم الاجتماع "حيوان اجتماعي"، عاقل ومفكر له كيان متميز بالصفات الروحية التي تفتقدها الكائنات دون البشر، عن طريق نسق القيم الذي يستقل آخر الأمر بخلق الإنسان. انظر كتاب أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٠١.

كما أن علماء الاجتماع يرون أن النوع الإنساني الحالي يمثل نوعاً بيولوجياً واحداً، بمعنى أنه يمثل مجتمعاً مغلقاً من حيث التكاثر، وهذا يعني أنه لا يتكاثر إذا تزوج خارجاً عنه، لأن النوع البشري يمثل وحدة بيولوجية وعلى ذلك فإن كل الناس الحاليين ينتمون إلى جنس واحد ونوع واحد ولكن نظراً لاضطرار الإنسان إلى المعيشة في بيئات جغرافية متعددة وجدت بعض الفروق في السمات الظاهرية المختلفة، مما أدى إلى تعدد اختلافات المورفولوجيا الجسيمة بين الشعوب المختلفة فظهرت بذلك الكثير من السلالات المتباينة. انظر كتاب مصطفى عوض إبراهيم، الانثروبولوجيا، علم الإنسان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٧.

[40] نقل عن مولاي ميلاني بغدادي، حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، قصر الكتاب، الجزائر، ١٩٩٧، ص٥١.

[41] سورة البقرة الآية (٣١).

المناهج المتبعة في الدراسة سواءٌ من حيث وسائلها أو من حيث تركيزها في جانب دون الجوانب الأخرى التي هي بصدد دراستها بحسب المنهج الذي يعتمده ذلك العلم والفلسفة التي يقوم عليها ذلك المنهج.[42]

والطبيعة الإنسانية وفق التصور الإسلامي تتكون من عنصرين هما:

عنصر مادي يرتبط بالجسد، وهو في تكوينه أرضي ومتمثل في التكوين البيولوجي للإنسان.

عنصر معنوي مرتبط بالروح وهو سماوي في تكوينه ومتمثل في التكوين السيكولوجي للإنسان.[43]

فالإنسان ينظر إليه على أنه مخلوق متميز ومكرَّم، وتتجسد مظاهر هذا التكريم في قوله تعالى " لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم".[44]

نرى في الآية السالفة الذكر أن الله تعالى كرم الإنسان في الأرض، وميزه بالعقل وفضله على كثير من خلقه وجعله خليفته في الأرض، وهذا الإنسان مخلوق استطاع أن يبني ويصنع ويطور خيرات هذه الأرض، كما أنه تعالى اختار من الناس الأنبياء والرسل، فالإنسان استطاع أن يتعلم ويعلم في مختلف المجالات الحياتية.

ننتهي إلى أن التعريف الاصطلاحي الذي يتماشى مع موضوعنا هو الذي اعتبر أن الإنسان مخلوق مكَّلف، قادر على أن تكون له حقوقٍ ويتحمل الواجبات وهو عين التكليف، فهو الكائن الحي الوحيد الذي، بالإضافة إلى كونه مفكرًا، يسأل عما صدر عنه من تصرفات تجاه ما حمل من التزامات.

ثالثا: التعريف الاصطلاحي للإنسان قانوناً

عرَّف الإنسان في القانون بأنه" الشخص الطبيعي أي الكائن الحي الذي يتميز عن غيره من الكائنات الحية الأخرى بالعقل فكل إنسان هو شخص طبيعي".[45] وهذا " الكائن صالح لأن تكون له حقوق وعليه واجبات".[46]

ومن ثم يكون للشخص الطبيعي في القانون، أي الإنسان، وصف مجرد لا يقبل النقصان، حيث توجد تلك الحقوق والواجبات كاملة بصرف النظر عما يمكن للإنسان أن يكسبه، فبقدر ما يستطيع الشخص أن

---

[42] د. هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مرجع سابق، ص ١٥.
[43] د. محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع سابق، ص٣٤.
[44] سورة التين الآية (٤)
[45] د. عبد الحميد عثمان الحنفي، المدخل في دراسة العلوم القانونية، نظرية الحق، القاهرة، ١٩٩٥، ص٩.
[46] د. عبد المنعم الصدة، أصول القانون، مرجع سابق، ٣٨٥.

يكسبه من حقوق أو يتحمله من واجبات يعتبر إنسانًا في القانون بصرف النظر عما كان ما يكسبه كاملًا أو ناقصًا.[47]

وبما أن الحقوق لا تكون إلا لعاقل، فإن الشـــخص الطبيعي في القانون هو الذي تكون له حقوق وعليه واجبات، وكونه كذلك يكون صـالحًا بأن يسـتأثر أو ينفرد بشـيء معين أو بقيمة معينة فيعرف بصـاحب الحق.[48]

كما عرف الإنســان الذي نتصــور له حقوقا هو " الموجود الذي يمتلك بطبيعته عناصــر فطرية تولد معه وتبقى معه، وهي تتطلب في الواقع نسقًا معينًا إذا خرج عنه خرج عن الصفة الإنسانية ".[49]

إن العرض السابق لمصطلحي الحقوق والإنسان، سواء في اللغة أو الاصطلاحين الشرعي أو القانوني، أوصـــلنا إلى التعريف الذي يتطابق مع موضـــوعنا وهو أن الحقوق ترتبط بالإنســـان برابطة قوية، وهذه الرابطة تتمثل في القانون الذي أوجد الحماية التي لا يستغني عنها الإنسان عند ممارسة حقوقه.

فالحقوق تتوافر بالدرجة الأولى لكائن حي مفكر مكلف يعتد القانون به، بحيث يوفر له حقوقاً ويمنع الإخلال بها أو الانتقاص منها.

نســتخلص من ذلك أن الإنســان كائن خلِق بكامل الحقوق التي توفر له الكرامة، وترفع قدره على ســائر المخلوقات.

الفرع الثالث: تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان

بعد اســـتعراض التعريفات كلَّ على حدة للحق ثم للإنســـان، ننتقل لتعريف حقوق الإنســـان في القانون الدولي. تعد مفردة حقوق الإنسان من التعاريف الشائعة الاستخدام في الأدبيات السياسية وفي الخطاب السياسي، الذي ساد في القرن الثامن عشر ليعبر عن تصور فلسفي لما يجب أن يكون عليه الوضع الحقوقي، والسياسي، والاجتماعي، للفرد في الدولة. [50]

[47] د. توفيق فرج، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، النظرية العامة للحق، مكتبة مكاوي، بيروت، ١٩٧٥، ص٥٩١.
[48] د. عبد المنعم الصدة، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣٨٥.
[49] د. كوثر محمود أبوعين، حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٦، ص١٤.
[50] د. هبة عبد العزيز المدور، دور الرقابة القضائية في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص٢٣.

وقد ورثت اللغة القانونية هذه العبارة، حتى بات يعبر عنها بتسميات شتى مثل "حقوق الإنسان Droits de l'homme" و" الحقوق الحريات الأساسية Droits et liberates fondamentaux" و" الحريات العامة Libertes publiques" و" الحقوق والحريات الدستورية "Droits et libertes constitionnels"

أما بالنسبة إلى تعريف حقوق الإنسان في القانون الدولي، فقد يكون من الصعب إيجاد تعريف جامع مانع له، لأن كثيراً من الفقهاء القانونيين الذين تعرضوا لذكر الحماية الدولية لحقوق الإنسان، لم يضعوا تعريفاً أو مفهومًا محددًا له، باعتبار أن العمل الدولي لم يصل بعد إلى تحديد دقيق وحاسم لتلك الحقوق. [51]

ومع ذلك وبالرغم من صعوبة وضع هذا التعريف، فإن محاولات فقهية جادة استمرت حتى توصلت إلى عدة تعاريف نذكر منها تعريف الفقيه "رينيه كاسان" مؤسس معهد حقوق الإنسان بستراسبورغ في فرنسا، الذي بين أن حقوق الإنسان هي "فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بتحديد الحقوق والرخص الضرورية التي تتيح ازدهار شخصية كل فرد في المجتمع استنادًا إلى كرامته الإنسانية".[52]

ومن هذا التعريف السابق نستخلص ثلاثة عناصر أساسية:

1) إن حقوق الإنسان تكون مثل علم.
2) أساس هذا العلم أو معياره هو الكرامة الإنسانية.
3) يتمثل هذا العلم في مجموع الحقوق والرخص التي تؤمنّ الكرامة. [53]

وهناك أيضاً تعريف آخر لحقوق الإنسان صادر عن مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان يبين أنها " حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما تكن جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. إن لنا جميع الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة". [54]

يستند هذا التعريف إلى أن حقوق الإنسان هي حقوق لصيقة بشخص الإنسان، ويتمتع بها كونه أنسانًا بصرف النظر عن الاختلافات بين البشر.

أما بالنسبة إلى الفقهاء العرب فقد عرفوا حقوق الإنسان بأنها" فرع من فروع القانون الدولي العام يتكون من مجموعة قواعد قانونية، مكتوبة أو غير مكتوبة، ويرمي إلى حماية حقوق الإنسان في وقت السلم، أي

---

[51] د. عزت سعد البرعي، حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الإقليمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٢.
[52] تعريف الفقيه رينيه كاسان تمت الإشارة إليه في كتاب قانون حقوق الإنسان في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية.
[53] د. عزت سعد البرعي، حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الإقليمي، مرجع سابق، ص٤.
[54] موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان www.ohchr.org.

أن هذا القانون له صـــبغة دولية، وموضـــوعاته محورها الإنســـان، ويهدف إلى حماية حقوقه وازدهاره ورفاهيته"[55].

يعرف البعض الآخر هذا القانون بأنه " مجموعة القواعد والمبادئ المنصـــوص عليها في عدد من الإعلانات والمعاهدات الدولية التي تؤمن حقوق وحريات الأفراد والشعوب في مواجهة الدولة، وهي حقوق ملتصقة بالإنسان وغير قابلة للتنازل عنها، وتلزم الدولة بحمايتها من الاعتداء والانتهاك".[56]

وهذا التعريف يؤخذ عليه أنه حصر حقوق الإنسان فيما نص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية، أي أن الإنسان لم تكن له حقوق قبل إنشاء الامم المتحدة.

في حين أن التعريف الذي تؤيده الباحثة بشـــدة هو تعريف الدكتور الفاضـــل عبد الكريم علوان أســـتاذ القانون الدولي في جامعه البحرين الذي عّرف حقوق الإنســـان في كلمات محدودة، ولكنها تعطي معنى شـــاملًا وكاملًا لماهية حقوق الإنســـان إذ يقول " إنها تلك الحقوق الأصـــيلة في طبيعتنا، التي بدونها لا نســتطيع العيش كبشــر" ولكي يعيش الإنســان بالكرامة التي وهبها الله تبارك وتعالى له، يحتاج إلى جملة من الحقوق اللصـيقة به والحقوق الثقافية والاقتصـادية والسـياسـية وغيرها مما يحتاجه إليه الإنسـان لكي يعيش بكرامة. [57]

ويقوم هذا التعريف على أن تلك الحقوق متأصـلة بالفطرة في النفس البشـرية، وكل المصـادر التي ذكرتها هي أدوات كاشفة لتلك الحقوق وليست منشئة لها.

ونســـتخلص من جميع هذا التعريفات الســـابقة أن حقوق الإنســـان هي حقوق طبيعية لصـــيقة تولد مع الإنسان، ولا يمكن للإنسان العيش بدونها فهي تحفظ للإنسان إنسانيته وتحفظ له كرامته وعزته وازدهاره، وهي حقوق مترابطة مع بعضـــها بعضـًــا غير قابلة للتجزئة، وعلى الجميع احترامها من دون التمييز بين الأفراد أياً كان أصـلهم القومي أو لونهم أو لغتهم، وأنها في حاجة إلى الحماية القضـائية لمنع انتهاكها أو الانتقاص منها.

---

[55] د. عبد الكريم عوض خليفة، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩، ص١٤.

[56] د. انشراح أحمد مختار، مقال بمناسبة تكوين اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني، انظر الموقع https://www.rayam.net/2003/3/29/area.5.htm1

[57] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث حقوق الإنسان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،١٩٩٧، ص١٠.

وبهذا، فقد انتهينا في هذا المطلب من تعريف حقوق الإنسان من الناحية اللغوية والاصطلاحية الشرعية والقانونيةً، وأخيراً في القانون الدولي، أما بالنسبة إلى مطلب الثاني فتم تخصيصه لتعريف مصادر حقوق الإنسان لغوياً واصطلاحاً وقانوناً بالإضافة إلى تعريفه في القانون الدولي أيضاً.

المطلب الثاني: تعريف مصادر حقوق الإنسان

تعددت مصادر حقوق الإنسان كما تعددت تعريفاته، لذلك فإننا في هذا المطلب سنبين تعريفات المصدر حقوق الإنسان في الفرع الأول وهي التعريف اللغوي والاصطلاحي الشرعي والقانوني، بينما نبين تعريف القانون الدولي للمصدر في الفرع الثاني، ويختص الفرع الثالث بتحديد مصادر حقوق الإنسان.

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمصدر شرعاً وقانوناً

أولاً: التعريف اللغوي للمصدر

تم تعريف معنى المصدر في معجم المعاني الجامع مصدر (اسم) والجمع (مصادر)، المصدر: اسم مكان من صدر/ صدر إلى/ صدر عن/ صدر في/ صدر من : ما يصدر عنه الشيء.[58]

كما عرف المصدر لغة بأنه ما يصدر عن الشيء وهو صيغة اسمية تدل على الحدث، وهذا يعني أنه مجرد من أي زمن، كما يعتبر أصل جميع المشتقات في اللغة العربية.[59]

وعرف أيضا بأنه اسم يدل على المجرد من الفعل دون أن يحدد زمن وقوعه أو حدوثه، وسمي مصدرًا لأنه يدل على أصل جميع الأفعال والمشتقات.[60]

وهناك تعريف آخر للمصدر بأنه اللفظ الدال على الحدث، مجردًا من الزمان ومتضمنًا أحرف فعله لفظًا، والمصدر أصل الفعل وعنه تصدر جميع المشتقات.[61]

من هذه التعريفات اللغوية للمصدر نجد أنها تجمع على أنه أصل جميع المشتقات في اللغة العربية، كما تجمع على أنه لا يحدد بزمن، فلا وقت لحدوثه، وأنه صيغة اسمية كما ورد في تعريف د. جوزيف، وأنه يدل على المجرد من الفعل كما ورد في تعريف مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأنه يدل على الحدث كما ورد في تعريف الشيخ الغلاييني.

ونخلص إلى أن المصدر هو الأصل لكل ما يترتب عليه بعد ذلك لأنه أصل الفعل في اللغة.

---

[58] معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي.

[59] د. جوزيف الياس جرجس ناصيف، الوجيز في الصرف والنحو والإعراب، بيروت، ص١٦٠.

[60] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ص٥١٠.

[61] الشيخ مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٤، ص.١٦٠.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للمصدر شرعاً

عُرّف بعدة معانٍ أحدهما أنه الدليل ويراد به المستند الشرعي للحكم، ويقال إن الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة، والأصل في الاصطلاح فإنه يطلق بإطلاقات أربعة:

1) الأصل بمعنى الدليل هو المراد هنا، مثل قولهم: الأصل في تحريم الزنى قوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا)[62] أي: الدليل على تحريمه الآية الكريمة.

2) الأصل بمعنى الراجح، مثل قولهم: الأصل في الكلام الحقيقة، أي الراجح عند السامع هو المعنى الحقيقي دون المعنى المجازى، لعدم وجود القرينة الدالة عليه.

3) الأصل بمعنى المقيس عليه، كقول الفقهاء: الخمر أصل للنبيذ، بمعنى: الخمر مقيس عليها النبيذ، والنبيذ مقيس.

4) الأصل بمعنى القاعدة المستمرة، كقول النحاة: الأصل في الفاعل الرفع، والمفعول النصب.[63]

ثالثاً: التعريف الاصطلاحي للمصدر قانوناً

يقصد بالمصدر الأصل الذي تستمد منه القاعدة القانونية موضوعها ومضمون خطابها وصفتها الإلزامية.[64]

وإذا كان الكتّاب قد أجمعوا على هذا المعنى لكلمة مصدر عند الكلام عن مصادر القانون فإنهم قد اختلفوا في تحديد موقع هذا الأصل أو المنبع الأمر الذي دفعهم إلى الكلام عن أنواع مختلفة من المصادر حسب اختلافهم في تحديد موقع المنبع، وهو الذي يمدنا بالقانون، ومن هنا وجدنا ما يسمى المصدر المادي وهو الأصل الذي تستمد منه مادة القانون، وكذلك المصدر الرسمي ويراد به الطرق والأشكال التي تستخدمها الجهة المختصة لوضع القاعدة القانونية، ويقصد بالمصدر التفسيري بالجهة التي تفسر القاعدة وتجلو غامضها.[65]

تم تعريف المصدر في القانون المدني بأنه "الواقعة القانونية هي المصدر المنشئ للحقً.[66] فهذه الواقعة القانونية هي" ثبوت قيمة معينة لشخص بمقتضى القانون، فيكون لهذا الشخص أن يمارس سلطات معينة يكفلها له القانون، بغية تحقيق مصلحة جديرة بالرعاية". [67] من حيث إن هذه الواقعة في حقيقتها "كل حدث يترتب عليه أثراً قانوني معين.[68]

---

[62] الآية (٣٢) من سورة الإسراء.
[63] د. أحمد عبد العزيز السيد، الزبدة من علم الأصول، دار المصطفى للطبع والنشر والتوزيع، ص٦.
[64] د. عبد الرزاق السنهوري، د. أحمد حشمت أبو ستيت، أصول القانون، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ص٨٠.
[65] د. مالك دوهان الحسن، المدخل لدراسة القانون، الجزء الأول، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٢، ص٢٠١.
[66] د. توفيق فرج، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للحق، مرجع سابق، ص٨٦١.
[67] د. عبد المنعم الصدة، أصول القانون، مرجع سابق، ص٣٥.
[68] د. حسن كيره، المدخل إلى القانون، مرجع سابق، ص٧٢٥.

فالواقعة القانونية هي مصـــدر الحقوق وبخاصـــة الحقوق الشـــخصـــية التي منها حقوق الإنســـان، أي أن الواقعة التي هي مصلحة أو حق لا بد أن تكون قانونية أي يحميها القانون، فالقانون ينشئ المسؤولية في حالة الإخلال بهذه الواقعة أو المصلحة أو الحق ويحدد آثارها.[69]

الفرع الثاني: تعريف القانون الدولي للمصدر

أما في القانون الدولي فقد عُرف المصـــــدر بأنه "أدلة الأحكام الدولية التي انبثقت منها القواعد القانونية المعنية بحقوق الإنســـان وحرياته الأســـاســـية، والتي بها انتقلت هذه الحقوق وما ترتب عليها من صـــعيد القانون الداخلي إلى صعيد القانون الدولي، فاتخذت الصفة الدولية بعد أن كانت أمرًا داخليًا تعالجه الدولة من خلال قانونها الدستوري في الغالب".[70]

وعُرف المصدر بأنه" الشرعة الدولية للجماعة الدولية مصدر لحقوق الإنسان" [71] ، أي أن إرادة الدول هي المنبع الأساس المنشئ، أما الإعلانات والاتفاقيات الدولية فهي الدليل على وجود المصدر.

إذًا مصادر حقوق الإنسان في القانون الدولي تنوعت على حسب توجهات فقهاء القانون الدولي المختلفة، فمنهم من عدها الأدلة التي انبثقت منها القواعد القانونية، أي الإعلانات والاتفاقيات الدولية، إلا أن هذا الرأي يؤخذ عليه أنه اعتد بالنتيجة وليس بالأساس الذي استندت إليه تلك النتيجة.

لذلك نتفق مع الرأي الذي يذهب إلى أن الإرادة الشـــارعة للدول هي مصـــدر حقوق الإنســـان في القانون الدولي، فهذه الدول هي التي تنشـــــئ القاعدة الدولية، وهي التي ترتب عليها التزامات قانونية تلزم الدول الأطراف بتنفيذها بحسن نية.

وبعد أن عرضـنا لتعريف مفهوم كل من الحق والإنسـان والمصـدر لغةً واصـطلاحاً (شـرعاً وقانوناً)، كما عرفناها في القانون الدولي العام وهو مجال موضـوعنا، ننتهي إلى أن حقوق الإنســان في المجال الدولي هي القواعد القانونية التي اتفقت الجماعة الدولية على الأخذ بها، والعمل على توفير الحماية لها. ومن ثم فإن المواثيق الدولية المكتوبة كاشفة عن رضا تلك الجماعة .

وكون الدول الإســلامية منذ القرن العشــرين أصــبحت مشــاركة في إنشــاء القواعد القانونية الدولية وكافلة الالتزام بها ضـمن منظومة الامم المتحدة، كان لا بد من مراعاة خصـوصـيتها الدينية التي ترى أن الإرادة

---

[69] د. عبد المنعم الصده، أصول القانون، مرجع سابق، ص٤٢.

[70] د. خليل إسماعيل الحديثي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بحث منشور في مدونة مؤتمر كلية الحقوق الثاني، جامعة الزرقا الأهلية، عمان، ٨-٩ /أغسطس ٢٠٠١، ص٢٨.

[71] د. محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣، ص١٦٧.

الشارعة وهي المصدر لجميع الحقوق لا بد أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن ثم فإن هذه الدول ترى أن حقوق الإنسان وكفالة حمايتها تزامنت مع الرسالة المحمدية منذ خمسة عشر قرنًا وليس مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وهو مايستلزم من الدول الإسلامية عدم المشاركة في إنشاء قواعد قانونية تخالف الشريعة الإسلامية، وإذا ما أوجدت الجماعة الدولية قواعد قانونية دولية تخالف تلك الشريعة فإن الدول الإسلامية يجب عليها أن تتحفظ على تنفيذها.

من هنا فإن تعداد مصادر حقوق الإنسان في القانون الدولي، تبدأ بالشريعة الإسلامية كأول مصدر لتلك الحقوق، ثم تأتي بعدها المصادر الدولية كافة. وهذا ما سوف نوضحه في الصفحات القادمة.

الفرع الثالث: مصادر حقوق الإنسان

لقد اختلف الفقهاء في تحديد هذه المصادر، فمنهم من قال الطبيعية، ومنهم من يرجعها إلى الديانات القديمة (اليهودية والنصرانية) وفريق ثالث يرى أنها لصيقة بالإنسان منذ ولادته. وإذا توخينا الحقيقة وسمينا الأسماء بأسمائها الصحيحة فإن النظام الإسلامي هو أول نظام أقر هذه الحقوق في صيغة أحكام تنظم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، إذا اختلف المكان، أو اختلفت العقيدة، أو اختلفت القوانين والنظم الاجتماعية، أو اختلف السلطان، وفي وقتي السلم والحرب. وهي أحكام مستمدة من الأصل الديني من نصوص إلهيته، أو أقوال نبوية، أو أعمال لها حكم القول الديني الحكيم.[72] وبناء على هذا سنبدأ بالشريعة الإسلامية كأول مصدر من مصادر حقوق الإنسان.

أولاً: الشرائع السماوية وخاصة (الشريعة الإسلامية)

لا شك أن الشرائع السماوية هي التي وضعت الأساس الفكري لحقوق الإنسان، حيث أكدت جميعها على ضرورة احترام الأفراد، وإقامة العدل والمساواة فيما بينهم من أجل إعمار الأرض وتقدم الإنسانية[73].

ومن أهم هذه الشرائع، كانت الشريعة الإسلامية ، حيث قامت على قاعدة المساواة بين البشر، في الحقوق والواجبات، فكان مفهوم المساواة فيها يقوم على أن البشر متساوون بدون تمييز بينهم بسبب اختلاف الجنس أو اللون أو الدين أو المال ، أو النسب، فهي مساواة تستند إلى أن البشر متماثلون في حقهم بحماية أرواحهم وممتلكاتهم، كما أنهم متساوون في حقوقهم وواجباتهم.[74]

ونجد قاعدة المساواة في قولة تعالى"**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً** ".[75]

---

[72] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٣.

[73] عبد الله راشد سعيد، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٧ م)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية ٢٠٠٨، ص ١٧، ١٨.

[74] د. صبحي المحمصاني، أركان حقوق الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت، ص٢٥٢.

[75] سورة النساء الآية (١).

ففي هذه الآية دلالة على أن البشر متساوون، لأنهم خلقوا من أب واحد وأم واحدة، وكما في قوله صلى الله عليه وسلم" أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب".[76]

هذه المساواة تستتبع العدالة التي هي دعامة أساسية للحكم الرشيد الذي دعت إليه الشريعة الإسلامية، وهو متمثل في قوله تعالى" **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ**". [77]

وقوله تعالى" **وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ** " [78]، فكلمة الناس تشمل جميع البشر باختلاف أاجناسهم وألوانهم ومعتقداتهم.

لذلك نجد مراعاة الشريعة الإسلامية للمساواة العادلة في الممارسة العملية سواء بين الرجال والنساء كما في

قوله صلى الله عليه وسلم" **النساء شقائق الرجال**".[79]

أو في اختلاف الألوان كما في قوله صلى الله عليه وسلم" **لا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى**". [80]

إن الشريعة الإسلامية بمنهجها القويم، الذي يقوم على العدل والمساواة والحرية والدعوة إلى الشورى وحماية الملكية الفردية والملكية العامة، وكلها حقوق جاءت مطابقة للحقوق نفسها التي نصت عليها المواثيق الدولية من إعلانات واتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان.

فالمساواة في الشريعة الإسلامية لجميع البشر من دون تمييز بينهم، فهي ساوت بين جميع فئات المجتمع، فالإنسان يستحق الكرامة والعدل مهما يكن جنسه أو لونه أو أصله، فهذه نظرة الإسلام إلى الحقوق، وهي الاهتمام بالإنسان منذ ولادته وحتى مماته، بل تجاوز ذلك إلي الجنين وهو في بطن أمه، فحرم الاعتداء عليه، كمحاولة إجهاضه من دون حاجة ضرورية وجعل له نصيبًا من الإرث، كما اهتم بحقوقه وهو طفل وحث الآباء والأمهات على تربيته تربية صالحة، كما في قوله صلى الله عليه وسلم قال "**ما نحل والد ولداً من نحل افضل من أدب حسن**".[81]

واهتم الإسلام بالمرأة اهتماماً لا مثيل له مقارنة بالأديان السماوية الأخرى، فقد اعتنى الإسلام بحقوق المرأة كأم وأخت، وعمه وخالة وكبنت.

كما أمر الإسلام ببر الوالدين وهنا المقصود الأب والأم وحذر من عقوقهما مثل ما جاء في سورة الإسراء "**وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ** " [82].

وأقر الإسلام بحقوق للمرأة كزوجة أيضاَ فحث الزوج على الإحسان إليها.

---

[76] د. محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، بيروت، ١٩٩٧، ص١٥٣.
[77] سورة النحل الآية (٩٠).
[78] سورة النساء الآية (٨٥).
[79] الألباني، السلسة الصحيحة، ص ٥/٢١٩.
[80] الألباني، شرح الطحاوية، ص٣٦١.
[81] رواه الترمذي ١٩٥٢.
[82] سوره الإسراء، الآيه (٢٣).

مثل قوله تعالى في كتابه العزيز "**وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ**"[83]

وأولى الإسلام اهتمامًا بالمرأة الأخت والعمة والخالة فأمر بصلة الأرحام وحذر من قطيعتها، فقال تعالى في كتابه " **فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ (٢٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَى أَبْصَارَهُمْ (٢٣)**".[84]

أما بالنسبة إلى البنت في الإسلام فأمر الله الآباء والأمهات بحسن تربيتها والاهتمام بها، و"**عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوانهن مشقاتهن وضرائهن وسرائهن أدخله الله الجنة برحمته إياهن، فقال رجل: واثنتان يا رسول الله؟ قال أو اثنتان. فقال رجل: أو واحدة يا رسول الله قال أو واحدة**".[85]

كما أن من المبادئ التي انطوت عليها خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع أن البشر يتساوون في القيمة الإنسانية على أية حالة يكونون، وفَوْق أيِّ مستوى يصلون حيث قال صلى الله عليه وسلم " **يا أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى أَعْجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا أَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى**".[86]

مما سبق نجد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأول تاريخيًّا لحقوق الإنسان، لذا لا يمكن تجاوزها والقفز إلى المصادر الدولية التي صدرت بعدها بأربعة عشر قرنًا، حتى مع التبويب الذي اعتمدته المصادر الدولية فهي سباقة، أي تقسيم تلك الحقوق إلى حقوق: مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مما يستدعي بيان موضع كل منها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مع التناول بإيجاز شديد لأن الهدف هو التأكيد أنها المصدر الأول والأشمل لحقوق الإنسان.[87]

الحقوق المدنية: يأتي على رأس تلك الحقوق الحق في الحياة، حيث هو الحق الأول وبه تبدأ سائر الحقوق، وعند وجوده تطبق بقية الحقوق وعند انتهائه تنعدم، ويعتبر حق الحياة مكفولًا بالشريعة الإسلامية لكل إنسان، ويجب على سائر الأفراد والمجتمع والدولة حماية هذا الحق من أي اعتداء، مع وجوب تأمين الوسائل اللازمة لتوفيره بكل ما هو في حاجة إليه.[88]

فجعلت الشريعة الإسلامية هذا الحق قاعدة أساسية من قواعدها، فحرمت الاعتداء على حياة الإنسان بدون وجه حق، كما في قوله تعالى " و**لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ** ".[89]

---

[83] سورة النساء الآية (١٩).

[84] سورة محمد الآيتان(٢٢)،(٢٣).

[85] رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد، كما في الترغيب والترهيب، المجلد الثالث، ص٦٩.

[86] الألباني، شرح الطحاوية، ص٣٦١.

[87] د. حامد سلطان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص٥.

[88] د. محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ١٤٣.

[89] سورة الإسراء الآية (٣٣).

أي عدم جواز الاعتداء على الحياة إلا لأســـباب معينة ومحددة بنص، وما عدا ذلك فإن حق الحياة مصـون بالنصـوص القرآنية والسـنة النبوية، كما في قوله تعالى" **مَنْ قَتَلَ نَفْسًـا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَـادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا**... ".[90]

وقوله صلى الله عليه وسلم **"كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه"** [91]، ولا أدل على ذلك من التشـــديد في عقوبـة من يقترف تلـك الجريمـة، فجعـل أن من قتـل يقتـل كمـا في قولـه تعـالى **"كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى"**.[92]

ومن الحقوق المدنية الحق في الحرية الدينية، أي حرية المعتقد الذي يعتنقه الفرد، فهذه الحرية تعد أساسية في الشريعة الإسلامية، ذلك أنها كامنة في النفس لا يطلع عليها مخلوق إلا من خلال ممارسة الشعائر، لذلك فلكل إنسان حرية في اعتناق الديانة التي يطمئن إليها من دون تخويف أو ترهيب كما في قوله تعالى **"وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ".**[93]

وقوله تعالى " **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْـدُ مِنَ الْغَيِّ** ".[94] إن ما نسـتخلصـه من الآيات السـابقة أن الشـريعة الإسـلامية تقوم على احترام حق الغير في الاعتقاد، كما تقوم على مجادلة صـاحب العقيدة المخالفة بالحسنى. [95]

ومن الممكن القول إن الحرية الدينية: "هي قدرة الإنســـان التامة على اختيار الدين الحقيقي الذي يريده بيقين، وما يترتب على هذا الاختيار من ممارسته والدعوة إليه وغير ذلك، مع الالتزام بحكم هذا الدين في مدى جواز الخروج منه."[96]

كما يعد من الحقوق المدنية الحق في التنقل واللجوء، فحق التنقل مكفول في الشـــريعة الإســـلامية، فلا يجبر إنسان على الاستقرار في مكان دون آخر، والتنقل قد يتم لعدة أسباب، كالتنقل لطلب الرزق كما في قوله تعالى" **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** ".[97]

وقد يكون لطلب العلم كقوله تعالى" **وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ** ".[98]

وقوله صـلى الله عليه وسـلم" **طلب العلم فريضـة على كل مسـلم**" [99]، أو أي سـبب يراه الفرد أو الأسـرة وجيهًا. أما حق اللجوء وهو السـفر من بلد إلى آخر بغية الاسـتقرار وترك بلده الأصـلي فهو أيضًـا متاح

---

[90] سورة المائدة الآية (٣٢).
[91] الإمام النووي نزهة المتقين، شرح رياض الصالحين، الحديث رقم ١٥٢٨/١٧ الجزء الثاني مؤسسة الرسالة ١٩٩٥، ص٢٦٨.
[92] سورة البقرة الآية (١٧٨).
[93] سورة الكهف الآية (٢٩).
[94] سورة البقرة الآية (٢٥٦).
[95] عبد الواحد الفاو، مرجع سابق، ص٣٣٢.
[96] د. محمود السيد حسن داود، حق الإنسان في الحرية الدينية دراسة تأصيلية على ضوء الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مقارنة بالفقه الإسلامي، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص١٦.
[97] سورة الملك الآية (١٥).
[98] سورة المزمل الآية (٢٠).
[99] أبوبكر السيوطي الجامع الصغير الجزء الثاني، دار الفكر بيروت ١٩٨١، ص١٣١.

شـرعا ويعد حقًّا للجميع، كما في قوله تعالى" **أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِـعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا** ". [100] كما اللجوء أو الهجرة لبلد يجد فيه المرء الرزق أو الأمن.

ومن الحقوق المدنية الحق في التقاضي، أي قدرة المرء على اللجوء إلى القضاء لاستيفاء حقوقه، كما في قوله صـلى الله عليه وسـلم" **إنما هلك من قبلكم، كانوا إذا سـرق فيهم الشـريف تركوه وإذا سـرق الضـعيف أقاموا عليه الحد**". [101]

لذلك اعتبر القضاء من أركان الحكم الرشيد في الإسلام، حيث عن طريق التقاضي يتحقق العدل وتصل الحقوق إلى أصحابها وتستقر العدالة كقوله تعالى" **إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ** " [102] فمن حق كل إنسان اللجوء إلى القضاء على قدم المساواة مع الآخر.

الحقوق السياسية: وتتعلق بإشراك المواطنين في سلطات الدولة وفي وظائفها العامة وأهمها حق الانتخاب وحق تولي المناصب، كما تعني أن يكون لكل فرد قادر حق المشاركة في مسؤولية الحكم وتوجيه سياسة الدولة ومراقبة الحكومة، كل تلك الحقوق كفلتها الشريعة الإسلامية كما في قوله تعالى **"وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ** ". [103]

وقوله تعالى **"وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ". [104] وكان صلى الله عليه وسلم يستشير أصحابه في شؤون الحكم وتسـيير أمور المسـلمين ويدرب الصـحابة على أن يكونوا أمة خير وصـلاح امتثالا لقوله تعالى "**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ** ". [105]

وقد استنتج الإمام الشيخ محمد عبده من وجوب المشاورة على الحكام وإيجاب النصح على المحكومين أن النظام النيابي واجب في الإسـلام حيث قال" إن النصـح والشورى لا يتمان إلا بقيام فئة خاصـة من الناس تشاور وتناصح، إذ ليس في وسع جمهور الأمة القيام بهما، وإذا كان ذلك الواجب المفروض على الحكام والمحكومين لا يتم إلا بوجود هذه الفئة، كان تخصـيص فريق من الأمة لهذا العمل واجبًا، عملًا بالأصـل المتفق عليه "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب". [106]

الحقوق الاقتصـادية: قررت الشـريعة الإسـلامية عددا من الحقوق الاقتصـادية التي تقوم عليها حياة الفرد ومنها الحق في التملك مادام يتحقق بالوسـائل المشـروعة كما في قوله تعالى" **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**". [107]

---

[100] سورة النساء الآية (٩٧).
[101] الإمام النووي نزهة المتقين، شرح رياض الصالحين الحديث، رقم ١٧٧٢/١ مؤسسة الرسالة ١٩٩٥، ص٤١٨.
[102] سورة النساء الآية (١٠٥).
[103] سورة آل عمران الآية (١٥٩).
[104] سورة الشورى الآية (٣٨).
[105] سورة آل عمران (١٠٤).
[106] عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، ١٩٥٦.
[107] سورة البقرة الآية (٢٧٥).

كما شجعت على ممارسة التجارة والزراعة والصناعة كما في قوله تعال" **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ** ".[108]

وجعلت الشريعة الإسلامية للمال حرمة، فلا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بدون سبب شرعي، كما لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك غيره بدون إذن المالك، كقوله صلى الله عليه وسلم" **إنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه".** [109]

كما كفلت الحق في العمل باعتباره من أهم وسائل الانتاج، حيث نوه ابن خلدون في مقدمته بأهمية العمل فاعتبره ركن الإنتاج وأساس كسب الرزق، كما اعتبر كثرة الأعمال سبب الثروة واتساع الأحوال ووفرة العمران.[110]

الحقوق الاجتماعية: الحق في الاجتماع وحرية تنظيم الاجتماعات الخاصة والعامة ذات الطابع السلمي، بالإضافة إلى تكوين الجمعيات، التي هي وسيلة للتعبير العملي عن الأفكار والآراء بشكل جماعي منظم، لذلك يعد تشكيل الجمعيات من الحقوق المتممة لحرية الفكر.[111]

ومن الحقوق الاجتماعية الحق في التكافل أو الضمان الاجتماعي، وهو المعبر عن تكاتف المجتمع وتعاونه ويتضح في فريضة الزكاة، حيث يؤخذ من أموال الأغنياء لسد حاجة الفقراء كقوله تعالى" **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم".** [112]

وقوله صلى الله عليه وسلم" **ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة**" [113] فالقصد من التكافل الاجتماعي ضمان الحد اللائق لمعيشة المحتاجين، فإذا عجز الفرد عن العمل لأي سبب من الأسباب الشرعية كان له نصيب من بيت مال المسلمين، الذي بدوره يجمع الزكاة لتوزيعها على المحتاجين.[114]

الحقوق الثقافية: من الحقوق الثقافية التي أولتها الشريعة الإسلامية الكثير من الاهتمام حرية الرأي، التي تعني الجهر بالحق وسداد النصح في كل ما يتعلق بالمصالح العامة والنظام العام، وقد كفلت الشريعة الإسلامية حرية الرأي في قوله تعالى " **وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۚ وأولئك هُمُ الْمُفْلِحُونَ".** [115]

وقوله صلى الله عليه وسلم "**وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا فلا تظلموا**".[116]

ولا تقف حرية الرأي عند هذا، بل تمتد إلى حرية التعبير، التي قد تتمثل في القول أو الفعل كالكتابة أو بأي وسيلة متاحة.

---

[108] سورة الملك الآية (١٥).
[109] رواه حنيفة عم أبي حرة الرقاشي، الألباني، صحيح جامع، ص٧٦٦٢.
[110] عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر العربي، بيروت،١٠٠٧، ٢٧١.
[111] د. صبحي المحمصاني، مرجع سابق، ص١٧٥.
[112] سورة التوبة الآية (١٠٣).
[113] صحيح البخاري، رقم ٤٧٨١.
[114] محمد الحسيني مصلحي، حقوق الإنسان، دار النهضة، القاهرة،١٩٨٨، ص١٨٨.
[115] سورة آل عمران الآية ١٠٤.
[116] رواه الترمذي، الفتح الكبير، ٣٣٨/٣.

كما أن الشـــريعة الإســـلامية اعتدت بحرية الفكر التي هي قدرة الإنســـان على التعبير عن وجهة نظره بمختلف وسـائل التعبير، فهي حق المرء في التفكير من دون قيد أو شـرط، كما تعني مشـروعية النقاش والجدال للوصول إلى الرأي السليم.[117] " **وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسن** " [118]

فهي أساس حرية الرأي والتعبير، فاعتبرتها من أهم الحريات التي لا بد أن يتمتع بها الإنسان، لما يتحقق للإنســان بفضــلها من القدرة على التعلم، والوصــول للمعرفة واســتيعاب الكم الهائل من المعلومات التي تتطلب تفكير ســـليم لتمحيص الحق من الباطل كما قوله تعالى **"وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَاب "**.[119] وبهذا أكدت الشريعة الإسلامية أن حق الإنسان في استقلال الإرادة واستقلال الرأي والفكر لتكتمل إنسانيته.

إن العرض السـابق لموقف الشـريعة الإسـلامية من حقوق الإنسـان يبين بجلاء أن تلك الحقوق هي في صـلب هذه الشـريعة، فهي السـباقة سـواء من حيث الزمان أو من حيث الشـمول، فلا نجد حقًا تضـمنته الوثائق الدولية إلا هو موجود بين دفتي القرآن الكريم والسنة النبوية وتمت ممارسته منذ خمسة عشره قرنًا بالنسبة إلى كل من خضع للشريعة الإسلامية باختلاف الجنس واللون والعقيدة.

ثانياً: المواثيق والاتفاقيات الدولية وخاصة (ميثاق الأمم المتحدة)

لم يكن موضــوع حماية حقوق الإنســان على المســتوى الدولي يشــكل أهمية تذكر قبل الحرب العالمية الثانية، بالرغم من وجود قواعد قانونية تكفل حماية بعض الجماعات الإنســـانية المختلفة مثل معاملة الأجانب، والحماية الدبلوماسية، والتدخل الإنساني، ونظام حماية الأقليات.[120]

إلا أن ما أسـفرت عنه تلك الحرب من أهوال عصـفت بالبشـرية، أظهرت الحاجة إلى وجود نظام متكامل لحماية حقوق الإنسـان، وبدا ذلك الاهتمام واضـحًا في مؤتمر سـان فرانسـيسـكو الذي تم عقده من أجل وضــع ميثاق إنشــاء منظمة الأمم المتحدة بعد انهيار عصــبة الأمم التي قضــت عليها الحرب العالمية الثانية، والذي عقد عام ١٩٤٥ ،وتم تقديم اقتراح بأن يضـــمن الميثاق عبارات مثل" أنهم يضـــمنون في الميثاق "Ensure" ويحمون "Protect" حقوق الإنســان، إلا أن ذلك الاقتراح لم يؤخذ به، وجاء الميثاق خاليًا من مضمون الحماية الفعّالة لحقوق الإنسان، كما أن الميثاق لم يتضمن الإشارة إلى أي نظام دولي لحماية هذه الحقوق.[121]

وبد لا من ذلك تمت الإشـارة فيه إلى حقوق الإنسـان بشـكل عام من دون تفصـيل لمضـمون هذه الحقوق، فنصت

---

[117] د. عبد الواحد محمد الفاو، قانون حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩١، ص٣٠٦.

[118] سورة النحل الآية (١٢٥).

[119] سورة البقرة الآية (٢٦٩).

[120] د. خليل إسماعيل الحديثي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بحث منشور في مدونة مؤتمر كلية الحقوق، جامعة الزرقا الأهلية، عمان، ٨-٩/أغسطس/٢٠٠١، ص٢٨.

[121] د. أحمد محمد رفعت، د. عادل عبد الله المسدي، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٣٦.

ديباجة الميثاق وبعبارات واضحة على حماية شعوب الأمم المتحدة " وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .. وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من حرية أفسح " .[122]

كما تضمنت المادة (٣/١) من الميثاق مقاصد الأمم المتحدة " تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك أبداً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء" .[123]

كما أن المادة (١٣) تعهد إلى الجمعية العامة بمهمة وضع التوصيات لتحقيق الأهداف اللازمة.[124]

علاوة على ذلك فإن المادة (٧/٢) من الميثاق تنص على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ... وبناء عليه فإن المنظمة تتدخل فقط في الأحوال التي يحدث فيها اعتداء على حقوق الإنسان من جانب دولة أو مجموعة من الدول، وينتج عنه تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر".[125]

ولا بد أن نشير إلى المادة (٥٥) التي تعد من أهم المواد في ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بحقوق الإنسان والتي تنص على ما يلي " رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:

أ- تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد، والنهوض بعوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ب-تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

ج- يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، لا تفريق بين الرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق فعلًا".[126]

ويظهر من تلك المواد التي تضمنت ذكراً لحقوق الإنسان في الميثاق أنها تكرر عبارة مثل "احترام حقوق الإنسان" من دون أن تبين كيفية وشكل هذا الاحترام، كما لجأت إلى عبارات غير محددة للحماية المنشودة فجاءت تلك العبارات غامضة، ومنها عبارة " تأكيد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان" وعبارة "

---

[122] ديباجة الأمم المتحدة ١٩٤٥.

[123] المادة ٣/١ من ميثاق الأمم المتحدة.

[124] انظر المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

[125] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، المنظمات الدولية، مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص ٩٤.

[126] المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

تعزيز احترام حقوق الإنسان" وعبارة " أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان"، مما لا يفيد معنى الالتزام القانوني بالحماية" .[127]

وتعهد جميع الأعضاء في المادة(٥٦) سواء كانوا منفردين أو مشتركين بالتعاون مع المنظمة لإدراك المقاصد المبنية في المادة(٥٥) سالفة الذكر مما يضفي نوعًا من الالتزام السياسي والقانوني على الدول للتعاون مع الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان.

وجاءت المادة (٢/٦٢) لتنص على أن " للمجلس أن يقدم توصيات فيما يخص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها" .[128]

وأخيراً نصت المادة (٦٨) على أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينشئ لجانًا للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز حقوق الإنسان.

ومما يمكن ملاحظته ان لجنة حقوق الإنسان تعد اللجنة الوحيدة التي ورد ذكرها في الميثاق بين اللجان التي يجوز للمجلس تشكيلها لتأدية وظائفها.

ويتبين لنا مما سبق أن ميثاق الأمم المتحدة كونه معاهدة دولية منشئة لمنظمة الأمم المتحدة كان لا بد وأن يقتصر ميثاقها في ذكره للحقوق على المبادئ العامة من دون الدخول في تفاصيل تلك الحقوق، وترك تفاصيلها للإتفاقيات الدولية اللاحقة.[129]

ومع ذلك لا بد من الاعتراف بأن ميثاق الأمم المتحدة يعد أول وثيقة دولية بينت أن هناك حقوقًا إنسانية لا بد من الالتفات إليها والاهتمام بها، ومن ثم يعتبر الميثاق البداية التي أنتجت الإعلان العالمي والعهدين الدوليين، وهذان الأخيران تضمنا تفصيلاً لكل ما هو حق إنساني، مع إلزام الدول المنضمة إليها بالعمل على تحقيق تلك الحقوق لمواطنيها سواء في دساتيرها أو قوانينها بما يكفل الحماية القانونية والقضائية لتلك الحقوق.

وبالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة هناك العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الطابع العالمي لحماية مجالات محددة لحقوق الإنسان، مثل الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة التمييز العنصري وجرائم إبادة الجنس البشري وغير ذلك، ويضاف إلى لذلك أيضًا الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الإقليمي مثل: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 1967، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981 .

---

[127] د. أحمد محمد رفعت، د. محمد عبد الله المسدي، مرجع سابق، ص٢٣٦.

[128] المادة ٢/٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

[129] د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٨١.

ثالثاً: الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

إذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد أورد حقوق الإنسان بشكل مجمل من دون تفصيل لتلك الحقوق، فإن منظمة الأمم المتحدة بعد دخولها حيز النفاذ بتاريخ ١٩٤٥/١٠/٢٤، خطت خطوات واسعة في مجال الانتقال من مرحلة تعزيز حقوق الإنسان كما جاء في الميثاق إلى حماية تلك الحقوق، وإن جاءت تلك الخطوات بشكل متدرج إلا أنها كانت تتم بشكل منظم، أي من إصدار الإعلانات إلى إصدار الافاقيات، والاختلاف بينهما في وضوح درجة الإلزام للدول المنضمة إلى كل منهما.

وفي ضوء ذلك صدرت الكثير من الإعلانات الدولية التي عملت على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومنها إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1963، والإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا 1971، والإعلان الخاص بحقوق المعوقين 1975، والإعلان الخاص بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين 1982، والإعلان الخاص بالحق في التنمية 1983 [130].

لكن أهم هذه الإعلانات هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، الذي كانت فكرة إصداره قد طرحت من قبل بعض الوفود كإعلان يرافق الميثاق، وذلك أثناء إنعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، الذي تولى إعداد ميثاق الأمم المتحدة غير أن هذا المقترح لم ينل قبول المؤتمرين، فأعيد طرحه في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي عقدت في لندن عام ١٩٤٦ من قبل بنما، وبناء على موافقة الجمعية العامة على المقترح كلفت لجنة حقوق الإنسان التي أنشأها الميثاق بإعداد مسودة الإعلان، حيث تمت مناقشة مواده ثم تم إقراره من قبل الجمعية العامة لحقوق الإنسان بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٠.[131]

وقد جاء أعتماده من دون معارضة من أحد، فأصبح علامة بارزة في مجال حماية حقوق الإنسان، باعتباره المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن يكون هدف جميع الشعوب والأمم، حتى يسعى جميع أفراد المجتمع ومؤسساته إلى وضع الإعلان نصب أعينهم، والعمل على توطيد احترام هذه الحقوق والحريات من خلال التعليم والتدريب. حيث اشتمل هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مجموعة من المبادئ المعترف بها دولياً والتي ينبغي أن تنظم سلوك جميع الدول تجاه الأفراد.

ويتكون هذا الإعلان من ديباجة وثلاث وثلاثين مادة تتضمن عدداً مهماً من الحقوق الطبيعية اللصيقة بالإنسان. حيث جاء في ديباجته: " لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، ولما كان تناسي حقوق الإنسان

---

130 ـ عبد الله راشد سعيد، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٧ م)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية ٢٠٠٨ ص ٢٦.

131 د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص٨٨.

وازدراؤها قد أفضيا إلي أعمال أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة".[132]

ولقد تم ذكر كلمة "السلام" كعنصر جوهري، لأن الكارثة الناجمة عن الحرب العالمية الثانية وما تخلف منها من دمار لحق بالبشرية جمعاء كان له دور رئيس في ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. حيث إن الإعلان جاء ايضاً لحماية الحياة والحرية والأمن، وكفالة حرية الرأي والتعبير والعقيدة والتنقل والحق في المحاكمة العادلة، والحق في الملكية وحرية التفكير والعقيدة والدين والتجمع السلمي، ويحرم العبودية والتوقيف الاحتياطي والسجن من دون محاكمة .
كما يتضمن الإعلان العالمي تدابير لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل والحق في التعليم، والحق في الضمان الاجتماعي والحق في تشكيل النقابات والجمعيات والانضمام إليها وحق كل فرد في بالتمتع بنظام اجتماعي تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان.[133]
فنصت المادة (٢٩) على أن كل فرد عليه واجبات إزاء الجماعة، التي فيها يمكن أن تنمو فيه شخصيته بشكل كامل، ولاتخضع ممارسة الفرد لأي نوع من القيود إلا تلك التي يحددها القانون.

والجدير بالذكر أن الإعلان أشار إلى أن الحقوق الواردة فية ليست مطلقة فهو يسمح للدولة بأن تصدر القوانين التي ترسم حدود هذه الحقوق بشرط أن يكون الهدف الوحيد من هذه القيود ضمان الاعتراف والاحترام بهذه الحقوق للآخرين بشكل متساوٍ، واحترام الآداب العامة والنظام العام والرفاهية في المجتمع الديمقراطي.[134]
ومع ذلك فإن سلطة الدولة في فرض القيود بمقتضى القوانين على الحقوق والحريات الواردة في الإعلان مقيدة وذلك وفق للمادة (٣٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث نصت المادة على أنه "يس في هذا الإعلان آي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أية دولة أو جماعة، أو أي فرد، أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه" [135]

ونرى في هذه المادة السالفة الذكر أنها نصت على المنع الصريح لأي دولة أو أي جماعة أو أي فرد من القيام بنشاط أو عمل من شأنه التعدي على أي من الحقوق والحريات الواردة في الإعلان، وعليه يجب

[132] ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
[133] ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
[134] انظر المادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
[135] المادة ٣٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أن تكون هذه القوانين التي تصـــدرها الدولة بقصـــد تنظيم مباشـــرة الحقوق والحريات الواردة في الإعلان، غير متضمنةً قيوداً غير مشروعه تحد بدورها من ممارسه الأفراد والجماعات حرياتهم وحقوقهم.

وعلى الرغم من عالمية الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان وشـــموله، فإنه قد أثار العديد من الخلافات الفقهية بشأن قيمته القانونية.

فقد اختلف الفقه القانوني الدولي حول القيمة القانونية لهذا الإعلان، ما بين رأي يرى أن له قيمة قانونية ورأي يرى أن له قيمة أدبية، ولا يمنع هذا من القول إن هذا الإعلان قد جاء مفصـــلا للحقوق التي أجملها الميثاق، كما أن إصداره كان مهمًّا من أجل إعطاء الدول فترة زمنية بعد صدور الميثاق للقبول باتفاقيات ملزمة في مجال حماية حقوق الإنســـان بعد ذلك، حيث أن تلك الدول في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية لم تكن مســـتعدة لتحمل التزامات وأعباء مادية في الوقت الذي كانت تعمل على إعادة بناء البنية الأســاســية، التي خربتها الحرب ،فكان لا بد من إصــدار إعلان يفصــل تلك الحقوق ويترك للدول مجالًا لتقبل العمل من دون إلزام دولي بحماية حقوق الإنسان.

ولا بد من الاعتراف بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة غامضة ومبهمة في بعض أجزائها، حيث أنها إن الوثيقة مجرد إعلان من دون قوة قانونية ملزمة بحيث تشـــبه من هذه الناحية بعض المواد التحذيرية الموجودة في بعض للدساتير العالم الثالث.[136]

ولا يمكن خلق الالتزامات القانونية إلا عبر عقد الدول الأعضاء بعض الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وليس مجرد التصويت في الجمعية العامة، وتعترف المادة (٢٢) من الإعلان علاوة على ذلك بأن تحقيق الحقوق المشار إليها يجب أن يتم وفقًا التنظيم كل دولة ومواردها.[137]

ومن ناحية أخرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليست له قيمة قانونية وهو ما تميل إليه الباحثة، وهذا ما ذهب إليه أغلب فقهاء وأساتذة القانون الدولي وفي مقدمتهم الدكتور عبدالكريم علوان والذي أشار إلى أن الإعلان جاء " تفسيراً إيضاحياً لنصوص الحقوق العامة للإنسان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وأن هذه الحقوق تمثل من الناحية النظرية على الأقل تبعات ملزمة بالنسبة إلى جميع دول الأعضاء. ويجب النظر إلى الإعلان كتقدم قاطع إلى الأمام من أجل تحقيق حقوق الإنســـان حيث إنه يتميز عن غيره من الإعلانات الأخرى التي تبنتها الجمعية العامة".[138]

---

[136] على سبيل المثال دستور غينيا ١٩٥٨، دستور مدغشقر ١٩٥٩، دستور ساحل العاج ومالي والنيجر ١٩٦٠، ودستور الكاميرون ١٩٧٢، حيث تؤكد هذه الدساتير إخلاصها والتزامها بالمبادئ المبينة في الإعلان.

[137] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٨.

[138] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٢٨.

رابعاً: العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان

لقد كان صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نهاية أربعينيات القرن العشرين بداية لا بد منها من أجل تهيئة الأجواء لإصـــدار اتفاقيات دولية تتبع خطوات الإعلان من حيث الاشـــتمال على جميع حقوق الإنسان الأساسية مع الاختلاف عنه في درجة الإلزام القانوني الصريح بالنسبة لأطرافها.

وبناء عليه تقدمت لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٥٤بمشروعي االعهدين للجمعية العامة التي أحالتهما إلى اللجنة الثالثة، وكانت عضوية الأمم المتحدة آنذالك تتكون من ٦٠ عضواً منهم ١١ دولة آسيوية و٦ دول إفريقية، بما في ذلك الدول العربية. ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسـمبر سـنة ١٩٦٦ على هذين العهدين.[139]

ولكن الملاحظ أنه لم يتم الفصـــل بين هذين العهدين إلا عام ١٩٧٦ حيث دخل العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية حيز النفاذ في ٢٣ مارس ١٩٧٦ وذلك بعد مضـــي ثلاثة أشـــهر من إيداع وثيقة التصـــديق رقم ٣٥ لدى الأمين العام للأمم المتحدة طبقا للمادة (٤٩) من هذا العهد، كما دخل العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية حيز النفاذ في ٣ يناير ١٩٧٦ بعد مضـي ثلاثة أشـهر من إيداع وثائق تصديق ٣٥ دولة طبقاً للمادة (٢٧) من هذا العهد.[140]

ويرجع السـبب الأول في الفصـــل بين هذين العهدين إلى صـــعوبة إعمال آليات المراقبة والمتابعة في مواجهة جميع الحقوق الإنسانية الواردة في كلا العهدين، والسبب الثاني من أجل تسهيل انضمام العهدين إلى الاتفاقيتين ومنحها حرية الانضمام إلى أحدهما أو كليهما.

إلا أن هذا الفصـــل واجه انتقاداً ، حيث إن حقوق الإنســـان بشـــكل عام غير قابلة للتجزئة وإنها مرتبطة بعضـها ببعض ولا يمكن فصـلها، ولا يمكن التمتع بالحقوق المدنية والسـياسـية دون الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، في ذات الوقت بالإمكان منحها حرية الانضمام إليهما معا أو تأجيل أحدهما حسب مصالحها، إلا أن هذا الفصل كان الحل الواقعي لتسهيل انضمام الدول.

وتجدر بالإشـارة إلى أن ديباجة كلتا المعاهدتين تتضـمن التزامات الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان، وتحرص على تذكير الفرد من أجل السعي لتحقيق مبادئ حقوق الإنسان واحترامها، وتقر بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما جاء إلا لكي يتمتع الفرد بحرية ممارسة حقوقه االسياسية والمدنية من جهه، وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

وجاء في كلا العهدين في مادتهما الأولى حق تقرير المصـــير، ودعوة الدول إلى تحقيقه واحترامه، ثم جاءت المادة الثالثة في كلا العهدين لتنص على حق المســـاواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق والحريات.

---

[139] د. نبيل عبد الفتاح عبد العزيز قوطة، التطورات الدولية العالمية لحقوق الإنسان من منظور القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء، الإسكندرية،٢٠١٥، ص٨٣.

[140] www.cihlhr.org/home/2010-05/2010-05-11-08-03-34.html.

ونصـت المادة الخامسـة في العهدين على ضـمانات بعدم القضـاء ضـد أي من هذه الحقوق والحريات الأساسية أو تقييدها بدون مبرر، كما نصت على ضمانات بعدم القيام بسوء التفسير لأي بند من بنود العهدين واتخاذ وسيلة لتبرير انتهاك حق ما أو حرية ما.[141]

لقد اشتمل العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية بعدم القيام من ديباجة و٥٣ مادة حيث إن هذا العهد قنن الحقوق المدنية والسياسية على شكل معاهدة ملزمة لتتمكن الدول من التصديق عليها والالتزام بها، كما أن هذه المعاهدة وسعت من نطاق الحقوق المدنية والسياسية المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأهم ما تضمنه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ما جاء في ديباجته كالتالي " إن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة، فيه وإذ تدرك أن السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحرارًا، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومتحررين من الخوف والفاقه، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".[142]

ويتضمن هذا العهد حق الحياة والحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التفكير والوجدان والضمير، وحق التنقل والمساواة أمام القانون والقضاء، وحق التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، والحق في المحاكمة العادلة وتحريم التعذيب والتوقيف التعسفي وسوء المعاملة. وقد وقعت هذه المعاهدة ١٣٠ دولة.

أما بالنسبة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيتكون من ديباجة وإحدى وثلاثين مادة وأهم ما تضمنه هذا العهد من حقوق هو حق الإنسان في العمل، وحق التمتع بشروط عمل عادلة، وحق تكوين النقابات وحق الضمان الاجتماعي، وحق التمتع بمستوى معيشي كافٍ، وحق التعليم وحق المشاركة في الحياة الثقافية .

ولا ننسى أن الهدف الأساسي لهذين العهدين هو تقنين ما تم التوصل إليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جهة، والعمل على كفالة الحماية الدولية لهذه الحقوق بشكل يجعلها أكثر التزامًا من جهة أخرى.

كما نرى أن هناك لجانًا دولية تشكلت من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتستند على عاملين أساسيين:

أولاً تشكيل كل لجنة بموجب اتفاقية أبرمت تحت مظلة الأمم المتحدة.

---

[141] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص٣٠.

[142] ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ثانياً: تقديم تقاريرها النهائية إلى جهاز الجمعية العامة التابعه للأمم المتحدة.
وهناك عوامل مشتركة بين تلك اللجان، وأول عامل متعلق بأعضاء اللجان بحيث تشترط جميع الاتفاقيات أن يكون أعضاء اللجنة من ذوي الصفات الخلقية الحميدة والمشهود لهم بالاختصاص في ميدان حقوق الإنسان، وأن تتوافر لديهم الخبرة القانونية، وأن يعملوا بصفاتهم الشخصية بحيث لا يمثلون أيه دولة طوال فترة عضويتهم، مما يجعل عملهم يتسم بالحياد والشفافية والموضوعية بعيدًا عن أي ضغوطات قد تمارسها عليهم دولهم. كما يكون نطاق عمل هذه اللجان محدداً بحماية المبادئ المنصوصه عليها في الاتفاقية، بمعنى لا تنظر في أي شكوى أو تقرير يقدم إليها إذا كان المضمون بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان ليست في نطاق ولايتها.

خامساً: البرتوكولات الاختيارية الملحقة

- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوى من الأفراد.

حيث يعد هذا البروتوكول جزءًا من الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وملحقًا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بحيث يعطي الصلاحية للجنة حقوق الإنسان Human Commission on Rights التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي أنشئت بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١٩٤٦/٢/١٦ بالنظر في الشكاوى المقدمة من أو بالوكالة عن الأفراد الذين يدعون أن احدى الدول الأطراف في البروتوكول قد انتهكت حقوقهم المكفولة في العهد.
وجاء قرار الجمعية العامة بشأن اعتماد وعرض للتوقيع البروتوكول والتصديق والانضمام إليه في تاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ودخل حيز النفاذ في ٢٣مارس ١٩٧٦ وفقاً لأحكام المادة (٩).
وعلى الدول الأطراف في هذا البروتوكول، ان تعمل على إدراك مقاصد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المشار إليها في العهد السابق، وذلك بتمكين اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من نظر الرسائل المقدمة من الأفراد الذين يدعون أنهم ضحايا أي انتهاك لأي حق من الحقوق المقررة في العهد السالفة الذكر.[143]

- البرتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بهدف العمل على إلغاء عقوبة الإعدام.

[143] البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ٤٤/١٢٨ في ١٥ ديسمبر ١٩٨٩، بشأن هذا البرتوكول، ودخل حيز النفاذ في يوليو ١٩٩١ وفقاً لأحكام المادة (٨).
وعلى الدول الأطراف وفقاً لهذا البروتوكول، أن تضمن إلغاء عقوبة الإعدام وذلك تعزيزاً للكرامة الإنسانية بحسب المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في ديسمبر١٩٤٨، وبحسب المادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المعتمد في ديسمبر ١٩٦٦.[144]

بناءً على ما تقدم في هذا المبحث، فإن مصطلح حقوق الإنسان ينصرف إلى ميزة متأصلة في الإنسان دون غيره من المخلوقات، وهو بدونها لا يمكن أن يكون إنساناً، أي كائنًا حيًا مفكرًا حي مفكر ومكلفًا، وهذه الميزة تجد مصدرها في الإعلانات والاتفاقيات التي تنشأ على المستوى الوطني أو الدولي أو الإقليمي.

وهذه الميزة التي توفر له الحقوق من يوم مولده حتى وفاته، في حاجة إلى الحماية كي يستطيع الإنسان التمتع بها، وهذه الحماية لا بد أن تكون قانونية في شكل نصوص دستورية أو قانونية على المستوى الوطني، ويتم تفعليها عن طريق المحاكم الوطنية، وإذا كانت في المجال الإقليمي فإن حمايتها تتطلب إصدار اتفاقيات اقليمية وإنشاء أجهزة قضائية لتفعيل ما جاء في الاتفاقيات من نصوص قانونية، وإذا كانت في المجال الدولي فتتم تلك الحماية عن طريق إعلانات واتفاقيات دولية تفعّل نصوصها محاكم دولية، وبما أن هذه الدراسة تركز في الحماية الإقليمية فإننا سنحصرها في هذا النطاق فقط.

سادسا: المدارس الفكرية والدساتير الوطنية

يمكن أن نضم إلى مصادر حقوق الإنسان ما قامت به المدارس الفكرية من جهود في سبيل إعزاز ورسوخ هذه الحقوق أيضًا، عن طريق آراء وإسهامات الفلاسفة والمفكرين والسياسيين في هذه المدارس، ومن أهم هذه المدارس: مدرسة القانون الطبيعي، ومدرسة القانون الوضعي. كما تضاف أيضًا الدساتير الوطنية لمختلف دول العالم والتي حوت نصوصًا وآليات كثيرة تعمل على حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[145].

[144] البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
[145] عبد الله راشد سعيد، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية (١٩٩٠ - ٢٠٠٧ م)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية ٢٠٠٨، ص ٢٤، ٢٦.

الفصل الأول

ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان وآلياتها الاتفاقية

المبحث الأول: ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان

المطلب الأول: مفهوم الإقليمية

المطلب الثاني: مفهوم الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان

المطلب الثالث: عناصر الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان

أولا: محل الحماية (حقوق الإنسان)

ثانياً: المستفيد من الحماية (الإنسان)

ثالثاً: الجهة المختصة بالحماية (القضاء الدولي)

رابعاً: سبب الحماية (انتهاكات حقوق الإنسان)

المبحث الثاني: آليات الاتفاقية للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان وما ينشأ عنها

المطلب الأول: آليات الاتفاقية الإقليمية لحماية حقوق الإنسان

أولاً: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

ثانياً: الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

ثالثاً: الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب

المطلب الثاني: الآليات الناشئة عن الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان

أولاً: اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان

ثانياً: اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان

ثالثاً: اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان

الفصل الأول

ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان وآلياتها الاتفاقية

تعد الحماية الإقليمية في نطاق تحليل العلاقات الدولية مفهومًا حديثًا نسبيًا تم تداوله في الدراسات منذ الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، ويرجع أساس مفهوم الإقليمية إلى الأدبيات المتعلقة بالدراسات الدولية، ويقابله مفهوم العالمية بحيث دار جدل بشأن أي المفهومين أجدى وأفضل نفعًا لحفظ السلام وتنظيم المجتمع الدولي، على أن هذه المقارنة بين المفهومين في الواقع عقيم، لأن كلا المفهومين سواء "العالمية أو "الإقليمية" متداخل في بعضه بعضًا باعتبار أن الإقليمية تمثل الجزء والعالمية تمثل الكل.[146] وقد انقسم الفقه الدولي بخصوص الفائدة من قيام المنظمات الدولية الإقليمية بجوار المنظمات الدولية العالمية إلى رأيين:

الرأي الأول: يرى عدم الفائدة من قيام المنظمات الدولية الإقليمية بجوار المنظمات العالمية، ويحتج في ذلك بأن المنظمات الدولية الإقليمية يمكن أن تؤدي إلى تهديد العالم وانقسامه إلى تكتلات وأحزاب دولية، وهذا الانقسام يتعارض مع فكرة التنظيم الدولي ذاتها، بالإضافة إلى المشاكل الإقليمية التي يقوم التنظيم الدولي الإقليمي بحلها تعد منازعات دولية، وهي في الوقت نفسه تعد انعكاسات لمنازعات دولية عالمية، فإن التنظيم الدولي العالمي يمكن أن يقوم بالدور المطلوب تجاه هذه النزاعات أيضًا.

أما **الرأي الثاني:** فيرى أن الفائدة الكبرى تتحقق من وراء إنشاء المنظمات الإقليمية، ذلك لأن التضامن الدولي الذي هو أهم أهداف المنظمات الدولية يمكن أن يوجد بصورة أعمق لدى مجموعة الدول التي تعيش في منطقة إقليمية واحدة، نظرًا لما بينها من روابط الدين أو اللغة أو التاريخ أو العادات، وتكمن أهمية التنظيم الدولي الإقليمي تخفيف العبء الملقى على عاتق التنظيم الدولي العالمي، وفي هذه الحالة يكون التنظيم الإقليمي مكملًا للتنظيم العالمي لا متعارضًا معه.[147]

إن الإقليمية لها أهمية كبرى في مجال حقوق الانسان، إذ يجب الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية والإقليمية، فإذا كانت الخصوصيات الوطنية تستند إلى حماية الدستور والقانون في المجال الوطني، فإن الحماية الإقليمية تستند إلى اتفاقيات وأجهزة إقليمية، لذلك فإن حسن عرض موضوع الحماية الإقليمية

---

[146] د. علي الدين هلال، د. جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز الدراسات العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص١٩.

[147] د. محمود السيد حسن داوود، قانون التنظيم الدولي، مرجع سابق، ص ٣٨١، ص٣٨٢. وفي تفصيل الحديث عن نظرية الإقليمية واتجاهات الفقهاء في التمييز بين العالمية والإقليمية يراجع د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، دار النهضة العربية، ط السادسة، القاهرة ص ٥٧٠، ٥٧٣.

لحقوق الإنسان يستدعي بيان معنى الإقليمية والحماية وعناصر هذه الحماية، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان

المبحث الثاني: الآليات الاتفاقية للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان وما ينشأ عنها

المبحث الأول: ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان

يرجع وراء ظهور فكرة الحماية الإقليمية إلى العديد من العوامل، لعل أهمها العوامل الجغرافية، إلا أن العوامل الاقتصادية المتعلقة باحتياجات الدول الاقتصادية والتنموية قد تكون سببًا آخر لقيام التنظيمات الإقليمية، فضلًا عن الاعتبارات التنظيمية التي تتعلق بصعوبة العمل بشكل منفرد لكل دولة مع وجود قواسم مشتركة بين دول قد يجمعها إقليم جغرافي واحد أو مصالح اقتصادية متماثلة، أو قد تكون سياسية أو عسكرية أو عوامل نفسية تتصل برغبة الشعوب في التقليد وهو ما قد يدفع الدول تحت تأثير الرأي العام إلى أن تحذو حذو الدول الأخرى في الاتجاه نحو الإقليمية.[148]

يتناول هذا المبحث بيان مفهوم الإقليمية مع بيان مفهوم الحماية، وأخيرًا توضيح مفهوم عناصر الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان، وبناء عليه قسمت الباحثة هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الإقليمية

المطلب الثاني: مفهوم الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان

المطلب الثالث: عناصر الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان

[148] د. مصطفى عبد الغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، أطروحة جامعية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٥٤.

المطلب الأول: مفهوم الإقليمية

هذا التحديد يستدعي معرفة معنى الإقليمية لغةً وقانونًا، فالإقليمية في اللغة عرفت باعتبار أصلها وهو إقليم وجمعه أقاليم ونسبته إقليمية، وهذه الإقليمية عبارة عن " جزء من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية أو اجتماعية تجعله وحدة خاصة".[149]

وهذا التعريف اللغوي يعني أن الإقليمية تعبر عن تجمع سكاني لجماعة من البشر من عدة دول قد يجمعها مكان جغرافي واحد أو تجمعها ظروف اقتصادية أو اجتماعية متجانسة فيشكلون وحدة إقليمية واحدة.

وبالنسبة إلى القانون فقد تم تعريفها بأنها "وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم، قوامه وحدة المشكلة الإنسانية لجماعة الدول الداخلة فيه"، وهذا التعريف يركز في الوسيلة التنظيمية التي تتخذ لحل مشكلة خاصة بهذا التكتل، أي المنظمة التي تنشأ بين تلك الدول.[150]

كما عرفت الإقليمية بأنها " تجمع الدول التي تربطها مصالح مشتركة في إطار تنظيمي يعكس تعاونها الدولي"، فركز هذا التعريف في الدول باعتبارها هي التي تملك الإرادة لتكوين شخص دولي جديد هو المنظمة الإقليمية.[151]

لقد اختلفت وجهات نظر فقهاء القانون الدولي حول هذين التعريفين للإقليمية، ولكن يمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات: ذهب أنصار **الاتجاه الأول** إلى مناصرة التعريف الذي يركز في الوسيلة التنظيمية التي تنشأ لحل المشكلة الخاصة بهذا التكتل، أي المنظمة الإقليمية التي تنشأ بين تلك الدول، بينما يرى أنصار **الاتجاه الثاني** أنها تجمع لدول بينها قواسم مشتركة في شكل منظم للتعاون بينها، في حين أن **الاتجاه الثالث** يرى أن هذين التعريفين للإقليمية مترادفان لمعنى واحد من دون تفرقة بينهما، مع ضرورة إضافة مفاهيم إليهما مثل الإقليمية العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية.[152]

نستنتج من ذلك أن الإقليمية نسق يقوم بين دول لها شخصية دولية قادرة على أن تشرع في المجال الدولي، وهذه الدول ترتبط فيما بينها بروابط خاصة تميزها عن بقية الدول، وهذه الروابط تستدعي التكتل فيما بينها لتحقيق مصالح متماثلة، استدعت تشكيل إطار تنظيمي قانوني يعكس تعاونها، كما نرى أن التعريف القانوني اقترب من التعريف اللغوي الذي يجعل النطاق الإقليمي وحدة خاصة لها صفات

---

[149] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، دار الدعوة للتأليف والطباعة والنشر والتوزيع، إسطنبول، ١٩٨٩، ص٢٢.

[150] الموسوعة العربية، العلوم الإدارية والاقتصادية، القانون، الإقليمية، المجلد الثالث ص٩٤.

[151] د. منى محمود مصطفى، التنظيم الدولي الإقليمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٥.

[152] د. عمر الحفصي فرحاتي، د. بدر الدين محمد شبل، د. آدم بلقاسم، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص٢٢٤.

متشابهة طبيعية أو اجتماعية أو غيرها من أوجه الشبه، وإن كان التعريف اللغوي يحصرها في " جزء من الأرض"، بينما التعريف القانوني يحصرها بين دول، بصرف النظر عن التقارب الجغرافي.

ومع الاتفاق على تعدد الأسباب وتنوعها وراء رغبة الدول في إنشاء منظمات إقليمية، أن المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان تعد الحل الأمثل لاستيعاب الاختلافات، ومعالجة الازدواجية في التعامل مع مسائل حقوق الانسان[153] ، فضلًا عن أن إقليمية حقوق الإنسان لها أهمية كبرى في مجال حقوق الإنسان، وذلك بالأخذ في الاعتبار الخصوصية الإقليمية التي قد تستند إلى خلفيات تاريخية وثقافية ودينية.

إن تحقيق الفاعلية للمنظمات الإقليمية لا بد أن تتم من خلال ضمانات تؤكد خصوصيتها، وهو الترجمة الفعلية لضرورة قيام التكتلات الإقليمية كحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع بسبب تميزها بالخصوصية، وهذه الخصوصية التي تعني وضع حماية حقوق الإنسان موضع التنفيذ من خلال آليات متماثلة يتم تحديدها في الاتفاقيات الإقليمية. [154]

لذلك فإن هذه الخصوصية الإقليمية في حاجة إلى تبني ترتيبات قانونية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في النطاق الإقليمي، وبناء عليه بادرت التنظيمات الإقليمية إلى اعتماد إعلانات واتفاقيات تتناول تثبيت حماية حقوق الانسان، وإلزام الدول الأعضاء بها وبإعطائها المدى التطبيقي اللازم لجعلها حقيقة ملموسة في حياة شعوبها.

ففي الاتفاقية الأوروبية تم التركيز بالدرجة الأولى في حماية الحقوق المدنية والسياسية، بينما تفتقر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى فاعلية التنفيذ، على سبيل المثال فإن نظام الالتماس الفردي موجود فقط بالنسبة لانتهاكات حق التعليم وحق النقابات العمالية، كما أن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تطغى على الحقوق المدنية والسياسية والهيمنة الأيديولوجية. [155]

كما أن الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب اهتم بالعديد من الخصوصيات، منها ما نصت عليه الفقرة (٢) من المادة (١٨) بأن " الدولة ملزمة بمساعدة الأسرة في أداء رسالتها كحماية للأخلاقيات والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع". [156]

---

153 وذلك على خلاف ما كان سائدًا أمام مؤتمر سان فرانسسكو في الطريق لإنشاء الأمم المتحدة، حيث رأى البعض أن الأجدر بالمجتمع الدولي أن يتخلص من التنظيم الإقليمي حتى لا يتعارض مع التنظيم العالمي بالإضافة إلى أن هناك بعض المنظمات الإقليمية التي لم تنجح في حل مشاكلها الإقليمية كجامعة الدول العربية مثلا التي ثبت عجزها في حل الكثير من المشاكل الإقليمية وأهمها قضية فلسطين . يراجع في تفصيل هذا الاتجاه ومعارضته وضرورة توزيع المهام بين التنظيم الإقليمي والتنظيم العالمي . د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية دار النهضة العربية، ط السادسة، القاهرة ص ٥٧٦، ٥٧٩.

154 د. إبراهيم بدوي الشيخ، الأمم المتحدة وانتهاكات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٣٥.

155 د. خالد أحمد محمد حميد، حماية حقوق الإنسان في النظام الإقليمي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٦٠.

156 د. محمد أمين الميداني، حقوق ومواقف، المركز العربي للتربية على القانون الدولي والإنساني وحقوق الإنسان، ستراسبورغ، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦، ص٦٠.

كما نصت الفقرة (٤) من المادة السالفة الذكر نفسها على أن " للمسنين أو المعوقين الحق أيضاً في تدابير حماية خاصة تلائم حالتهم البدنية أو المعنوية" نفسها وتمتاز أيضاً باعترافها بالحقوق الجماعية والتزاماتها القانونية التي تحدد بصورة واضحة موقفها من الأسرة والمجتمع والأمة، كما تتضمن أخذها بحق التنمية أي ما يسمى بالجيل الثالث للحقوق.[157]

ومع ذلك فلا وجود لحق الخصوصية في الميثاق الإفريقي، الذي يمكن العثور عليه في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في المادة (٨) والمنصوص عليه أيضاً في المادة (٥) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

كما أن الاتفاقية الأوروبية للحقوق تنص على العلاقة بين الحقوق والواجبات في فقرة (١) من المادة (٣٢) إلا أن الميثاق الإفريقي للحقوق أكثر شمولاً فيما يتعلق بالواجبات. [158]

ونستنتج مما سبق أن النظام الأفريقي بذل جهودًا حثيثة لرسوخ احترام عالمية حقوق الإنسان في جوانب مختلفة، ضمن نظام إقليمي.

كما نجد الخصوصية في الميثاق العربي لحقوق الإنسان في المادة (٧) التي تنص على أنه" لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام لمن يقل عمره عن ثمانية عشر عامًا أو امرأة حامل حتى تضع حملها، أو على مرضع إلا بعد انقضاء عامين من تاريخ الولادة".

ونرى أن تلك الفئات المستثناة في المادة السابقة للميثاق العربي لحقوق الإنسان أيضًا مستثناة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الفقرة (٥) من المادة (٦) من العهد، ونجدها أيضاً في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩ إلى ذلك الفقرة (٤) من المادة (٥) من تلك الاتفاقية.

ويضيف الميثاق العربي إلى ذلك فيحظر تطبيق عقوبة الإعدام على الأم المرضع ويشترط مرور عامين على تاريخ الولادة، وهذه خصوصية تأخذ بعين الاعتبار حادثة دينية معروفة في التاريخ الإسلامي[159]، حيث إن هذه الخصوصية لا نجدها إلا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهو ما دفع خبراء الأمم المتحدة إلى اعتمادها في البروتوكول الاختياري الثاني عام ١٩٨٩ الذي يرنو لإلغاء عقوبة الإعدام، والذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٩١. [160]

وتظهر الخصوصية أيضاً في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي نصت في الفقرة (٤) من المادة (٥) على حظر تطبيق عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين كانوا فوق السبعين عاماً وقت الجريمة.

---

157 انظر المادة ٤/١٨ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

158 انظر المادة ١/٣٢ من الميثاق الأوروبي مسؤوليات الدول عن كل شخص لأسرته ومجتمعه.

159 تلك المرأة أتت إلى رسول الله صلى عليه وسلم حيث جاء في بعض الروايات أن هذه المرأة غامدية وفي روايات أخرى من جهينة، وهي حبلى من الزنا، فقالت: يا رسول الله، أصبت حدًّا فأقمه عليّ فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها، فقال: "أحسن إليها، فإذا وضعت فأتني" ففعل فأمر بها نبي الله فشدت عليها ثيابها، ثم أمر بها فرجمت، ثم صلى عليها. فقال له عمر: تصلي عليها يا رسول الله وقد زنت؟ قال " لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله". رواه مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنى (١٣٢٤/١)، (١٦٩٦).

160 د. علي الدين هلال، د. جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٣، ص١٧.

إذاً نرى تميز الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالخصوصية كاتفاقية إقليمية عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كاتفاقية دولية، وعن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان كاتفاقية إقليمية أيضاً.
وتتجلى هنا وبكل وضوح الإقليمية في أدق النماذج التي يقصد بها التفاعلات الدولية في المنطقة وفقاً لحدوده الجغرافية. [161]

وفي الختام، نتوصل إلى تحديد مفهوم الإقليمية عبر دمج التعريف اللغوي والتعريفين القانونيين في تعريف قانوني واحد وهو أن الإقليمية هي " تنظيم قانوني ذو إرادة مستقلة بموجب اتفاق بينهم يجمع دولاً تتشابه جغرافيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا في وحدة من أجل تحقيق مصالح مشتركة".
وعليه، سوف نوضح في المطلب الثاني مفهوم الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان، ثم نتطرق في المطلب الثالث إلى عناصر الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مفهوم الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان

مما لا شك فيه أن المحافظة على حقوق الإنسان وصونها يتطلبان حماية تشريعية وقضائية، ويتطلب تحديد المقصود بالحماية التوصل إلى لفحواها في اللغة والقانون، ولقد عرفت الحماية في اللغة بأنها "من حمى، حمى الشيء يحميه حمية وحماية ومحمية منعه ودفع عنه".[162] "ومن الحِمى وهو الشيء المحمي".[163]

والشخص الذي يتمتع بالحماية هو من دخل في ذمة إحدى الدول الأجنبية فصار كأحد رعاياها، والقصد من ذلك أن الحماية هي منع الضرر ودفعه إن وقع. [164]
وقد تعدد تعريف القانونيين للحماية، فعُرّفت بأنها " المحافظة على حقوق الإنسان من الإضرار بها، بالإضافة إلى تحسينها وتطويرها"، باعتبار أن الحماية وسيلة فعالة لتحقيق غاية مهمة هي حماية مصالح المجتمع الحيوية.[165]
كما عُرّفت بأنها" مظلة القانون لفعل معين أو لحق محدد، بحيث يترتب على التعدي على هذا الحق أو تجاوز هذا الفعل عقوبة أو جزاء نتيجة لذلك التعدي أيًّا ما كانت قيمة هذا الجزاء" . [166]
وهذا التعريف حصر الحماية في القانون واعتبره مظلةً للحقوق يُلزم من ينتهكه أن يعاقب على هذا الانتهاك.

---

[161] د. علي الدين هلال، د. جميل مطر، مرجع سابق، ص١٨.
[162] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ص٦٣١.
[163] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص٢٠١.
[164] بطرس البستاني، مرجع سابق، ص١٩٨.
[165] د. محمد أحمد منشاوي، الحماية الجنائية للبيئة البحرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٦٣.
[166] د. محمد أحمد حته، مدخل لدراسة حقوق الملكية الفكرية في العصر، الرقم ١٩٨٥، ص١ موقع إلكتروني قانوني وتشريعي متخصص، موقع كنانة.

كما عُرّفت أيضـــاً بأنها " تجريم كل فعل أو امتناع يؤذي حقوق الإنســـان ويعكر ســـير الحياة على نحو طبيعي لما في ذلك من مصلحة أكيدة للفرد والمجتمع معاً، وهذه المصلحة هي مناط الحماية".[167]

إن التعريف اللغوي للحماية من حيث إنه يعني منع وقوع الضـــرر والاتقاء منه، يحدد نتيجة الحماية التي هي حسـب التعريف القانوني المحافظة على حقوق الإنسـان من الإضـرار بها، وهو الذي يؤدي إلى منع الضـــرر ودفعه، وبهذا يمكن المزج بين التعريفين بحيث تعتد الحماية في مجال القانون الدولي أنها "المحافظة على حقوق الإنســان عبر مظلة قانونية تمنع الإضــرار بها وتجرمه عند وقوعه"، وهذه المظلة تتمثل فيما نص عليه في الاتفاقيات الإقليمية التي تجد ضرورة وجودها في ثلاثة أسباب رئيسية:
أولاً: التأكيد في الاتفاقية الإقليمية على الحقوق المنصـــوص عليها في الاتفاقيات الدولية، وبهذا تصـــبح دول الأطراف في الاتفاقية الإقليمية ملتزمة بحماية هذه الحقوق في مواجهة بعضها بعضًا إقليمياً وعالمياً.
ثانياً: النص في الاتفاقية الإقليمية على حقوق جديدة غير المنصـــوص عليها في الاتفاقية الدولية، وغالبا ما تكون هذه الحقوق الجديدة لها خصوصياتها الإقليمية.
ثالثاً: العمل على وضع آلية للرقابة تكون أكثر فاعلية من آليات الرقابة الدولية، من أجل ضمان وصيانة حقوق الإنسان. [168]

إن تعريف الحماية في المجالين الدولي والإقليمي متشـــابه، إذ إن كلا المجالين يســـتند إلى الحماية في مجال المحافظة على حقوق الإنسان، إلا أن الحماية العالمية لحقوق الإنسان لا يمكنها أن تختزل الحماية الإقليمية، وهو ما نص عليه في المادة (٥٢) من ميثاق الأمم المتحدة بأنه "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام منظمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ الســـلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صـــالحاً فيها ومناســـباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشـــاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها" .[169]

كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة حرصـــت على تأكيد عقد اتفاقيات إقليمية لحقوق الإنســـان وحرياته الأساسية وذلك في قرارها رقم (١١٦) الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٨٤، عليه فإن كل هذه المعطيات أكدت أهمية إنشاء منظمات إقليميه تهتم بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

بالإضافة إلى دعوتها الدول التي لم تلتئم بعد في منظمة إقليمية مناسبة، إلى المبادرة إلى إنشاء مثل تلك المنظمة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان، وهو ما جاء في قرارها رقم (٣٢/ ١٢٧) فضلا عن تشجيعها

---

[167] د. حسن سعد سند، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في السلامة الجسدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢١.
[168] د. وائل أحمد علام، الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠٥.
[169] انظر ميثاق الأمم المتحدة المادة ٥٢.

على لجان إقليمية لحقوق الإنســـان والذي تمثل رســـمياً في دورات مجلس حقوق الإنســـان التابع للأمم المتحدة، حيث يتمثل تعزيز حقوق الإنســـان وحمايتها على الصـــعيد الإقليمي عبر قيام منظمات إقليمية تتولى إعداد اتفاقيات لحقوق الانسان، ودعوة الأعضاء فيها لتكون أطرافًا في الاتفاقيات المذكورة، والعمل على إنشاء أجهزة أو هيئات تشرف على تطبيقها. [170]

وختامًا لهذا المطلب، يهمنا أن نبين أنه لا يمكن تفضـيل العالمية على الإقليمية أو العكس، سـواء كانت هناك حماية عالمية أو حماية إقليمية لا بد من اندماج كلتا الحمايتين في بعضهما بعضاً بشكل تكمل كل منهما الأخرى، وقد ظهرت هذه الفكرة جلية بعد الحرب العالمية الثانية عندما نادى تشـرشـل رئيس وزراء بريطانيا بوجوب قيام مجالس إقليمية متعددة لها هيبتها، وتكون في الوقت نفسه خاضعة لمنظمة عالمية، بمعنى أن المنظمات الاقليمية ملزمة بأن تشـــكل دعائم قوية تقوم عليها المنظمات العالمية، وهذا يظهر في ميثاق الأمم المتحدة من خلال المواد(٥١-٥٤) التي تنص على قيام التنظيمات الإقليمية ومباشـــرة وظائفها عند حدوث النزاعات أو قيام أي نوع من الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة. [171]

نرى مما ســـبق أن فكرة الحماية الإقليمية تتبلور في إطار الحماية العالمية بشـــكل لا يمكن فصـــلهما، فالحماية الإقليمية تشـكل أداة من أدوات التعاون الدولي الذي تعمل من خلاله في إطار فلسـفي تلتقي فيه جميع الآراء والأفكار والثقافات المشتركة جغرافياً أو عقائدياً أو عرقياً أو لغوياً.

وتمثل الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان نظامًا إقليميًا، من ضمن النظم الأساسية لحماية حقوق الإنسان ومنها النظام الإقليمي لحماية حقوق الإنســـان الأوروبي والأمريكي والإفريقي، والذي يحتاج إلى المزيد من التعزيز إضافة إلى النظام العربي الذي هو في حاجة إلى مزيد من التطور.

كما نرى أن كل تلك الأنظمة السابقة تندرج تحت مظلة الحماية الإقليمية، وعادة ما تكون الطريق الأنسب لضـمان حماية حقوق الإنسـان وتعزيزها على المسـتوى الوطني ثم المسـتوى الإقليمي. وعلاوة على ذلك تشـــكل هذه الحماية الإقليمية علاقة وطيدة مع القانون الوطني بحيث تكون قريبة من مواطني الدول الأعضاء، وتتميز بمرونة مع آليات تنفيذها. [172]

وننتهي من تعريف الحماية الإقليمية إلى أنها: توفير القواعد والأسس اللازمة من أجل تطبيق كل حق من الحقوق الواردة في المواثيق الإقليمية عن طريق الهيئات الدائمة في المنطقة الجغرافية المعينة، التي ترتبط معها مصالح مشتركة، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة، والعمل على تطوير آلياتها الوطنية والإقليمية.

---

[170] د. مريم بنت حسن آل خليفة. د. عبد الكريم علوان، ملتقى البحرين في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الطبعة الأولى، جامعة البحرين، ٢٠٠٧، ص٢٦٥.

[171] د. خالد أحمد محمد حميد، مرجع سابق، ص٦٩.

[172] د. خالد أحمد محمد حميد، مرجع سابق، ص٧٠.

المطلب الثالث: عناصر الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان

عند تناول عناصـر الحماية الإقليمية لحقوق الإنسـان، يجب أن نحدد أولاً الهيكل التنظيمي لهذه الحماية من يحمي من؟ وحماية من؟ وضـد من؟ حيث تعد حقوق الإنسـان غير قابلة للتجزئة أو الانتقاص منها، وهي مقررة للجميع من دون تمييز، لذلك يجب أن تتمتع هذه الحقوق بفاعلية دولية وإقليمية كبيرة، من هنا فإن تحديد عناصرها يستلزم تفكيكها إلى وحدات للوقوف على معناها.

إن تلك العناصـر في أدائها لمهامها، تسـتند إلى أربع وحدات أو ركائز، الأولى: محل الحماية والثاني: المسـتفيد من الحماية، والثالث: الجهة التي تقوم بالحماية، والرابعة: سـبب الحماية، فحقوق الإنسـان هي محل الحماية الإقليمية والإنسـان باعتباره الكائن الحي المفكر المكلف فهو المسـتفيد من هذه الحماية، أما الجهة التي تقوم بالحماية فهي القضاء الدولي، وأخيراً سبب الحماية وهو انتهاكات حقوق الإنسان.

أولاً: محل الحماية (حقوق الإنسان)

إن حماية حقوق الإنسـان بنظام قائم على الحق، تعد من الأمور الأسـاسـية لمجتمع يوحد جهود أفراده باتجاه ميادين الخير والبناء والتنمية وينشر السلم والأمن، ولقد أثبتت الحرب العالمية الثانية انتهاك حقوقه الأساسية على النطاق الداخلي، وكما هو في جرائم الإرهاب فإنها أول ما ظهرت على المستوى الداخلي أي في داخل الدول، وبعد تزايد تدخل المجتمع الدولي والاهتمام بها إعلامياً أصبحت دولية.

ولأن حقوق الإنسان تعد جزءًا من الحقوق الطبيعية اللصيقة بشخصية الإنسان ولا يمكن أن يتنازل عنها، حيث إنها من الحقوق الطبيعية التي تعد مصـدراً لحقوق الإنسـان وتسـتند في وجودها على القانون الطبيعي، ويمثل القانون الطبيعي قيماً عليا ثابتة وخالدة، ولكنه رغم ذلك ليس له مضـمون ثابت، بل يتغير وفقًا لتصورات الإنسان ومصالحه بحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيش فيها.[173]

ولم تظهر أهمية بحث مسألة حقوق الإنسـان على المسـتوى العالمي إلا بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة في الأول من يناير عام ١٩٤٢ والذي جاء تأكيداً أهمية حقوق الإنسـان، حيث عملت الأمم المتحدة على إصـدار إعلانات وعقد معاهدات عديدة لضـمان حماية حقوق الإنسـان، وعليه انضـمت أغلب دول العالم

[173] د. كمال سعدي مصطفى، حقوق الإنسان بين المواثيق الدولية والمذاهب الفكرية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٠، ص ١٤.

إلى هذه الإعلانات والمعاهدات مما أكسبها صفة العالمية، وأنشأت العديد من المنظمات الدولية لمراقبة تطبيق الدول لمبادئ حقوق الإنسان.[174]

لقد اهتمت الأمم المتحدة بحقوق الإنسان على نحو كبير، ونص ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ على أن تعمل المنظمة على احترام حقوق الإنسان في العالم، من خلال ما نصت عليه المادة (٥٥) من الفقرة (ج) من ميثاق الأمم المتحدة: " إن يشيع العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب الجنس واللغة أو الدين. ولا تفرقة بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً".[175]

ثم أقرت الجمعية العامة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وانطوت الخطوة التالية على وضع صيغ معاهدات عرفت بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكولات الاختيارية الملحقة، ثم تبنت الجمعية العامة بالإجماع تلك الوثائق عام ١٩٦٦، كما أن الأمم المتحدة مستمرة في اعتماد الصكوك الدولية المتعددة الأطراف والمتعلقة بحقوق الإنسان.[176]

وتتسم حماية حقوق الإنسان باعتبارها محلاً للحماية بالتطور المستمر، نظراً لارتباطها بتطور الإنسان ذاته، فهي إذًا حركة إنسانية تواكب المتغيرات والمستجدات في حياة الإنسان. [177]

وعليه، يمكن تصنيف الحقوق إلى ثلاث فئات:

1. الحقوق المدنية والسياسية: وتسمى ايضاً (الجيل الأول من الحقوق)، وهي مرتبطة بالحريات، وتشمل الحقوق الأتية: الحق في الحياة والحرية والأمن، وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية، والمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين، وحرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع.
2. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: تسمى أيضاً (الجيل الثاني من الحقوق)، وهي مرتبطة بالأمن وتشمل: العمل والتعليم والمستوى اللائق للمعيشة؛ المأكل والمأوى والرعاية الصحية.
3. الحقوق البيئية والثقافية والتنموية: وتسمى (الجيل الثالث من الحقوق)، وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة، والحق في التنمية الثقافية والاقتصادية.[178]

---

[174] د. سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة القانون الدولي، حقوق الإنسان ٣، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، ٢٠١٦، ص٥٢.
[175] انظر المادة ٥٥ الفقرة ج من ميثاق الأمم المتحدة.
[176] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي، الكتاب الثالث حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٩.
[177] د. جمال شاهين، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص ٣٤٨.
[178] د. عباس عبد الأمير العامري، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي، مرجع سابق، ص٣٣،٣٤.

نخلص إلى أن حقوق الإنسان تمكننا من أن نطور وأن نستعمل على نحو كامل خصالنا الإنسانية، وقدراتنا العقلية، ومواهبنا، وضمائرنا، وأن نفي باحتياجاتنا الروحية وغيرها، باعتبار أن هذه الحقوق من مطالب البشرية المتزايدة من أجل التمتع بحياة توجد فيها الكرامة والقيمة الأصيلة.[179]

ثانياً: المستفيد من الحماية (الإنسان)

بما أن مصطلح حقوق الإنسان من المصطلحات المركبة من حق وإنسان، وتوصلنا إلى أن الحق هو ميزة يستأثر بها الإنسان على سبيل الانفراد، فمن البديهي أن يكون حامل هذه الميزة هو المستفيد من هذه الحماية مما قد يتعرض له من انتهاكات قد ترتكب ضده وتنتقص من هذه الميزة.

وإذا كان محل الحماية هي الحقوق، فإن هذا الإنسان يكون المستفيد من هذه الحماية، إذ إن الجانب المادي هو جسم الإنسان من حيث أعضاء هذا الجسم، وروحه يمثلها الجانب النفسي الذي يشير إلى كيان الإنسان وشعوره ومعنوياته، وهذا الجانب النفسي يعد من مظاهر شخصية الإنسان التي يميزها عما عداها، ذلك أن لكل إنسان ذاتية خاصة يستقل بها وتميزه عن غيره من بني جنسه، كما أن الجسم والروح يشكلان وحدة متكاملة في مجال الحقوق، وأن أي انتقاص جسدي أو شعوري يعد اعتداء على تلك الحقوق. لذا فإن حقوق الإنسان قد تكون حقوقا تتعلق بجسده أي حقوق مادية، وقد تكون حقوقاً معنوية تتعلق بنفسيته.[180]

وبتطور القانون الدولي العام بعد الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بالإنسان ذاته أي الفرد وهو المصطلح الدارج للإنسان في القانون الدولي، وقد عرّف الأستاذ "جيسوب" القانون الدولي بأنه " القانون الذي ينطبق على الدول في علاقاتها المتبادلة، وعلى الأفراد في علاقاتهم مع الدول".[181]

وهذا يعني أن القانون الدولي يسمح باعتبار الفرد شخصاً من أشخاصه لأن المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان تخاطبه مباشرة بتعريف الإنسان بحقوقه من جهة، واستعدادها لحمايته من جهة أخرى بغض النظر عن انتمائه وأصله وقوميته.[182]

---

[179] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي، الكتاب الثالث حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٠.

[180] د. حسن سعد سند، مرجع سابق، ص٢٧.

[181] Henkin Louis Pugh, Crawford Richard Schachter, Oscar, Smit Hans, International Law Cases and Materials, West Publishing Company,3edition,1993, p374.

[182] د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ص٢٥٣.

وإن كانت الشخصية الدولية للفرد لم تستقر في القانون الدولي استقرارها في الشريعة الإسلامية إلا أن الإسلام له قصب السبق في ذلك.[183]

ولأن الفرد أي الإنسان يعد الضحية الأساسية لانتهاك أي حق من حقوق الإنسان، كما أن القانون الدولي العام يعطي له ذاتية دولية، فواجب على المجتمع والقانون الدوليين حماية هذه الضحية، وفقاً للاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان.

ولكي تقوم هذه الحماية لا بد أن يتم احترام كل حق من حقوق الإنسان عن طريق الاعتراف بإنسانية الإنسان، فهذا الاعتراف هو المدخل لرؤية الإنسان بإنسانيته وبالتالي يتحتم احترامه، وعدم التعدي عليه بانتهاك حقوقه، إذ إنه وبغير هذه الرؤية يسهل على بني البشر انتهاك حقوق بعضهم بعضًا.[184]

من هنا لا بد من التأكيد أن أساس حماية حقوق الإنسان يجب أن تكون عبر احترامه وتكريمه والاعتراف بإنسانيته أولاً، ثم إلزام الدول بحمايته، فهذا هو الأساس، ومن هنا نجد الشريعة الإسلامية سباقة في ذلك حيث جاء تكريم الإنسان في صلب مبادئها.[185]
وفي منظور الباحثة لا يمكن إنكار أسبقية الشريعة الإسلامية في دعوتها لحماية الإنسان التي لم يسبقها أي تشريع وضعي آخر يؤكد ضرورة احترام حقوق الإنسان من المرحلة الجنينية حتى الموت بدفنه،
فالشريعة الإسلامية وضعت المبادئ الأساسية التي بها لا يمكن للإنسان أن يحيد عنها، وذلك كله من أجل أن يحيا الإنسان ويموت بكرامة واحترام. ويتبين لنا أن حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية سبقت المواثيق والمعاهدات الدولية من ناحية تعزيز حقوق الإنسان وحمايته.

كما يجب التأكيد أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة أو الانتقاص منها، وهي مقررة للجميع من دون تمييز، وهو الذي يلزم بأن تتمتع هذه الحقوق في تنفيذها بفاعلية إقليمية كبيرة. إن جذور الاعتراف بالإنسان في المجال الدولي بدأت مع إنشاء ميثاق الأمم المتحدة، حيث نص في الديباجة التي جاء فيها " وأن نؤكد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقيمته".[186]
كما أن هذا الاعتراف بالفرد ورد أيضا في المادة (٥٥) والمادة (٥٦) من الميثاق اللتان أكدتا على احترام ما لهذا الفرد من حقوق بوصفه إنساناً.[187]

---

[183] د. محمود السيد حسن داود، مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٢٢.
[184] د. محمد بشير الشافعي، قانون حقوق الإنسان ومصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأه المعارف، الإسكندرية، ص١.
[185] د. هبة الزحيلي، الخصائص الكبرى لحقوق الإنسان في الإسلام ودعم الديموقراطية الإسلامية، دار المكتبي، دمشق،١٩٩٥، ص٩.
[186] انظر ديباجة الأمم المتحدة.
[187] انظر نص المادة ٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة "حقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي" ونص المادة ٥٦ (يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع المنظمة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥).

إن الاعتراف بالفرد وحقوقه كان علامة على بزوغ نظام دولي جديد، يقوم على الاعتراف بأن العلاقات الدولية بين الدول لابد من أن تراعي إنسانية الفرد وتفسح له المجال بعد أن سيطرت الدول على المجال الدولي واختزلته في تنظيم علاقاتها ومصـــالحها الدولية، فتم اعتبار الفرد ذاتية دولية له حقوق جديرة بالحماية، وتعد تلك الحقوق من المبادئ الرئيســـية التي أكدها ميثاق الأمم المتحدة وتبعته بعد ذلك الإعلانات والاتفاقيات الدولية. [188]

فها هو الإعلان العالمي ينص في ديباجته وكذا في بمواد الأولى الثانية والثالثة، على التأكيد الاعتراف بحقوق الإنســان وصـونها والحق في الحياة والحرية وسـلامة شـخصـية الفرد. كما تضـمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة السادسة الحق في الاعتراف للإنسان بشخصيته القانونية، ووصـــفت لجنة حقوق الإنســـان المنبثقة عن ذلك العهد في تقريرها بأن الحق في الحياة أســـمى حقوق الإنسان. [189]

فالجهود التي بذلت أذًا للاعتراف بالإنسان وحقوقه بدأت دولية، ما لبثت أن أصبحت إقليمية، حيث ظهر الاهتمام الإقليمي بحقوق الإنســـان في القارات كافة، وكانت نقطة الانطلاق في القارة الأوروبية، فالتجربة الأوروبية في مجال حماية حقوق الإنسـان بالذات تعد مميزة، وكذلك بالنسـبة إلى القارة الأمريكية، فقد قام تعاون إقليمي في مجال حقوق الإنسان، ولا ننسى إفريقيا التي عملت على وضع الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسـان والشـعوب، وعلى الصـعيد العربي أصـدرت جامعة الدول العربية وثيقة دولية عربية لحماية حقوق الإنسان.

ويمكن القول: إن انبثاق الحماية الإقليمية جاء بناء على تمتع بعض الدول بخصـوصـية تسـتلزم تشـكيل وحدة قانونية فيما بينها لحماية حقوق الإنسـان في إقليمها، بالنظر لما لها من خصـوصـية مشـتركة ناجمة عن الجوار الجغرافي أو المصـالح السياسية أو الاقتصـادية، مما أسـهم في تعزيز حقوق الإنسـان وتفعيلها في المجال الإقليمي الذي أضفى عليها الكثير من الرسوخ والثبات والجدية في التفاعل معها وتنفيذها على أرض الواقع.

نسـتخلص مما سـبق أن الإنسـان هو العنصـر الثاني من عناصـر الحماية القضـائية الإقليمية، وهو الذي تتمحور حوله جميع الحقوق والحريات، حيث إنه المستفيد من هذه الحماية.

---

[188] د. محمد طلعت الغنيمي، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، قانون الأمم المتحدة، منشأه المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص٦٧.

[189] Gaur 137the session, SUPP no. 40, 1982_annex

ثالثاً: الجهة المختصة بالحماية (القضاء الدولي)

يعرف القضاء بمعنى حكم وفصل، ويقال قضى بين خصمين، والقضاء جمعه أقضية، وفي القرآن الكريم " فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ". [190] أي احكم بما تريد.

ومن هنا سمى القاضي أي القاطع للأمور المحكم لها، وهو يقضي بين الخصوم بحكم الشرع، ويصدر الأحكام التي يراها طبقاً للقانون.[191]

فالقضاء هو عرض نزاع بين طرفين أو أكثر على هيئة من الغير تضم شخصًا أو أكثر لهم القدرة على حكم النزاع بحكم ملزم.[192]

وتم تعريف القضـــاء الدولي: بقرارات المحاكم عند تطبيق القانون الدولي في الغالب، وهي المصـــدر الاستدلالي الأول للقانون الدولي.[193]

فوظيفة القضاء في أي مجتمع هي حماية دولة القانون، والمجتمع الدولي يجب ألا يشذ عن هذه القاعدة. فوظيفة المحاكم الدولية المتعارف عليها ككل تتلخص في القيام بعمل قانوني، وهو التأكد من تطابق أو عدم التطابق في المواقف والتصرفات القانونية لأشخاص القانون الدولي مع قواعده الموضوعية، أو مع الشرعية الموضوعية المتمثلة في البناء القانوني.[194]

فالجهة المختصة التي تقوم بالحماية هي القضاء الدولي الذي يعمل على الفصل في مدى تطابق سلوك معين مع ما تأمر به أو تنهى عنه قواعد القانون الدولي الســـارية وقت الفصـــل في النزاع، التي من المفترض أن تنتهي بإعلان حكم عادل حائز قوة الأمر المقضـــي به من الناحيتين الموضـــوعية والشخصية.[195]

وعلى الدول أن تلتزم بالحكم الصـــادر عن القضـــاء الدولي وتنفذه، وهي على يقين تام بأن ذلك الحكم العادل لن ينتقص من سيادتها، وعليه، فإن التسوية القضائية هي نوع من وسائل الود في فض النزاعات الدولية.[196]

---

[190] سورة طه الآية (٧٢).
[191] المعجم الوجيز، الطبعة الأولى، ص١٥.
[192] د. هشام أحمد المصري، الأحكام الدولية ومدى انتقاصها لسيادة الدولة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص١٩.
[193] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، المجلد الأول، مكتبة دار الثقافة والنشر، عمان، ١٩٩٧، ص١١٨.
[194] د. هشام أحمد المصري، الأحكام الدولية ومدى انتقاصها لسيادة الدولة، مرجع سابق، ص٢١.
[195] د. هاني حسن العشرى، الإجراءات في النظام القضائي الدولي، ٢٠١١، ص٢٣، ص٢٤.
[196] د. محمد طلعت الغنيمي، التسوية القضائية للخلافات الدولية، الطبعة الأولى، ص٦١.

وعليه، يعتبر الحق في التقاضي من الحقوق الأساسية للإنسان باعتباره من الحقوق اللصيقة بشخصية الفرد، فهو حق من شـــأنه حماية الحقوق والحريات، وبدونه لا يمكن للأفراد أن يأمنوا على حقوقهم وحرياتهم، كما أنه الضـــامن لتحقيق العدالة والمســـاواة بين الجميع، فعن طريقه تســـتقر المراكز القانونية وتعتدل كفتا الميزان. [197]

ومع تطور القانون الدولي لحقوق الإنسـان، شـهدت حماية تلك الحقوق تطوراً آخر من الناحية القضـائية، فبعد أن كان الحق في التقاضي في المجال الدولي مقررا للدول على سبيل الحصر، بدأ يعطي المنظمات الدولية حماية قضـــائية ثم بعد ذلك ظهر في الاتفاقيات الإقليمية مؤشـــرات على إعطاء ذلك الحق للفرد، سـواء عن طريق دولته أو مباشـرة منه، في حين أن القضـاء الدولي المتمثل في محكمة العدل الدولية لا يسـمح بالتقاضـي أمامه سـوى للدول، كما وجدنا أن القضـاء الإقليمي يعطي هذا الحق للفرد بجانب الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، كميثاق الدول الإفريقية الذي يخول الفرد التقدم بشكوى ضد دولة طرف في الميثاق في حال انتهاكها لأحكامه، وذلك عندما خوّل اللجنة الإفريقية لحقوق الإنســـان والشـــعوب أن تمارس اختصـــاصـــها من خلال تلقيها لنوعين من المراســـلات: الأول هو المراســـلات التي تقدمها الدول الأطراف في الميثاق الإفريقي، والثاني هو المراسلات الأخرى. [198]

كما نصـت المادة (٥٥) من الميثاق الإفريقي على أن "يقوم أمين اللجنة قبل انعقاد كل دورة بوضـع قائمة المراسـلات الواردة من غير الدول الأطراف في هذا الميثاق، ويقدمها إلى أعضـاء اللجنة الذين يجوز لهم طلب الاطلاع عليها والنظر فيها، وتنظر اللجنة في هذه المراســـلات بناء على طلب الأغلبية المطلقة لأعضائها".[199]

وقد فسـر الفقه القانوني الإفريقي عبارة " المراسـلات الأخرى" التي وردت في الميثاق بأنها تلك التي يمكن أن تقدمها المنظمات غير الحكومية والأفراد.[200]

وبما أن الفقرة (٣) من المادة (٤٥) قد أوكلت مهمة تفسـير جميع الأحكام الواردة في الميثاق إلى اللجنة، فقد فسـرت هذه اللجنة عبارة " المراسـلات الأخرى" بأنها المراسـلات أو الشـكاوى التي يمكن أن يتقدم بها الفرد أو المنظمات غير الحكومية في حال انتهاك دولة طرف لأحكام الميثاق، خاصة أن تلك الفقرة تجوز للجنة أن تقوم بمهمة التفسير من تلقاء نفسـها إذا تعلق الأمر بتشـجيع حقوق الإنسـان، عدا ذلك لا بد لها من القيام بالتفسـير في الأمور الأخرى بناء على طلب تقدمه دولة طرف في الميثاق.، وقد أوضـحت

---

[197] د. أحمد محمد مليجي . حق الإنسان في التقاضي . دراسات في حقوق الإنسان . كلية الحقوق . جامعة أسيوط . ٢٠٠٨ . ص ١٠٦.

[198] د. محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق، ٢٠٠٥، ص٣٩٠.

[199] انظر المادة ٥٥ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

[200] د. معمر رتيب أحمد، الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان، دراسات في حقوق الإنسان، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧، ص١٧٥.

المادة (١١٤) من النظام الداخلي من يحق لهم تقديم المراســـلات الأخرى "... أي فرد أو منظمة تدعي اعتمادا على إثبات وجود مخالفة خطيرة وجسيمة لحقوق الإنسان والشعوب".

ومن الأنظمة القضــائية التي تمنح الفرد الحق في اللجوء إليها مباشــرة محكمة العدل لدول وســط أمريكا بمقتضـــى اتفاقية واشـــنطن المبرمة في عام ١٩٠٧، وكذلك محاكم التحكيم المختلطة التي نصـــت على إنشـائها المواد (٣٠٤) من معاهدة فرساي، و(٣٠٦) من معاهدة سـان جرمان، والمادة (٩٢) من معاهدة لوزان والمختصة بنظر دعاوى الأفراد ضد الدول المهزومة في الحرب العالمية الأولى.[201]

على ســبيل المثال تجيز المحكمة الأوروبية لحقوق الإنســان للفرد أن يدعي أمامها ضــد دولته أو دولة أوروبية أخرى مرتبطة بالاتفاقية، وعندئذ تقف الدولة المدعى عليها في ســاحة المحكمة الدولية أمام الفرد المدعي الذي يجد نفســه في ســاحة دولية يمارس أهلية المطالبة بالحقوق، وإلزام ســلطات دولته أو دولة أخرى بالواجبات.[202]

وبهذا فإن الاتفاقيات الإقليمية تســتطيع أن تؤدي دورها في تقنين مبادئ القانون الدولي، ولاســيما المبادئ التي مصـــــدرها عرف خاص لتلك الأقاليم. وبهذا يمكن تطوير النظام القضـــــائي الدولي عندما تتحول ممارســات الأنظمة الإقليمية إلى عرف بالنســبة لعدد آخر من الدول حتى يصــبح عرفًا ملزمًا يعقبه قبول عالمي للنص في اتفاقات دولية قادمة على الحق المباشر للفرد بالتقاضي أمام المحاكم الدولية.[203]

تجدر الإشـــــارة إلى أن التنظيم الدولي الحديث أخذ بعين الاعتبار الاحتياطات الإقليمية، والظروف التاريخية والاجتماعية لشـــعوب العالم المختلفة، فاعترف بالإقليمية وأقر بصـــــلاحية تنظيماتها، مادامت أهدافها وفعاليتها لا تتعارض مع الأغراض الأســاســية للتنظيم الدولي. ولاســيما أنه ســيؤدي إلى زيادة ثقة المتقاضين بذلك التنظيم وبالأحكام التي تصدرها هيئاته، مما يساعد على الالتزام بها وتنفيذها.[204]

وبهذا فإننا نشــهد تدرجاً في التنظيم القضــائي الدولي، ولاســيما بعد أن أصــبح العالم الآن في حاجة ملحة إلى تلك الإقليمية القضائية والتي أصبحت نظاماً مكملاً للقضاء العالمي.[205]

إن ما تم إنشــاؤه من هيئات ذات اختصــاص عالمي تمتد ولايتها لتشــمل جميع مناطق العالم مثل محكمة العدل الدولية وجهاز تســـــوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية، والمحكمة الدولية لقانون البحار،

---

[201] د. مصطفى أحمد فؤاد، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص١١٩.
[202] د. محمد بشير الشافعي القانون الدولي العام في السلم والحرب، ١٩٩٨، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة، ص٣٣٤.
[203] د. معمر رتيب أحمد، الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٥.
[204] ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثامن، المادة (٥٢) والمادة (٥٤).
[205] د. أحمد محمد رفعت، محكمة العدل الإسلامية الدولية، دراسة تحليلية لأحدث تطبيقات القضاء الدولي النوعي، دار النهضة العربية، ١٩٩٨ ص٣٩.

ومجلس منظمة الطيران المدني الدولية، بمزاملة مسار إقليمي تمثل في إنشاء عدد من الأجهزة القضائية الإقليمية ينحصر اختصاصها في نطاقها الإقليمي، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان.[206]

الجدير بالذكر أن إنشاء مثل تلك الأجهزة سوف يطور من الحياة الدولية، ويضيف إلى القانون الدولي، ويسهم في ابتكار نظام أكثر قدرة على حل المنازعات الدولية عن طريق الوسائل السلمية، ولاسيما أنه سيلقى قبولاً من الأطراف المعنية سواء كانت مدعية أو مدعى عليه.

إن جهود القضاء الإقليمي في مجال إعطاء الفرد الحق في المثول أمام هذا القضاء وعرض قضيته والحصول على حكم يعيد له حقوقه مازالت دون المستوى، إلا أن الاعتراف بحق الفرد في التقاضي يعد سبقًا لهذا القضاء.

رابعاً: سبب الحماية (انتهاكات حقوق الإنسان)

ونأتي إلى العنصر الأخير من عناصر الحماية القضائية الإقليمية ألا وهو سبب الحماية ويتمثل السبب في انتهاكات حقوق الإنسان، وهو عنصر ضروري، حيث إن المنظمات الدولية والاتفاقيات والمواثيق الدولية تبذل جهودًا حثيثة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات، والعمل على كفالة تلك الحقوق من بداية حياة الإنسان إلى مماته.

فالانتهاك في اللغة: الانتهاك مصدر الفعل نهك، انتهك الشيء: أذهب حرمته.. الحرمان أو المحرمات: تناولها بما لا يحل وهي تعنى نقض العهد.[207]

إذًا الانتهاك هو نقض العهد، وانتهاك حقوق الإنسان هو تناول هذه الحقوق بما لا يحل ونقض العهود والمواثيق الدولية الصادرة بشأن توثيق مبادئ الحقوق الإنسانية.[208]

والانتهاك اصطلاحًا: ارتكاب عملية انتهاك لحقوق الإنسان تعني: أن فرداً أو مجموعة من الأفراد تقوم بتعطيل ممارسة الآخرين لحقوقهم.[209]

ويمكن تقسيم الانتهاكات إلى قسمين:

---

[206] د. مرشد أحمد السيد، خالد سلمان الجود، القضاء الدولي الإقليمي، ٢٠٠٤، ١٧.
[207] المعجم الوجيز، ٦٥٤، ابن منظور، لسان العرب، ج٥، ص٤٥٦٢.
[208] د. هيفي أمجد حسن، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، التحديات والمعالجات، دار الكتب القانونية، مصر ،٢٠١٧، ص٣٩.
[209] د. عماد عمر، سؤال حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، عمان، مطبعة السنابل، ص٩٠.

أولاً: الانتهاكات العشـــوائية لحقوق الإنســـان: ويمكن اعتبارها أنها الاعتداءات التي تقع على الإنســـان والخروقات التي تصدر ضد مبادئ حقوق الإنسان ولكن بشكل منفرد ومختلف بين كل انتهاك وآخر في مكان واحد. فهي عبارة عن " انتهاكات التي تحدث لفترة زمنية محددة، ومن قبل أشـخاص أو مؤسـسـة معينة في حالة معينة، من دون أن يتكرر ذلك في الأوضـــاع نفســـها ". ويشـــمل جميع أنواع الإهانة والتعذيب، الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري.[210]

ثانياً: الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان: " وهي ذلك النوع التي تتطلب وقتاً وأسلوباً لممارستها والمواظبة عليها، وذلك ســـعياً إلى تحقيق هدف معين من وراء أفعال الانتهاك". ولكن الجزء الكبير من الانتهاكات المنظمة تجد نفسها في حالات النزاعات المسلحة"، ويشمل أيضاً القتل والترحيل القسري وأساليب التعذيب المختلفة.[211]

معروف أن انتهاك حقوق الإنســـان غالباً ما يقع من قبل الدول ضـــد الفرد، لذا فلا بد أن تكون حقوق الإنسان محمية من تعسف الدول، والدولة المقصودة هي " المؤسسة السياسية والقانونية التي تنشأ حين تقطن مجموعة من الناس بصفة دائمة في إقليم معين ويخضعون لسلطة عليا تمارس سيادتها عليهم". [212]

ويتبين من هذا التعريف أن الدولة تقوم على ثلاثة عناصـــر واقعية، ولا يكتمل وجودها القانوني بدون هذه العناصـر الثلاثة، وهي الشـعب ويتكون من مجموعة من الناس، والإقليم ويعني رقعة من الأرض ويشـمل الفضاء والأنهار والشواطئ، وأخيراً التنظيم السياسي، أي وجود سلطة قانونية ذات سيادة.[213]

إن الشـــعب هو محور حقوق الإنســـان وهو أحد عناصـــر تكوين الدولة، فبدون الشـــعب لا وجود للدولة، وعندما ينتهك أي حق من حقوق الفرد الذي يعيش في تلك الدولة يكون قد تعرض للعدوان الذي يمكن بموجبه اللجوء إلى السلطة العامة.[214]

ونتفق مع ما تطرق إليه الأستاذ "مانفريد نواك" حيث وضح مسؤولية الدولة عن حماية مواطنيها، إذ عليها أن تقوم ببعض الالتزامات ومنها الالتزام باحترام حقوق الإنســـان وما يتعلق بهذا الالتزام من الامتناع عن القيام بأي فعل يعتبر مخالفاً لمبادئ حقوق الإنسـان، وعلى سـبيل المثال الحق في الحياة يتقابل مع التزام الدولة بعدم القتل، كما أن على الدولة الالتزام بتنفيذ مبادئ حقوق الإنســـان باتخاذ الإجراءات الإيجابية لتحقيقه، ويكون ذلك عن طريق التشـــريع والإدارة، والقضـــاء، كما يقع على عاتق الدولة الالتزام بحماية

---

[210] د. هيفي أمجد حسن، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، التحديات والمعالجات، مرجع سابق، ص٤٢.
[211] د. هيفي أمجد حسن، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، التحديات والمعالجات، مرجع سابق، ص٤٢.
[212] د. غازي حسن صباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، دار الثقافة والنشر، عمان، ٢٠٠٥، ص٩٧.
[213] د. إبراهيم محمد العناني، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٨٨.
[214] د. مدهش محمد أحمد عبد الله، الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص٣٨.

الأفراد من أي انتهاك قد يتعرضـــون له ســـواء كان من قبل جهات حكومية أو جهات خاصـــة أو غير حكومية. [215]

ونرى في ضـوء ما تقدم أهمية دور الدولة، التي يقع على عاتقها مسـؤولية حماية رعاياها في الداخل أو الخارج وتوفير الحماية لهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ألا تكون الدولة هي نفسها المنتهكة لأي حق من حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية.

وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة يخاطب الدول بأحكامه بالدرجة الأولى، فإن هذا لا يمنع من أن حقوق الإنسـان، وإن جاء ذكرها مجملاً فيه من حيث اعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان والعهدين الدوليين تكملة له في مجال إلزام الدول بمراعاة حقوق الإنســان، حيث جاء تعداد حقوق الإنســان وكفالة حمايتها، فأكدت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمتعلقة بضرورة احترام الدول لحقوق الإنسان وتعزيزها " ولما كانت شــعوب الأمم المتحدة قد أكدت في ميثاق الامم المتحدة إيمانها بحقوق الإنســان الأســاســية وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنســـاء من حقوق متســـاوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو أفسح"، " ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد" فإن على الدولة الالتزام بكل ذلك".[216]

ذلك أن الدولة هي المســـؤولة في المرتبة الأولى عن حماية الإنســـان من أي انتهاكات قد يتعرض لها المواطن في هذه الدولة، وهذا ما نادت به الجمعية العامة على أنه "وفي المستوى الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم كافة حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين في اعتبارهم على الدوام هذا الإعلان نصـــب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة إقليمية وعالمية، لضـــمان الاعتراف بها ومراعاتها بصـــورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب الأقاليم الخاضعة لسلطانها".[217]

وفي حال عدم قدرة الدولة على الحد من انتهاكات حقوق الإنســـان وتوفير الحماية لها وحفظ حق الفرد في اللجوء إلى المحاكم الوطنية، فإن للفرد عند العجز عن حماية حقة عبرها، أن يتوجه إلى المجتمع الدولي الذي يجب عليه في هذه الحالة العمل على إنصـــافه بمحاســـبة الدولة على عدم الوفاء بالتزامها المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها، وهو ما نصت عليه المادة (٧) من الإعلان

---

[215] Manfred Nowak, Interlocutional to the International Human Rights Regime, The Netherlands: Brill Academic publisher, 2003, pp49,50.

[216] انظر ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[217] انظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

العالمي لحقوق الإنســان" الناس جميعاً ســواء أمام القانون، وهم يتســاوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتســـاوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز".

كما نصت المادة (٨) من ذات الإعلان" لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه من أيه أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون".

ذلك أن الهدف من الدولة ليس مقصـوراً فقط على منع عدوان الناس بعضـهم ضـد بعض، بل إن الهدف الأســاســي هو إقرار العدل الشــامل في كل مجال، ولكي تتحقق الحماية المنشـودة والمتمثلة في الحد من الانتهاكات، لا بد أن تعي الدولة حدود واجباتها تجاه الفرد، ويأتي على رأس تلك الواجبات حماية حقوقه.

فبدون احترام حقوق الإنسان لا يتحقق الأمن الداخلي للدولة ولا الأمن والسلام الدوليان، اللذان يعتبران من المرتكزات الأســاســية لتقدم الشـعوب والدول، ولتحقيق هذا الاحترام لا بد من معرفة وفهم المبادئ الواجب معرفتها والعمل على احترامها وعدم ومخالفتها، وتعتبر هذه الخطوة الأولى والخطوة الثانية تتمحور في معرفة الفرد ما له من حقوق وما عليه من التزامات، إذ يأتي دور الدولة في منح تلك الحقوق بدون تمييز وعدم انتهاكها لأي حق من تلك الحقوق.[218]

وقد قوي اتجاه حماية حقوق الإنسان وتعززت الثقة بالحماية الدولية وذلك بالتضامن الدولي والرأي العالمي وصـياغة وثائق دولية من خلال التطورات الحديثة في القانون الدولي وبروز المركز الدولي للفرد، واعتبر أن انتهاك وإنكار حقوق الإنسان على المستوى الوطني، هما انتهاك وإنكار للقانون الدولي، أي ان أحكام الحماية الدولية تجســدت في قيم ومعايير دولية، التزمت بها الدول بصــورة إلزامية، بعد ان قبلت تنظيمها لعلاقتها مع رعاياها.[219]

يتضـح إذاً أن الحماية الدولية لحقوق الإنسـان لا تغني عن الحماية الإقليمية، وهو ما قامت به الاتفاقيات الإقليمية والقضــاء الإقليمي خاصــة في مجال وضــع الالتزام على الدولة بحماية حقوق الإنســان وعدم التعسف في استعمال حقوقها، فالمادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تنص على أن الدول الأطراف تتعهد بأن "تضــمن الأطراف الســامية المتعاقدة لكل إنســان يخضــع لنظامها القانوني الحقوق والحريات المحددة في القسم الأول من الاتفاقية"، كما تنص في الفقرة الأولى من مادتها الثانية على " حق كل إنسان في الحياة يحميه القانون".[220]

---

[218] د. بشير الشافعي، قانون حقوق الإنسان ومصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٢٢

[219] د. جمال شاهين، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى ٢٠١٧، ص٣٦١

[220] د. محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٥٤

لقد اســـتقر في اجتهاد المحكمة الأوروبية أن حماية الحقوق والحريات المنصـــوص عليها في الاتفاقية، يجب أن تفعّل في ميدان القضـــاء الإقليمي، لذلك نجد أن الاتفاقية ترتب على عاتق الدول الأطراف التزامات توجب على الدول تنفيذها مثل:

١) " استكمال المنظومة التشريعية والقانونية بحيث توفر الحماية الفعّالة للحقوق الواردة في الاتفاقية.
٢) الحيلولة دون خرق الحقوق المعترف بها.
٣) توفير المعلومات عن الأفعال التي تشكل خرقاً لما تضمنته الاتفاقية من حقوق.
٤) استكمال الآليات التي تحد من الانتهاكات لتلك الحقوق.

لذلك نجد أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنســـان قد أقرت بأن" الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســـان قد تكون ملزمة في بعض الأحيان باتخاذ خطوات إيجابية لتوفير البنى التحتية أو المؤسسية اللازمة لحماية الحقوق المعترف بها في الاتفاقية".[221]

كما أن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التزمت بتقييد سلطات الدولة في مجال حقوق الإنسان، فنجد المادة الثانية منها تنص على أن "... تتعهد الدول الأطراف بأن تتخذ وفقاً لأصولها الدستورية وأحكام هذه الاتفاقية كل الإجراءات التشريعية وغير التشريعية التي قد تكون ضرورية لإنفاذ تلك الحقوق، والحريات" وكذلك نص في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان في المادة الاولى على أن " تعترف الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية الأطراف في هذا الميثاق بالحقوق والواجبات والحريات الواردة فيه، وتتعهد باتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من أجل تطبيقه. [222]

ولا يختلف هذا الاتجاه عما جاء في الميثاق العربي لحقوق الإنســـان، الذي تعد الحماية لحقوق المواطنين الخاضعين تحت رايتها، ضرورة لضمان حقوق الأفراد وتهيئة الظروف لممارسة تلك الحقوق، وتعمل على صد كل عدوان أو انتهاك من قبل الأفراد أو السلطات. كما جاء في الديباجة " أن الله عز وجل جعل من الوطن العربي مهداً للديانات وموطناً للحضـــارات التي كرمت الإنســـان وأكدت حقه في حياة عزيزة على أســس من حقوق الإنســان في الحرية والكرامة والإخاء، وأن اســتمتاع الإنســان بالحرية والعدالة وســيادة القانون وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أي مجتمع.

كما نصـــت المادة الثانية على أن " تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل إنســـان موجود على أراضــيها وخاضــع لســلطتها حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فيها دون أي تمييز بســبب

[221] انظر المادة (٣/٦ ج) د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص١٦٨.
[222] د. محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، مرجع سابق ص٣٨٠.

العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة، أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون تفرقة بين الرجال والنساء".[223]

إن تحقق عنصر الحد من الانتهاكات من قبل أشخاص القانون الدولي يستلزم على الدولة إدماج الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في القوانين الوطنية، حتى تكون لأحكام تلك الاتفاقيات فاعلية في ضمان حقوق الإنسان، مع جعل الأفضلية لهذه الأحكام في التطبيق على القوانين الوطنية السابقة واللاحقة عليها، وأن يكون للقاضي الوطني اختصاص في مراقبة ذلك، وهو ما أخذت به الاتفاقية الأوروبية التي نصت في

المادة (٥٧) " على كل طرف سام متعاقد أن يقدم – بناء على طلب الأمين العام لمجلس أوروبا – بيانًا بالطريقة التي يتضمن بها قانونها الداخلي التنفيذ الفعال لأحكام هذه الاتفاقية"، كما أن المادة (١٣) من الاتفاقية نصت على أن " لكل إنسان انتهكت حقوقه وحرياته في هذه الاتفاقية، الحق في وسيلة انتصاف فعالة أمام سلطة وطنية، ولو كان هذا الانتهاك قد وقع من أشخاص يعملون بصفة رسمية"، ومن هاتين المادتين نجد فعالية كبيرة في تقييد أشخاص القانون الدولي المنتهكين لحقوق الإنسان من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، فهما تضعان على عاتق الدول توضيح الكيفية التي تتكفل بها قوانينها الداخلية التطبيق الفعلي لكل حكم ينص عليه في الاتفاقية من ناحية، ومن ناحية أخرى إلزام الدول الأطراف في الاتفاقية كفالة احترام الاحكام الواردة في الاتفاقية، عن طريق تقرير اختصاص محاكمها الداخلية بالنظر في الأعمال التي قد تكون مخالفة لنصوص الاتفاقية.[224]

ولذلك تبدو الحماية الإقليمية أمراً لازماً، فهي تسمح بمتابعة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان بشكل أكثر فاعلية وديمومة، خصوصاً مع انقسام العالم لثقافات وأيديولوجيات وديانات مختلفة، مما يشكل العديد من الصعوبات في مجال حماية حقوق الإنسان، لذلك فإن الخيار الأمثل هو توافر الحماية الإقليمية التي تعمل من أجل التوفيق بين الدول المعنية التي تتماثل مصالحها.

المبحث الثاني: الآليات الاتفاقية للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان وما ينشأ عنها

حرصت النظم الإقليمية الرئيسية لحماية حقوق الإنسان على توفير الآليات اللازمة لضمان امتثال واحترام الدول الداخلة في عضويتها لأحكام اتفاقيات حقوق الإنسان النافذة في إطارها، ونرى أن التجربة الأوروبية

---

[223] د. محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص٥٠٨.

[224] د. عبد العزيز محمد سرحان، ضمانات حقوق الإنسان دراسة مقارنة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص١٦٦.

هي الأنضج والأفضل بين النظم الإقليمية (الأمريكية، الإفريقية) في مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

فقد نصت المادة (٥٢) من ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن الخاص بالتنظيمات الإقليمية على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمًا مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".[225]

وترجع الحاجة إلى ضرورة وجود اتفاقيات إقليمية إلى عدة أسباب، منها أن ما جاء في الاتفاقية الإقليمية يعد تأكيدًا للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، وبهذا تصبح الدول الأطراف في الاتفاقية الإقليمية ملزمة بضمان هذه الحقوق الدولية في مواجهة بعضها بعضًا على المستوى الإقليمي، كما يمكن النص على حقوق جديدة غير منصوص عليها في الاتفاقية الدولية بحيث تراعي تلك الحقوق الخصوصية الإقليمية. وأخيراً وليس آخراً تعتبر الاتفاقيات نوعًا من أنواع آليات الرقابة لضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إقليمياً، بالإضافة إلى ما تم تشكيله من لجان إقليمية كآليات للرقابة على تنفيذ ما ورد في الاتفاقيات الإقليمية من حقوق.[226]

وبناء على ما تقدم، فإننا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ بحيث يتناول المطلب الأول الآليات الاتفاقية الإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتشمل:

١- الاتفاقية الأوروبية

٢- الاتفاقية الأمريكية

٣-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

أما بالنسبة إلى المطلب الثاني فسوف نتناول الآليات الناشئة عن الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان، وهي:

١- اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان

٢- اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان

٣- اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان

---

[225] انظر المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

[226] د. وائل أحمد علام، الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٧٧.

المطلب الأول: الآليات الاتفاقية الإقليمية لحماية حقوق الإنسان

إن نشـــوء العلاقات بين الدول لم تقم إلا بالتقاء إرادات الدول الثنائية أو أكثر فيما بينها تحت أوصـــاف مختلفة كالمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية، حيث إن التقاء إرادات الدول مهما تكن تســمياتها فهي التي تنظم العلاقات فيما بينها سواء كانت على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي. وبهذا الشكل تعتبر تلك الاتفاقيات أو المعاهدات مصدر من مصادر القانون الدولي، مما يسهل على القضاء الدولي الرجوع إليها للبت في المنازعات المعروضة عليه.[227]

فنرى أن الميزة العملية لوجود اتفاقيات إقليمية، أنها تقوم على أســـاس المناطق الجغرافية والانتماءات التاريخية أو الســياســية أو الثقافية لحماية حقوق الإنســان، وهي ضــرورة لا بد منها، لتقوية تلك العوامل المشتركة فيما بينهم، بحيث تكون حماية حقوق الإنسان أكثر انضباطا ودقة.
ومن تلك النظم الإقليمية النظام الأوروبي والنظام الأمريكي والنظام الإفريقي والنظام العربي، التي أنشـئت في قارات العالم المختلفة، وتعمل على حماية حقوق الإنســان وحرياته الأســاســية في تلك الأنظمة، وتولد عنها عقد اتفاقيات إقليمية ذات آليات ومعايير حماية حقوق الإنســـان على المســـتوى الإقليمي من دون الانتقاص من عالمية حقوق الإنسان.

وكما ذكرنا ســابقاً أن هناك ثلاثة نظم إقليمية كبرى تعنى بتشــجيع وحماية حقوق الإنســان، وهي الأكثر نجاعة وفعالية، غير أن أكثرها جودة وكفاءة هو النظام الأوروبي يليه النظام الأمريكي ثم النظام الإفريقي، وهذا ما سنتناوله بشكل مفصّل في الصفحات القادمة.

أولاً: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

تم إقرار هذه الاتفاقية في إطار مجلس أوروبا وهو منظمة دولية لها شخصية قانونية وتمتلك إرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضـــاء. ويمارس المجلس اختصـــاصـــه ويعبر عن إرادته من خلال أجهزة المجلس المختلفة وهي اللجنة الوزارية، والجمعية البرلمانية، والأمانة.[228]
وتمثلت جهود المجلس المتعلقة بحقوق الإنســـان في إبرام اتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســـان والحريات الأســـاســـية في روما بتاريخ ١١/٤/ في ١٩٥٠، التي دخلت حيز النفاذ بعد أقل من ثلاث ســنوات من

[227] د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٢.
[228] د. مريم بنت حسن آل خليفة، د. عبد الكريم علوان، ملتقى البحرين في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية طبعة الأولى ٢٠٠٧، جامعة البحرين، ص٢٦٩.

توقيعها بتاريخ ١٩٥٣/٩/٣، وقد وقعت الدول الأعضـــاء كافة في المجلس على الاتفاقية وصـــدقت عليها.[229]

اتجهت إرادة واضعي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إلى إيجاد آلية لحماية الحقوق المدنية والسياسية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان. وقد أدى التوافق السـياسـي بين الدول الأعضـاء في مجلس أوروبا منذ البداية إلى تسهيل ترجمة هذه الرغبة، وإلى التسريع باعتماد نص الاتفاقية[230].

نصت الاتفاقية الأوروبية في الفقرة الرابعة في ديباجتها على " فقد عقدت عزيمتها بوصفها حكومات لدول أوروبية تسـودها وحدة فكرية ذات تراث مشـترك من الحرية والمثل والتقاليد السـياسـية واحترام القانون على اتخـاذ الخطوات الأولى نحو التنفيـذ الجمـاعي لبعض الحقوق الواردة في الإعلان العـالمي لحقوق الإنسان".[231]

وكانت الاتفاقية الأوروبية عند إنشـائها تضـم سـتاّ وسـتين مادة موزعة على خمسـة أبواب، يتعلق الباب الأول من الاتفاقية الأوروبية ببيان الحقوق والحريات التي تعترف بها لكل شخص يخضع للولاية القضائية للأطراف المتعاقدة، وما يقيدها أو يحدها قانونًا. وتتمثل هذه الحقوق والحريات فيما يلي: حق كل إنســان في الحياة، حظر التعذيب والعقوبات والمعاملات الوحشـــية أو الحاطة بالكرامة، حظر الرقيق والعمل الجبري (السـخرة) والحق في الحرية والأمان، والحق في إجراءات قضـائية عادلة، والحق في احترام الحياة الخاصـة والحياة العائلية ومسكن الشـخص ومراسلاته، والحق في حرية التفكير والعقيدة والدين، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية التجمع السـلمي وتكوين الجمعيات بما فيها الاشـتراك في النقابات، وحق الزواج وتأسيس أسرة، وحق اللجوء إلى أجهزة التقاضي الداخلية، وحق عدم التمييز. [232]

وينص الباب الثاني من الاتفاقية الأوروبية على إنشـــاء جهازين لضـــمان احترام التعهدات التي تقع على عاتق الأطراف وهما اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[233]

---

[229] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، دار الثقافة،٢٠١١، ص ١٦٠.

[230] ولأهمية هذه الاتفاقية نجد أنها لعبت دورًا كبيرًا في التأسيس للوحدة الأوروبية، ويؤكد ذلك ما ورد في ميثاق مجلس أوروبا من أن: " هدف مجلس أوروبا هو تحقيق اتحاد وثيق بين أعضائه ... ويتم تنفيذ ذلك بفضل هيئات المجلس ... وكذلك بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها " يراجع في ذلك: د. محمود السيد داود، قانون التنظيم الدولي مع إشارة تأصيلية لفكرة المنظمات الدولية في الفقه الإسلامي، وخاصة ص ٥٢٣.

[231] انظر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[232] د. إبراهيم محمد العنابي، دراسة حول الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، في (حقوق الإنسان، دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، المجلد الثاني، ص٣٦٣.

[233] د. إبراهيم محمد العناني، دراسة حول الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، في (حقوق الإنسان، دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، مرجع سابق، ص٣٦٣.

ويبين الباب الثالث من الاتفاقية الأوروبية أحكام تشكيل اللجنة ونظام عملها واختصاصاتها، والحق في اللجوء إليها وإجراءاته، أما الباب الرابع فقد أفرد للمحكمة وكيفية تشكيلها ونظام عملها وحق الحضور أمامها وإجراءات التقاضي واختصاصها ونظام اللجوء إليها. وأخيرًا يضم الباب الخامس بعض الأحكام العامة المتصلة باللجنة والمحكمة وإجراءات التوقيع والتصديق على الاتفاقية وسريانها.[234]

وقد ألحق بتلك الاتفاقية عدد من البروتوكولات بقصد إضافة بعض الأحكام إليها أو إقرار المزيد من الحقوق والحريات كالبروتوكولين الأول والرابع، أو تعديل بعض موادها كالبروتوكول الثالث، أو منح المحكمة صلاحيات إضافية كالبروتوكول الثاني، أو إلغاء عقوبة الإعدام كالبروتوكول السادس، أو إدخال تعديلات جذرية على آلية الاتفاقية كالبرتوكولين الحادي عشر والرابع عشر، وتشكل اتفاقية حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بالإضافة إلى البرتوكولات المضافة إليها، وعددها الآن أربعة عشر بروتوكولاً، ما يسمى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.[235]

كما أن البروتوكول الرابع عشر الذي دخل حيز النفاذ في الأول يونيو عام٢٠١٠، والذي أصبح بموجبه عدد مواد الاتفاقية ٦٩ مادة بدلا من٦٦ مادة، أضاف تعديلات جديدة من أجل تحسين عمل المحكمة الأوروبية، والإسراع في الإجراءات أمامها وتقصير مهلة اصدار أحكامها. [236]

كما تعديل هذه الاتفاقية بموجب البروتوكول الحادي عشر الذي دخل حيز النفاذ في الأول من نوفمبر عام ١٩٩٨، وقد أضاف البرتوكول الحادي عشر تعديلات جذرية على آلية تنفيذ الاتفاقية، لعل أهمها إلغاء اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، وإنشاء محكمة أوروبية دائمة لحقوق الإنسان ذات ولاية جبرية.[237]

إن الاتفاقية الأوروبية ترمي إلى فرض حد أدنى من حماية حقوق الإنسان على دول الأطراف، فهي ليست بديلاً عن النظام الوطني للدفاع عن حريات وحقوق الإنسان، لأن أجهزة الدولة الداخلية هي التي تستطيع منح حماية أكثر لحقوق رعاياها مما تمنحه الاتفاقية، وهذه الأخيرة ليس هدفها تعليق الأنظمة والوثائق الوطنية حول حماية واحترام حقوق الإنسان ولكن تسعى فقط إلى ضمان حماية دولية إضافية.[238] وهذا ما أكدته المادة (٥٣) من الاتفاقية المعدلة بالبروتوكولين الحادي عشر والرابع عشر، إذ تنص على أنه "ليس في هذه الاتفاقية مما يؤول على أنه يحدّ أو يستثنى من أي من حقوق الإنسان والحريات

---

[234] د. إبراهيم محمد العناني، دراسة حول الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، في (حقوق الإنسان، دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، مرجع سابق، ص٣٦٣.

[235] د. عبد الله محمد هواري، المحكمة الأوروبية الجديدة لحقوق الإنسان، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩، ص١١.

[236] www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue14/ProtocolNo14entryhasbeenaddetothe

[237] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦١.

[238] حفيظ عكدادى، ضمانات حماية حقوق الإنسان في إطار التنظيم الدولي الإقليمي والعربي، رسالة ماجستير، كلية حقوق، جامعة القاهرة، تحت عنوان، القيمة القانونية للاتفاقية الأوروبية).

الأساسية التي قد تكون مكفولة بمقتضى قوانين أي من الأطراف السامية المتعاقدة، أو أي اتفاق يكون طرفاً فيه".[239]

غير أن الاتفاقية نظراً لأهميتها على المستوى الإقليمي، ولما لها من صيت وشهره لدى الرأي العام الأوروبي والعالمي، أصبحت ذات أهمية من قبل الدول السامية المتعاقدة، مما يجعلها تحتل مكانة مرموقة، وتلقى احتراماً كبيراً من الأنظمة الداخلية للدول، باعتبارها تحتل جزءاً أساسياً من المثل العليا المشتركة لشعوب أوروبا.[240]

ويلاحظ تأثر الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان بمواثيق دولية مختلفة مثل ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فنرى تأثر الاتفاقية الأوروبية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حيث تحقيق الضمان الاجتماعي أي الحماية الدولية لبعض الحقوق، كما نرى تأثر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بميثاق الأمم المتحدة بخصوص المحافظة على السلم الدولي.[241]

ونخلص إلى أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تعتبر واحدة من أعظم الاتفاقيات الإقليمية، كما تعتبر دستور القارة الأوروبية والأساس للنظام العام الأوروبي في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وهي الأداة القانونية الدولية ذات الفاعلية التي لم يسبق لها مثيل في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ثانياً: الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

وهي تسمى ايضاً " اتفاقية سان خوسيه" الموقعة بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٢، التي دخلت حيز النفاذ في ١٩٧٨/٧/١٨ بتمام إيداع إحدى عشرة دولة لوقائع التصديق أو الانضمام، وتستمد الاتفاقية الأمريكية أحكامها من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، بالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٦.[242]

وتتضمن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان اثنتين وثمانين مادة تتكلم عما يزيد على أربعة وعشرين حقاً من حقوق الإنسان، وتوضح مقدمة الاتفاقية أن حقوق الإنسان الأساسية تثبت له لمجرد كونه إنساناً وليس على أساس كونه مواطناً في دولة معينة، وتضيف أن هذا الأمر هو الذي يجعل من الضروري تنظيم حماية دولية لحقوق الإنسان، تكمل تلك التي يوفرها القانون الداخلي في هذا المجال.

ويتناول القسم الأول من الاتفاقية التزامات الدول الأطراف والحقوق المحمية، وتتلخص هذه الالتزامات في احترام الحقوق والحريات المعترف بها في الاتفاقية وهي: الحق في الشخصية القانونية، الحق في الحياة، الحق في المعاملة الإنسانية، الحق في الحرية الشخصية، الحق في محاكمة عادلة، الحق في حياة

---

[239] انظر إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[240] حفيظ عكدادى، ضمانات حماية حقوق الإنسان في إطار التنظيم الدولي الإقليمي والعربي، رسالة ماجستير، كلية حقوق، جامعة القاهرة، تحت عنوان، القيمة القانونية للاتفاقية الأوروبية) مرجع سابق.

[241] د. عبد العزيز محمد سرحان، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، دار النهضة العربية، ص١٥٠،١٥١.

[242] انظر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان: International Legal Materials (I.L.M) Vol.9,1970,p99 .

خاصة، حق الإنسان في أن يكون له اسم وجنسية، حق المشاركة في الحكم، المساواة في حماية القانون وفي الحماية القضائية. وتنص الاتفاقية أيضاً على حرية الضمير والدين والفكر والتعبير بالإضافة إلى حرية الاجتماع والحركة والمسكن.[243]

ومن جهة أخرى، تعترف الاتفاقية بعدد من الحقوق التي لم يرد لها ذكر في الاتفاقية الأوروبية والبروتوكولات الملحقة بها، من بينها الحق في عدم الخضوع للرقابة المسبقة على حرية الرأي والتعبير، والاعتراف لجميع الأطفال، ومن ضمنهم الذين يولدون خارج الرابطة الزوجية، بذات الحقوق، وبحق كل فرد في جنسيته وحقه في جنسية الدولة التي يولد فيها إذا لم يكن له الحق في جنسية أخرى. والحق في اللجوء مع حظر إبعاد الأجنبي إلى بلد آخر، سواء أكان بلده الأصلي أم أي بلد آخر.[244]

وتتناول الاتفاقية في القسم الثاني الأحكام الخاصة باللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وهما الهيئتان اللتان عهدت إليهما الاتفاقية تشجيع وحماية حقوق الإنسان على صعيد القارة الأمريكية.

وتختلف الاتفاقية الأمريكية عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث أغفلت النص على حق الشعوب في تقرير المصير وحق الأقليات، وقد أقرت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في عام ١٩٨٩ اتفاقية خاصة بحقوق الشعوب الأصليين، أما بالنسبة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنها توجب على الدول الأطراف فيها اتخاذ التدابير التي تؤمن هذه الحقوق تدريجياً، ولكنها لا تحدد هذه الحقوق، وإنما تحيل في هذا الخصوص إلى ميثاق منظمة الدول الأمريكية المعدّل بموجب بروتوكول بيونس آيرس المادة (٢٦).[245]

وعلى خلاف الاتفاقية الأوروبية والعهد الدولي، تنص الاتفاقية الأمريكية على عدم جواز تعطيل الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق غير القابلة للمخالفة، ومن بين هذه الضمانات حرصت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان على أن تخص بالذكر في رأيها الاستشاري الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١/٣٠ نظام الأمر بإحضار شخص المقبوض عليه المسمى Habeus Corpus.[246]

كما أن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تسمح للدول الأطراف في الاتفاقية مخالفة الالتزامات المترتبة عليها في حالة الحرب أو الخطر العام أو سواهما من الحالات الطارئة التي تهدد استقلال الدولة وأمنها وهذا ما نصت عليه المادة (٢٧) من الاتفاقية. [247]

---

[243] انظر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

[244] انظر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

[245] انظر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

[246] La Court HR, Habeus Corpus in emergency situation, Advisory opinion OC-8/87, Ser.A, No.8,1987

[247] انظر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وتتضـمن الاتفاقية شـرطاً تحت مسـمى البند الاتحادي أو الفيدرالي، بحيث يسـمح للدول الاتحادية التي تصـبح طرفاً في الاتفاقية أن تقصـر التزامها على الأحكام التي تدخل موضـوعاتها ضـمن صـلاحياتها التشريعية والقضائية.[248]

وتؤكد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسـان العلاقة القائمة بين حقوق وواجبات الإنسـان في المادة (٣٢) على أن كل شـخص مسـؤول تجاه أسـرته ومجتمعه والبشـرية جمعاء، وأن حقوق كل شـخص في مجتمع ديمقراطي مقيدة بحقوق الآخرين، وبالأمن الجماعي وبالمتطلبات العادلة للمصلحة العامة. [249]

وأخيراً وليس آخراً اختتمت الاتفاقية ببروتوكولين إضـافيين هما: البروتوكول الإضـافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بروتوكول سان سلفادور) المعقود في عام ١٩٨٨ والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ ١٩٩٩/١١/١٦، والبرتوكول الخاص بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسـان لإلغاء عقوبة الإعدام المعقود بتاريخ ١٩٩٠/٧/٨ الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ ١٩٩١/٨/٢٨

ثالثاً: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

تضمن مؤتمر أديس أبابا الذي انعقد في ٢٧ مايو عام ١٩٦٣، إبرام الميثاق الذي انشئ بموجبه منظمة الوحدة الإفريقية، التي خلفها الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٢، وفي عام ١٩٨١ تبنت منظمة الوحدة الإفريقية الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي دخل حيز النفاذ عام ١٩٨٦، والذي نص على حماية حقوق الإنسان الأساسية، وتولى هذا الميثاق إنشاء لجنة إفريقية خاصة بحقوق الإنسان.[250]

وانضمت جميع دول الاتحاد الإفريقي إلى الميثاق. ومنذ اعتماد الميثاق لم يجر أي تعديل في نصوصه، إلا أن مؤسـسـات الاتحاد الإفريقي عززتها ببروتوكولات وإعلانات ملحقة، ويحتوي الميثاق على ديباجة و٦٨ مادة جاءت في ثلاثة أجزاء، ينص الجزء الأول على الحقوق والواجبات، والجزء الثاني ينص على تدابير الحماية، أما الجزء الثالث فهو يحمل عنوان الأحكام والواجبات.[251]
كما تولي الديباجة أيضـاً عناية بالحق في التنمية وبأنه لا يمكن فصـل الحقوق المدنية والسـياسـية والتي نص عليها في (المادة ٢- المادة ١٣) عن الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والتي نص عليها في (المادة

[248] انظر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[249] انظر الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[250] د. جمال شاهين، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٧، ص٣٩٦.
[251] د. محمد يوسف علوان، حقوق الإنسان في ضوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ١٩٨٩.

١٤- المادة ١٨)، والثقافية، سـواء في مفهومها أو في عالميتها، وبأن الوفاء بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية هو الذي يكفل التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .[252]

كما خصـص الميثاق عدداً من المواد لتدوين حقوق الشـعوب ويسـمى الجيل الثالث للحقوق، كالحق في الوجود وفي تقرير المصـير وفي السـلام وفي التصـرف بحرية في الثروات الوطنية والموارد الطبيعية، والحق في التنمية الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية وفي سـلامة البيئة، والذي نصـت عليه في (المادة ١٩- المادة ٢٤). وتضمن الميثاق الإفريقي مجموعة من الواجبات الملقاة على عاتق الأفراد وحددتها في المواد (٢٧-٢٩).[253]

ويركز الميثاق الإفريقي في ديباجته الذي يعتبرها جزًأ لا يتجزأ من الميثاق في ضـرورة التحرر الكامل من أي شكل من أشكال الاستعمار والتمييز العنصري، حيث نصت المادة ١ من الميثاق على أن "تعترف الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية الأطراف في هذا الميثاق بالحقوق والواجبات والحريات الواردة فيه، وتتعهد باتخاذ الإجراءات التشـريعية وغيرها من أجل تطبيقه"، وعند مقارنة هذا النص مثلا بما ورد في نص المادة (١) من الميثاق الأوروبي نرى أن التزام الدول الإفريقية قد يكون ضـعيفاً لايتجاوز مجرد العمل على تنمية الحقوق المتضمنة في الميثاق.[254]

ونص الميثاق في المادة (٢) منه على عدم التمييز على أسـاس العنصـر أو العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السـياسـي أو الانتماء الوطني أو الاجتماعي أو المولد أو الثروة أو غيرها. كما أقر الميثاق الحقوق الأسـاسـية كالحق في المسـاواة أمام القانون، وحق الحياة والسـلامة الشـخصـية والبدنية واحترام الكرامة، والحق في الأمن والمحاكمة العادلة، والحق في حرية المعتقد والشـعائر الدينية، وحرية التعبير والتنقل والملكية وحمايتها، إضـافة إلى أن مجموع الحقوق التي وردت في الميثاق لم يقم ربطها في المقابل بأحكام تبيح للدول الأطراف في حالات اسـتثنائية أن تتخذ تدابير مناسـبة في حدود ضـيقة لمعالجة ما تقتضيه المواقف مع الالتزام بما وقع النص عليه من قواعد عامة في الميثاق.[255]

وبهذا نلاحظ أن الميثاق الأفريقي يختلف عن غيره من المواثيق الأخرى. وقد اعتبر بعض الفقهاء أن عدم ايراد مثل هذا النص المحدد كحالات عدم التقيد بالالتزامات التعاقدية الناتجة عن الاتفاقية قد يحمل المرء على الاعتقاد بأن الميثاق الأوروبي قد ترك مجالاً واسـعاً للدول الأعضـاء لتحديد وتضـييق النطاق

---

[252] د. خالد أحمد محمد حميد، حماية حقوق الإنسان في النظام الإقليمي، دراسة مقارنة بين النظام العربي والنظام الإفريقي، مرجع سابق، ص٢٤٨.

[253] انظر الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

[254] د. خالد أحمد محمد حميد، حماية حقوق الإنسان في النظام الإقليمي، دراسة مقارنة بين النظام العربي والنظام الإفريقي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2018، ص248

[255] د. جمال شاهين محامٍ بالنقض، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٣٩٧.

الذي تمارس فيه تلك الحقوق. وذلك لوجود فارق ثقافي بين الإقليمين فهناك التزام أخلاقي بينما في أفريقيا الثقافة تأخذ البعد الأخلاقي في ممارسة حقوق الإنسان.[256]

كما نرى أن الميثاق الإفريقي لا يحتوي على عدد من الحقوق المكفولة في الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، على سبيل المثال فإنه لا حماية لحق الخصوصية –الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية والمنزل والمراسلات، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الراحة وأوقات الفراغ، والحق في الحصول على تعويض مالي في حال وجود سوء تطبيق للعدالة، والحق في الرد على الاستخفاف العام، وإلغاء عقوبة الإعدام، على سبيل المثال لا الحصر، والاعتراض على العمل القسري، حيث إن العديد من البنود التي يحتويها الميثاق تميل إلى تخفيف محتويات الحقوق وإعطاء صلاحيات واسعة للدول للخروج عن التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.[257]

كما أن الميثاق عمل بخصوص حماية حقوق الإنسان على استحداث تدابير تكمن في تأسيس اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان.

مقارنة بين الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان (الأوروبية والأمريكية والأفريقية)

من أبرز ما جاء في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في مادتها الأولى على أن تضمن الأطراف المتعاقدة لكل إنسان يخضع لنظامها القانوني الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية، بحيث يتمتع بهذه الحقوق أي شخص طالما كان يخضع للقضاء الداخلي لأيه دولة عضو، وكذلك بالنسبة إلى الأجانب المقيمين في أيه دولة من دول الأعضاء.

كما تتميز الاتفاقية الأوروبية بالمرونة من حيث صياغتها مما يتيح إمكانية تطوير مضمونها عن طريق البروتوكولات التي تلحق بها، ويجب النظر إلى الاتفاقية الأوروبية كجزء من مجهودات النضال العالمي لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فهي وإن كانت قد شرعت لتلتزم الدول الأوروبية الأطراف فيها بأحكامها إلا أنها تحتوي مبادئ عالمية في التطبيق.[258]

كما تتميز الاتفاقية بأمرين مهمين: الأول تحديدها للحقوق، والثاني: إنشائها جهازين لضمان حماية هذه الحقوق هما اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهما جهاز إشراف ومراقبة للتأكد من مدى التزام الدول، باحترام تلك الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية.[259]

---

256 د. جمال شاهين محامٍ بالنقض، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٣٩٧.

257 انظر إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

258 د. محمد سعيد مجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، بيروت، الدار الجامعية للطباعة، ١٩٩٩، ص١٠٧.

259 د. فيصل شنطاوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، عمان، دار الحامد للنشر، ٢٠٠١، ص١٤٤.

ومن أبرز عيوب الاتفافية هو إغفالها للحقوق والحريات التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل الحق في اللجوء من الاضطهاد، والمشاركة في الحكم، فضلاً عن عدم تضمينها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعدم تعرضها لحقوق الأقليات على الرغم من اندراج هذه الحقوق تحت ما يعرف بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا يعني أن الاتفاقية تشمل عدداً أقل من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[260]

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية معنية بالأساس بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية إلا أنها لم تنص إلا على الحقوق المدنية وسياسية فقط. وكذلك الأمر بالنسبة إلى البروتوكولات الملحقة بالإتفاقية، بحيث يمكن تكملة الاتفاقية ببرتوكول ينص فيه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذا لم يحدث.[261]

ويرجع السبب إلى المنظور الغربي الذي يعطي الأولوية للحقوق المدنية والسياسية، ويرى أن الطائفة الثانية لا يمكن أن تقف على قدم المساواة مع الطائفة الأولى. إلا أنه تم استكمال هذا النقص من خلال الميثاق الاجتماعي الأوروبي.[262]

ولا ننكر أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أرست قواعد قانونية في مجال حقوق الإنسان، وأوجدت نوعاً من الشرعية الدولية في هذا المجال، حيث استعملت الاتفافية الأوروبية كنموذج للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٧٨، مما يدل على أن الاتفاقية الأوروبية لم يقتصر تأثيرها على أوروبا فحسب بل تعداها إلى القارات الأخرى، لذلك جاءت الاتفاقية الأمريكية مماثلة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في الكثير من موادها وضمانتها.[263]

ومن أبرز الاختلافات بين الاتفاقيتين هو نشأة الاتفاقية، ففي النظام الأمريكي نشأت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بقرار سياسي من منظمة الدول الأمريكية سنة ١٩٥٩، حيث إن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان تناولت حقوق الإنسان الأساسية أكثر مما فعل النظام الأوروبي، ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة الحكومات في النظام الأمريكي، فليس لدى أمم أمريكا اللاتينية ذات التجانس السياسي لدى الشعوب الأوروبية.[264]

---

[260] د. عامر حسن الفياض، الرأي العام وحقوق الإنسان، بغداد، طبعة ١ ،٢٠٠٣، ص١١٣.

[261] د. وائل أحمد علام، القانون الدولي العام، دار النيل، المنصورة، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ١٤٥.

[262] مصطفى عبد الغفار يوسف، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، جامعة القاهرة،١٩٩٩، ص٥٦.

[263] د. السيد اليماني، حقوق الإنسان في النظام الأوروبي والنظام الأمريكي، حقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار العلم للملايين، ط١، حزيران ١٩٨٩، ص٤٤٢.

[264] د. السيد اليماني، حقوق الإنسان في النظام الأوروبي والنظام الأمريكي، مرجع سابق، ص٤٤٢.

كما أن النظام الأمريكي يؤدي دوره في حماية حقوق الإنسان عن طريق فرض التزامات سلبية وأخرى إيجابية على الدول الأعضاء على خلاف النظام الأوروبي الذي يتوصل إلى هذه الحماية عن طريق فرض التزامات سلبية فقط على دول الأطراف، أي الامتناع عن الأعمال التي تؤدي إلى إهدار الحقوق.[265]

ولا بد أن نشير إلى النظام الأمريكي لحقوق الإنسان يختلف عن النظام الأوروبي بحيث يستمد أساسه من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٦٩، التي تستمد العديد من أحكامها من الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته لعام ١٩٤٨، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦. في حين أن النظام الأوروبي يشمل عدداً أقل من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[266]

وكما أسلفنا سابقاً فإن الاتفاقية الأمريكية جاءت مماثلة للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث استخدمت الوثيقة الحادية عشرة كنموذجًا للاتفاقية الأمريكية، وتلزم الاتفاقية الأمريكية دول الأطراف فيها باحترام الحقوق والحريات المنصوص عليها، التي تثبت لكل الخاضعين لولايتها القانونية من دون التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الوضع الاقتصادي، وبمقابل الالتزام القانوني المنصب على تعهد الدول الأطراف في الاتفاقية باتخاذ كل الإجراءات التشريعية أو غير التشريعية لضمان كفالة الحقوق والحريات الواردة في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.[267]

أما بالنسبة إلى حالة الحرب أو الخطر العام أو الظروف التي تهدد استقلالها وسلامتها، فقد أجازت الاتفاقية الأمريكية تعطيل حقوق معينة للإنسان وبشرط أن تكون الإجراءات المتخذة في ظل تلك الظروف لا تتعارض مع التزاماتها الأخرى بمقتضى القانون الدولي، ولا تنطوي على التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الدين، كما لا يجوز إلغاء الحقوق الأساسية للإنسان ولو في حالة الضرورة. وهذه الحقوق محددة بشكل واضح وهي " الحق في الحياة المادة ٢، تحريم التعذيب المادة ٥ ، تحريم الرق والعبودية ٦، حق الحرية الشخصية المادة٧ ، الحق في المحاكمة العادلة المادة ٨، تحريم القوانين الرجعية ٩، الحق في التعويض المادة ١٠، حق الخصوصية المادة١١، حرية الضمير والدين ١٢، حرية الفكر والتعبير ١٣، حق الرد المادة ١٤، حق الاجتماع المادة ١٥، حق التجمع ١٦، حقوق الأسرة ١٧، الحق في الاسم ١٨، حقوق الطفل المادة ١٩، حق الجنسية ٢٠، حق الملكية ٢١، حرية التنقل والإقامة المادة ٢٢".[268]

---

[265] د. أزهار عبد الكريم، دراسة في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان مقارنة مع الاتفاقية الأوروبية، مرجع سابق، ص١١٩.

[266] د. عامر حسن الفياض، الرأي العام وحقوق الإنسان، بغداد، طبعة ١ ،٢٠٠٣، ص١١٣.

[267] د. محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٨٥.

[268] انظر المواد (٤-٢٢) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

في حين أن الاتفاقية الأوروبية عليها بعض المآخذ خصوصاً في المادة (٢/٢) الاستثناء الوارد على حق الحياة فقد وضعت في عبارات مرنة يمكن أن ينطوي تحتها حالات عديدة لم تكن واضحة. وكذلك المواد والتي تضمنت عبارة " ما يعتبره المجتمع الديمقراطي تدابير لازمة لأمن الدولة وسلامة أراضيها أو الأمن العام أو الأخلاق"، فهذه تحد وتقيد كثيراً من ممارسة الحقوق والحريات الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

كما يؤخذ على حدود التزامات الدول المتعاقدة التي بينتها المادة (١٥) ومابعدها على تعبير " حالة الحرب أو الطوارئ العامة" في المادة (١/١٥) الذي يؤدي إلى وقف العمل بالاتفاقية يؤخذ عليه عدم التحديد الواضح ولا يخفف من حدة هذا المأخذ وجود رقابة قضائية بالنسبة إلى القيود الواردة على بعض الحقوق والحريات، ذلك لأن مبررات مخالفة الاتفاقية متروك لحكومات الدول لا الأعتماد على نص المادة (١٨) من الاتفاقية والذي ينص على الآتي " لا يجوز تطبيق القيود المسموح بها في هذه المعاهدة على الحقوق والحريات السالفة الذكر لهدف آخر غير ما وضعت له".
ولو جئنا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنجد أنه قد أغفل مسألة تعليق العمل ببعض الحقوق في الظروف الاستثنائية كحالة الحرب وذلك خلافاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان الأخرى التي تجيز تعليق العمل بحقوق الإنسان من دون المساس وفق المعيار المحدد بالحقوق الأساسية للإنسان مثل الحق في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب[269]
ونتج عن ذلك خلو الميثاق الإفريقي من أي نصوص شبيهة بتلك الموجودة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تتيح للدول الأطراف في الحالات الاستثنائية أن تتخذ تدابير مناسبة لمعالجة الموقف، ومن المعلوم أن هناك حقوقًا لا يمكن التحلل منها ، وعدم إيراد مثل هذا النص قد يحمل المرء على الاعتقاد أن الميثاق الإفريقي قد ترك مجالاً واسعاً للدول الأطراف لتحديد ولتضييق النطاق الذي تمارس فيه تلك الحقوق.[270]

كما أن الميثاق الإفريقي لا يحتوي على عدد من الحقوق المكفولة في الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال فإنه لا حماية لحق الخصوصية، والحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية، وحق المراسلات، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الحصول على تعويض مالي في حال وجود سوء تطبيق العدالة، والحق في الرد على الاستخفاف العام، والحق في الاسم، وكل هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر.

[269] انظر للمادة ١٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادة ٢٧ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، والمادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
[270] د. علي سليمان فضل الله، ماهية الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بيروت، دار العلم للملايين، ص٣٣٨.

إضـــافة إلى إغفال الميثاق بعضـــاً من الحقوق المهمة التي نصـــت عليها المواثيق الدولية، منها حق الإضـراب والحق النقابي، وحق الجنسـية وعدم إمكانية تجريد شـخص من جنسـيته، وحق الزواج لتكوين عائلة، وحقوق الأقليات.[271]

فنجد أن معظم النصـوص الخاصـة بالحقوق المدنية والسـياسـية في الميثاق مقيدة بعبارات وألفاظ مختلفة مثل في إطار القوانين واللوائح، أو طبقاً للقانون، أو حالات يحددها القانون، أو مراعاة القانون والنظام والعام، وكلها تؤدي الأدوار والمهام نفســها في تقييد هذه الحقوق، ولذلك يجب أن توضــع هذه القيود في إطارها الضـيق وبالقدر الذي يخدم ويحقق الأهداف المشـروعة والضـرورية لحماية الأمن القومي وسـلامة وصــحة وحقوق وحريات الأفراد. وليس هناك ســوى عدد متواضــع من الحقوق الاقتصــادية والاجتماعية المدرجة صـــراحة في الميثاق، فينبغي أن يلاحظ بأن الميثاق لم يعترف إلا بحق العمل بشـــروط عادلة ومرضـــية المادة (١٥) والحق في الصـــحة المادة (١٦) والحق في التعليم المادة (١٧)، ولم يرد ذكر الحقوق الاقتصادية بالاسم، مثل الحق في الغذاء والمياه والضمان الاجتماعي والإسكان.[272]

إلا أن الميثاق تضـمن نصًـا فريداً من نوعه بالنسـبة إلى المواثيق الدولية المماِثلة، وهو نص المادة (١٨) الفقرة ٣ " يتعين على الدولة القضاء على كل تمييز ضد المرأة وكفالة حقوقها وحقوق الطفل على نحو ما هو منصـوص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية، كما أن الميثاق خصـص عدداً من بنوده لحقوق لا يمكن تحقيقها إلا بصورة جماعية وعلى مستوى الشعب بأسره، وهذا يعد خلافاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية الأخرى. [273]

المطلب الثاني: الآليات الناشئة عن الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان

ومن الأمـارات الأولى لوجود نوع من الحمـايـة لحقوق الإنســـــان إقليميـاً المحـددة الأهداف وذات الفكرة الواضـــــحة التي ظهرت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أن تم توقيع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية، الأمر الذي بدأ معه عصـر جديدا تتحقق معه حماية قانونية إقليمية لحقوق الإنسان أكثر فاعلية من الحماية الدولية بسبب القواسم المشتركة بين تلك الدول.

وبعد ذلك بدأت التنظيمات الإقليمية تظهر للوجود في الأمريكتين وإفريقيا والعالم العربي، وقد ســاعد على ذلك ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، إذ تنص المادة (٥٢) من الميثاق على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ الأمن والســـلم الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها". [274]

---

[271] د. عباس عبد الأمير إبراهيم العامري، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي، مرجع سابق، ص٢٦٥.

[272] انظر الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

[273] انظر المادة ١٨ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

[274] انظر المادة ٥٢ من الميثاق الأمم المتحدة.

إن التنظيمات الإقليمية لحقوق الإنســـان لم تظهر في وقت واحد، كما لم تكن على مســـتوى واحد من الالتزام بحماية حقوق الإنســان، فمن أفضــل التنظيمات الإقليمية التي قدمت مثالاً طيباً في حماية حقوق الإنسان النظام الأوروبي، الذي يعد من أكثر النظم الإقليمية بل العالمية تطوراً في مجال حقوق الإنسان، ولا نغفل عن وجود تنظيم إقليمي آخر ألا وهو التنظيم الأمريكي إلا أنه ليس بمســـتوى التنظيم الأوروبي لحقوق الإنســان، وعلى ســبيل المثال فعلى الرغم من تمكين الفرد من اللجوء إلى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنســـان، فإنه من غير الجائز له أن يدعي أمام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنســـان ضـــد الدولة التي تنتهك حقوقه.

أما بالنسبة إلى تنظيم الإفريقي فإنه يتسم بالضعف لأنه يطغى عليه الطابع السياسي من حيث الموضوع ومن حيث أســاليب الرقابة التي اعتمدها، أما بالنســبة إلى التنظيم الإقليمي العربي لحقوق الإنســان فإن تطبيقه دون المأمول، على أن كل تلك التنظيمات الإقليمية أنشـــأت كل منها لجنة تختص بالرقابة على تنفيذ ما جاء في الاتفاقية من حقوق يجب أن تتم حمايتها.

ولضــمان حماية الحقوق التي تضــمنتها المواثيق والاتفاقيات الإقليمية، تم إنشــاء أجهزة للرقابة على مدى امتثال الدول لاحترامها لحقوق الإنســان، وتمثلت هذه الأجهزة في اللجان الإقليمية لحقوق الإنســان، وفي مقدمتها اللجنة الأوروبية لحقوق الإنســـان، واللجنة الأمريكية لحقوق الإنســـان، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ونتناول هذه اللجان فيما يأتي.

أولاً: اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان

تتميز الجهود الإقليمية لحماية حقوق الإنســـان بعوامل إيجابية يفتقدها التنظيم الدولي، ومن ذلك أن التنظيمات الإقليمية تجمعها عادة تقاليد وعقائد متقاربة، علاوة على التقارب في المصـــالح الإقليمية والسياسية والاقتصادية إزاء مناطق العالم الأخرى.

تضم اللجنة الأوروبية عدداً من الاعضاء يماثل عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، ولا يجوز أن يكون في اللجنة أكثر من عضو واحد من الجنسية نفسها، ومهمتها التحقيق والتوفيق.[275]

[275] جبار صابر طه، النظرية العامة لحقوق الإنسان، مؤسسة منارة للطباعة والنشر، أربيل الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص٢١٢ وأيضا: د. محمود السيد داود، قانون التنظيم الدولي مع إشارة تأصيلية لفكرة المنظمات الدولية في الفقه الإسلامي، وخاصة ص ٥٢٢.

ولكل دولة من الدول الأعضاء أن ترشح ثلاثة أسماء يكون من ضمنها اثنان على الأقل من جنسيتها، ويتم انتخاب أعضاء اللجنة بالأغلبية المطلقة للأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي من قائمة الأسماء التي يقترحها مكتب الجمعية الاستشارية.[276]

وتكون مدة العضوية ست سنوات قابلة للتجديد. وتجتمع اللجنة خمس مرات سنوياً في ستراسبورغ بفرنسا وتستمر الدورة مدة أسبوعين وتصدر قرارتها بأغلبية الحاضرين من الأعضاء، ويشغل أعضاء اللجنة مناصبهم بصفاتهم الشخصية بصرف النظر عن جنسياتهم فهم لا يمثلون دولهم فحسب، بل جميع دول المجلس، ويتحمل مجلس أوروبا نفقات اللجنة، ويتمتع أعضاء اللجنة أثناء مدة خدمتهم بالامتيازات والحصانات المنصوص عليها في المادة (٤٠) من النظام الأساسي لمجلس أوروبا والاتفاقيات المبرمة وفقاً له.[277]

واستناداً إلى المادة (٢٤) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان يجوز لأيه دولة من الدول الأطراف فيها أن تحيل إلى اللجنة – عن طريق السكرتير العام لمجلس أوروبا – أيه قضية متعلقة بانتهاك دولة أخرى من الدول الأطراف لأحكام الاتفاقية.[278]

كما أجازت الاتفاقية في المادة (٢٥) للجنة أن تتلقى الشكاوى من أي شخص أو من جهات غير حكومية أو من جماعات الأفراد التي وقعت ضحية لانتهاك إحدى الدول الأطراف لأحكام الاتفاقية، واشترطت هذه المادة قبول الدول المشكو منها لاختصاص اللجنة بنظر الشكوى بإعلان يودع السكرتير العام لمجلس أوروبا.[279]

كما تشمل اختصاصات اللجنة مراقبة احترام التشريعات الوطنية في الدول الأطراف لأحكام الاتفاقية لحقوق الإنسان، ومراقبة احترام المحاكم الوطنية في الدول الأطراف المتعاقدة لأحكام الاتفاقية نفسها.[280]

يعد اختصاص اللجنة مشروطاً باستنفاد جميع سبل التسوية الوطنية طبقاً لأحكام القانون الدولي، وأن تكون الدولة المعنية من بين تلك الدول التي تسمح للأفراد بتقديم الشكاوى، ويمتنع على اللجنة النظر في البلاغ الوارد من مجهول أو البلاغات التي سبق عرضها على اللجنة، أو التي تعرضت لها وسائل

---

[276] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر، عمان ١٩٩٧، ص١٥٢.
[277] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، مرجع سابق، ص١٥٢.
[278] المادة (٢٤) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[279] المادة (٢٥) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[280] د. فيصل شنطاوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، عمان، دار الحامد للنشر، ٢٠٠١، ص ١٤٦.

التســـوية الدولية الأخرى بالتحقيق إذا لم تأت هذه البلاغات بجديد، وتلتزم اللجنة برفض الدعاوى المبنية على التظلمات التي لا أساس لها من الصحة أو التي يسيء فيها أصحابها استخدام حق الشكوى.[281]

وتحقق اللجنة في الشكوى، فإذا وجدت أنها تستند إلى أساس أحالتها إلى لجنة فرعية بغية التفاوض على حل ودي. أما إذا أخفقت اللجنة الفرعية في إيجاد تسـوية مرضـية فإن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنســان تنظر في الشكوى لمعرفة الوقائع وإبداء رأي فيها، ثم ترسل هذه الوقائع مرفقة برأي اللجنة إلى لجنة وزارية من مجلس أوروبا مخولة صلاحية إصدار قرار ملزم بأكثرية ثلثي الأصوات.[282]

وفي حالة رفض تنفيذ قرار يتعلق بحقوق الإنسان تصدره لجنة الوزراء فإن إجراءات التنفيذ تقتصر – على ما يبدو – على التشـهير بالدولة التي ترفض القرار وربما جاوزته إلى طرد تلك الدولة من عضـوية مجلس أوروبا بموجب نص المادة الثامنة من دسـتور المجلس. وتتدارك الاتفاقية هذا الوضــع حيث تجيز المادة (٣٢) منها للجنة أو الدول الأطراف في النزاع (الدولة الشـاكية أو المشـكو ضـدها) إحالة الموضـوع إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان خلال ثلاثة أشـهر من إيداع اللجنة تقريرها. فقد ترى اللجنة أن الاتهام يشكل مخالفة لأحكام الاتفاقية، وقد تشـعر الدولة المشكو ضـدها بأن اعتراضـاتها على ما ورد في بتقرير اللجنة إنما تســـتحق أن تعرض على المحكمة لتبت فيها. والقرار الذي تصـــدره المحكمة يكون ملزماً. وينطوي عدم الامتثال لقرار تصدره المحكمة على شن حملة معاكسة على الدولة غير الممتثلة بالنظر إلى أن الاتفاق الأساسي أو البروتوكول الاختياري لا ينصان على وسائل أو أجهزة للتنفيذ.[283]

وبذلك فقد، أعطى للدول حق المقاضـــاة أمام اللجنة ســواء كان المتضـــرر من رعاياها فتكون صـــاحبة المصلحة، أو من غير رعاياها، وفي هذه الحالة تتصرف كنيابة عامة، مهمتها السهر على تطبيق القانون فتمثل المجتمع، كما تقوم اللجنة بالتحقيقات والاستجوابات التي تراها لازمة، فإذا رأت أن الشكوى مقبولة، تحاول حينها التوفيق بين الأطراف، فإذا كانت النتيجة إيجابية، من جراء هذا التدخل، تعد تقريراً، ويرفع التقرير بالقضية، إلى اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي.[284] .

ومن ثم يرفع الأمين العام للمجلس الأوروبي هذا التقرير إذا كان مؤهلاً للنشـر. أما إذا لم تسـتطع اللجنة التوفيق بين الأطراف، فبهذه الحالة تعد تقريراً ولا يجوز نشـــره، ولكنه يرفع إلى اللجنة الوزارية والدولة المعنية بالقضـية، وإذا ما قدمت القضـية إلى المحكمة فإن اللجنة الأوروبية تقوم بدور المدعي العام أمام المحكمة، ولا تتصـــرف كما لو كانت طرفاً في الدعوى، وإنما تعرض رأيها في الموضـــوع، ويمكن عندئذ

---

[281] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر، عمان، ١٩٩٧، ص١٥٣.
[282] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٥٣.
[283] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان مرجع سابق، ص١٥٣.
[284] د. محمد أمين الميداني، د. نزيه كسيبي، مجموعة وثائق أوروبية، المعهد العربي، ٢٠٠١، ص٢٧.

طرح وجهتي نظر الأغلبية والأقلية في اللجنة، وإذا لم تعرض القضـــية على المحكمة فإن لجنة الوزراء بمجلس أوروبا تصدر القرار المناسب.[285]

هذا، ويجب أن تتحقق اللجنة الأوروبية فيما يخص الشـكاوى الحكومية والفردية من أن المشـتكي (الدولة الطرف المتعاقدة أو أي شخص طبيعي أو أيه منظمة غير حكومية أو أي مجموعة من الأفراد، قد استنفد جميع طرق الطعن الداخلية وفقاً لمبادئ القانون الدولي المقرر، وأن شكواه قد قدمت إلى اللجنة في خلال ستة أشهر بدءًا من تاريخ دخول الاتفاقية الأوروبية حيز النفاذ.[286]

ومع هذا، فقد أعفت اللجنة الأوروبية المشتكي من تطبيق قاعدة استنفاد طرق الطعن الداخلية التي كانت تســـتغرق زمناً طويلاً من الإجراءات أمام المحاكم الداخلية.[287]وقد اســـتمرت اللجنة في عملها حتى تم إلغاؤها بموجب البروتوكول الحادي عشر والذي دخل حيز النفاذ عام ١٩٩٨.

ثانياً: اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان

صـــدر الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنســـان الصـــادر عام ١٩٤٨، وجرى إنشـــاء لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنســـان بموجب قرار صـــدر عن المؤتمر الاســـتشـــاري الخامس لوزراء خارجية الدول الأمريكية المنعقد عام ١٩٥٩، لتعزيز حقوق الإنسان.[288]

وهذه اللجنة الأمريكية لحقوق الإنســان تضــم ســبعة أعضــاء مشــهود لهم بالكفاية الأخلاقية والمهنية في مجال حقوق الإنســـان، ويتم انتخابهم من قبل أعضـــاء في منظمة الدول الأمريكية لمدة أربع ســـنوات، ويعملون بصفتهم الشخصية وبشكل مستقل عن الدول التي يحملون جنسيتها. وتقع هذه اللجنة في الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية في واشنطن.

وأوضحت المادة (٤١) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان اختصاصات هذه اللجنة ومنها العمل على احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، واختصاصاتها كآلاتي:

1. تنمية الوعي بحقوق الإنسان بين شعوب القارة الأمريكية.
2. إصـدار التوصـيات للحكومات الأعضـاء في شـأن الإجراءات الواجب اتخاذها لمزيد من المراعاة لهذه الحقوق.

---

[285] د. فيصل شنطاوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص١٤٦.

[286] د. عبد العزيز محمد سرحان، الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والقواعد المكملة لها طبقاً للمبادئ العامة للقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٤١٥-ص٤١٦.

[287] د. فيصل شنطاوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص١٤٧.

[288] د. محمد يوسف علوان د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٣١١.

3. إعداد الدراسات والتقارير.
4. مطالبة حكومات الدول الأعضـــاء بموافاتها بالمعلومات اللازمة عن الإجراءات التي اتخذتها هذه الحكومات حول مسائل حقوق الإنسان.
5. الرد، عن طريق الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، على استفسارات الدول- الأعضاء حول الموضـــوعات المتعلقة بحقوق الإنســـان وموافاة هذه الدول في حدود إمكانياتها- بالخدمات الاستشارية لدى الطلب.
6. التصـرف في التظلمات والاتصـالات التي تقع في اختصـاصـها بمقتضـى المواد من (٤٤) إلى (٥١) من الاتفاقية.
7. تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.[289]

تتمثل الوظيفة الأســاســية للجنة في تعزيز حقوق الإنســان وحمايتها. كما أنها تمارس لهذه الغاية وظيفة "شـــبه قضـــائية" فهي هيئة رقابية للتحقيق وللتوفيق في البلاغات المتعلقة بانتهاكات أحكام اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنســـان والإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنســـان. كما تتلقى اللجنة تقارير الدول ذات الصـــلة بالإجراءات المعمول بها في مجال حقوق الإنســـان. واللجنة محكومة في عملها بالنظام الأســاســي الخاص بها الذي أقرته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية عام ١٩٧٩ وبتعليمات اللجنة وقواعد الإجراءات التي اعتمدتها اللجنة ذاتها عام ١٩٨٠ وقامت بتعديلها آخر مرة في ٢٠٠١/٥/٢١.[290]

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها اللجنة أيضـاً هي فحص تبليغات الدول وعرائض الأفراد ضـد الدول التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، حيث أوضـحت المادة (٤٥) من اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان أن لجنة الدول الأمريكية تقوم باســتقبال تبليغات الدول بشــروط معينة لا بد من توفرها أهمها قيام الدولة الطرف في اتفاقية الدول الأمريكية بإعلان قبولها للنظر في هذا النوع من التبليغات، وقد يكون إعلان الدولة الصادر سنداً لنص المادة (٣/٤٥) من الاتفاقية مفتوح المدة أو محدد المدة أو محددًا بحالة معينة. كما تخضـــع تبليغات الدول بعد تقديمها إلى اللجنة إلى فحص توافر شـــروط قبولها، فإذا أعلنت اللجنة قبولها تبدأ اللجنة الإجراءات اللازمة للتوصل إلى حل ودي للنزاع.[291]

أما بالنسبة إلى العرائض وشكاوى الأفراد فقد أقر مؤتمر الدول الأمريكية عام ١٩٦٥ المنعقد في ريو دي جانيرو بتمكين اللجنة من البت في تلك العرائض المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة ضـــد حقوق الإنســـان المعترف بها من جانب الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والمذكورة في الإعلان

---

289 د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٠.
290 د. محمد يوسف علوان د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٣١٢.
291 د. محمد يوسف علوان د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٣١٢.

الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان لعام ١٩٤٨. وتخضع أيضاً شكاوى الأفراد لذات الشروط الخاصة بتبليغات الدول من حيث قبول وإجراءات النظر فيها.[292]

كما أن صلاحية اللجنة في تلقي العرائض الفردية لا تقتصر على تلك الموجهة ضد الدول الأطراف في الاتفاقية فحسب، بل تشمل العرائض الموجهة ضد دول أعضاء في منظمة الدول الأمريكية لكنها ليست طرفاً في الاتفاقية.[293]

كما لم تعد العرائض تقتصر أيضاً على عدد من الحقوق المقررة في الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، بل باتت الحقوق جميعها المعترف بها بمقتضى الإعلان مشمولة بهذا الإجراء.[294]

ونرى أن العرائض الفردية تخضع لأحكام المادة (٤١/و) من الاتفاقية بخصوص إجراءات تتعلق بفحص مقبوليتها وإجراءات أخرى خاصة بالنظر في أساسها ومحاولة التوصل إلى حل ودي لها. وإذا أخفقت اللجنة في إيجاد الحل الودي، تقوم بإصدار تقرير بشأنها.[295]

الجدير بالذكر أن المادة (٤١) من ميثاق المنظمة تخوّل اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان النظر في الشكاوى الواردة عليها من دولة عضو ضد دولة أخرى، أما التظلمات الواردة من الأفراد فقبولها اختياري بالنسبة إلى اللجنة. وقبول التظلمات مشروط باستنفاد كل طرق العلاج على الصعيد الوطني، وبما تقتضيه القواعد المعمول بها في القانون الدولي. ويجب أن تقدم الشكوى إلى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان خلال ستة أشهر من تاريخ إبلاغ الضحية بقرار القضاء في دعواها.[296]

ومع ذلك، يجوز للجنة النظر في الشكوى متى ثبت أن قضاء الدولة المعنية لا يملك من الوسائل ما هو كفيل بحماية الحق الذي تم انتهاكه بمعرفة الدولة. وكذلك في الحالات التي يثبت فيها أن ضحايا هذا الانتهاك منعوا بوسيلة أو بأخرى من اللجوء إلى القضاء لتصحيح الوضع أو أن الدولة تأخرت لسبب ما في تصحيح أوضاع هؤلاء الضحايا بما يكفل حقوقهم أو حرياتهم.[297]

أما بالنسبة إلى الإجراءات الخاصة بالنظر في العرائض المقدمة ضد دولة ليست طرفاً في الاتفاقية، فهي محكومة بالأحكام المنصوص عليها في المواد من (٥١) إلى (٥٤) من لائحة لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.

---

[292] انظر المواد: (١)، (١٤)، (١٨)، (٢٥)و(٢٦) من الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان.
[293] انظر نص المادة (٢٠) من النظام الأساسي للجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٨٠.
[294] انظر المادة (٥١) من لائحة لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.
[295] انظر المواد من (٤٤) إلى (٥١) من اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.
[296] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٠.
[297] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦١.

ونرى أنـه يوجد اختلاف كبير بين تلك الإجراءات المقررة لفحص النوعين الســـابقين من العرائض أو الشـكاوى الفردية؛ إذ إن سـوى أن تلك العرائض المقدمة ضـد دول أطراف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسـان قد تحال من اللجنة إلى محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسـان، بشـرط أن تكون الدول المعنية بالعريضة قد أعلنت قبولها النظر في تلك الشكاوى والعرائض.[298]

وهناك أيضا اختلاف آخر من الممكن إضافته إلى هذه الاختلافات ويتمثل في أن اللجنة لا تملك إصدار تقارير إلا بخصـوص العرائض الفردية الموجهة ضـد الدول الأطراف في الاتفاقية. وتصـدر اللجنة قراراتها في القضـايا المنظورة من جانبها وفقاً للضـوابط المحددة في المادة (٥٣) من لائحة اللجنة،[299] يسـتوجب على اللجنة أن تصـــدر قرارها النهائي متضـــمناً بياناً واضـــحاً بالوقائع وباســـتنتاجات اللجنة وغيرها من التوصيات التي قد تراها اللجنة ضرورية وتحديد المدة اللازمة لتنفيذ القرار.

كما يختلف نظام العرائض الفردية المعمول به في إطار لجنة الدول الأمريكية عن ذلك المطبق في إطار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنســـان من عدة نواحٍ أهمها: أن الحق في تقديم هذه العرائض في النظام الأول يكون " لأي شـــخص أو جماعة أو لأية هيئة غير حكومية معترف بها قانوناً في دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في المنظمة"، بينما يثبت هذا الحق في النظام الثاني لضحايا الانتهاكات فحسب.[300]

ولا ننكر ما قامت به اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسـان منذ نشـأتها من مهام يشـاد بها على صـعيد القارة الأمريكية، تمثلت بالقيام بالدراســـات والزيارات، كما أن اللجنة الأمريكية قامت بدور كبير من أجل تثبيت مفاهيم حقوق الإنســـان لدى الدول الأعضـــاء في منظمة الدول الأمريكية، وحثها على تعديل قوانينها بما يتماشـى مع أحكام الاتفاقية الأمريكية، وقد تجلى ذلك في الاعتراف الذي أبدته لها المحكمة الأمريكية في الرأي الاســتشــاري رقم ٩٣/١٣ بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٦، بأن اللجنة الأمريكية تملك ســلطة إعلان انتهاك القانون الوطني لدولة طرف للالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقية، كما تملك حق التوصـــية مثلاً بإلغاء أو تعديل القانون.[301]

---

[298] انظر المادة (٤٤) من اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة (٢٦) من لائحة لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.

[299] انظر المادة (٥٣) من لائحة اللجنة دول الأمريكية لحقوق الإنسان.

[300] المادة (٤٤) من اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة (٢٦) من لائحة لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.

[301] برابح السعيد، الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان التطور والأهداف، رسالة دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، ٢٠١٦،٢٠١٧، ص١٧١.

ثالثاً: اللجنة الإفريقية حقوق الإنسان

تبنت منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٨١ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بإجماع خمسين دولة، وأصبح الميثاق نافذاً في أكتوبر ١٩٨٦ بتصديق ثلاثين دولة من الدول الأعضاء في المنظمة التي أصبحت طرفاً في هذه المعاهدة وعليها الالتزام بأحكامها.

وقد نص هذا الميثاق على إنشاء لجنة إفريقية خاصة بحقوق الإنسان والشعوب تتكون من ١١ عضواً ترشحهم الدول الأطراف في الميثاق، ويقوم بانتخابهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالكامل، إذ إنه هو الهيئة العليا المهيمنة على منظمة الوحدة الإفريقية.[302]

ويتم انتخاب هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية وليسوا كممثلين عن دولهم، ولا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من عضو واحد من أيه دولة، ويتم انتخابهم بالاقتراع السري لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. يقوم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بتعيين السكرتير العام للجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ويتم انتخاب رئيس اللجنة ونائبه عن طريق اللجنة، لمدة عامين قابلة للتجديد.

وتعمل اللجنة على جمع الوثائق وإجراء الدراسات والبحوث حول المشكلات الإفريقية في مجال حقوق الإنسان والشعوب، وتقوم اللجنة بوضع المبادئ والقواعد اللازمة لحل المشكلات القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية لتكون أساساً تقوم عليه الحكومات الإفريقية.

كما يوجب الميثاق ضرورة التعاون مع اللجنة وغيرها من التنظيمات الإفريقية والدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب، كما يدخل في اختصاصها تفسير أحكام الميثاق الإفريقي كافة وذلك وفقاً للمادة (٢/٤٥) من الميثاق. [303]

وتبين المادة (٤٧) من الميثاق الإفريقي مهام اللجنة، التي يحق لها طبقاً لهذه المادة– إبلاغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئيس اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بما يصل إليها من انتهاكات ترتكبها دولة عضو بعد لفت نظر هذه الدولة إلى ذلك عن طريق الكتابة.[304]

وفيما يتعلق بالبلاغات المقدمة ضد الدول الأطراف في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تكون اللجنة مختصة باستقبال هذه البلاغات من الدول الأطراف في الميثاق أو من أية جهة أخرى، بخلاف

---

[302] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٥.
[303] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٥.
[304] SHAIN, International Law, 3rd Edition,1991, p237

البلاغات المقدمة من غير الدول الأطراف التي لا تختص اللجنة بنظرها إلا بعد أن تقرر اللجنة بالأغلبية المطلقة اختصاصها بذلك.[305]

وعلى هذه الدولة في خلال ثلاثة أشـــهر من تلقيها هذا البلاغ أن ترد على الدولة المدعية بما لها من إيضاحات وإجراءات والقوانين التي طبقتها لإنصاف ضحايا الانتهاك. فإذا مضت مدة الثلاثة الأشهر من دون الوصـول إلى حل سـلمي بين الدولة المدعية والدولة المدعى عليها، ففي هذه الحالة يجوز لأي من الدولتين أو لكلتيهما إحالة الموضوع إلى اللجنة مباشرة.

وتقوم اللجنة قبل البت في البلاغ بفحص مقبوليته، وتأكد من توافر الشـروط اللازمة لقبوله.[306] وقد تقرر اللجنة اتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية للحيلولة دون وقوع أضـرار يتعذر جبرها أو إصـلاحها للضـحية، وتسـعى اللجنة في العادة إلى إيجاد حل سـلمي للنزاع كما ذكرنا سـابقاً وإن أخفقت اللجنة في جهودها سوف تعمل على إصدار تقرير في غضون ١٢ شهراً من تاريخ إبلاغها بالواقعة.[307]

ويتضـمن تقرير اللجنة اسـتنتاجات وملاحظات اللجنة بشـأن النزاع، وإذا تبين للجنة من خلال البلاغ أن هناك انتهاكات جسيمة أو واسعة الانتشار لحقوق الإنسان، تقوم اللجنة بإرسال تقرير إلى رؤساء الدول والحكومات، في حالة الأمور الطارئة أو العاجلة.[308]

ومن ثم تطلب الدول والحكومات إلى اللجنة دراسة هذه الأوضاع والتحقيق فيها، ثم ترفع اللجنة تقرير إلى مؤتمر الدول والحكومات الذي ينعقد بسبب تلك الانتهاكات الجسيمة متضمنًا أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، ولا تتصف قرارات اللجنة بالإلزام، ولكن عدم امتثال الدول لتوصياتها وقراراتها تعتبر خرقاً لأحكام المادة الأولى من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي تعهدت الدول الأطراف بموجبها بتطبيق إجراءاتها التشريعية كافة.

كما أن من اختصـاصـات اللجنة اسـتقبال البلاغات الفردية بجانب بلاغات الدول، وقد تكون بلاغات مقدمه من الأفراد أو أشخاص القانون من غير الأشخاص الحكومية، بشرط أن تكون بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية المتاحة، كما تخضـع هذه البلاغات الفردية لذات الإجراءات التي تخضـع لها بلاغات الدول الأطراف.[309]

---

305 انظر المواد من (٤٧) إلى (٥٠) والمادة (٥٦) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

306 انظر المواد من (٤٧) إلى (٥٠) والمادة (٥٦) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.

307 انظر المادة (٥٢) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمادة ١/١٠١ من قواعد إجراءات اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي اعتمدتها اللجنة في ٦/ أكتوبر/١٩٩٥.

308 انظر المادة (٥٨) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

309 انظر المادة (٢/٨) من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ومن اختصاصات اللجنة أيضاً أن تقرر إصلاح الأضرار الناشئة عن خرق الحقوق المعترف بها في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، فتحكم بالتعويض العادل المناسب للضحية أو المتضرر، علماً أن الميثاق لم يتضمن نصاً يجيز للجنة الحكم بالتعويض، إلا أن اللجنة هي من أقرت هذه الصلاحية لها، ويظهر أن اللجنة قد استندت في إلى على نظرية الاختصاصات الضمنية مشاطرة بهذا الموقف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.[310]

علماً أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لم يتمتعا بهذه الصلاحية السالفة الذكر.

كما أن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ووفقاً للمادة (٣/٤٥) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لها صلاحية تفسير الأحكام الواردة في الميثاق بناء على طلب دولة طرف أو إحدى هيئات منظمة الوحدة الإفريقية أو منظمة تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية. وقد أصدرت اللجنة عدداً من المقررات لتوضيح بعض الأحكام الغامضة في الميثاق دون أن تشير إلى أنها كانت تمارس اختصاصها الاستشاري.[311]

كما أن اللجنة، ووفقاً لنص المادة (٤٦) من الميثاق الإفريقي، أن تختار ما يناسبها من طرق التحقيق بما في ذلك الاستماع إلى رأي الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أو أي شخص يمكن أن ينير لها الطريق، ولها أن تسترشد بالوثائق الدولية المتاحة كافة مثل ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو أيه وثيقة دولية معترف بها في مجال حقوق الإنسان.[312]

علماً أن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حتى عام ٢٠١٦ قامت بعقد ٥٨ دورة عادية و١٨ دورة غير عادية، وعالجت خلال هذه الدورات العديد من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، سواء منها ما تعلق بالتقارير المقدمة من الدول الأطراف التي لا تزال تعاني اللجنة التأخر في تقديمها، إضافة إلى نظرها العدد الكبير من المراسلات الفردية الواردة عليها سواء من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية، وذلك بسبب الانتهاكات العديدة والمتكررة لحقوق الإنسان في القارة الإفريقية. كما يعاب على اللجنة عدم استقلاليتها وعدم قدرتها على نشر تقاريرها، وعدم إمكانيتها النظر في المراسلات المتعلقة بالانتهاكات الخطرة والجماعية.[313]

---

[310] Gino J. Noldi, "Reparation in the practice of the African commission on human rights", LJIL, 2001, P.685

[311] انظر المادة ٣/٤٥ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.

[312] انظر المادة ٤٦ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.

[313] برابح السعيد، الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان التطور والأهداف، مرجع سابق، ص١٧١.

وهكذا فقد انتهينا من الفصل الأول والذي يحمل عنوان "ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان وآلياتها الاتفاقية"، وناقشنا فيه مواضيع مختلفة، تتمحور حول ماهية الحماية الإقليمية وعناصرها في المبحث الأول، ثم وضحنا آليات الحماية وما ينشأ عنها من اتفاقيات الحماية الإقليمية سواء كانت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أو الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان أو الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك وضحنا دور الآليات الناشئة عن الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان والمتمثلة في اللجان الإقليمية (الأوروبية والأمريكية والإفريقية) لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في تلك الأقاليم الثلاثة في المبحث الثاني.

الفصل الثاني

آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان

المبحث الأول: آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان (الأوروبية والأمريكية)

المطلب الأول: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

أولا: تشكيل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

ثانيا: مدة ولاية القضاة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

ثالثا: اختصاصات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

أ) الاختصاص القضائي

ب) الاختصاص الاستشاري

ج) مراحل سير الدعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

المطلب الثاني: المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

أولا: تشكيل المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

ثانياً: مدة ولاية القضاة في المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

ثالثاً: اختصاصات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

أ) الاختصاص القضائي

ب) الاختصاص الاستشاري

ج) مراحل سير الدعوى أمام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

المبحث الثاني: آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان (الإفريقية والعربية)

المطلب الأول: المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

أولا: تشكيل المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

ثانياً: مدة ولاية القضاة في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

ثالثا: اختصاصات المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

أ) الاختصاص القضائي

ب) الاختصاص الاستشاري

ج) مراحل سير الدعوى أمام المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

المطلب الثاني: الآليات العربية لحماية حقوق الإنسان (حماية شبة قضائية)

أولاً: اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

أ) تشكيل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

ب) اختصاصات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

ج) تقييم اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

ثانياً: الميثاق العربي لحقوق الإنسان

أ) المرتكزات الأساسية للميثاق العربي لحقوق الإنسان

ب) الحقوق والحريات الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان

ج) تقييم الميثاق العربي لحقوق الإنسان

ثالثاً: لجنة حقوق الإنسان العربية التي أسسها الميثاق العربي لحقوق الإنسان

أ) تشكيل اللجنة العربية لحقوق الإنسان

ب) اختصاصات اللجنة العربية لحقوق الإنسان

ج) تقييم اللجنة العربية لحقوق الإنسان

الفصل الثاني

آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان

يتساوى القضاء الإقليمي مع القضاء العالمي من حيث الأهمية، فكل قضاء مكمل للقضاء الآخر بحيث أصبح القضاء الإقليمي من الضرورات العملية في وقتنا الحالي، وفي ظل الظروف الدولية المتسارعة، وفي ظل المتغيرات والتحديات المتصاعدة في الساحة الدولية.

ولقد أدت العوامل الأيديولوجية والسياسية والقانونية دوراً كبيراً في التأثير في المجتمع الدولي وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فمن الناحية الأولى أثرت العولمة في سيادة رؤوس الأموال عن طريق تحويل الرأسمالية القومية إلى رأسمالية عابرة للقارات والقوميات، مما أثر في مستوى العلاقات الدولية، وحماية حقوق الإنسان.

ومن الناحية الثانية، أثرت ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي في مختلف مجالات الاتصال والتواصل وانتشارها عبر الحدود الإقليمية تأثيراً واضحاً في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهو الذي أبرز القضاء الإقليمي وجعله ضروره لا بد منها.[314]

كما أن القضاء الإقليمي ذاته ينقسم لعدة أقسام، فهو قضاء عام الولاية، وقضاء متخصص في نوع معين من الدعاوى، ويتم تحديدها بنصوص صريحة وواضحة، مع الأخذ بالعلم بطبيعة الدعوى أو خصوصية موضوعها.[315]

ويهمنا هنا القضاء الإقليمي المتخصص بشكل دقيق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الذي يعمل على تسوية التجاوزات والتعديات على حقوق الإنسان، بما يوفره من الحماية اللازمة لحقوق الفرد داخل المنطقة الإقليمية.

وبناء عليه، قامت الكيانات الإقليمية بخطوات متتابعة لتوفير الآليات القضائية الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، من خلال السعي إالى إبرام اتفاقيات إقليمية لحماية حقوق الإنسان، وتكوين مجالس ومؤسسات وطنية مختصة في ذات المجال، وإنشاء هيئات قضائية تقوم بإصدار أحكام ملزمة وعلى الدول المعنية تنفيذها إلزاماً. 302

---

[314] د. جمال شاهين، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٣٨٠.

[315] د. طلعت محمد دويدار، المحاكم الاقتصادية خطوة نحو التخصص القضائي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩، ص٩.

ومن أجل ذلك سعت المنظمات الإقليمية إلى توظيف خصوصية الثقافات بين دول الأطراف بصفة إيجابية، ووضع صيغ ملائمة لحماية حقوق الإنسان انطلاقاً من المرتكزات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

بالإضافة إلى تأثر الجهود الإقليمية بأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان، عن طريق التنظيمات الإقليمية التي تجمعها العادات والتقاليد المتقاربة، علاوة على التقارب السياسي والاقتصادي والجغرافي، فلقد عملت الأمم المتحدة على تشجيع مثل هذه الجهود الإقليمية الساعية إلى تحقيق التعاون والتكامل بين البعدين الدولي والإقليمي في هذا المجال.[316]

وقد أدى ذلك كله إلى وجود ثلاثة أنظمة إقليمية فعّالة لحماية حقوق الإنسان، بحيث جاءت متضمنة محاكم إقليمية متخصصة في قضايا حقوق الإنسان ومنها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وهي الأشهر صيتاً والأكثر ذيوعاً، وكذلك المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

ولا بد أن نشير إلى جهود المنظمات الإقليمية في مناطق أخرى من العالم سعت كذلك لإرساء القواعد اللازمة لحماية حقوق الإنسان، كما هو الحال في جامعة الدول العربية.[317]

ولا شك أن لجامعة الدول العربية جهوداً ملموسة على أرض الواقع اليوم، لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان ولعدم قيامها حتى اليوم سوف ترجئ الباحثة الحديث عنها إلى الفصل الأخير من هذه الرسالة لأهميتها وضرورة السعي لإنجازها.

وفي هذا الإطار، بادر حتى العديد من الدول إلى إبرام اتفاقيات دولية خاصة بحقوق الإنسان سواء على المستوى الأوروبي، الأمريكي، الإفريقي والعربي، وضمنتها أجهزة قضائية تمثلت في المحاكم التي تعمل على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من الانتهاكات.[318]

واستناداً على ما تقدم سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان (الأوروبية والأمريكية)

المبحث الثاني: آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان (الإفريقية والعربية)

---

316 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، الطبعة الأولى يناير، المنامة،٢٠١٧، ص١٠٢.

317 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص١٠٢.

318 بونوة عبد المنعم، الهيئات القضائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة د. الظاهر مولاي سعيدة، ٢٠١٤،٢٠١٥، ص٥٨.

المبحث الأول: آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان (الأوروبية والأمريكية)

ونظراً إلى أهمية حقوق الإنسان أدركت الأمم المتحدة أنه لا يمكن تثبيت الحماية الفعّالة لحقوق الإنسان إلا بالسماح للجماعات المحلية بإنشاء هيئات قضائية تتكفل بحفظ حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، وهذا ما جاء في نص المادة (١/٢٥) من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يحمل عنوان التنظيمات الإقليمية والذي ينص على" ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".[319]

وفي هذا الإطار بادر العديد من الدول إلى إبرام اتفاقيات دولية خاصة بحقوق الإنسان سواء على المستوى الأوروبي، الأمريكي، الإفريقي والعربي وضمنتها أجهزة قضائية تمثلت في المحاكم التي تعمل على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية من الانتهاكات.[320]

وهذا ما يجعلنا نقسم هذا المبحث الأول إلى مطلبين:

المطلب الأول: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باعتبارها الآلية الأوروبية

المطلب الثاني: المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان باعتبارها الآلية الأمريكية

المطلب الأول: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

الجدير بالذكر أن الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تتضمن نوعين من الضمانات التي تكفل تنفيذها واحترامها من جانب الدول الأطراف فيها، إذ يتعلق النوع الأول من هذه الضمانات، بضمانات تتصل بالقانون الداخلي للدول الأعضاء، من ذلك ضرورة اتفاق هذا القانون مع أحكام الاتفاقية، وذلك على أساس القاعدة التي تحكم العلاقة بين القانون الدولي والقانون الداخلي.[321]

---

[319] انظر المادة ١/٥٢ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

[320] بونوة عبد المنعم، الهيئات القضائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة د. الظاهر مولاي سعيدة، ٢٠١٤،٢٠١٥، ص٥٨.

[321] د. نبيل عبد الفتاح عبد العزيز قوطة، حقوق الإنسان في ضوء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مكتبة الوفاء،٢٠١٥، ص١٢٤.

فالمادة (١٣) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تنص على أنه "لأي شخص تنتهك حقوقه وحرياته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أن يحصل على انتصاف فعلي أمام سلطة وطنية بصرف النظر عما إذا كان مرتكبو الانتهاك أشخاصاً يتصرفون بصفتهم الرسمية".[322]

وكما أشرنا فأن الاتفاقية تلزم الحصول على انتصاف فعال أمام هيئة نقض قضائية، حتى في حال ارتكاب الانتهاك من أشخاص عاملين في إطار ممارسة وظائفهم الرسمية، إلا أن هذه الضمانات التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ليست بكافية لتحقيق الغرض المطلوب، لذلك لم تكتف بتوفير الضمانات ذات الطابع الوطني أو الداخلي، بل نصت على نوع آخر من الضمانات يتسم بالشمولية فالضمانة الثانية هي إنشاء أجهزة رقابية أخرى تنظر فيما يعرض عليها من مسائل خاصة لتنفيذ الاتفاقية ومنها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[323]

ونصت المادة (٣٨) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على إنشاء المحكمة ولكنها لم تباشر عملها حتى ١٩٥٩، وقد أدخلت بعض التعديلات على النصوص المتعلقة بالمحكمة من خلال البروتوكولات المتعاقبة الملحقة بالاتفاقية الأوروبية، وآخر هذه التعديلات المهمة النافذة بهذا الخصوص تضمنها البروتوكول الإضافي التاسع الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١، في حين أن أهم التعديلات التي أجرتها المحكمة هي تلك التي أعادت هيكلة آليات الحماية في الاتفاقية الأوروبية ، والتي تضمنها البروتوكول الحادي عشر الذي تم اعتماده بتاريخ ١٩٩٤/٥/١١، ودخل حيز النفاذ سنة ١٩٩٨طبقاً للمادة (٢٠) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والذي جعل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان محكمة دائماً.[324]

وهكذا انتهى دور اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأصبحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هي الجهاز الرقابي الفعلي للبحث في جميع الادعاءات الخاصة والمتعلقة بأي انتهاكات للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بما تملك من سلطات واختصاصات تمكنها من ممارسة دورها في حماية الحقوق والحريات بكل جدارة وفاعلية، وخاصة مع دخول البروتوكول الرابع عشر حيز النفاذ في ٢٠١٠/٦/١.[325]

ذلك أنه باعتماد البروتوكول الرابع عشر يجوز لأي فرد أن يرفع دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد أي دولة تنتهك أيًّا من الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية أو البرتوكولات الملحقة بها، ولا يشترط لرفع الدعوى أن تكون الدولة المدعى عليها قد أعلنت موافقتها المسبقة على منح الأطراف حق

---

[322] انظر المادة ١٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تنص على " لكل إنسان انتهكت حقوقه وحرياته المحددة في هذه المعاهدة الحق في وسيلة انتصاف فعالة أمام سلطة وطنية، ولو كان هذا الانتهاك قد وقع من أشخاص يعملون بصفة رسمية".

[323] د. نبيل عبد الفتاح عبد العزيز قوطة، حقوق الإنسان في ضوء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ص١٢٥.

[324] محمود رياض مفتاح، الانتهاكات والحماية في إطار القوانين الدولية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٨، ص١١٦.

[325] انظر إلى البروتوكول الرابع عشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

رفع الدعاوى ضدها، وذلك لأنه طبقاً للتعديل الجديد ليس مطلوباً موافقة الدول لكي يتمكن الأفراد من رفع الدعاوى أمام المحكمة.[326]

حيث إنه مع البروتوكول الرابع عشـــر الذي دخل حيز النفاذ في ٢٠١٠/٦/١ تأكد الوضـــع ببلوغ الفرد أعلى مراتب الرقي بالنسـبة إلى الوضـع القانوني أمام قضـاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان، إذ إن اعتماد مثل هذا البروتوكول يعتبر أهم المســتجدات التي توصـــل إليها خبراء في مجلس أوروبا وعملهم الدؤوب لتحسـين آلية تطبيق الاتفاقية الأوروبية، وسـعيهم إلى تسـريع الإجراءات اللازمة أمام المحكمة، وتقصير مدد إصدار أحكامها نظراً إلى تزايد عدد الشكاوى المقدمة إلى المحكمة الأوروبية.[327]

ومنذ عام ٢٠١٠ بدأ عمل المحكمة الأوروبية بشكل دائم باعتبارها جهازاً قضـائياً له اختصـاصـات كفيلة بتحقيق ما جاء في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســان، ولها أحكامها وقراراتها الملزمة التي لا تســتطيع الدول التعذر عن عدم تنفيذها. فلا ينكر دور المحكمة الفعّال باعتبارها المثال المناســب الذي يحتذى به من قبل سائر الأنظمة القانونية الوطنية والإقليمية.

تجدر بالإشـــارة إلى أنه في ســـنة ٢٠١٠، عقدت الدول الأوروبية عدة مؤتمرات عالية المســـتوى حول مستقبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، من أجل تحديد الوسائل الضرورية لضمان الفاعلية المستمرة لنظام الاتفاقية، وقد ترتب على هذه المؤتمرات اعتماد البروتوكولين الخامس عشر والسادس عشر واللذين لم يدخلا حيز النفاذ بعد، وأدخل البروتوكولان بدورهما تعديلات على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســـان خاصـــة ما تعلق منها بتعزيز مبدأ التكامل ومبدأ هامش التقدير اللذين تضـــمنهما البروتوكول الخامس عشر، إضافة إلى ما تضمنه البروتوكول السادس عشر من السماح للمحاكم العليا الداخلية بطلب الآراء الاستشارية من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يخص المسائل المرتبطة بتطبيق وتفسير الاتفاقية الأوروبية والبروتوكولات الملحقة بها.[328]

ويمكن تلخيص ملامح نشأة المحكمة الأوروبية كالآتي:

- نصت الاتفاقية الأوروبية على تشكيل المحكمة وتحديد صلاحياتها واختصاصها في المواد (١٩-٥١)، وإذا كانت الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ في ١٩٥٣/٩/٣ فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان لم تباشـر عملها إلا بعد قبول ٨ دول أطراف في الاتفاقية لحقوق الإنسـان للاختصـاص

[326] د. وائل أحمد علام، القانون الدولي العام، دار النيل، ٢٠٠١، ٢٠٠، ص١٤٤.
[327] د. وائل أحمد علام، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٤٤.
[328] برابح السعيد، الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان التطور والأهداف، مرجع سابق ص١٧٨.

الإلزامي للمحكمة، وكان ذلك في ١٩٥٨/٩/٣، وأقرت المحكمة نظامها الداخلي في ١٩٥٩/٩/١٨. وبالتالي تكون المحكمة قد باشرت عملها الفعلي عام ١٩٥٩[329].

- وتطبيقاً لنص المادة (٥٥) من الاتفاقية فقد أصدرت المحكمة لائحتها الداخلية في ١٩٥٩/٩/١٨ التي أجرت عليها تعديلات لاحقة.
- إلغاء اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان التي كانت تعمل منذ عام ١٩٥٣ والتي كان يجب أن يعرض عليها أي شكوى لفحصها قبل عرضها على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك بسبب كثرة الشكاوى التي قدمت إلى اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، وطول إجراءات اللجنة.
- استحداث المحكمة الأوروبية كجهاز قضائي دائم ذاتي ولاية جبرية في مواجهة الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- حدد البروتوكول الحادي عشر مدة سنة للجنة تبدأ من ١٩٩٨/١١/١ للنظر في الشكاوى التي قبلتها شكلاً، أما الشكاوى الأخرى التي لم تقبلها اللجنة فتنظرها المحكمة.
- تعديل نظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الذي كان مطبقاً منذ عام ١٩٥٩.
- تختص المحكمة بالنظر في القضايا المحال إليها إما من إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وأما من اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهذا ما نصت عليه المادة (٤٤) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- مقر المحكمة مدينة ستراسبورغ في فرنسا، وتعتمد لغتين رسميتين للمحكمة هما اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية.

وبعد سرد نشأة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سوف ننتقل لتشكيل المحكمة باعتباره جزءًا لا يتجزأ من تكوين المحكمة.

أولاً: تشكيل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

أنشئت المحكمة بمقتضى المادة (٣٨) من الاتفاقية لتكون جهازاً قضائياً مهمته مراعاة احترام الدول الأطراف لأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتتشكل المحكمة من عدد من القضاة يساوي عددهم عدد أعضاء مجلس أوروبا وعددهم الآن ٤٨ عضواً يعملون بصفة مستقلة عن الدول الأطراف، ويتم انتخابهم بواسطة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا[330]، وبأغلبية الأصوات من بين أسماء المرشحين

---

[329] **Françoise Tulkens,** La Cour européenne des droits de l'homme: le chemin parcouru, les défis de demain. Les Cahiers de droit, Volume 53, numéro 2, juin 2012 p. 438.

[330] يراجع في طريقة اختيار قضاة المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان=

Jean-Luc SAURON, LA COUR EUROPÉENNEDES DROITS DE L'HOMME, PROTECTRICE CRITIQUÉEDES « LIBERTÉS INVISIBLES », La Fondation pour l'innovation politique, October **2019, p. 12: 15.**

المدرجة أسماؤهم في قائمة يقدمها أعضاء مجلس أوروبا، ويرشح منهم ثلاثة قضاة اثنان منهم على الأقل من جنسية واحدة، على ألا يجوز أن تضم المحكمة في عضويتها أكثر من قاض واحد في ذات الدولة.[331]

ويجب أن يكون المرشحون لشغل هذا المنصب من ذوي الصفات الخلقية العالية، وأن يكونوا على كفاءة معترف بها ويتمتعون بأعلى قدر من الاعتبار الأدبي، بحيث يجلس القاضي على الكرسي بصفته الشخصية بغض النظر عن جنسيته، وعلى القاضي ألا يشارك أثناء شغله هذا المنصب في أي نشاط يتعارض مع استقلاله ونزاهته وإخلاصه لهذا المنصب، ولا بد وأن يكون من ضمن الفقهاء المشهورين المتخصصين في القانون، فكل هذه شروط لا بد من توافرها لشغل مثل هذا المنصب القضائي.[332]

وتنضم إلى تلك اللجان دوائر تتكون من سبعة قضاة، أما غرفة المداولة الكبرى فهي مكونة من سبعة عشر قاضياً، كما أدخل البروتوكول الرابع عشر نظاماً جديداً يسمى بنظام القاضي المنفرد، حيث يجوز للقاضي المنفرد أن يعلن عدم قبول الطلب الفردي أو شطبه نهائياً من جدول أعمال المحكمة، وله أن يصدر هذا القرار من دون الحاجة إلى فحص إضافي أو تكميلي، والقاضي المنفرد يأخذ مثل هذه القرارات في القضايا التي يكون عدم قبولها مؤكداً. وقرار القاضي في كل الأحوال يكون نهائياً، وإذا أعلن القاضي عدم قبوله الطلب فله أن يرسل هذا الطلب إلى إحدى اللجان أو إحدى غرف مداولة المحكمة، لتجري عملية الفحص التكميلي للطلب.[333]

وتشمل غرفة المداولة الكبرى كذلك رئيس المحكمة ونواب الرئيس ورؤساء غرفة المداولة والقضاة المختارين الآخرين وفقاً لقواعد المحكمة، وعندما تحال قضية إلى غرفة المداولة الكبرى بموجب المادة (٤٣) لا يحضر قاضٍ من غرفة المداولة التي أصدرت الحكم إلى غرفة المداولة الكبرى، باستثناء رئيس غرفة المداولة، والقاضي الذي ينتسب إلى الدولة الطرف المعنية.[334]

وهناك أيضاً هيئات أخرى تتدرج تحت تشكيل المحكمة مثل الجمعية العمومية أو الهيئة العمومية، والتي تشمل قضاة المحكمة جميعهم، والهيئة الأخيرة هي هيئة ذات وظيفة إدارية لا قضائية، فهي تقوم باختيار رئيس المحكمة ومساعديه، وتنتخب أعضاء الدائرة الكبرى للمحكمة ورئيسها.

---

[331] يلاحظ ان المادة (١) من البروتوكول الإضافي الحادي عشر بعد تعديلها للمادة ٣٨ التي ستحمل الرقم ٢٠ استبدلت بعبارة" يساوى عدد الأطراف السامية المتعاقدة".

[332] انظر المادة ٢١ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[333] انظر البروتوكول الرابع عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[334] انظر المادة ٢٧ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

تجدر الإشـــارة إلى أن الدولة الطرف في الاتفاقية هي وحدها التي يمكنها أن ترفع طلباً أو التماســاً أمام المحكمة. وهو ما يعني أن الاتحاد الأوروبي أو الدولة التي لم توقع الاتفاقية لا تســـتطيع القيام بذلك. وللمحكمة قلم كتاب يتم انتخاب أعضائه والمسجلين المساعدين بواسطة المحكمة بكامل هيئتها.[335]

وتكون فترة انتخاب قلم كتاب المحكمة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وتكون الأفضلية للمرشحات إذا كان من بين المرشحين امرأة، ثم للمرشح الأكبر سنًّاً، على أن يكون عدد ممثلي المحكمة مساويًا لعدد الغرف المكونة، وكافياً لأن تؤدى المحكمة وظائفها المطلوبة، ويتم تعيين موظفي قلم كتاب المحكمة بواسطة السكرتير العام لمجلس أوروبا بالاتفاق مع رئيس المحكمة.[336]

ونلخص تشكيل المحكمة في النقاط الآتية: [337]

أ) القاضـــي الفرد والمقرر: عندما تنعقد المحكمة بقاضٍ واحد، في هذه الحالة يســـاعده مقرر Rapporteur، ويعد المقرر أحد موظفي ســـجل المحكمة The Registry، لكن لا يجوز للقاضي الفرد أن ينظر في الشكوى المقدمة ضد الدولة التي ينتمي إليها.

إلا أنه يحضـــر بقوة القانون في الغرفة (الدائرة) أو الغرفة (الدائرة) الكبيرة عند نظر القضـــايا الخاصـــة بدولته. فإذا لم يوجد مثل هذا القاضـــي لوفاته أو عدم قدرته على الحضـــور، يختار رئيس المحكمة من قائمة تقدمها تلك الدولة قاضياً يحضر مع قضاة المحكمة القضية المرفوعة ضدها، وتتمثل اختصاصات القاضي الفرد في أمرين:

الأول: له أن يقرر عدم القبول أو الشطب من جدول القضايا لأية قضية يقدمها الأفراد إذا كان مثل هذا القرار لا يحتاج إلى بحث إضافي، ويكون قراره نهائياً.

الثاني: إذا لم يعلن القاضي عدم قبول الطلب أو شطبه من الجدول، فعليه أن يحيل القضية إلى لجنة أو غرفة (دائرة) لتبحثه بحثاً إضافياً.[338]

ب) اللجان Committees: تتألف كل لجنة من ثلاثة قضاة يتم اختيارهم من بين الأعضاء، اللجنة هي أول من يتصـــل بالقضـــية، ولها رفض الشـــكوى إذا لم تتوافر الشـــروط اللازمة. وتتمثل

---

335 المادة ١٥ من النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

336 انظر المادة ١٥ من النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

337 - يراجع في تشكيل المحكمة:

Ugur Erdal et Hasan Bakırcı, ARTICLE 3 DE LA CONVENTION EUROPÉENNE DES DROITS DE L'HOMME, GUIDE PRATIQUE JURIDIQUE, Préface par Sir Nigel Rodley, C o l l e c t i o n d e G u i d e s j u r i d i q u e s d e l'OMCT Vo l. I, Directeur de la Collection: Boris Wijkström. 2006.p. 44: 47.

338 د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (دراسات لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً) دار النهضة العربية،٢٠١٥، ص ٣٤٦.

اختصـــاصـــات هذه اللجان في الطلبات الفردية وتتخذ قرارها بالإجماع: فإما الأول أن تعلن أن الطلب غير مقبول وتشـطبه من جدول القضـايا إذا كان هذا القرار لا يحتاج بحثا إضـافي وإما الثاني يتم قبول الطلب والفصل في ذات الوقت في الموضوع، إذا كان موضوع القضية، يتضمن تطبيق أو تفسير اتفاقية.[339]

ج) الغرف (الدوائر) Chambers

تتشكل كل غرفة من سبعة قضاة، ولها اختصاصاتها المختلفة المتمثلة في الفصل في القضايا الفردية التي لم يصدر بشأنها قرار عن اللجنة، وكذلك القضايا المقدمة من الدول التي تتضمن مشاكل جوهرية أو تتضمن مسائل جديدة، فيكون من ضمن اختصاصها الفصل في قبول الموضوع[340].

د) الغرفة (الدائرة) الكبيرة Grand Chamber

تتشكل من سبعة عشر قاضياً، يكون من بينهم رئيس المحكمة ورؤساء الأقسام الأربعة والقاضي الذي ينتمي إلى الدولة المقدمة الشكوى ضدها. وهناك أربعة اختصاصات للدائرة الكبيرة متمثلة في الفصل في القضايا التي تتنازل فيها إحدى الدوائر عن اختصاصها، ولها الفصل في القضايا التي تمت إحالتها إليها، ولها النظر في الأمور التي تحيلها إليها لجنة الوزراء بخصوص حالة الطرف الذي ترى اللجنة أنه لم ينفذ حكم المحكمة. وأخيرًا لها إصدار الآراء الاستشارية التي تطلبها لجنة الوزراء.[341]

ويمكن لدائرة من الدوائر ألا تستمر في نظر الشكوى التي تنظرها وذلك في حالتين:

الحالة الأولى: التنازل عن الاختصاص بالنظر في الشكوى: فعلى سبيل المثال إذا عرضت على إحدى الدوائر مهمة تفسير اتفاقية أو أحد البروتوكولات، أو إذا قدرت أن الحكم قضية سوف يتناقض مع حكم سبق أن أصدرته المحكمة، ويشترط هنا ألا تكون الدائرة قد أصدرت حكمها بعد، وألا يعترض على ذلك أحد أطراف القضية.[342]

الحالة الثانية: الإحالة وتكون نتيجة طلب من أطراف القضية المعروضة على إحدى الدوائر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الدائرة خصوصاً إذا تعلق الأمر بمسألة مهمة مثل تفسير أو تطبيق اتفاقية

---

339 انظر المادة٢٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

340 في توزيع الأعمال بين اللجان والغرف يراجع:

Jean-Luc SAURON, LA COUR EUROPÉENNEDES DROITS DE L'HOMME, PROTECTRICE CRITIQUÉEDES « LIBERTÉS INVISIBLES », La Fondation pour l'innovation politique, October 2019, p. 19: 22.

341 انظر المادة ٣١ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

342 انظر المادة٣٠ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

أو بروتوكول، على أن تنظر في هذا الطلب لجنة تتكون من خمسة قضاة قبل عرضها على الدائرة الكبيرة بحيث يكون لهم حرية الرفض إذا توافرت الشروط اللازمة.[343]

هـ) القاضي المقرر Judge Rapporteur

يجوز لكل دائرة تسمية قاضٍ مقرر أو أكثر يساعد المحكمة على أعمالها.

و) الأقسام:Sections

تضم المحكمة أربعة اقسام، ويمكن لرئيس المحكمة إضافة قسم إليها، وبالتالي فإن عدد القضاة في كل قسم يكون أكثر بكثير من عدد قضاة اللجان، كما يضم القسم القاضي الذي ينتمي إلى الدولة المقدم ضدها الشكوى، وتقوم مهمة الأقسام بالنظر في الشكاوى المقدمة إلى المحكمة. فتقسم الشكاوى إلى نوعين: فردية وحكومية.

في حالة الشكاوى الفردية: تتم إحالتها من رئيس المحكمة إلى قسم من أقسام المحكمة، فيعين رئيس القسم قاضياً مقرراً لنظر الشكوى، ولهذا القاضي عرض الشكوى على لجنة من ثلاثة قضاة يكون واحداً منهم، وللجنة أن تفصل في القبول أو عدم قبول الشكوى، ويكون قرار اللجنة نهائياً إذا صدر بالإجماع. وأما إذا لم يصدر بالإجماع أو قدر القاضي المقرر أن الشكوى تتعلق بمسألة أساسية وأنها مقبولة، فيحيلها القاضي إلى دائرة من سبعة قضاة، وتنظر الدائرة الشكوى، ولها أن تصدر قرارها بقبول الشكوى شكلاً وموضوعاً كلاً على حدة إلا إذا قررت خلاف ذلك. [344]

في حالة الشكاوى الحكومية: تشكل دائرة من سبعة قضاة لنظرها، ويكون من بينهم القاضي الذي يحمل جنسية الدولة التي قدمت ضدها الشكوى، وتتخذ الغرفة قرارها بقبول الشكوى من حيث الشكل والموضوع، كلّ على حدة ما لم تقرر خلاف ذلك.[345]

---

[343] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (دراسات لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً) مرجع سابق، ص٣٤٧، ص٣٤٨، وانظر المادة ٤٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[344] انظر المادة ٢٩ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[345] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (دراسات لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً) مرجع سابق، ص ٣٤٧، ص٣٤٨. وانظر المادة ٢٩ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

ثانياً: مدة ولاية القضاة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

جاءت المادة (٢٣) من البرتوكول الحادي عشر واضحة بشأن مدة ولاية قضاة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ونصت على" أنه:

1. ينتخب القضـاة لفترة مدتها سـت سـنوات، ومن الجائز أن يعاد انتخابهم، ومن جهة أخرى تنتهي مدة شـغل المنصـب بالنسـبة إلى نصـف القضـاة المنتخبين في أول انتخاب بعد انقضـاء ثلاث سنوات.
2. يتم اختيار القضـاة الذين أوشـكت فترة مناصـبهم على الانتهاء في نهاية فترة الثلاث السـنوات الأولى بالقرعة من قبل الأمين العام للمجلس الأوروبي فوراً بعد انتخابهم.
3. العمل بقدر الإمكان على ضمان تجديد شاغلي مناصب نصف القضاة كل ثلاث سنوات، وقد تقرر الجمعية البرلمانية، قبل الشروع في أي عملية انتخاب تالية، أن تكون مدة شـغل المنصـب بالنسبة إلى واحد أو أكثر من القضاة الذين سيجرى انتخابهم مختلفة عن ست سنوات، شريطة ألا تزيد على تسع سنوات أو تقل عن ثلاث سنوات.
4. في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بشغل أكثر من منصب واحد، حيث تطبق الجمعية البرلمانية حكم الفقرة السـابقة، يتم توزيع فترات شـغل المنصـب بالقرعة التي يجريها الأمين العام لمجلس أوروبا فور انتهاء عملية الانتخاب.
5. القاضـي الذي يحل محل قاضٍ آخر لم تنته مدة شغله للمنصـب، يشـغل المنصـب للمدة المتبقية لسلفه.
6. تنتهي مدة شغل مناصب القضاة عندما يبلغون سن السبعين عاماً.
7. يشغل القضاة مناصبهم إلى أن يتم انتخاب من يخلفهم، غير أنهم يواصلون معالجة الحالات التي بدأوها ولم يبتوا فيها بعد." [346]

ثم جاء البروتوكول الرابع عشـر ونص في مادته الثانية على أن "ولاية انتخاب قضـاة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان أصـبحت واحدة ولفترة تسـع سـنوات، غير قابلة للتجديد"، مما يعني إلغاء الفقرة ٢ من المادة (٢٢) من الاتفاقية الأوروبية، وهو ما نصـت عليه المادة الأولى من هذا البروتوكول. فطالما أن مدة انتخاب القضـاة سـتكون واحدة، فلم يعد هناك إجراءات لشـغل المقاعد التي أصـبحت شـاغرة تبعاً للتعديلات التي أدخلها هذا البروتوكول. كما أنه لم يتم تعديل الفقرة الأولى من المادة (٢٢) من الاتفاقية

[346] انظر المادة ٢٣ من البرتوكول الحادي عشر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

الأوروبية حتى يتاح لكل الأطراف الســـامية المتعاقدة في الاتفاقية الأوروبية تقديم ثلاثة مرشـــحين من الجنسين.[347]

وتنتهي مدة عضوية القضاة عند سن ٧٠ عاماً، إلا أنه يجب أن يستمر هؤلاء القضاة في نظر القضايا التي مازالت قيد النظر، ولا يجوز فصل أي قاضٍ من منصبة ما لم يقرر سائر القضاة بأغلبية الثلثين أنه لم يعد مستوفياً للشروط المطلوبة.[348]

وتحدث احياناً أسباب تؤدي إلى توقف قضاة المحكمة عن مباشرة وظائفهم أو المشاركة في القضايا المعروضة أمامهم سواء كان التوقف بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة، فقد عالجت الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكولين الحادي عشر والرابع عشر وكذلك النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الأسباب التي تؤدي إلى توقف القضاة عن مباشرة وظائفهم سواء بصفة دائمة أو مؤقتة.

وعلى القاضـــي الذي توقف عن مباشـــرة وظائفه بصـــفة مؤقتة أن يخطر رئيس الغرفة في أقرب وقت، ويترتب على ذلك عدم جواز مشاركته في أي قضية تكون له فيها مصلحة شخصية أو تربطه بأحد أطرافها علاقة زوجية أو أسرية أو أي علاقة أخرى سواء كانت شخصية أو مهنية أو تبعية، ولا يجوز للقاضي أن يشارك في أي دعوى سبق العمل فيها بصفته وكيلاً أو مستشاراً لطرف من أطرفها، أو كان من أعضاء محكمة أخرى نظرت هذه القضية سواء كانت محكمة وطنية أو دولية أو لجنة تحقيق.[349]

كما لا يجوز لهذا القاضي المتوقف بصفة مؤقتة أن يشارك في نظر الدعوى والتعبير عن رأيه قولاً وفعلاً بصورة علنية في أي وسيلة من وسائل الإعلام لأن ذلك قد يؤثر في نزاهته وحياده.[350]

كما أن هذا القاضي الذي توقف بصفة مؤقتة عن مباشره وظيفته عليه إخطار رئيس المحكمة الذي بدوره يقوم بتعيين قاضٍ مؤقت من بين قائمة الأســـماء التي تقدمها الدول المعنية، وذلك طبقاً للبرتوكول الرابع عشر الذي يفرض على الدول أن تقدم لرئيس المحكمة الأوروبية قائمة بالأشخاص الذين يمكنهم العمل كقضاة مؤقتين، فيختار رئيس المحكمة بنفسه من بينهم لكي يعينه قاضياً مؤقتاً.[351]

---

[347] انظر إلى البرتوكول ١٤ المضاف إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[348] انظر المادتين ٢٣/٢ و٢٣/٣ من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكولين الحادي عشر والرابع عشر.
[349] انظر المادتين ٢٨/١و٢٨/٢ من نظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
[350] انظر المادة٢٨/٢ من نظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
[351] المادة٢٦/٤ من البروتوكول الرابع عشر.

أما عن توقف القضـاة بصـفة دائمة عن مباشـرة وظائفهم فقد عالجتها المادة (٢٣) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المعدلة، وذلك عندما يبلغ القضاة سن ٧٠ سنة بشرط أن يتم استمرارهم في وظائفهم إلى أن يتم استبدالهم، كما يستمرون في نظر القضايا التي مازالت قيد النظر. [352]

وكذلك تتوقف مهمة القضـاة إذا تم فصـلهم، بشـرط أن يقرر فيه سـائر القضـاة بأغلبية الثلثين أنه لم يعد ذلك القاضي مستوفياً للشروط المطلوبة.[353]

وقد يرجع سـبب توقف القاضـي بصـفة دائمة في حالة تقديم اسـتقالته إلى رئيس المحكمة الذي بدوره يحيلها إلى الأمين العام لمجلس أوروبا، وحينئذ يتم إعلان خلو منصبه.[354]

وتعقيباً على كل ما ذكر سابقاً لا بد أن نشير إلى البروتوكول الخامس عشر للاتفاقية الأوروبية، الذي تم اعتماده في يناير ٢٠١٣ والذي يشترط فيه أن يكون عمر المرشحون لعضوية المحكمة أقل من٦٥ سنة في التاريخ الذي تطرح فيه الجمعية البرلمانية قائمة من ثلاثة مرشـحين، وذلك بهدف تمكين القضـاة المؤهلين لخدمة تسع سنوات كاملة.[355]

ويترتب على ذلك حذف الفقرة الثانية من المادة (٢٣) من الاتفاقية الأوروبية وعدم التقيد بسـن ٧٠ سـنة لانتهاء فترة ولاية القضـاة، لما له من تأثير في منع القضـاة من ذوي الخبرة من إكمال فترة ولايتهم، علماً أن فترة التسع السنوات غير قابلة للتجديد.[356]

وبهد أن عرضنا لأهم ما يتصل بمدة تولي منصب القضاة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وعليه ننتقل في الصفحات الآتية لتوضيح أهم اختصاصات المحكمة والمقسمة إلى اختصاصين:

- الاختصاص القضائي
- الاختصاص الاستشاري

[352] انظر المادة ٢٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[353] انظر المادة ٢٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[354] انظر المادة ٢٣/٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادتين ٦،٧.
[355] انظر البروتوكول الخامس عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[356] انظر البروتوكول الخامس عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

ثالثاً: اختصاصات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

يضم اختصاص المحكمة جميع أنواع القضايا التي تثار بشأن أحكام الاتفاقية على حسب المادة (٤٥)، وهذا الاختصاص ينظم حسب ثلاث قواعد هي: [357]

1) لما كان اختصاص المحكمة اختيارياً فلا يجوز تقديم دولة أمامها إلا إذا كانت قد أعلنت بقرار سابق موافقتها بوجه عام على هذا الاختصاص، وقبولها على الأقل اختصاص المحكمة في الحالة المراد عرضها عليها خاصة.
2) حق الالتجاء إلى المحكمة مقصور على الدولة المتعاقدة ولجنة حقوق الإنسان، أما الأفراد فلا يجوز لهم اللجوء إليها، على أن منح هذه اللجنة مقصود بإفساح المجال لعرض النزاعات التي يثيرها الأفراد وترى اللجنة مدى إمكانية تسوية النزاع بحكم المحكمة، إذا تولت عرضها الدول التي يتبعها الأفراد أصحاب النزاعات.
3) لا يجوز عرض أي نزاع على المحكمة إلا إذا تبنت اللجنة عدم فضه بتسوية ودية، أي بعد انتهاء اللجنة من وضع تقريرها وإحالته إلى لجنة الوزراء؛ فإذا عرض النزاع على المحكمة فإنها تقضي فيه بحكم مسبب ونهائي وملزم.[358]

لما كانت المحكمة تتلقى سنوياً أعداداً كبيرة من الطلبات يصل عددها إلى أكثر من خمسين ألف طلب سنوياً، حيث يمتد اختصاص المحكمة إلى ثمان وأربعين دولة تضم أكثر من ثمان مائة مليون نسمة من السكان، فإن المحكمة تنظر فقط الطلبات المستوفية للشروط، علماً أن المحكمة ترفض الطلبات أكثر مما تقبل، وعليه فإن المحكمة تصدر ما يقارب ١٥٠٠ حكم سنوياً.

ووفقاً لقواعد القانون الدولي فإن اختصاص المحكمة يكون إلزامياً عن طريق موافقة الدول المعنية على نظرها للقضية المطروحة أمامها، حيث كان في السابق يحق للدولة أن تصدق على الاتفاقية من دون قبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة. ولكن بدخول البروتوكول الحادي عشر حيز النفاذ في ١٩٩٨/١١/١ أصبح انعقاد اختصاص المحكمة إلزامياً بالنسبة إلى الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.[359]

---

[357] المادة ٤٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان " يمتد الاختصاص القضائي للمحكمة إلى جميع الدعاوى فيما يتعلق بتفسير وتطبيق هذه المعاهدة، والتي تشير إليها الأطراف السامية المتعاقدة واللجنة تطبيقا للمادة ٤٨".

[358] بونوة عبد المنعم، الهيئات القضائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص٦٢ وتنص المادة ٤٨ من الاتفاقية الأوروبية على أن "لكل من الجهات الآتية تقديم الدعوى إلى المحكمة بشرط أن يكون الطرف السامي المتعاقد المعنى- إذا كان واحداً- أو الأطراف السامية المتعاقدة المعنية إن كانوا أكثر من واحد خاضعين للقضاء الملزم للمحكمة. أو بموافقة الطرف السامي المتعاقد المعني-إذا كان واحداً- أو الأطراف السامية المتعاقدة المعنية إن كانوا أكثر من واحد أ. اللجنة. ب. الطرف السامي المتعاقد الذي يدعي أحد رعاياه أنه ضحية. ج. الطرف السامي المتعاقد الذي عرض الحالة على اللجنة. د. الطرف السامي المتعاقد الذي قدمت ضده الشكوى".

[359] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (دراسات لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً) مرجع سابق، ص٣٥٠.

وتفادياً لأي لبس بين اختصـاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان واختصـاص محكمة العدل الدولية، ولكي ينعقد اختصـاص محكمة العدل الدولية، لا بد من موافقة الدولة أو الدول التي قدمت القضـية على اختصـاص المحكمة لنظرها، وهذا ما هو متعارف عليه، وهو ضـرورة موافقة جميع الدول الأطراف في القضـية على اختصـاص محكمة العدل الدولية لنظرها والفصـل فيها، في حين أن اختصـاص المحكمة الأوروبية إلزامي للدول الأطراف فقط.[360]

وللمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان اختصاصان اختصاص قضائي واختصاص استشاري أو ما يسميه البعض (افتائي) شأنها شأن العديد من الهيئات القضائية الدولية وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية على سبيل المثال.

أ) الاختصاص القضائي

عالجت الاتفاقية الأوروبية في المادة (٣٢) اختصـاص المحكمة بحيث" يمتد الاختصـاص القضـائي للمحكمة إلى كافة المسـائل التي تتعلق بتفسـير وتطبيق الاتفاقية، والبروتوكولات الخاصـة بها التي تحال إليها، كما تنص المواد ٣٣، ٣٤،٤٧".[361]

وفي حالة وجود نزاع بشـأن اختصـاص المحكمة، فإن المحكمة هي صـاحبة القرار في الفصـل في اختصـاصـها، وتقوم المحكمة بوظائف متعددة أثناء نظرها النزاع فهي تفحص النزاع، وتقيم الوقائع، ثم تحاول التوفيق، وفي النهاية تصدر قرارها في موضوع النزاع.[362]

وقد أصـبحت ولاية المحكمة جبرية وليسـت اختيارية وفقاً للبروتوكول الحادي عشـر بعد التعديل بشـأن النظر في العرائض والشـكاوى المقدمة من الدول الأطراف والأفراد. ووفقاً للمادة (١/٣٢) من الاتفاقية ينعقد اختصاص المحكمة لكل " المسائل التي تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية وبروتوكولاتها".

وتفسر المادة السالفة الذكر بأن المحكمة تختص قضائياً بجميع المسائل ذات الصلة بالاتفاقية من حيث تفسيرها وتطبيقها[363]. كما أن المحكمة مختصة بنظر نوعين من الشكاوى سواء كانت شكاوى مقدمة من

---

[360] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (دراسات لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً) مرجع سابق، ص٣٥٠

[361] انظر المادة ٣٢ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المعدلة بالبروتوكول الحادي عشر. وحول التقاضي أمام المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان يراجع:

Arlette BOCCOVI, Le contentieux de la Cour Européenne des Droits de l'Homme (CEDH), COLLOQUE: « La responsabilité sociétale des organisations à travers les droits de l'homme » *Dakar, du 25 au 26 Avril 2016 p.1: 7.*

[362] انظر البروتوكول الحادي عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[363] - حول اختصاص المحكمة يراجع:

Françoise Tulkens**,** La Cour européenne des droits de l'homme: le chemin parcouru, les défis de demain. Les Cahiers de droit, Volume 53, numéro 2, juin 2012 p. 440.

الدول أو مقدمة من الأفراد حتى إذا لم توافق الدولة المعنية على هذا الاختصـــاص. وهذا أمر اســـتحدثه البروتوكول الحادي عشـــر بخصـــوص شـــكاوى الأفراد، إذ لم يكن موجودًا في النظام القديم للمحكمة إلا بتصريح من الدولة بقبول الشكاوى الفردية.

وجاء في الاسـتثناء على هذه القاعدة نص المادة (٣٤) من الاتفاقية بضـرورة أن تكون الشـكاوى الفردية المقدمـة عن انتهاكـات وقعت في أقـاليم مـا وراء البحـار، حيث يجـب موافقـة الدولـة المعنيـة على نظر المحكمة لها.[364]

وبعد هذا لا بد ان نشير إلى المحكمة تتلقى نوعين من الشكاوى: **النوع الأول:** شكاوى حكومية أو من قبل دول عالجتها المادة (٣٣) من الاتفاقية و**النوع الثاني:** شكاوى فردية عالجتها المادة (٣٤) من الاتفاقية.

فبشأن شكاوى الدول وجاء نص المادة (٣٣) من الاتفاقية على أنه " يجوز لأي طرف متعاقد أساسي أن يحيل إلى المحكمة أي مخالفة مزعومة لأحكام الاتفاقية والبرتوكولات الخاصـــة بها من قبل طرف متعاقد أساسي آخر".

ويتسم هذا النوع من الشكاوى (شكاوى الدول) بعدة سمات أهمها ما يلي:

- أن نظام الشكاوى المقدمة من الدول يندرج تحت مسمى "الدعوى الشعبية" أو مثل ما هو معروف في الفقه الإسلامي "دعوى الحسبة".
- تتســم هذه الدعاوى بالعمومية، بمعنى أنه يمكن لأي دولة طرف أن تقدم شـكوى بخصـوص أي انتهاك للاتفاقية ســواء وقع الانتهاك على رعايا الدولة الشــاكية، أو رعايا دولة أخرى طرف، أو حتى رعايا الدولة التي قدمت الشكوى ضدها، أو رعايا دولة ليست طرفاً لكن وقع الانتهاك عليهم فوق إقليم دولة طرف".
- كما يتسم هذا النوع من الشكاوى بالموضوعية، أي أنه لا يتطلب حتى وجود مجني عليه انتهكت حقوقه، بل يكفي وجود أي انتهاك يخالف نصـــوص الاتفاقية أو ملاحقها أو قد يؤدي إلى انتهاكها.[365]

[364] انظر المادة ٣٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[365] انظر المادة ٣٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

نستنتج مما سبق أن هناك "حقًا موضوعيًا" أو "حقًّا عامًّا" يسمح لأي دولة طرف في الاتفاقية بأن تحرك دعوى باسم الدول الأطراف في الاتفاقية جميعها ولحسابها، وهو ما أطلقت عليه المحكمة في أحكامها أنه حق ثابت لكل دولة طرف في الاتفاقية " النظام العام الأوروبي".[366]

كما أن شـكاوى الدول لا تخضـع لمبدأ المعاملة بالمثل في القانون الدولي. مع العلم أن الدول حذرة جداً من استخدام هذا النوع من شكاوى من أجل تجنب إتاحة الفرصة للدول الأطراف الأخرى لمقاضاتها وفقاً لهذه الصيغة. وهو أمر يعكس تبصر الدول للعواقب التي تجرها عليها هذه الصيغة من الصيغ للجوء إلى المحكمة.[367]

أما بالنسـبة إلى الشـكاوى الفردية فنصـت عليها المادة (٣٤) من الاتفاقية كالآتي " للمحكمة أن تتلقى طلبات من أي شـخص، أو منظمة حكومية، أو مجموعة من الأفراد تزعم بأنها ضـحية انتهاك من قبل أحد الأطراف المتعاقدين الأساسيين للحقوق المذكورة في الاتفاقية أو البروتوكولات الخاصة بها، ويتعهد الأطراف المتعاقدون الأساسيون بعدم إعاقة الممارسة الفعالة لهذا الحق بأي حال".[368]

ومن أهم سمات الشكاوى الفردية:

- الشكاوى الفردية تختلف عن شكاوى الدول حيث إنها لا تندرج تحت مسمى "الدعوى الشعبية" أو "دعوى الحسبة" كما ذكرنا سابقاً، لأن الحق يشمل فقط الشخص أو الأشخاص المعنيين وليس غيرهم، ويتطلب من كل واحد من الأفراد أن يثبت أنه ضحية انتهاك وأنه قد تأثر شخصياً بذلك الانتهاك الواقع عليه، وهذا تطبيقا لإحدى القواعد القانونية التي تشير إلى "لا مصلحة لا دعوى".
- يتسم هذا النوع من الشكاوى بالطابع الشخصي البحت، بمعنى يكون الفرد أو مجموعة من الأفراد المقدمين للطلب هم أساساً ضحايا للانتهاك الذي تم ادعاؤه، أي بمفهوم آخر يكونون قد تأثروا بشكل مباشر وشخصي من الانتهاك.
- كما تتسم الشكاوى الفردية بالعمومية ويتجلى ذلك في نص المادة (٣٤) من الاتفاقية حيث نصت على " عدم إعاقة الممارسة الفعلية لهذا الحق بأي حال"، وهو ما يشير إلى أن هذا الالتزام يقع على عاتق الدول الأطراف، حيث إن أي إعاقة ممنوعة مهما تكن طبيعتها، وعلى سبيل المثال عرقلة ممارسة هذا الحق، ومنع الفرد من الذهاب إلى المحكمة، أو ممارسة ضغوط عليه لسحب أو تعديل شكواه.[369]

---

[366] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٢٩٦.
[367] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٢٩٦.
[368] انظر المادة ٣٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[369] انظر المادة ٣٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

ولا بد أن نشـــير إلى أنه من شـــروط التي يجب ان تتوافر في لفظ الضـــحية الوارد في المادة ٣٤ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المعدلة، أن الشخص ضحية الاعتداء على الحقوق المضمونة بواسطة الاتفاقية هو فقط الذي بإمكانه أن يباشر الطلب الفردي أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأن هذا الحق مقصور عليه وحده دون غيره.[370]

وتنعقد ولاية جبرية للمحكمة للنظر في الشكاوى الفردية، وذلك التزامًا بالبروتوكول الحادي عشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ونستنتج من هذا أن النظام الأوروبي لحقوق الإنسان أصبح يشكل نوعاً من المركزية في السلطة القضائية، وهذا تطور مهم للقانون الدولي والإقليمي والعالمي في آن واحد.[371]

ب)الاختصاص الاستشاري

نص البروتوكول الحادي عشـر من المادة (٤٧) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســان على أنه "يجوز للمحكمة – بناء على طلب لجنة الوزراء – أن تبدي الآراء الاستشارية بشأن المسائل القانونية التي تتعلق بتفسير الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها".[372]

وأن يكون الطلب الاستشاري بأغلبية أصوات الممثلين المخولين حق المشاركة في اللجنة. كما أن تلك الآراء لا تتعامل مع أي مسألة تتعلق بمضمون أو نطاق الحقوق والحريات المحددة في القسم الأول من الاتفاقية.[373]

وقد وسع البروتوكول السادس عشر من اختصاص المحكمة الاستشاري، حيث جاء في المادة الأولى منه " للسلطات القضائية العليا في الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية، إمكانية طلب آراء استشارية من المحكمة الأوروبية فيما يتعلق بأسئلة تتصل بتفسير الحقوق والحريات التي تنص عليها الاتفاقية وبروتوكولاتها وتطبيقها".[374]

على أن يكون هذا الطلب اختيارياً لتلك المحاكم الوطنية، كما يحق لها أيضاً سحب ذلك الطلب، وقد أحالت الفقرة ١ من المادة (١) من البروتوكول للمادة (١٠) منه، أن على الدولة أن تحدد عند توقيعها هذا البروتوكول السلطات القضائية العليا التابعة لها التي يمكنها أن تتقدم بطلب الرأي الاستشاري

---

370 د. عبدا لله محمد الهوارى، المحكمة الأوروبية الجديدة لحقوق الإنسان، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٩، ص٧٦،٧٧.

371 د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص٢٩٧.

372 انظر المادة ٤٧ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

373 انظر المادة ٤٧ من الاتفاقية المعدلة بالبروتوكولين الحادي عشر والرابع عشر.

374 انظر البروتوكول ١٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وإمكانيه تعديله، وبهذا فقد حصر البروتوكول السادس عشر طلب الآراء الاستشارية من قبل السلطات الوطنية في المحاكم العليا، أي بعد استنفاد طرق الطعن الداخلية.[375]

كما بينت الفقرة ٢٩ من المادة (١) من البروتوكول السادس عشر على أن طلب الرأي الاستشاري من قبل المحاكم العليا الوطنية يجب أن يختص بقضية تنظر فيها المحكمة الأوروبية، بالإضافة إلى ما تضمنته الفقرة ٣ من هذا البروتوكول من " أن تعلل الهيئة القضائية الوطنية التي تطلب الرأي الاستشاري هذا الطلب مع ما يناسب من الدوافع".[376]

ويتم إيداع طلب الرأي الاستشاري لدى قلم كتّاب المحكمة (مكتب تسجيل المحكمة)، ويتعين أن يتضمن هذا الطلب تحديد المسألة التي يطلب من أجلها الاستشارة بشرط أن يتضمن الطلب شرطين:

1) التاريخ الذي اتخذت فيه لجنة الوزراء قرارها وفقاً للفقرة ٣ من المادة (٤٧) من الاتفاقية.
2) أسم وعنوان الشخص أو الأشخاص المعنيون من قبل لجنة الوزراء والمكلفين بالرد على الاستفسارات التي تطلبها المحكمة. ويجب أن يرفق بطلب الرأي الاستشاري كل الوثائق التي تسهم في إيضاح المسألة محل الطلب.

ثم يرسل قلم كتّاب المحكمة نسخة من الطلب إلى كل أعضاء المحكمة. ويُخطر أيضاً قلم كتّاب المحكمة الأطراف السامية المتعاقدة بأن المحكمة مستعدة لاستقبال ملاحظاتهم المكتوبة.[377]

ويحدد رئيس المحكمة المدة أو المدد التي يتعين أن تودع خلالها الملاحظات المكتوبة وغيرها من الوثائق، وتودع الملاحظات والوثائق الأخرى لدى قلم كتّاب المحكمة. ويخطر قلم كتّاب المحكمة كل أعضاء المحكمة ولجنة الوزراء وكل الأطراف المتعاقدة بتلك الملاحظات والوثائق. كما يسمح رئيس المحكمة للأطراف السامية المتعاقدة بشرح شفوي بشرط أن يتم ذلك في جلسة مخصصة لهذا الغرض.[378]

القواعد التي تحكم الاختصاص الاستشاري:

أولا: أن طلب الرأي الاستشاري يجب أن يصدر عن لجنة الوزراء بمجلس أوروبا، كما يمكن أن يصدر عن المحاكم العليا الوطنية للدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فلا يمكن تقديم الطلب من:

---

375 انظر البروتوكول السادس عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
376 انظر المادة ١ الفقرة ٢٩ من البروتوكول ١٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
377 انظر المادتين٨٣، ٨٤ من نظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
378 انظر المادتين ٨٥، ٨٦ من نظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

- الدول الأطراف في الاتفاقية.
- الدول الأطراف في النظام الأساسي لمجلس أوروبا.
- الأفراد العاديين أو مجموعات الأفراد.
- المنظمات الدولية الحكومية.
- المنظمات غير الحكومية.[379]

ثانياً: لا يجوز للجنة مجلس الوزراء طلب رأي استشاري بخصوص:

- المسائل التي تتعلق بنطاق ومضمون الحقوق والحريات المحددة في الجزء الأول من الاتفاقية وبروتوكولاتها.
- المسائل الأخرى التي يجب أن تنظرها المحكمة أو لجنة الوزراء على إثر تقديم الطعن، أي المسائل التي تتصل بإجراءات تمت وفقاً للاتفاقية.[380]

ثالثاً: تعطي المحكمة رأيها الاستشاري فيما يخص المسائل القانونية، فلا تعطي رأيها الاستشاري فيما يخص المسائل السياسية.[381]

رابعاً: ينبغي أن تصدر هذه الآراء الاستشارية للمحكمة مسببة، وإذا كانت الفتوى لا تمثل كلياً أو جزئياً رأي القضاة بالإجماع، فإنه يحق لأي قاضٍ أن يصدر رأياً منفصلاً، وترسل الآراء الاستشارية إلى لجنة الوزراء.[382]

خامساً: ينظر طلب الرأي الاستشاري في غرفة كبيرة.[383]

ولا بد أن نشير إلى أن لجنة الوزراء طلبت عام٢٠٠٢ أول مرة رأياً استشارياً من المحكمة حول المتزامنCo-existence لاتفاقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكومنولث الدول المستقلة والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.[384]

---

[379] انظر المادة ١/٤٧ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[380] انظر المادة ٢/٤٧ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[381] انظر المادة ٤٧ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[382] المادة ٤٩ من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكولين الحادي عشر والرابع عشر، ونص المادة ٨٨ من نظام المحكمة.
[383] انظر المادة١/٨٧ من اللائحة.
[384] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دراسة لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً، الطبعة الرابعة،٢٠١٥، دار النهضة العربية، ص٣٥٧.

ومن شروط تقدم الشكاوى(الدول) والشكوى الفردية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:

عندما يرغب أحد الأطراف المتعاقدة رفع شـــكوى إلى المحكمة وفقاً للمادة (٣٣) من الاتفاقية، فعليه أن يودعه لدى قلم كتّاب المحكمة مبيناً: اسم الطرف المتعاقد الذي يوجه الطلب بشأنه (المشتكى عليه)، كما لا بد أن يتضمن عرضًا موجزًا للوقائع، وعرضًا موجزًا للمخالفات المدعاة، وعرضًا لمعايير قبول الطلب، وموضـوع الطلب، واسـم وعنوان الأشـخاص المعينين كممثلين أو وكلاء، وأخيراً نسـخًا وصـورًا من كل الوثائق والقرارات القضائية المتعلقة بموضوع الطلب.[385]

أ) لا بد من استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية، وهذا الشرط معروف منذ القدم، إذ يجب ان يستنفد الفرد الذي وقع عليه الضـرر جميع طرق الطعن الداخلية المسـموح بها في دولة المسـئولة عن الفعل غير المشـروع دولياً. وذلك تطبيقاً للقاعدة التي تقرر أن على الفرد اسـتخدام جميع وسـائل الدفاع عن حقوقه، هذا من جهة الفرد، أما بالنســبة إلى جهة الدولة فإنه لا بد من إعطاء الدولة المسؤولة عن الفعل غير المشروع وسيلة لإصلاح الفعل عن طريق محاكمها.[386]

ب) لا بد أن تقدم الشـكوى خلال سـتة أشـهر من تاريخ اتخاذ القرار النهائي، إذ يدل ذلك على جدية مقدم الشـكوى للدفاع عن حقه المنتهك، الذي لم يسـتطع الحصـول عليه رغم اسـتنفاد جميع طرق الطعن الداخلية المتاحة في الدولة المشـكو ضـدها. [387] وقد أفصـحت المحكمة الأوروبية عن الغرض من تحديد هذه المدة بالنسـبة إلى للطعن المقدم منZorica JovanicV v. Serbia ، حيث أكدت المحكمة الأوروبية أن الغرض من مهلة السـتة الأشـهر هو من أجل تعزيز اليقين القانوني بالنســبة إلى القضــايا التي تثار بموجب هذه الاتفاقية، فطريق الطعن لا بد ان يكون محكومًا بمدة زمنية معينة، ولا يمكن الخروج عن هذه المدة بالنسبة إلى الطعون الداخلية.[388]

الشروط الخاصة بالشكاوى الفردية:

أ) ألا تكون الشـكوى من مصـدر مجهول، على سـبيل المثال إغفال اسـم مقدم الشـكوى أو عدم الإفصاح عن هويته، وذلك من أجل تجنب الشكاوى الكيدية أو التي لا أساس لها من الصحة.

ب) لا يجوز للمحكمة أن تنظر في شكوى سبق أن بحثتها سواء بالقبول أو الرفض أو سبق طرحها وفقاً لإجراء آخر للتحقيق أو التسوية الدولية، إلا إذا استجدت وقائع جديدة ذات علاقة، والغرض من ذلك هو احترام حجية الأحكام أي (حجية الأمر المقضـــي) بحيث لا يجوز إجراء المحاكمة

---

[385] انظر المادة ٤٦ من النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

[386] انظر المادة ١/٣٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[387] انظر المادة ١/٣٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[388] Zorica Jovanovic Serbia, Http://www.echr.coe.int/echr/en/hudoc-Application no.2179/08, Judment,26 March 2013, para52.

بشـــأنها أكثر من مرة، ولا يجوز عرض ذات الشـــكوى بالنســـبة إلى الشـــكاوى الفردية على هيئة إقليمية أو دولية أخرى بعد تقديم الشكوى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[389]

ج) للمحكمة عدم قبول الشـــكوى إذا كانت متعارضـــة مع نصـــوص الاتفاقية، كأن تتعلق بأمر خارج عن الاتفاقية أو لا يشـــكل انتهاكاً لها، أو تعد إســـاءة لاســـتخدام الحق في الشـــكوى، على ســـبيل المثال سب وقذف ممثلي الحكومة المعنية.[390]

ومثال على ذلك فقد أكدت المحكمة عدم قبول الدعوى إذا كانت قائمة على أســـاس غير ســـليم أو كانت تعســـفية، وذلك في الطعن المقدم من Be Kauri v.Gorgia حيث اشـــتكى مقدم الطلب إلى المحكمة الأوروبية من انتهاك الدولة المدعى عليها للمادة (٣) من الاتفاقية، وأن طريقة تنفيذ عقوبة الســـجن مدى الحياة له، بموجب القانون الجورجي، لا تتفق مع المادة (٣) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســـان، إلا أنه بالعودة إلى ظروف القضـــية وجدت المحكمة الأوروبية أن مقدم الطلب وممثليه قد فشـلوا في تقديم ملاحظاتهم بشـأن هذه القضـية رغم إعطائهم مهلة كافية، وأن سـلوكهم قد أعاق سـير العمل في هذه القضـية، ثم رأت المحكمة أن ذلك يشـكل تعسـفاً في إطار الوارد في المادة (٣/٣٥).[391]

كما أدخلت المادة (٣٥) من البروتوكول الرابع عشـر شـرطاً جديداً بخصـوص قبول الطلبات الفردية، وهو وجوب أن يلحق بالطالب أو الملتمس أي ضرر خطر.

ج) مراحل سير الدعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

تبدأ المرحلة الأولى بإقامة الدعوى من إحدى الجهات التي يحق لها اللجوء إلى المحكمة، فتنعقد دائرة مؤلفة من سبعة قضاة يكون من بينهم الرئيس أو نائبه وقضاة الدول المعنية بالقضية.[392]ومن الممكن أن تتنازل الغرفة عن القضية لمصلحة المحكمة بكامل أعضائها، في حالة إذا كانت القضية متعلقة بتفسير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســـان، وكذلك تتنازل الغرفة للمحكمة جبرياً في حالة إذا كان الحل ســـيؤدي إلى تناقض مع قرار ســـابق للغرفة أو المحكمة.[393]وتصـــدر المحكمة أحكامها بالأغلبية، في جلســـة علنية،

---

[389] انظر المادة ٢/٣٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[390] انظر المادة ٣/٣٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[391] Bekauri v. Gorgia, http:// www.echr.coe.int/echr/en/hudoc-Application no 10593/08, Judment,12/09/2012, para
[392] انظر المادة ٢١ من النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
[393] انظر المادة ١/٥٠ من النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وتكون مسببة ونهائية وترسل الأحكام إلى لجنة الوزراء، ويخطر بها الأطراف المعنيون والسكرتير العام لمجلس أوروبا وكل شخص معني عن طريق قلم كتاب المحكمة.[394]

كما تخول الاتفاقية أيَّ قاضٍ أن يبدي رأياً منفصلاً، إذا لم يتوافق رأيه مع الأغلبية، وللمحكمة أن تحكم بمنح المضرور تعويضاً مناسباً، إذا كان القانون الوطني للدولة العضو يسمح فقط بتقديم تعويض جزئي. بحيث يتمتع الحكم بالقوة الملزمة وتتولى لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا متابعة تنفيذ الأحكام. [395]

ويكون الحكم الصادر عن غرفة المداولة الكبرى نهائياً بمجرد صدوره، وذلك خلاف الأحكام الصادرة عن غرفة المداولة فلا تكون نهائية إلا في حالات محددة مثلاً في حالة إعلان الأطراف عدم الرغبة في إحالة القضية إلى الغرفة الكبرى وكذلك في حالة فوات مدة ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم، إذا لم يتم طلب الإحالة، وفي حالة رفض غرفة المداولة الكبرى طلب الإحالة. ومع ذلك فعلى كل طرف أن يطلب تفسير الحكم خلال العام الذي يلي صدوره.[396]

وقد نظرت المحكمة الكثير من القضايا وخاصة ما يتصل بحماية الكرامة الإنسانية[397]، ومن أبرز القضايا التي نظرتها الغرفة الكبرى للمحكمة كجهة استئنافية على أحكام غرفة المداولة هي قضية (AZINAS)، إذ إن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أحالت إلى غرفة المداولة الكبرى كل الالتماسات التي سبق لغرفة المداولة فحصها في حكمها، وقد أعادت غرفة المداولة الكبرى فحص الطلب والذي سبق لغرفة المداولة أصدرت فيه قبولها، ورغم ذلك فإن غرفة المداولة الكبرى أعلنت عدم قبول الطلب[398]

وتنتهي الدعوى المطروحة أمام المحكمة بثلاثة أسباب رئيسية:

السبب الأول: هو التنازل عن القضية، وهنا تنتهي الدعوى المطروحة إذا اتضح أن الشاكي لا ينوي الاستمرار في شكواه أو إذا تم حل المسألة المطروحة، أو إذا وجدت المحكمة أسباباً تبرر عدم متابعة الشكوى.[399]

---

394 انظر المواد ٥١،٥٢،٥٣ من النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

395 انظر المادة ٧٩/١ من النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

396 انظر المادة ٧٩/١ من النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

397 حول كرامة الإنسان في السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يراجع :

Constance Grewe, La dignité de la personne humaine dans la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme, Etudes et réflexions 2014 numéro 3. 7ème conférence débat du CDPC – La dignité de la personne humaine – le 30 October 2014, sous la présidence de Bruno Genevois

398 د. هشام أحمد المصري، النظام القضائي الدولي (ماهيته وأهم هيئاته) في ضوء علاقته بالسيادة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ص٤٥٩

399 انظر المادة ٤٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

السبب الثاني: هو التسوية الودية بين أطراف الخصومة لانتهاء القضية إذ تضع المحكمة نفسها تحت تصرف الأطراف المعنية للوصول إلى تسوية ودية للقضية يتم استلهامها من حقوق الإنسان المقررة في الاتفاقية وبروتوكولاتها الإضافية بحيث تكون ضمن مفاوضات خاصة وسرية، فالتسوية الودية لها جانبان: الجانب الأول: يتمثل في قيام المحكمة بالوساطة بين أطراف القضية، والجانب الثاني، أن تتم التسوية الودية استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان.[400]

السبب الثالث: صدور حكم نهائي مسبب من المحكمة في جلسة علنية وتنفيذه ملزم على جميع أطراف القضية، علماً أن إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أصدرت أكثر من١٢٠٠٠ حكم.

المطلب الثاني: المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

ظهر في التنظيم الدولي الأمريكي كظاهرة الحماية الأمريكية لحقوق الإنسان أسوة بالنظام الأوروبي، وتجلى ذلك بشكل واضح عن طريق سعي الدول الأمريكية إلى إرساء مبادئ احترام القانون وحرياته الأساسية.

وقد أسفر ذلك عن إنشاء منظمة الدول الأمريكية عام ١٩٤٨، التي قامت على مبادئ حقوق الإنسان، كما صدر عن المؤتمر القرار الذي أقر ميثاق المنظمة، وتبعه الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨/٥/٢ الذي اهتم بوضوح بهذه الحقوق.[401]

وتم بعد ذلك إنشاء اللجنة الدولية الأمريكية لحقوق الإنسان١٩٥٩ بموجب قرار أصدره الاجتماع الخامس لوزراء الخارجية بالمنظمة، باعتبارها أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة. ثم سعت الدول الأمريكية إلى إبرام اتفاقية حماية حقوق الإنسان في سان خوسيه بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢٢ التي دخلت حيز النفاذ في ١٩٧٨/٧/١١، بحيث أضافت الاتفاقية إلى اللجنة مهام جديدة، باعتبارها أحد الأجهزة الاتفاقية.[402]

كما نصت المادة (٣٣) من الاتفاقية على إنشاء جهازين فقط للفصل في المسائل المتعلقة بتنفيذ دول الأطراف لتعهداتها في هذا الصدد، وهما اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، علماً أن اللجنة تمتلك اختصاصات شبه قضائية بالنسبة إلى القضايا، وذلك خلاف المحكمة التي تتمتع باختصاص قضائي خالص.

---

400 انظر المادة ٧٦/٤ من اللائحة وانظر المادة ٣٩ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
401 د. نبيل مصطفى إبراهيم خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩، ص٢١٢.
402 د. نبيل مصطفى إبراهيم خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩، ص.٢٣٠

وتم إنشـــاء المحكمة بموجب نص المادة (٣٣) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنســـان. وخلال دور انعقادها الأول في الفترة من ٣ إلى ١٩٧٩/٩/١٤، قامت المحكمة بوضع نظامها الأساسي، حيث نصت المادة (٦٠) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على أن" تصوغ المحكمة نظامها الأساسي وتعرضه على الجمعية العامة للموافقة عليه. وتضع المحكمة أيضاً لائحتها الداخلية الخاصة".[403]

وقد وافقت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية على هذا النظام خلال دور انعقادها العادي التاســـع، في الفترة من ٢٠ إلى ١٩٧٩/١٠/٣٠، ثم دخل حيز النفاذ في ١٩٨٠/١/١.

وباشـــرت المحكمة خلال دور انعقادها الثالث في أغســـطس عام ١٩٨٠، بإصـــدار القواعد المؤقتة للإجراءات المتبعة أمامها. وللمحكمة نظام أســـاســـي وقواعد وإجراءات خاصـــة بها تنظم عملها وتحكم أنشطتها، كما أنها اعتمدت عام ٢٠٠١ أحدث لائحة بقواعد الإجراءات لأحكامها.[404]

وقد تم اختيار مدينة ســـان خوزيه بكوســـتاريكا مقراً للمحكمة، ومع ذلك يجوز لها أن تجتمع في أي دولة عضـو بمنظمة الدول الأمريكية عندما ترى أغلبية أعضـاء المحكمة ضـرورة ذلك وبموافقة مسـبقة، ويمكن تغيير مقر المحكمة بناء على قرار يصـــدر بأغلبية ثلثي دول الأطراف الاتفاقية وذلك في الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.[405]

كما نصـت الاتفاقية على أن المحكمة أن تنشـئ أمانتها العامة التي تعمل تحت إدارة أمين العام للمحكمة وفقاً للمعايير الإدارية للأمانة العامة للمنظمة في كل المســـائل التي لا تتعارض مع اســـتقلال المحكمة، ويعين الأمين العام للمنظمة موظفي أمانة المحكمة بالتشاور مع أمين المحكمة.[406]

وبذلك يتم تعيين الأمين العام للمحكمة بحيث يكون مكتب الأمين في مقر المحكمة نفســـه، وعلى الأمين حضور الاجتماعات التي تعقدها المحكمة والتي تكون خارج مقرها.[407]

وبذلك تعد المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسـان الدعامة الثانية والجهاز القضـائي الأسـاسـي لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والهدف منها تطبيق وتفسير الاتفاقية الأمريكية وتسوية النزاعات الناشئة بين الدول الأطراف، كونها هيئة قضـــائية مســـتقلة تمارس وظائفها وفقاً لأحكام الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

---

403 انظر المادة ٦٠ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

404 د. محمد يوسف علوان د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر والرقابة الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٣١٤.

405 إبراهيم أحمد خليفة، الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دراسة تحليلية في مضمونه والرقابة على تنفيذه، دار الجامعة الجديدة، مصر ،٢٠٠٧، ص١٢٢، ص١٢٣.

406 انظر المادة ٥٩ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

407 انظر المادة ٥٨ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وبعد الانتهاء من هذه المقدمة والتي تشرح نشأة المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، سوف نتطرق في الصفحات الآتية وبشكل الموجز إلى تشكيل المحكمة وسير عملها، ثم اختصاصاتها وفقاً لأحكام الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

أولاً: تشكيل المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

تتألف المحكمة من سبعة قضاة يتم ترشيحهم وانتخابهم من دول الأعضاء في المنظمة الأمريكية، لمدة ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم مرة واحدة. ولا يجوز أن يكون من بين قضاة المحكمة أكثر من قاضٍ ينتمي بجنسيته إلى دولة معينة بذاتها.[408]

علماً أنه لم يتم تأليف المحكمة إلا سنة ١٩٧٩ أي بعد مضي ٢٠ سنة تقريباً على تشكيل اللجنة، عقب دخول الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان حيز النفاذ في ١٩٧٨/٧/١٨، حيث جرت الانتخابات الأولى لأعضاء المحكمة في ١٩٧٩/٦/٢٢. [409]

ويكون لكل دولة من الدول الأطراف أن تتقدم بقائمة تضم ثلاثة مرشحين من بين رعاياها، أو من رعايا دول أخرى أعضاء في المنظمة، يتم انتخابهم بواسطة الدول الأطراف في الاتفاقية، خلال دور انعقاد الجمعية العامة للمنظمة. كما يسرى نظام القاضي الخاص أو المؤقت في المحكمة. وتتولى المحكمة اختيار رئيس ونائب له من بين أعضائها لمدة سنتين، ويمكن إعادة انتخابهما. وللمحكمة قلم كتاب، تقوم المحكمة بانتخاب رئيسة لمدة خمس سنوات، ويمكن إعادة انتخابه. ويعين الأمين العام للمنظمة نائب المسجل وموظفي قلم كتاب المحكمة.[410]

ويشترط أن يتمتع القضاة بكفاءة عالية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومن المتمتعين بالأخلاق الرفيعة، ويتولون وظائفهم بالانتخاب السري وبالأغلبية المطلقة لأصوات الدول الأطراف في الاتفاقية، والقاضي الذي يكون من رعايا إحدى الدول الأطراف في خلاف معروض على المحكمة يحتفظ بالحق في المشاركة في الفصل في هذا الخلاف، ويمكن للدولة الأخرى الطرف في الخلاف أن تعين شخصاً من اختيارها للمشاركة في نظر الخلاف بوصفة قاضياً مؤقتاً أو خاصاً (ADHOC).[411]

وإذا لم يكن أي من القضاة المدعوين لنظر الخلاف من رعايا الدول الأطراف فإنه بإمكان هذه الأطراف تعيين قاضٍ مؤقت أو خاص، ويشترط في هذا الأخير الشروط نفسها التي ينبغي توافرها بالنسبة إلى

---

408 انظر المادة ٢/٤ من النظام الأساسي للمحكمة.

409 د. محمد شريف بسيوني ومحمد السعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، حقوق الإنسان ٣ دراسات تطبيقية عن العالم العربي، دار العلم للملايين، بيروت،١٩٨٩، ص٣٧٩.

410 انظر المادة ٢/٤ من النظام الأساسي للمحكمة.

411 انظر المواد ،٥٣، ٥٤، ٥٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

القضـــاة المنتخبين، ويتمتع قضـــاة المحكمة ابتداءً من تاريخ انتخابهم ومباشـــرتهم لوظائفهم بالامتيازات المقررة للدبلوماســـيين وفقاً لقواعد القانون الدولي، وتتمتع المحكمة وأعضـــاؤها بالامتيازات والحصـــانات المنصـــوص عليها في اتفاق الامتيازات والحصـــانات في نطاق منظمة الدول الأمريكية الصـــادر في ١٩٤٩/٥/١٥.[412]

وتوجد هناك لجنة دائمة للمحكمة تتكون من الرئيس ونائبه وقاض ثالث يعين من قبل الرئيس، وتقوم هذه اللجنة بمسـاعدة الرئيس على ممارسـة وظائفه إضـافة إلى التشـاور معه، ويمكن للمحكمة أن تعين لجاناً أخرى لأجل مسائل خاصـة، ونستنتج أن للمحكمة دورات عادية وأخرى خاصـة، وتنعقد الدورات الخاصـة بدعوة من الرئيس وبناء على طلب أغلبية القضاة.[413]

تتولى المحكمة عقد دورات عادية وأخرى خاصـة، وتنعقد الدورات الخاصـة بدعوة من الرئيس أو بناء على طلب أغلبية القضـــاة، أما بالنســبة إلى حالات العاجلة فيمكن تعيين هذه اللجان بواســطة الرئيس، ويحدد نظام المحكمة وظائف هذه اللجان وســـير أعمالها، علماً أن النصـــاب المطلوب لمداولات المحكمة هو خمسة قضاة.[414]

وتتخذ المحكمة قراراتها بأغلبية أصـوات القضـاة الحاضـرين، كما أن جلسـات المحكمة علنية ومداولاتها ســرية، أما في حالة الظروف الاســتثنائية فتصــدر المحكمة قراراتها وأحكامها وآراءها في جلســة علنية ويخطر الأطراف بموعد الجلسة، وتقوم المحكمة بعرض تقرير حول أعمالها كل عام على الجمعية العامة للمنظمة.[415]

ويتضـــمن التقرير القضـــايا التي لم تقم فيها الدولة بتنفيذ أحكام المحكمة، ويمكن للمحكمة أن تدرج في تقريرها الاقتراحات والتوصيات التي تراها مناسبة، من أجل تحسين أداء النظام الأمريكي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[416]

أما بالنســبة إلى اللغات المحكمة فهي نفســها اللغات الرســمية لمنظمة الدول الأمريكية وهي الإنجليزية والفرنسـية والإسـبانية والبرتغالية، أما لغات العمل فهي اللغات الوطنية للقضـاة ولغات الدول الأطراف في الاتفاقية، ويتم تحديد لغات العمل في البداية الإجراءات في كل قضـــية، إلا أنه يمكن للمحكمة الســـماح لأي طرف أو محام أو وكيل أو مستشار أو شاهد أو خبير أو أي شخص يمثل أمامها استخدام لغته عند

---

412 انظر المادة ٣/٥٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

413 انظر المادة ٢٢ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

414 انظر المادة ٢٣،٢٣ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

415 انظر المادة ٢٤ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

416 انظر المادة ٦٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

عدم إجادته للغات الرسمية، وتقوم المحكمة بعمل الترتيبات المطلوبة بخصوص الترجمة إلى لغات عمل المحكمة.

أما بخصوص ميزانية المحكمة فقد حددتها المادة (٢٦) من النظام الأساسي للمحكمة، حيث يجب إعداد ميزانية المحكمة وعرضها على الجمعية العامة للمنظمة من خلال الأمانة العامة بدون إجراء أي تعديلات عليها، علماً أن ميزانية المحكمة تعتبر جزءًا من ميزانية منظمة الدول الأمريكية.[417]

ثانياً: مدة ولاية القضاة في المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

كما أسلفنا سابقاً أنه يتم انتخاب قضاة المحكمة لمدة ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط، كما أن مدة الولاية القضائية تبدأ من الأول من يناير من السنة التي تلي انتخابهم حتى ٣١ من ديسمبر من السنة التي تنقضي فيها مدتهم. ويظل القضاة يعملون حتى نهاية مدتهم وإذا انتهت مدتهم يستمرون في نظر القضايا التي بدأوا نظرها والتي مازالت قيد البحث، ولا يجوز أن يحل محلهم قضاة منتخبون جدد لنظر تلك القضايا التي هي طور المعالجة.[418]

عادة ما يتم انتخاب القضـــاة في فترة انعقاد الدورة العادية للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، وقبل انتهاء فترة القضاة السابقين. وفي حالات الوفاة أو العجز الدائم أو الاستقالة أو فصل القضاة، يتم شغل الوظائف في الدورة التالية لمنظمة الدول الأمريكية، ولا يكون من اللازم إجراء انتخاب لوظيفة شـــغرت أثناء الستة الأشهر قبل انتهاء المدة. وللحفاظ على النصاب القانوني للمحكمة تعين الدول الأطراف في اجتماع دائم أو بناء على طلب رئيس المحكمة قاضـياً أو أكثر من القضـــاة المؤقتين الذين يعملون حتى يحل محلهم القضاة المنتخبون.[419]

وتتم إجراءات الانتخابات المبدئية قبل ستة أشـهر من انتهاء المدة التي تم فيها انتخاب قضـــاة المحكمة لها، بحيث يوجه الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية طلباً خطياً إلى كل دولة طرف في الاتفاقية لتقديم مرشـحيها خلال تسـعين يوماً التالية، ويعد الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية قائمة المرشـحين مرتبة ترتيباً أبجدياً، وثم يقوم بإرســـالها إلى الدول الأطراف خلال ثلاثين يوماً قبل دورة الانعقاد التالية للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.[420]

---

[417] انظر المادة ٨٢ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[418] انظر المادة ٥ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
[419] انظر المادة ٦ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان
[420] انظر المادة ٨١ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

ويجوز لكل دولة طرف في الاتفاقية أن ترشـح ثلاثة مرشـحين من بين مواطني الدولة نفسـها أو من أي دولة عضـو آخر من منظمة الدول الأمريكية. وعند تقديم قائمة المرشـحين يكون واحد منهم على الأقل مواطناً لدولة أخرى بخلاف الدولة المرشـحة، بحيث يتم انتخابهم بالاقتراع السـري، وبالأغلبية المطلقة للدول أطراف الاتفاقية من بين المرشحين، ويتم إعلان انتخاب المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات والأغلبية المطلقة، ويتم استبعاد المرشحين الذين حصلوا على أقل عدد من الأصوات على التوالي بالطريقة التي تحددها الدول الأطراف.[421]

وعلى كل قاضٍ عندما منصـبه أن يؤدي اليمين أو يقدم إقراراً قانونياً كما نصـت عليه المادة (١١) من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان كالآتي " أقسم أو "أقر قانونياً" أن أؤدي مهامي كقاض بشـرف واسـتقلالية ونزاهة، وأن أحافظ على سـرية كافة المداولات" بحضـور رئيس المحكمة، وبحضـور القضاة الآخرين إذا كان ممكناً.[422]

ويتم ترتيب القضـاة المنتخبين حسـب الأقدمية، ويكونون في المرتبة التي تلي الرئيس ونائب رئيس المحكمة، كما يتم ترتيب القضـاة الذين لهم الأقدمية نفسـها وفقاً للسـن، كما يتم ترتيب القضـاة للأغراض الخاصـة والقضـاة المؤقتين وفقاً للسـن، إلا في حالة إذا كان القاضـي الخاص أو المؤقت قد عمل في السابق كقاضٍ منتخب فإنه يتقدم على القاضي الخاص أو القاضي المؤقت الأخر.[423]

أما بالنسـبة للقضـاة لأغراض الخاصـة والذي يطلق عليهم (ADHOC) أو القاضـي الخاص فلا بد أن يكون القاضي مواطناً لأي دولة طرف في القضية المرفوعة إلى المحكمة وله الحق في نظر هذه القضية، كما إذا استدعى القاضـي لنظر قضـية ما وهو مواطن لتلك الدولة، فيجوز لدولة أخرى طرف في القضـية أن تعين شخصاً ليعمل بصفته قاضياً خاصاً.[424]

إما إذا لم يكن من بين القضـاة المكلفين بنظر القضـية قاضٍ مواطن من إحدى الدول الأطراف في القضـية، فيجوز لأي من هذه الدول أن تعين قاضـياً خاصـاً، وإذا كان لعدة دول أطراف في هذه الاتفاقية مصـلحة واحدة في قضـية ما، فإن هذه الدول تعد فريقاً واحداً، وفي حالة شـك المحكمة بالنسـبة لتعيين القاضي الخاص فيكون القرار للمحكمة.[425]

---

[421] انظر المادة ٧و٩ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
[422] انظر المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
[423] انظر المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
[424] انظر المادة ١٠ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
[425] انظر المادة ٥٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وإذا عجزت المحكمة عن تعيين قاضٍ خاص خلال ثلاثين يوماً والتي تلي الطلب الخطي لرئيس المحكمة، يعتبر هذا الأمر تخلياً عن حق المحكمة في تعيين قاضٍ خاص.

وبعد أن تطرقنا في الصفحات السابقة إلى تشكيل المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان من حيث تكوينها ومدة الولاية القضائية فيها بالنسبة إلى القضاة، ننتقل إلى جزء لا يقل أهمية وهو اختصاصات المحكمة.

ثالثاً: اختصاصات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

بينت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان اختصاصات المحكمة التي حصرتها في اختصاصين أساسيين: الأول هو الاختصاص القضائي المعني بنظر المنازعات المتعلقة باتهام دولة من الدول الأعضاء بانتهاكها الاتفاقية، والثاني هو الاختصاص الاستشاري والمعني بتفسير الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات المماثلة.

وبداية، فإنه حسب مقتضى الاتفاقية ليس للفرد حق طلب عرض دعواه على المحكمة ولا المثول أمامها سواء أحيلت دعواه بواسطة اللجنة أو بواسطة الدولة المشكو منها، كما أن الدولة سواء كانت شاكية أو مشكواً منها لا يمكنها اللجوء مباشرة إلى المحكمة لأن في ذلك إنكاراً لاختصاص اللجنة ووظائفها في الاتفاقية، وهي اختصاصات ووظائف لم تتقرر لمصلحة الدول وحدها.

والمحكمة لا تكون مختصة في هذه الحالة لأن قبولها لقضية لم تعرض على اللجنة من البداية من شأنه أن يؤدي إلى خرق في نظام الاتفاقية والخروج عن نظام الحماية الذي أتت به، ولكن ينعقد اختصاص المحكمة في هذه الحالة وفقاً لنص المادة (٥١) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تنص على " إذا لم تسو القضية أو لم ترفعها اللجنة أو الدولة المعنية، إلى المحكمة أو لم تقبل اختصاص هذه الأخيرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إرسال تقرير اللجنة إلى الدولة المعنية يمكن للجنة عندئذ وبالأغلبية المطلقة لأصوات أعضائها أن تدلي برأيها واستنتاجاتها بشأن المسألة المطروحة عليها للنظر فيها".[426]

ثم تقدم اللجنة اقتراحات ذات صلة بالموضوع وتحدد مهلة ينبغي للدولة أن تتخذ خلالها الإجراءات المفروض عليها اتخاذها لمعالجة الوضع الذي تم النظر فيه وتقصيه، ويكون خلال هذه الفترة المحددة إما تسوية القضية وإما إحالتها إلى المحكمة بواسطة اللجنة أو الدولة الطرف المعنية.[427]

وتمارس المحكمة نوعين من الاختصاصات كما أسلفنا سابقاً الأول: اختصاص قضائي الذي تحكمه المواد (٦١،٦٢،٦٣) من الاتفاقية، والذي بمقتضاه تفصل المحكمة في الدعاوى المرفوعة أمامها. أما

---

[426] انظر المادة ١/٥١ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[427] انظر المادة٢/٥١ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

الاختصاص الثاني فهو اختصاص استشاري تحكمه المادة (٦٤) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، بحيث تقوم المحكمة بإصدار فتاوى للجهة الطالبة.

أ) الاختصاص القضائي

نصت المادة (٦١) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على أن " للدول الأطراف واللجنة فقط الحق في رفع قضية أمام المحكمة. ومن الضروري لكي تنظر المحكمة في قضية ما أن تكون الإجراءات المبينة في المواد من ٤٨ إلى٥٠ قد استنفدت". [428]

وبهذا يشمل الاختصاص القضائي للمحكمة القضايا جميعها التي ترفع أمامها من قبل الدول الأطراف التي أقرت بهذا الاختصاص لها وللجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.

كما ورد نص على هذا الاختصاص في المادة (٦٢) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان بقولها" يمكن لأي طرف عندما تودع وثيقة تصديقها أو انضمامها إلى هذه الاتفاقية أو في أي وقت لاحق أن تعلن أنها تعترف باختصاص المحكمة الملزم في ذات الوقت نفسه، دونما حاجة إلى اتفاق خاص في كل المسائل المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها". [429]

وكما هو معروف يجري الاعتراف بهذا الاختصاص من خلال إعلان يتضمن الاعتراف بالولاية الإلزامية لها أو من خلال اتفاق خاص يعقد لهذه الغاية، ولا تنصرف آثار البند الاختياري الخاص بالولاية الإلزامية للمحكمة إلا على القضايا التي ترفعها الدول ضد بعضها بعضاً بشرط المعاملة بالمثل طبعاً، ولا تنسحب آثاره البتة إلى القضايا المحالة إلى المحكمة من جانب لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.[430]

ويقدم الإعلان إلى الأمين العام في المنظمة وإلى أمين المحكمة، ويشمل اختصاص المحكمة كل القضايا المتعلقة بتفسير وتطبيق أحكام هذه الاتفاقية المرفوعة إليها بشرط أن تعترف الدول الأطراف في القضية بأن تكون قد سبق لها أن اعترفت بهذا الاختصاص سواء بواسطة إعلان خاص طبقاً للفقرات السابقة أو عن طريق اتفاق خاص.[431]

كما أن حق اللجوء إلى المحكمة مقرر للجنة وللدول الأطراف فقط، ولكن يمكن للفرد بطريق غير مباشر اللجوء إلى المحكمة عن طريق اللجنة، وهو ما نصت عليه المادة (١/٦١) من الاتفاقية التي لا تعترف

---

[428] انظر المادة ٦١ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[429] انظر المادة ٦٢ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[430] انظر المادة٢/٦٢ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[431] انظر المادة ٣/٦٢ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

للأفراد بأي حق للجوء إلى المحكمة أو المشـاركة في مرحلة من مراحل الإجراءات. وبينت المادة السـابقة "للدول الأطراف واللجنة فقط الحق في رفع قضية أمام المحكمة".[432]

أما إذا كان النزاع متعلقاً بتفسـير أو تطبيق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسـان، فيجوز في هذه الحالة للدول الأعضـاء في المنظمة الأمريكية إحالة أي نزاع بينهم مباشـرة إلى المحكمة من دون المرور على اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسـان، وأول ما تتعرض له المحكمة هو تحديد ما إذا كان هناك حق قد انتهك بالفعل، ثم تقرر مبدأ التعويض وتحدد قدره. وينبغي للمحكمة إذا انتهت إلى وجود انتهاك لحق أو حرية مضمونة بمقتضى الاتفاقية أن تأمر بضمان التمتع بهذا الحق أو تلك الحرية للطرف المضرور، كما لها أن تأمر بتعويض عادل لهذا الطرف عند الضرورة.[433]

وهو ما نصـت عليه المادة (١/٦٣) " إذا وجدت المحكمة أن ثمة انتهاكاً لحق أو حرية تصـونها هذه الاتفاقية، تحكم المحكمة أنه يجب أن تضـمن للفريق المتضـرر المتمتع بحقه أو حريته المنتهكة. وتحكم أيضـاً إذا كان ذلك مناسـباً، أنه يجب إصـلاح الإجراء أو الوضـع الذي شـكل انتهاكاً لذلك الحق أو تلك الحرية وأن تعويضاً عادلاً يجب أن يدفع للفريق المتضرر".[434]

أما بالنسبة إلى الحالات الجسيمة فيجوز للمحكمة أن تصدر أوامر قضـائية لإيقاف الضـرر الواقع على المجني عليه سواء كان الموضوع معروضاً عليها أو معروضاً على اللجنة، وهذا ما بينته المادة (٢/٦٣) من الاتفاقية، وهي عبارة عن تدابير مؤقته تخص الخلاف المعروض عليها أو على اللجنة ولم يعرض عليها بعد، وتصـدر المحكمة مثل هذه الأوامر عندما يبدو من الضـروري تجنب أضـرار يتعذر التعويض عنها.[435]

حيث نصـت المادة ٢/٦٣ " في حالات ذات الخطورة والإلحاح الشـديدين، وحين يكون ضـرورياً تجنب إصابة الأشخاص بضرر لا يمكن إصلاحه تتخذ المحكمة تدابير مؤقتة تراها ملائمة في القضايا التي قيد النظر".[436]

أما في حالة امتناع دولة ما عن الامتثال لقرارات المحكمة، يمكن للدولة أن ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية مشـفوعة بتوصـياتها في شـأن ما يجب اتخاذه من إجراءات، وللجمعية أن تتخذ من الإجراءات السـياسـية ما تراه مناسـباً في هذه الحالة. ويمكن للجمعية أن تعرض الموقف على

---

[432] انظر المادة١/٦١ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[433] د. مريم بنت حسن آل خليفة، د. عبد الكريم علوان، ملتقى البحرين في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مرجع سابق، ص٢٨٣.
[434] انظر المادة ١/٦٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[435] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، مكتبة دار الثقافة، عمان،١٩٩٧، ص١٦٢.
[436] انظر المادة ٢/٦٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

المجلس الدائم للمنظمة لمزيد من الخطوات، ونستخلص مما سبق أن المحكمة لا تملك وسائل التنفيذ الجبري لهذه الأوامر أو لتلك الأحكام.[437]

أما بالنسبة لأحكام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان فهي أحكام نهائية غير قابلة للطعن فيها بأي وسيلة من وسائل الطعن وذلك وفقاً للمادة (٦٧) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي نصت على "إن حكم المحكمة هو نهائي وغير قابل للاستئناف. وفي حال الخلاف على معنى الحكم أو نطاقه، تفسره المحكمة بناء على طلب الفرقاء، شريطة أن يقدم الطلب خلال تسعين يوماً من تاريخ إبلاغ الحكم".[438]

ب) الاختصاص الاستشاري

نصت المادة (٦٤) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على أنه " يمكن للدول الأعضاء في المنظمة استشارة المحكمة بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو أيه معاهدات أخرى تتعلق بحماية حقوق الإنسان في الدول الأمريكية. ويمكن أيضاً للهيئات المنصوص عليها في الفصل العاشر من ميثاق منظمة الدول الأمريكية المعدل ببروتوكول بوينس آيرس، ضمن نطاق اختصاصها، أن تطلب استشارة المحكمة.

ويمكن للمحكمة، بناء على طلب دولة عضو في المنظمة أن تزود تلك الدولة بآراء حول مدى انسجام أي من قوانينها الداخلية مع الوثائق الدولية السالفة الذكر".[439] وقد أضافت المادة نفسها في الفقرة الأخيرة أن للدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية الحق في طلب آراء من المحكمة حول مدى توافق أي من قوانينها مع الصكوك الدولية التي يجوز طلب الاستشارة بشأنها.

فطلب الاستشارة ليس حكراً على الدول الأطراف في الاتفاقية ولا لأعضاء منظمة الدول الأمريكية، بل يجوز لجميع أجهزة المنظمة طلب الآراء الاستشارية والفتاوى، وإلى المحكمة بعملها هذا تسهل مهمة اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، وتسهل مهمة القضاء الوطني في أي دولة من الدول الأعضاء عند النظر في إحدى قضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[440]

إلا أنه في الواقع فإن اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان هي الجهاز الوحيد الذي طلب آراء استشارية من المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

---

[437] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٦٢.
[438] انظر المادة ٦٧ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[439] انظر المادة ٦٤ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[440] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٦٢.

وإذا أردنا توضـــيح مدى عمومية العبارات الواردة في نص المادة (٦٤)، فقد أكدت المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسـان في رأيها الاسـتشـاري الأول الصـادر بتاريخ ٢٤سـبتمبر١٩٨٢ بصـدد طلب بيرو من المحكمة رأياً اسـتشـارياً حول المقصـود بعبارة "أو أيه معاهدات أخرى لحماية حقوق الإنسـان في الدول الأمريكية".

وبهذا الخصـوص وضـحت المحكمة أن رأيها الاسـتشـاري بالنسـبة إلى المادة (٦٤) من الاتفاقية أكثر اتســـاعاً من أي اختصـــاص مماثل لمحكمة دولية أخرى، ذلك أن أجهزة منظمة الدول الأمريكية والدول الأعضاء فيها كافة لها الحق في طلب رأي استشاري من المحكمة، فضلاً عن أن طلب الآراء الاستشارية المتعلقة بمدى ملاءمة أي قانون داخلي للوثائق الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسـان وحرياته الأسـاسـية في الدول الأمريكية، كما أن الأعمال التحضـيرية للاتفاقية وبصـفة خاصـة المشـروع المعد من قبل اللجنة يشير إلى أن من حق الجهات السابقة طلب الرأي الاستشاري من المحكمة.[441]

تجدر بالإشارة إلى أن الرأي الاستشاري للمحكمة يسعى إلى لتحقيق أهداف الاتفاقية، والقصد من ذلك هو مســـاعدة الدول الأمريكية وأجهزة المنظمة على القيام بوظائفها والتزاماتها، ولا بد أن يتم تقيد الرأي الاسـتشـاري بموضـوع وهدف الاتفاقية. إلا أن المادة (٦٤) من الاتفاقية جاءت خالية من أي قيد على الاختصاص الاستشاري مما يجعل المحكمة ملزمة بوضع القيود على كل قضية وحدها.

وأكدت المحكمة في المادة (٦٤) وفي لائحتها الداخلية تمتع المحكمة بسـلطة تقديرية واسـعة تسـمح لها بأخذ كل قضـــية على حدة بما في ذلك القيود العامة المســـتفادة من نصـــوص الاتفاقية الواردة على اختصاصها الإقليمي.[442]

وأيه تحقيقات تجريها المحكمة بشـأن آرائها الاسـتشـارية فإنها تكون علنية، وعند انتهاء مداولات المحكمة تقرر رأيها الاستشاري في جلسة علنية.[443]

إلا أن الاختصاص الاستشاري للمحكمة يرد عليه بعض القيود التي خلصت إليها المحكمة إلى:

- أن المجموعة الأولى من القيود تستخلص من حقيقة أن المحكمة وأثناء ممارستها لاختصاصها الاستشاري تأخذ في اعتبارها فقط تفسير معاهدات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية لدولة عضو في النظام الأمريكي تأثرت بها مباشرة.

---

[441] عزت سعد السيد البرعي، حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي والإقليمي، القاهرة، ص٣٥٦.
[442] عزت سعد السيد البرعي، مرجع سابق، ص٣٥٦.
[443] انظر المادة١/٢٤ من النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

- أن المجموعة الثانية من القيود هي تلك التي تتعلق بعدم قبول أيه طلب لآراء استشارية يرمي إلى تقويض اختصاصها الإلزامي أو تعديل النظام المنشأ بمقتضى الاتفاقية بصفة عامة، وبصورة يمكن أن تنتقص من الحقوق المضمونة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تأخذ كل قضية على حدة وبحسب ظروفها، وإذا ما قررت إصدار رأيها الاستشاري أو رفضها الطلب فلا بد أن يحتوي قرارها على توضيح الأسباب التي دفعت إلى ذلك. [444]

كما أن اختصاص المحكمة الاستشاري يشمل المعاهدات الثنائية أو الجماعية كافة التي تمس حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتكون أي دولة أمريكية طرفاً فيها سواء أبرمت تلك المعاهدات في داخل التنظيم الدولي الأمريكي أو خارج ذلك التنظيم.

وقد أصدرت المحكمة ستة عشر رأياً بخصوص بعض المسائل والموضوعات، وأكدت الطبيعة الخاصة للصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبحثت في القيود المفروضة بموجب الاتفاقية الأمريكية على عقوبة الإعدام، كما أشارت إلى أن اختصاصها الاستشاري تنسحب آثاره على مشاريع القوانين وليس القوانين النافذة فعلاً فقط.[445]

وتطرقت المحكمة إلى الشرط الخاص باستنفاد طرق الطعن الداخلية المتاحة لقبول العرائض والشكاوى المقدمة من اللجنة وإليها، بحيث يجب تفسير هذا الشرط بشكل مرن ولمصلحة الضحية، وهذا ما أكدته عليه المحكمة من أجل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[446]

ومن آراء المحكمة أيضاً رأيها ١٦ والصادر سنة ١٩٩٩ الذي أكدته عليه اتفاقية فيينا لسنة ١٩٦٣ في المادة (٣٦) الخاص بالعلاقات القنصلية، حيث اعترف بعدد من الحقوق الفردية للأجنبي الموقوف، ومن حقه الحصول على المساعدة القنصلية واعتبرته شرط من شروط المحاكمة العادلة، إن كل هذه الآراء أدت دوراً مهماً من أجل إرساء قواعد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في النظام الداخلي للدول الأعضاء.[447]

أما بالنسبة إلى مدى إلزامية تلك الآراء فهي غير ملزمة ولكن تتمتع بوزن أدبي كبير ولا يمكن تجاهله، وذلك بخلاف أحكام المحكمة وقراراتها والتي تكون ملزمة للدول المعنية.[448]

---

[444] عزت سعد السيد البرعي، مرجع سابق، ص٣٥٦.
[445] عزت سعد السيد البرعي، مرجع سابق، ص٣٥٦.
[446] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، مرجع سابق ص٣١٥.
[447] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان المصادر ووسائل الرقابة، الجزء الأول، مرجع سابق ص٣١٥.
[448] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص١٦٢.

شروط تقديم الدعوى أمام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان:

نصت المادة (١/٦١) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على أن" للدول الأطراف واللجنة فقط الحق في رفع قضية أمام المحكمة." كما نصت المادة (٢/٦١) " من الضروري لكي تنظر المحكمة في قضية ما أن تكون الإجراءات المبينة في المواد من ٤٨ إلى ٥٠ قد استنفدت".[449]

أ) يتعين على من طلب رفع القضية أمام المحكمة أن يتقدم بالطلب لرئيس قلم كتاب المحكمة وأن يقدم في ٢٠ نسخة متضمنة الموضوع والحقوق والحريات التي انتهكت واسم وعنوان من يمثل الجهة أمام المحكمة، أما إذا كانت القضية مقدمة من الحكومة وعليها اعتراضات من اللجنة فيجب على قلم كتاب المحكمة أن يطلب تقريراً فورياً من اللجنة. وثم يخطر قلم كتاب المحكمة كلاً من اللجنة والدولة المعنية بحسب ما إذا كان الطعن مقدماً منهما، كما يقوم بإخطار الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، ثم يطلب تعيين مندوب خلال مدة أسبوعين ليعطي المحكمة عنوانه ومن خلاله يتم إجراء جميع الاتصالات اللازمة بالقضية.[450]

ب) أما بالنسبة إلى الدفوع الأولية فلا بد أن يتقدم الطرف الذي يريد الدفع قبل المدة المحددة من بدء الإجراءات الكتابية، وعليه لا بد أن يتضمن الدفع جميع المسائل المتعلقة بالوقائع أو القانون التي يقوم على أساسها مدعوماً بالوثائق اللازمة. ثم تقوم المحكمة أو رئيسها في حالة عدم انعقادها بتحديد موعد أقصى يمكن الطرف الآخر من تقديم تقرير مكتوب رداً على الدفع، وبعد أن تتلقى المحكمة جميع التفاسير والردود من جميع أطراف ومن مندوبي اللجنة تقدم المحكمة رأيها في الدفع بقرار منفصل أو بقرار ملحق بموضوع القضية.[451]

ت) أما في حالات الخطر البالغة فيمكن للمحكمة وفقاٍ لنص المادة (٢/٦٣) من الاتفاقية أن تتخذ التدابير المؤقتة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات، وللمحكمة أن تحدد أي وقت سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأطراف وذلك على وفق نص المادة (٢٣) من اللائحة الداخلية للمحكمة.[452]

---

[449] انظر المادة ٦١ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[450] عزت سعد السيد البرعي، مرجع سابق، ص٦٦٠.
[451] عزت سعد السيد البرعي، مرجع سابق، ص٦٦٠.
[452] انظر نص المادة ٢/٦٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة ٢٣ من اللائحة الداخلية للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

ج) مراحل سير الدعوى أمام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

وفقاً للمادة (٢٩) من اللائحة الداخلية للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان فإن رئيس المحكمة يتحقق من الإجراءات المتبعة من قبل مندوبي الأطراف وممثلي اللجنة أو رئيسها في حالة عدم تعيين مندوبها بعد، ثم يقوم بتحديد النظام المتبع والوقت الذي يتم من خلاله تقديم المذكرات والردود عليها.[453]

كما نصت المادة (٣٣) من اللائحة الداخلية للمحكمة بعد انتهاء المحكمة من الإجراءات الكتابية اللازمة وارتأت المحكمة ان هناك إجراءات إضافية أخرى فيمكن أن تضمها للإجراءات السابقة، كما إذا وجدت المحكمة أن هناك قضيتين تجمعهما العناصر المشتركة نفسها يجوز للمحكمة ان تضمهما معاً في أي وقت من الإجراءات، ثم يحدد رئيس المحكمة تاريخ بدء الإجراءات الشفهية بعد التشاور مع مندوبي الأطراف وممثلي اللجنة أو أي شخص آخر مدعو للمثول أمام المحكمة.[454]

أما بالنسبة إلى لسماع الشهود والخبراء فيمكن للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب مندوبي الدول الأطراف أو ممثلي اللجنة وذلك من أجل مساعدة المحكمة على أداء مهمتها، التشاور مع الأطراف وأن تطلب أي شخص أو مكتب أو جهة أخرى من اختيارها للحصول على المعلومات أو إبداء رأي من أجل وضع تقرير بشأن مسألة محددة. ويتم استدعاء الشهود والخبراء وغيرهم من الأشخاص الذين تقرر المحكمة سماعهم بواسطة قلم كتاب المحكمة، حيث إن نفقات حضورهم تحدد من قبل الرئيس ويتحملها الطرف المشتكي، وفي القضايا الأخرى تحدد من قبل الرئيس وتتحملها المحكمة.[455]

ومن أبرز تطبيقات قرارات المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان قرارها بشأن تقدم حكومة كوستاريكا في ١٩٨٠/٧/٦ بشكوى تطالب المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان بأن تحقق في قضية السيدة (Viviana Gallardo) وهي مواطنة كوستاريكية لقيت حتفها في أحد سجون كوستاريكا حيث طلبت حكومة كوستاريكا من المحكمة أن تفصل في المسألة ما إذا كانت الأعمال التي ارتكبت ضد السيدة المذكورة قبل وفاتها تشكل انتهاكاً، من جانب السلطات الداخلية للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وأعلنت الحكومة الكوستاريكية أنها متنازلة عن شرط استنفاد طرق الطعن الداخلية، كما تنازلت عن الشرط الثاني وهو إتمام الإجراءات أمام اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان.

وقد قامت المحكمة قبل البت في اختصاصها بدراسة مدى جواز تنازل حكومة كوستاريكا عن هذين الشرطين، وأثناء نظر المحكمة للقضية تقدمت حكومة كوستاريكا بطلب احتياطي إلى اللجنة الأمريكية

---

[453] انظر المادة ٢٩ من اللائحة الداخلية للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
[454] انظر المادة ٣٣ من اللائحة الداخلية للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
[455] عزت سعد السيد البرعي، مرجع سابق،٦٦٢.

لحقوق الإنسان، وفي النهاية خلصت المحكمة إلى رفض دعوى حكومة كوستاريكا، واستجابت المحكمة للطلب الاحتياطي للحكومة الكوستاريكية بإحالة الدعوى إلى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان بوصفها الجهاز الأول المختص بتلقي ونظر طعون الأفراد والدول على حد سواء.[456]

وعندما تنتهي المحكمة وتجد أن هناك انتهاكاً للاتفاقية فأنها تطبق المادة (١/٦٣) من الاتفاقية وتصدر قراراً قد يفصل في مسألة التعويض العادل وقد تقتصر على الإشارة إلى الإجراءات التي سوف تتبعها المحكمة فيما بعد، أما إذا كانت هذه المسألة لم تثر بواسطة الأطراف أو اللجنة فإن المحكمة تحدد في حكمها الصادر في موضوع القضية المهلة التي يتعين على الأطراف أو اللجنة تقديم طلب التعويض العادل خلالها.[457]

أما في حالة التسوية الودية فيتم إخطار المحكمة أنه قد تم الاتفاق بين ضحية الانتهاك والدولة الطرف المعنية، وللمحكمة أن تحتفظ بحقها في مراجعة الاتفاق للتأكد من إنصافه للطاعن.[458]

وفي النهاية تصدر أحكام المحكمة في جلسة علنية بناء على رأي أغلبية القضاة الحاضرين، ويجوز أن يشمل الحكم آراء القضاة المعارضين ولا بد أن يشمل الحكم الأسباب التي بنيت عليه، علماً أن أحكام المحكمة واجبة النفاذ وغير قابلة للاستئناف وذلك على وفق المادة (٦٧) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وعند التنازع حول معنى أو مضمون الحكم تقوم المحكمة بالفصل بناء على طلب أي من الأطراف، ويقدم هذا الطلب خلال ٩٠ يوماً من تاريخ إبلاغ الطرف بالحكم.[459]

ولا بد أن يتم تحديد النقاط الواردة في الحكم المطلوب تفسيره من جانب المحكمة بصورة واضحة ثم يخطر أطراف القضية الأخرون واللجنة بهذا الطلب حيث بإمكانهم تقديم ملاحظاتهم كتابياً خلال المهلة التي يحددها رئيس المحكمة، وترتب على طلب التفسير وقف آثار الحكم إلى أن تقوم المحكمة بالفصل في النقاط المطلوبة وتحديد معناها ومضمونها.[460]

أما بالنسبة إلى الحكم الذي يتضمن دفع تعويضات للشخص المتضرر فإنه يجب على الدولة المعنية الصادر ضدها الحكم تنفيذه وفقاً للإجراءات الداخلية المعمول بها التي ترعى تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة.[461]

---

[456] د. هشام أحمد المصري، النظام القضائي (ماهيته وأهميته) في ضوء علاقته بالسيادة، مرجع سابق، ص٤٦٥.
[457] انظر المادة ٢/٤٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[458] انظر المادة ٢/٤٥ من اللائحة الداخلية للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
[459] انظر المادة ٦٧ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[460] انظر المادة ٤٨ من اللائحة الداخلية للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
[461] انظر المادة ٦٨ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ذلك فلا تستطيع المحكمة أن تفرض ما أمرت به، ولم تنص المحكمة على مهلة محددة على الدولة أن تقوم خلالها بتنفيذ الحكم الصادر ضدها، وعليه ترفع المحكمة تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في دورتها العادية لتنظر الجمعية العامة، وتحدد بصورة خاصة القضايا التي لم تلتزم الدولة بالحكم الذي صدر ضدها، وتقدم التوصيات المناسبة بشأنها، وهذا ما نصت عليه المادة (٦٥) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.[462]

وعلى الرغم مما تقدم فلا يعني أن الجمعية العمومية جهاز رقابي يراقب تطبيق الاتفاقية أو الجهة المعنية بتنفيذ أحكام المحاكم، حيث نصت الاتفاقية صراحة على أن مسؤولية تنفيذ الأحكام تقع على الجهة التي أصدرتها.[463]

تجدر الإشارة إلى أنه لم يحدث أن امتنعت أي دولة عن تنفيذ تلك الأحكام لتفادي رد الفعل الشعبي، كما أن الدول تحرص على أن تتفادى حكم الإدانة وذلك عن طريق اللجوء إلى تسوية كي لا يؤثر سلباً في العلاقات المتبادلة بين الشعوب التي هي مصدر السلطة.[464]

والآن ننتقل إلى قارة أخرى من العالم من أجل أن نستعرض نظاماً قضائياً أخر ألا وهو " النظام الإفريقي لحقوق الإنسان".

المبحث الثاني: آليات الحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان (الإفريقية والعربية)

نجد في القارة الأوروبية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ونجد في القارة الأمريكية المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وكلتا المحكمتين أدتا دوراً كبيراً في إرساء القواعد الأساسية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفي جهة أخرى من العالم نجد القارة الأفريقية وفيها المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ويشار إليها ايضاً باسم " المحكمة الإفريقية".[465]

المطلب الأول: المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

من خلال منظمة الوحدة الإفريقية، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام1981، الذي دخل حيز النفاذ عام 1986، ونص فيه على حماية حقوق الإنسان الأساسية، تولى هذا الميثاق إنشاء محكمة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بجانب اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إلا أن منظمة الوحدة

---

[462] انظر المادة ٦٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[463] عزت سعد السيد البرعي، مرجع سابق، ص٦٧٠.
[464] د. محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة ،١٨٧.
[465] بونوة عبد المنعم، الهيئات القضائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص ٧١.

الإفريقية أصبحت عام 2002 الاتحاد الإفريقي الذي أنشأ المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان وأدمج فيها المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ووسع اختصاصاتها، وإذا كان بروتوكول إنشاء المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان قد أعتمد عام 2003 ودخل حيز النفاذ عام 2009، إلا أن هذه المحكمة لم تفعل حتى الآن[466]، لذلك فإن بيان كل ما له علاقة بالمحكمة سيتناول المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشكل موسع.[467]

حيث إن المادة (4) من بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان، قد بينت أن مدة ولاية أعضاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لا تنتهي إلا بانتخاب قضاة المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان وأدائهم القسم القانوني، وبما أن هؤلاء القضاة لم يتم انتخابهم حتى الآن فستتم الإشارة إلى محكمة العدل وحقوق الإنسان في الهامش، خاصة أن الاختلافات بينهما طفيفة، لعل أهمها أن لتلك المحكمة فرعين: أحدهما لحقوق الإنسان وهو الذي حل محل المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والآخر للعدل، كما أن الفارق الآخر يتمثل في عدد القضاة، حيث زيد العدد في محكمة العدل وحقوق الإنسان من أحد عشر قاضياً إلى ستة عشرة قاضياً.

جاء تبني فكرة إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لكفالة حماية الحقوق الواردة في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على غرار المواثيق الإقليمية الأخرى.[468]

ومما لا شك فيه فإن الحماية الناجعة لحقوق الإنسان لا بد أن تبدأ من داخل كل دولة ضمن آليات سياسية تتصل بالنظام السياسي الديمقراطي للدولة، وتتصل بالدستور والقوانين الوضعية والقضائية، وتتصل بالروابط ولجان المجتمع الأهلي وبالأخص علاقة الإنسان بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه، والعمل على تأمين حقوقه وحرياته الأساسية.

---

[466] - يراجع في أهم التحديات التي واجهتها المحكمة :

The African Court Human and people's Rights: Challenges, achievements and prospects of cooperation with its Arab Counterpart. Dr. Fatsah Ouguergouz, UNION AFRICAINE
AFRICAN COURT ON HUMAN AND PEOPLES' RIGHTS, of the Arab Court on Human Rights, 25-26 May 2014, Manama, (Bahrein) p. 6

[467] انظر المادة ٢ من النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان.

[468] جاء تشكيل المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان وفروعها واختصاصاتها، في المادة (2) من النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان التي نصت على أن " تدمج المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في محكمة واحدة تسمى "المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان". والتي أنشئت عام 2003 ودخلت حيز النفاذ عام 2009، وبهذا الدمج تنتهي مدة ولاية أعضاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بانتخاب قضاة المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان، غير أن القضاة يظلون في مناصبهم إلى أن يقوم القضاة الجدد للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان بأداء اليمين القانونية وفقاً للمادة (4) من النظام الأساسي لمحكمة العدل وحقوق الإنسان، أما بالنسبة للقضايا العالقة لدى المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي لم يتم الفصل فيها بحلول تاريخ دخول حيز التنفيذ، فتحال إلى فرع حقوق الإنسان والشعوب للمحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان، طبقاً للبروتوكول المؤسس للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

إلا أنه وبسبب عدم توافر الآليات الفعالة لتنفيذ ما جاء في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تم اتخاذ خطوات أكثر جدية لتعزيز النظام الإفريقي لحقوق الإنسان، إلا وهو إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان التي تعتبر هيئة قضائية جديدة ومهمة في قارة ابتليت بالانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان منذ الاستعمار، ويمكن عن طريقها معالجة مشاكل النظام الإفريقي لحقوق الإنسان، والعمل على سد العجز في الهيئة التنفيذية واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان.

فكانت اللجنة الإفريقية تتبع إجراءات يغلب عليها الضعف ودفعت المنظمات غير الحكومية والحقوقيين والأكاديميين إلى المطالبة بإنشاء آلية قضائية فعالة، كما أن تصريح أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية أثناء الدورة الرابعة عشرة للمنظمة ١٩٩٣ أشار فيه إلى أنه حان الوقت للبدء بمشاورات حول إنشاء المحكمة انطلاقا من كون اللجنة الإفريقية لا تستطيع أن تقوم بالدور الذي تقوم به المحاكم الوطنية.[469]

فنصت المادة (١) من البروتوكول الإضافي للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن " تنشأ محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب يحكم اختصاصها ومهمتها هذا البروتوكول".[470]

وبالنسبة إلى العلاقة بين اللجنة والمحكمة نظمتها المادة (٢) من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي نصت على أن " تتم المحكمة التكليف الوقائي للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة) الذي كلفها به الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق)".[471]

ففي الدورة الثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية المنعقدة في تونس في يونيو ١٩٩٤ ظهرت فكرة إنشاء المحكمة[472]، حيث صدق رؤساء الدول والحكومات على توصية تدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية قبل استبدالها بالاتحاد الإفريقي، إلى تنظيم اجتماع يضم الخبراء الحكوميين للنظر في كيفية تدعيم مهام اللجنة الإفريقية، وذلك من خلال إنشاء المحكمة الإفريقية. وبناء على هذه التوصية بادر الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى دعوة خبراء حقوقيين لدراسة هذا الموضوع في مدينة كاب تاون بجنوب إفريقيا في سبتمبر ١٩٩٥، وبالتعاون مع اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب وبدعم اللجنة الدولية للحقوقيين.[473]

---

[469] انظر التطور التاريخي لاعتماد البروتوكول المضاف إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي أسس المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان، Revue Générale de Droit International Public, tome 84,1998,p768.

[470] انظر المادة ١ من البروتوكول الخاص بالميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

[471] انظر المادة ٢ من البروتوكول الخاص بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

[472] حول فكرة إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب يراجع:

The African Court Human and people's Rights: Challenges, achievements and prospects of cooperation with its Arab Counterpart. Dr. Fatsah Ouguergouz, UNION AFRICAINE
AFRICAN COURT ON HUMAN AND PEOPLES' RIGHTS, of the Arab Court on Human Rights, 25-26 May 2014, Manama, **(Bahrein)** p. 4.

[473] حفيظة شقير، المحكمة الإفريقية لحماية حقوق الإنسان والشعوب، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد٥، ١٩٩٨، ص٤٩.

وقد ناقشت تلك المجموعة مشروع البروتوكول المتعلق بإنشاء المحكمة الإفريقية، ثم عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء الأفارقة في دورته الخامسة والستين المنعقدة بطرابلس ليبيا سنة ١٩٩٦، الذي قرر إخطار الحكومات بهذا المشروع لدراسته وإرسال الملاحظات للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، ودعوة الخبراء الحكوميين إلى إعادة النظر في مشروع البروتوكول بالاعتماد على ملاحظات الحكومات والموافقة عليهم. وفي ديسمبر ١٩٩٧ في أديس أبابا بأثيوبيا وافق الخبراء الحكوميون على مشروع إنشاء المحكمة بعد مناقشته، كما تبناه مؤتمر وزراء العدل الأفارقه الذي تلا اجتماع أديس أبابا بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٩٧.[474]

بعد التصديق على الميثاق الإفريقي بسبعة عشر عاماً أنشأ الاتحاد الإفريقي جهازاً قضائياً لحقوق الإنسان لحماية حقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا، ومن هنا كانت بداية المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بموجب بروتوكول إضافي ملحق بالميثاق في يونيو سنة ١٩٩٨ بواغادوغو (بوركينو فاسو) ودخل حيز النفاذ في ٢٥ يناير سنة٢٠٠٤[475]، بعد أن صدقت عليه خمس عشرة دولة إفريقية على البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب يوم ٢٣ ديسمبر وهي (بوتسوانا، السنغال، غامبيا، مالي، يوغندا، جنوب إفريقيا، بوروندي، موريشيوس، الجزائر، رواندا، كوت ديفوار، توجو، ليبيا، ليسوتو، جزر القمر)، وعدد الدول الموقعة إحدى وخمسون دولة والمصدقة تسع وعشرون دولة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥.[476]

ولتأكيداً لمهمة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ودعم دورها لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، نصت المادة (٢) من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي على تنظيم العلاقة بين المحكمة واللجنة، " تتم المحكمة التكليف الوقائي للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة) الذي كلفها به الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب".[477]

فالهدف الأساسي من هذه المحكمة هو معالجة القضايا العالقة في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وإعطاء الحماية الحقيقة لتلك الحقوق سواء كانت ضمن إطار الميثاق أو البروتوكول أو الاتفاقيات الإقليمية أو الدولية، حيث يشمل اختصاصها كل الدعاوى والنزاعات التي تعرض عليها بشأن تفسير وتطبيق مختلف المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ذات العلاقة، والفصل في النزاعات المعروضة

---

[474] حفيظة شقير، المحكمة الإفريقية لحماية حقوق الإنسان والشعوب، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد٥، ١٩٩٨، ص٤٩.

[475] The African Court Human and people's Rights: Challenges, achievements and prospects of cooperation with its Arab Counterpart. Dr. Fatsah Ouguergouz, UNION AFRICAINE AFRICAN COURT ON HUMAN AND PEOPLES' RIGHTS, of the Arab Court on Human Rights, 25-26 May 2014, Manama, **(Bahrein)** p. 4.

[476] د. خالد أحمد محمد حميد، حماية حقوق الإنسان في النظام الإقليمي، دراسة مقارنة بين النظام العربي والنظام الإفريقي، مرجع سابق، ص٤٣٢.

[477] انظر المادة ٢ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.

عليها، وتقديم الاستشارات حول مختلف القضايا القانونية للدول ولجميع الأجهزة الإفريقية الرسمية وغير الرسمية التي يعترف بها الاتحاد الإفريقي، وذلك طبقاً للمادة (٣) من البروتوكول، وهذه الصياغة وسعت من اختصاص المحكمة بشكل أكبر، وهي فكرة المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان نفسها.[478]

وبحسب المادة (٤) من البرتوكول تختص المحكمة بإصدار اراء استشارية في أيه مسألة قانونية تختص بالميثاق أو أي وثيقة أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، بناءً على طلب أي دولة في الاتحاد الإفريقي أو أي من هيئاته أو منظمة إفريقية، يعترف بها الاتحاد الإفريقي. وللمحكمة أن تبدي الأسباب التي تتعلق بآرائها الاستشارية، بشرط أن يكون لكل قاض الحق في تسليم رأي منفصل أو معارض.[479]

وللمحكمة قبول القضايا التي ترفع من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية ومجموعات الأفراد لأسباب استثنائية دون إجراء أولي، إضافة ما تحيله اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ويوضع هذا البند تحت الاختصاص الاستثنائي لمحكمة العدل وحقوق الإنسان.[480]

وطبقاً للمادة الخامسة من البروتوكول يجوز لجميع الدول والمنظمات الإفريقية حتى الأفراد رفع دعاوى قضائية أمام المحكمة على غرار المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان كالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وتستند المحكمة في أداء عملها إلى كل من الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان، وبروتوكول المحكمة ونظامها الداخلي، وتستند كذلك إلى المواثيق الدولية والإفريقية وغير الإفريقية ذات العلاقة.[481]

أولاً: تشكيل المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تتألف المحكمة من أحد عشر قاضياً من مواطني دول أعضاء المنظمة الذين يتم انتخابهم بصفتهم الشخصية، المعروفين بحيادهم ونزاهتهم، والذين تتوافر لديهم المؤهلات الضرورية لممارسة أعلى المهام القضائية في بلدانهم، ويتميزون بكفاءتهم وخبرتهم في مجال القانون الدولي أو حقوق الإنسان وبشرط لا يكون في تشكيل المحكمة قاضيان من جنسية ذات الدولة.[482]

وتقترح كل دولة طرف في الميثاق ثلاثة مرشحين للمحكمة على أن يكون اثنان منهم من جنسيتها، ويضع الأمين العام للمنظمة قائمة بأسماء المرشحين ويحيلها إلى الدول الأعضاء في المنظمة قبل ثلاثين يوماً على الأقل من انعقاد الدورة التالية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، مع الأخذ في الاعتبار التمثيل

---

[478] انظر المادة ٣ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
[479] انظر المادة ٤ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
[480] انظر المادة٦ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
[481] انظر المادة ٥ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
[482] انظر المادة ١٠ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

الملائم من حيث الجنس أثناء عملية الانتخاب، ويتم انتخاب قضاة المحكمة بالاقتراع السري بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين الذين يدلون بأصواتهم في الجمعية العمومية، مع مراعاة التوزيع الجغرافي في القارة ومع الأخذ في الاعتبار تمثيل الثقافات القانونية الرئيسية.[483]

ولا بد من استقلال القضاة بحيث تفصل المحكمة في المسائل التي تعرض عليها بنزاهة وعلى أساس الوقائع، ووفقاً للقانون، من دون قيود أو تدخل غير لازم أو إقناع أو ضغط أو تهديد، أو تدخل مباشر أو غير مباشر من أي شخص أو جماعة لأي سبب من الأسباب. ولا يجوز لأي قاض أن ينظر في قضية سبق أن شارك فيها كوكيل أو كمستشار أو كمحتكم لأحد الأطراف، أو كعضو لمحكمة دولية أو محلية أو لجنة تقصي الحقائق، أو بأي صفة أخرى، وأي شك في ذلك يتم فصله بقرار من المحكمة.[484]

وطبقاً للقانون الدولي يتمتع قضاة المحكمة من لحظة انتخابهم وعلى مدى توليهم مناصبهم بالحصانات التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين. ولا يكون قضاة المحكمة مسؤولين عن أي قرارات أو آراء صدرت أثناء ممارستهم لمهامهم.[485]

وقد أشاد المتخصصون بالمادة١١ والتي تنص على ضرورة مراعاة التسوية بين الجنسين في قائمة المرشحين لشغل منصب قاضي المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان، وهو ما لا نجده في اتفاقيات تأسيس المحاكم الدولية باستثناء نظام المحكمة الجنائية الدولية.

ثانياً: مدة ولاية القضاة في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تنص المادة ١٤ من البروتوكول على أن مدة عضوية القضاة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتنتهي خدمة أربعة قضاة في الانتخاب الأول بعد سنتين وخدمة أربعة قضاه آخرين بعد أربع سنوات، ويتم انتخاب هؤلاء القضاة بالقرعة التي يجريها الأمين العام للمنظمة فور الانتخاب الأول، بحيث يشغل القاضي الذي ينتخب ليحل محل قاض لم تنته فترة منصبه المتبقي من مدة سلفه. كما يواصل القضاة النظر في القضايا الذين نظروا أجزاء منها على الرغم من انتهاء مدة شغلهم للمنصب.[486]

وينتخب المؤتمر قضاة المحكمة بطريقة الاقتراع السري بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين الذين يدلون بأصواتهم في الجمعية العمومية، مع ضمان تمثيل الأقاليم الرئيسية لإفريقيا وتقاليدها القانونية الرئيسية

---

[483] انظر المواد ١١،١٢،١٣ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
[484] انظر المادة١٥ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.
[485] انظر المادة ١٥ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.
[486] انظر المادة ١٤ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.

التالية مثل اللاتيني، والانجلوسكسوني والإسلامي والقانون الإفريقي الطبيعي، بالإضافة إلى تمتع القضاة بالخبرة في مجال حقوق الإنسان والشعوب، وفقاً للمادة ١٤ من البروتوكول.[487]

ويتمتع القضاة بالحصانة المعهودة للممثلين الدبلوماسيين وفقاً للقانون الدولي، كما يتمتعون بالحصانة ضد الإيقاف أو العزل بقرار جماعي لباقي قضاة المحكمة إذ كان القاضي لم يعد صالحاً للبقاء في عضوية المحكمة، ويصبح قرار المحكمة نهائياً إلا إذا رفضه المؤتمر التالي لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية.[488]

أما بالنسبة إلى تعارض منصب قاضي المحكمة مع أي نشاط آخر قد يتعارض مع استقلال أو حياد القاضي، أو متطلبات المنصب كما تحددها قواعد إجراءات المحكمة، وأي شك بشأن هذه النقطة، يتم الفصل فيه بقرار من المحكمة.[489]

كما نصت المادة (١/١٧) من البروتوكول على "لا يوقف قاض أو يفصل من منصبه إلا إذا اتضح – بقرار جماعي من أعضاء المحكمة الآخرين– أنه لم يعد يفي بالشروط المطلوبة لشغل منصب القاضي في المحكمة"، ونصت المادة ٢/١٧ على" يكون مثل هذا الحكم من المحكمة نهائياً ويصبح ساري المفعول على الفور".[490]

وأما ما يتعلق برئاسة المحكمة فقد نظمتها المادة (١٨) من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي حيث تنتخب المحكمة رئيساً لها ونائباً للرئيس لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهما مرة واحدة فقط. ولا يجلس القاضي في المحكمة عند نظر قضية تتعلق بالدولة تابع لها، ويجب أن يكتمل النصاب القانوني للمحكمة بسبعة قضاة من الأحد عشر قاضياً كما يؤدي الرئيس مهامه القضائية على أساس الوقت الكامل ويقيم في مقر المحكمة.[491]

وتعين المحكمة أميناً للسجل الخاص بها وتزوده بما يلزم من هيئة العاملين وفقاً لقواعد الإجراءات الخاصة بالمحكمة، ويقيم أمين السجل في مقر المحكمة.[492]

---

[487] انظر المادة ١٤ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.
[488] الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأه المعارف، مصر، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤، ص٣٣٠.
[489] انظر المادة ١٦ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.
[490] انظر المادة ١٧ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.
[491] انظر المادة ١٨ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان. والشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، مرجع سابق، ص٣٣٠.
[492] انظر المادة ٢١ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.

كما يحدد ويتحمل الاتحاد الإفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سـابقاً) نفقات المحكمة، وأجور وعلاوات القضـاة وميزانية السـجل الخاص بها، وفقاً للمعايير التي تضـعها منظمة الوحدة الإفريقية بالتشـاور مع المحكمة، واضعة في الاعتبار استقلال المحكمة.[493]

ويتحدد مقر المحكمة بالمكان وفقاً لمؤتمر رؤسـاء الدول والحكومات، ولكن يجوز أن تنعقد في إقليم أي دولة عضـو في منظمة الوحدة الإفريقية عندما ترى أغلبية المحكمة ذلك مناسـباً وبالموافقة المسـبقة للدولة المعنية، ويجوز أن يغير مؤتمر رؤسـاء الدول والحكومات مقر المحكمة بعد التشـاور معها، طبقاً للمادة (٢٢) من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.[494]

وعملياً قرر مؤتمر رؤسـاء الدول والحكومات الإفريقية تحديد مقر المحكمة في عاصـمة تنزانيا "أروشـا"، وفي يناير ٢٠٠٦ تم انتخاب أول دفعة قضـاة للمحكمة من قبل مؤتمر الدول والحكومات في الخرطوم السـودان، وأدت الدفعة الأولى من القضـاة القسـم أمام مؤتمر الدول والحكومات في غامبيا، وبدأت عملها الرسمي في أديس أبابا ٢٠٠٦، ثم انتقلت المحكمة لمقرها في مدينة أروشا بجمهورية تنزانيا في ٢٠٠٧.

وقد حددت المادة (١٨) من النظام الداخلي للمحكمة اللغات الرسمية ولغات العمل للمحكمة، وهي اللغات الرسـمية للاتحاد الإفريقي نفسـها، ويجوز اختيار لغة واحدة أو أكثر من هذه اللغات لتكون للعمل، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وتسمح المحكمة لأي شخص بأن يستخدم اللغة التي يختارها إذا ارتأت المحكمة عدم توافر لدى الشـخص الدراية الكافية لأي من اللغات الرسـمية للمحكمة، وقد تحدد المحكمة شـروطاً للاستعانة بالمترجمين الفوريين.[495]

ثالثاً: اختصاصات المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تبلغ أهمية مدى فاعلية أي جهاز قضائي بمدى ما يملكه من الصلاحيات والسلطات الممنوحة له بموجب الاتفاقيات التي أنشئت من خلاله وخاصة التي تعمل في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ويتبين مدى فاعلية هذا الجهاز أو العكس من خلال صلاحياته المتاحة.

ولقد رأينا في المحاكم السابقة أنه يتوافر فيها اختصاصين: قضائي واستشاري، فكذلك المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان تمتلك تلك الاختصاصات نفسها، إلا أنها ليست مشابهة لها؛ فهناك اختلافات بسيطة بحسب النظام الأساسي لكل من هذه المحاكم.

---

493 انظر المادة ٢٩ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.
494 انظر المادة ٢٢ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.
495 انظر المادة ١٨ من النظام الداخلي للمحكمة الإفريقية للعدالة وحقوق الإنسان.

أ) الاختصاص القضائي

تختص المحكمة بالنظر في كل القضـــايا التي تعرض عليها باعتبارها جهازاً قضـــائياً متكاملاً، وهذا ما نصـــت عليه المادة (٣) من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي " يمتد اختصـــاص المحكمة إلى كافة القضايا والنزاعات التي تقدم إليها والتي تتعلق بتفسير وتطبيق الميثاق، وهذا البروتوكول وأي اتفاقية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، حيث يكون للمحكمة اختصاص تسوية المسألة بقرار تصدره ".[496]

والملاحظ أن المادة (٣) من البروتوكول الســـابقة الذكر لم تميز بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية والواجبات، كما أنها لم تميز بين الوثائق الإفريقية والوثائق الدولية الخاصـــة بحقوق الإنســـان، حيث إن المحكمة تطبق مختلف المواثيق والإعلانات الخاصـــة بحقوق الإنســـان، ســـواء كانت من وضـــع الدول الإفريقية، أو من وضع المجتمع الدولي.[497]

كما أن المحكمة الإفريقية لحقوق الإنســـان تتميز باختصـــاص قضـــائي مزدوج؛ فهي تتلقى الدعاوى من اللجنـة الإفريقيـة والـدول الأطراف في البروتوكول، ومن كـل منظمـة دوليـة إفريقيـة تـدعي انتهـاك حقوق الإنســـان من قبل أية دولة طرف في البروتوكول من جهة، وتتلقى من المنظمات غير الحكومية ومن الأفراد إذا كانت الدولة المعنية بهذه الانتهاكات قد اعترفت باختصـــاص المحكمة من جهة آخرى وذلك طبقاً للمادة (٣٤) الفقرة ٦ من البرتوكول.[498]

ويتجلى الهدف الأســاســي للاختصــاص القضــائي للمحكمة في تحديد مدى انتهاك أي دولة لأي حق أو حرية منصـوص عليها في الميثاق أو في البروتوكول أو في اتفاقيات حقوق الإنسـان التي صـدقت عليها تلك الدولة. كذلك بالنسبة إلى الاتفاقيات المتعلقة بالجوانب المختلفة لقضـايا اللاجئين وحقوق الطفل وتبعاً لذلك تســتطيع المحكمة إصــدار قرارات وأحكام بشــأن الدعاوى تتضــمن تعويضــات عن الأضــرار، وإصلاحها.[499]

وينقســم الاختصــاص القضــائي في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنســان والشــعوب طبقاً للمادة (٥) من البروتوكول إلى اختصاصين: اختصاص إجباري، واختصاص اختياري.

---

[496] انظر المادة ٣ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان.

[497] لعرج سمير، ترقية وحماية حقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا بين الآليات الرسمية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق بن عكنون، ٢٠١١،٢٠١٢.

[498] انظر المادة ٣٤ الفقرة ٦ من البروتوكول.

[499] انظر منظمة العفو الدولية، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فرصة تعزيز حماية حقوق الإنسان في أفريقيا، www.amnesty.org

فالاختصاص الاجباري: وفقاً لنص المادة (٥) " يكون من حق من يلي تقديم قضايا إلى المحكمة:

أ) اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان.
ب) الدول الطرف التي رفعت الشكوى إلى اللجنة.

ج) الدول الطرف رفعت ضدها شكوى إلى اللجنة." [500]

فتختص المحكمة بالنظر في القضـــايا التي ترفعها لجنة حقوق الإنســـان، والدولة العضـــو التي قدمت الشـكوى ضـدها إلى اللجنة، والدولة العضـو التي يكون أحد مواطنيها ضـحية لانتهاك حقوق الإنسـان، وأخيراً المنظمات الدولية الحكومية والإفريقية.[501]

أما الاختصـاص الاختياري: فقد نصـت عليه المادة (٦) من البروتوكول الذي يتعلق بالقضـايا التي ترفع مباشـرة إلى المحكمة من طرف الأفراد والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز (المراقب) لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان.

حيث نصت المادة (٦) تحت عنوان الاختصاص الاستثنائي:

١) بصـــرف النظر عن أحكام المادة (٥) " يجوز للمحكمة– لأســباب اســتثنائية – أن تســمح للأفراد، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات من الأفراد برفع القضـــايا أمام المحكمة من دون الإجراء الأولي بموجب المادة (٥٥) من الميثاق".[502]

ويرجع السبب إلى أن ولاية المحكمة اختيارية ومقيدة بإرادة الدول الأطراف بالنسبة إلى الإفراد والمنظمات غير الحكومية، كما أن أغلب الشـــكاوى مقدمة من قبل الأفراد والمنظمات غير الحكومية ضـــد الدول الأطراف في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسـان، وهذا ما أثبتته اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسـان، لكن تقييد رفع شكاوى الأفراد والمنظمات غير الحكومية يترتب عليه خرق في مفاهيم حقوق الإنسان التي ترمي إلى حمايـة الأفراد من انتهـاك الـدول، وبهـذا لا يمكن الاعتمـاد عليهـا لتكون مثـل الحـامي الرئيســـي لهـذه الحقوق.[503]

---

[500] انظر المادة ٥ من البرتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
[501] د. جمال شاهين، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٤٠١.
[502] انظر المادة ٥٥ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب التي تنص " يقوم أمين اللجنة قبل انعقاد كل دورة بوضع قائمة المراسلات الواردة من غير الدول الأطراف في الميثاق ويقدمها إلى أعضاء اللجنة الذين يجوز لهم طلب الاطلاع عليها والنظر فيها. وتنظر اللجنة هذه المراسلات بناء على طلب الأغلبية المطلقة لأعضائها".
[503] Jumma D, 2007, Access to the African Court on Human and people, Rights: A Case of the poacher turned Gamekeeper, Op, Cit, P.3.

ونخلص إلى أن الاختصـاص القضـائي للمحكمة ينحصـر في تقديم الشـكاوى والدعاوى للمحكمة ضـد اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسـان والشـعوب، وحق الدول الأعضـاء، حيث تلجأ المحكمة لعرض القضـايا التي سـبق لها النظر فيها لعدم قدرتها على حلها، وفي حق الدول الأعضـاء فقط في الميثاق أو الدول التي صـدقت على البروتوكول رفع الدعاوى إلى المحكمة. أما حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية فهو مقيد بإرادة الدول لرفع الدعاوى أمام المحكمة. وهذا يذكرنا بوجه الشبه فيما يتعلق بالاختصاص القضائي بين المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قبل دخول البروتوكول الحادي عشر حيز النفاذ.

ب) الاختصاص الاستشاري

وكما هو معروف فإن الأجهزة القضائية تمنح آراءها عندما يطلب إليها ذلك[504]، لكن في المقابل فإن هذه الآراء غير ملزمة كونها لا تتمتع إلا بقيمة أدبية فقط، وبحسـب نص المادة (٤) من البروتوكول " بناء على طلب أي دولة عضـو في منظمة الوحدة الإفريقية، أو أي من هيئاتها، أو منظمة إفريقية تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية، يجوز للمحكمة أن تعطي رأيها بشـأن أي مسـألة قانونية تتعلق بالميثاق، أو أي وثيقة إفريقية تتعلق بحقوق الإنسان".[505]

والملاحظ أن واضـعي البروتوكول لم يفتحوا المجال أمام المنظمات غير الحكومية الإفريقية التي تتمتع بمركز (المراقب) أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان بطلب آراء استشارية.[506]

والهدف الأسـاسـي من إبداء الآراء الاسـتشـارية من المحكمة هو تفسـير المواثيق بناء على طلب إحدى الدول الأعضـاء في منظمة الوحدة الإفريقية، أو بناء على طلب أحد الأجهزة التابعة لها، حيث إن البروتوكول لم يجعل طلب الآراء من المحكمة حكراً على جهاز معين أو جهة معينة بالذات. بل جعله مفتوحاً لكل دول الأعضـاء، وكل أجهزة الاتحاد، وكل المنظمات التي يعترف بها الاتحاد، ومثله في ذلك مثل الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان حسب نص المادة (٦٤)، حيث جاء إبداء الرأي مفتوحاً[507]، وذلك

---

[504] يراجع في نشأة وتطور الوظيفة الاستشارية للمحاكم القضائية في القانون الدولي، د. أحمد حسن الرشيدي، الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية، ودورها في تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣، ص٧-٤٣.

[505] انظر المادة ٤ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.

[506] Fatsha Ouguegouz, la cour africaine des droits de l'homme et des peoples, Gros plan sur le plan sur le premier organe judiciaire a' vocation continentale.Op. cit, p236

[507] انظر المادة ٦٤ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والتي تنص على " يمكن للدول الأعضاء في المنظمة استشارة المحكمة بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو أيه معاهدات أخرى تتعلق بحماية حقوق الإنسان في الدول الأمريكية. ويمكن ايضاً للهيئات المنصوص في الفصل العاشر من ميثاق منظمة الدول الأمريكية المعدل ببروتوكول بوينس آيرس، ضمن نطاق اختصاصها، أن تطلب استشارة المحكمة".

كله خلافاً للاتفاقية الأوروبية في نص الفقرة ١من المادة (٤٧) من البرتوكول الحادي عشـر والتي جعلت هذا الطلب حكراً على لجنة الوزراء فقط.[508]

كما يجب أن يكون الرأي الاستشاري لهذه المحكمة معللاً حسب ما نصت عليه الفقرة ٢ من المادة (٤) من البروتوكول، كما سمحت هذه الفقرة كذلك لأي قاض من قضاة المحكمة أن يلحق رأيه المنفرد أو رأيه المخالف بالرأي الاستشاري للمحكمة. وهذا على وفق الفقرة ٢ من المادة (٤) حيث جاء فيها أن " تبدي المحكمة الأسباب التي تتعلق بآرائها الاستشارية، بشرط أن يكون لكل قاضٍ الحق في تسليم رأي منفصل أو معارض".[509]

ومن شروط طلب الرأي الاستشاري الآتي:

- أن يتعلق الطلب بمسائل قانونية، ويوضح فيه بدقة النقاط الخاصة التي يسعى إلى الحصول على الرأي من المحكمة بشأنها.
- يجب أن يحدد أحكام الميثاق أو أي صك من الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تقدم بطلب الرأي الاستشاري حوله، والظروف المؤدية إلى طلب الرأي وأسماء وعناوين ممثلي الكيانات المتقدمة بالطلب.
- لا ينبغي أن يتعلق موضوع الطلب بطلب معروض على اللجنة.[510]

وتشترك طبيعة الآراء الاستشارية على المستوى الإفريقي مع المستويين الأوروبي والأمريكي في عدم إلزاميتها مع المحافظة على قيمتها الأدبية، كما أنها بالتأكيد ستكون مثل الأداة للتغيير الإيجابي في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.[511]

ج) مراحل سير الدعوى أمام المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تتوافر في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان إجراءات خاصة للتقاضي أمامها، وذلك منذ رفع الشكوى إلى غاية إصدار الحكم في موضوع النزاع، حيث تضمنت أحكام المادة (٦) من البروتوكول المنشئ للمحكمة

---

[508] انظر المادة ٤٧ من البروتوكول الحادي عشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي تنص على "يجوز للمحكمة بناء على طلب لجنة الوزراء أن تبدي الآراء الاستشارية بشأن المسائل القانونية التي تتعلق بتفسير الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها".

[509] انظر المادة ٢/٤ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.

[510] برابح السعيد، الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان التطور والأهداف، مرجع سابق ص٣٠٨.

[511] د. محمد خليل الموسى، الوظيفة القضائية للمنظمات الدولية، الهيئات المعنية بتسوية نزاعات حقوق الإنسان والبيئة والتجارة الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

شـروطاً عامة وشـروطاً خاصـة، هي الشـروط المنصـوص نفسـها عليها في المادة (٥٦) من الميثاق الإفريقي والمتعلقة بالشروط الخاصة بالمراسلات الواردة من غير الدول الأطراف أمام اللجنة الإفريقية.[512]

وأجاز البروتوكول **للجنة الإفريقية لحقوق الإنسـان والشـعوب** اللجوء إلى المحكمة باعتبارها الجهاز الوحيد المكلف في ظل الميثاق بنظر الشـكاوى المرفوعة من الدول والأفراد قبل صـدور البروتوكول، فهي طرف أسـاسـي في كل قضـية ترفع إليها، كون موقعها أدرى من غيرها في اتباع الإجراءات اللازمة للقضـايا المطروحة عليها، فاللجنة قد تلجأ إلى المحكمة لعرض القضايا التي سبق لها النظر فيها كلما استعصى عليها حلها، أو كلما لم تكن لها القدرة على حلها وذلك وفق المادة (١/٥) من البروتوكول.[513]

كما يحق **للدول الأطراف** في الميثاق والمصدقة على البروتوكول رفع الشكاوى إلى المحكمة التي تقدمت بشكوى إلى اللجنة، ضد دولة أخرى طرف في الحالات لا تستطيع اللجنة الوصول إلى حل أو لم تقتنع بالحل الذي تم التوصل إليه، أو عدم اقتناع الدولة التي قدمت ضدها الشكوى أمام اللجنة بالحل الذي تم التوصـل إليه من طرف اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسـان، كما للدول صـلاحيات واسـعة فإذا رأت الدولة الطرف أن لها مصلحة في قضية من قضايا حقوق الإنسان من دون تحديد لهذه المصلحة، فإن المحكمة تحتفظ بحقها في تقدير هذه المصلحة.[514]

كما أجاز البروتوكول **للمنظمات الحكومية الإفريقية** حق رفع الدعوى إلى المحكمة، وهذا الحق الممنوح قد يستخدم فيما يخص طلب الآراء الاستشارية خاصة فيما يخص تخصص هذه المنظمات الحكومية.[515]

أما بالنسبة **للشكاوى الأفراد والمنظمات الحكومية** فلا تنظرها المحكمة إلا بعد أن تنظر فيها اللجنة، وهذا وفق المادة (٥٥) من الميثاق الإفريقي.[516] وفي كل الحالات فإن المحكمة يمكنها أن تنظر في الشـكاوى

---

[512] انظر المادة ٥٦ من الميثاق الإفريقي لحقوق الانسان والشعوب، تنظر اللجنة في المراسلات الواردة المنصوص عليها في المادة 55 والمتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب إذا استوفت وبالضرورة الشروط التالية:

1. أن تحمل اسم مرسلها حتى ولو طلب إلى اللجنة عدم ذكر اسمه.
2. أن تكون متمشية مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية أو مع هذا الميثاق.
3. ألا تتضمن ألفاظا نابية أو مسيئة إلي الدولة المعنية أو مؤسساتها أو منظمة الوحدة الإفريقية.
4. ألا تقتصر فقط على تجميع الأنباء التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية.
5. أن تأتي بعد استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية إن وجدت ما لم يتضح للجنة أن إجراءات وسائل الإنصاف هذه قد طالت بصورة غير عادية .
6. أن تقدم للجنة خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية أو من التاريخ الذي حددته اللجنة لبدء النظر في الموضوع.
7. ألا تتعلق بحالات تمت تسويتها طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام هذا الميثاق.

[513] د. خالد أحمد محمد حميد، حماية حقوق الانسان في النظام الإقليمي، دراسة مقارنة بين النظام العربي والنظام الإفريقي، مرجع سابق، ص٤٧٣.

[514] د. خالد أحمد محمد حميد، حماية حقوق الانسان في النظام الإقليمي، دراسة مقارنة بين النظام العربي والنظام الإفريقي، مرجع سابق، ص٤٧٤.

[515] د. خالد أحمد محمد حميد، حماية حقوق الانسان في النظام الإقليمي، دراسة مقارنة بين النظام العربي والنظام الإفريقي، مرجع سابق، ص٤٧٤.

[516] انظر المادة ٥٥ من الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب "يقوم أمين اللجنة قبل انعقاد كل دورة بوضع قائمة المراسلات الواردة من غير الدول الأطراف في الميثاق ويقدمها إلى أعضاء اللجنة الذين يجوز لهم طلب الاطلاع عليها والنظر فيها".

المعروضـــة عليها خلال ثلاثة أشـــهر بعد تقديم تقرير اللجنة إلى الجمعية العمومية لرؤســـاء الدول والحكومات.[517]

كما نصـــت المادة (٢/٨) من البروتكول الخاص على" يجوز للمحكمة ألا تنظر قضـــية ناشـــئة بموجب أحكام المادة (٥٥) من الميثاق حتى تنظر اللجنة المســألة وتعد تقريراً، أو تتخذ قراراً". وإذا تلقت المحكمة شـــكوى من دولة طرف في الميثاق انتهكت أحكام الميثاق، توجه المحكمة الشـــكوى إلى اللجنة لتخطرها بذلك، فتتولى اللجنة بعد ذلك إعداد تقرير أو تتخذ قراراً بشأنها.[518]

وفي "حالة قبول القضـــية يجوز للمحكمة بأغلبية ثلثي أعضـــائها أن تقرر رفضـــها، في حال وجدت بعد النظر الوافي توافر أحد أسباب عدم القبول المذكورة في المادة ٥٦ من الميثاق" المتعلقة بالشكاوى الصادرة عن الأطراف الأخرى غير الدول الأطراف.[519]

ويمنح البروتوكول **للأفراد والمنظمات غير الحكومية** التي تتمتع بصـــفة المراقب لدى اللجنة حق تقديم تقديم شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إلى المحكمة، وتنظر المحكمة بصفة استثنائية في هذه الشكاوى مع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة (٥٦) من الميثاق، وهذا الاختصاص مشروط بقبول الدولة صـــراحة لهذا الاختصـــاص، ويتوقف ذلك على إرادة المحكمة التي يمكن لها أن تســـمح بذلك من جهة، وعلى إرادة الدول الأطراف من جهة أخرى.[520]

وبعد التمعن و"التفكير تنظر المحكمة إلى جميع الشـــكاوى المرفوعة لها من جميع الدول الأطراف في الميثاق الإفريقي، ولها أن تنشئ لجنة لتقصي الحقائق إذا رأت ذلك مناسباً، كما أنها تساعد الدول المعنية على توفير التسهيلات من أجل المعالجة الفعّالة للقضية".[521]

كما نصـــت المادة (٢/٢٣) من البرتوكول الخاص على أنه يجوز للمحكمة أن تتلقى الأدلة والشـــهادات الشفهية والمكتوبة وكذلك الدفوعات والاعتراضات بما في ذلك شهادة الخبراء، وتتأخذ قرارها بناء على تلك الأدلة والاعتراضات.[522]

وتنتهي إجراءات المحكمة وفقاً للحالات التي حددتها المادة (٢٤) من البروتوكول الخاص حيث وضـحتها كالآتي:

---

[517] انظر المادة ٣/٨ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.
[518] انظر المادة ٢/٨ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.
[519] انظر المادة ٤/٨ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي
[520] د. خالد أحمد محمد حميد، حماية حقوق الانسان في النظام الإقليمي، دراسة مقارنة بين النظام العربي والنظام الإفريقي، مرجع سابق، ص٤٧٤.
[521] انظر المادة١/٣٢ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.
[522] انظر المادة ٢/٢٣ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.

1. " إذا وجدت المحكمة أن هناك انتهاكاً لحق من حقوق الإنسان أو حقوق الشعوب، تأمر بالإجراء المناسب لمعالجة الانتهاك.
2. يجوز للمحكمة كذلك أن تأمر بمعالجة نتائج الإجراء أو الوضع الذي يشكل المخالفة لهذا الحق، وأن يتم دفع التعويض العادل للطرف المضار.
3. في حالة الخطورة الشديدة والطوارئ، ومتى كان ذلك ضرورياً لتجنب الضرر الذي يقع على الأشخاص ويتعذر إصلاحه، تتخذ المحكمة الإجراءات المؤقتة عند الضرورة".

فإذا وقع انتهاك لأي حق من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تتأخذ المحكمة الإجراءات اللازمة لمواجهة هذا الانتهاك، وتصدر المحكمة قراراتها من أجل التعويض العادل، أما في حالة الخطر الشديد أو الطوارئ فتقوم المحكمة باتخاذ التدابير التي تراها ضرورية لمواجهة تلك الحالة.[523]

وبعد ذلك تصل المحكمة إلى آخر إجراء وهو إصدار الحكم النهائي بالأغلبية وغير القابل للطعن، وتنطق المحكمة حكمها علناً مع إرسال الإخطار اللازم بحيثيات الحكم إلى الأطراف. وإذا لم يمثل حكم المحكمة كلياً أو جزئياً رأي القضاة الجماعي فيكون من حق أي قاضٍ أن يسلم رأيه بشكل منفصل أو معارض.[524]

بعد ذلك تتعهد الدول الأطراف في البروتوكول بالامتثال للحكم في أي قضية تكون طرفاً فيها، وضمان تنفيذه[525]، وهذا ما نصت عليه المادة (٢٦) من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.[526]

وعلى وفق للمادة (٢٧) من البروتوكول الخاص يتم إخطار أطراف القضية بحكم المحكمة، ويتم إرساله إلى دول أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية. ويتم إرسال إخطار آخر إلى مجلس الوزراء بالحكم الذي يراقب تنفيذه نيابة عن الجمعية العمومية.[527]

ونشير إلى أن دمج المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في المحكمة الإفريقية للعدل وحقوق الإنسان، لم يفعّل حتى الآن، لذلك فإن المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مازالت تمارس مهامها من الناحية الواقعية ولها بعض الإنجازات، حسب النظام الذي قامت عليه منذ إنشائها والذي مازال هو المسؤول عن حماية حقوق الإنسان في الدول الإفريقية.[528]

---

[523] انظر المادة ٢٤ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.

[524] انظر المادة ٢٥ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.

[525] ـ يراجع حول دور الدول في اختيار الوسائل القانونية لتنفيذ الأحكام : د. يوسف بو القمح، أ. مريم بو غازي، إشكالية تنفيذ أحكام المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان (حالة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب) مجلة العلوم الإنسانية عدد ٤٢، ديسمبر ٢٠١٤، مجلد أ، ص ٥٤٠.

[526] انظر المادة ٢٦ من البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي.

[527] انظر المادة ٢٧ من البروتوكول الخاص بالميثاق الأفريقي. ويراجع في الرقابة على تنفيذ أحكام المحاكم الدولية لحقوق الإنسان عموما والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب خصوصا: د. يوسف بو القمح، أ. مريم بو غازي، إشكالية تنفيذ أحكام المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان (حالة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب) مجلة العلوم الإنسانية عدد ٤٢، ديسمبر٢٠١٤ مجلد أ، ص٥٤٢.

[528] حول أهم إنجازات المحكمة يراجع:

أوجه الشـبه والاختلاف بين النظام القضـائي الأوروبي والنظام القضـائي الأمريكي والنظام القضائي الإفريقي:

أوجه التشابه:

أولاً: اعتبار مسألة حماية حقوق الإنسـان ووضـعها في إطار أنظمة إقليمية مثل النظام الأوروبي والنظام الأمريكي والنظام الإفريقي أيسر من وضعها في ظل النظام العالمي، نظراً إلى أن الأنظمة الإقليمية تضم دولاً تجمعها روابط وأفكار سياسية وفلسفية متقاربة بخلاف الأنظمة العالمية.

ثانياً: النظام الأوروبي والنظام الأمريكي والنظام الإفريقي ينظرون إلى حقوق الإنســـان على أنها الحقوق المعترف بها للفرد لمجرد كونه إنســـاًنا، ومن ثم يأتي تأكيد على الحقوق المدنية والســـياســـية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ثالثاً: في أوروبا والأميركتين وإفريقيا تم إنشـاء أنظمة إقليمية فعالة لحقوق الإنسـان، وفي كل هذه الأنظمة مجموعة كاملة من المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنســـان من جانب، ومن جانب آخر نظام ضـــمان لإجراءات تنفيذ الاتفاقيات ومراقبتها، وفي كل الأنظمة تم إنشـاء آليات قضـائية للفصـل بين الدول والأفراد في الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان.

رابعاً: أن الهيكل التنفيذي للاتفاقيات الثلاث قد أخذ ذات الهيكل التنفيذي من حيث عمل لجنة حقوق الإنســان وفحص الشــكاوى والبت في قبولها أو رفضــها، فعلى ســبيل التشــابه فإن كل اللجان تقوم بعقد جلسات وإجراء التحقيقات في مكان الانتهاك المدعى وقوعه حيث يتيسر سماع الشهود ومناقشة الخبراء، وخاصة عندما تتواتر الشكاوى بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دولة ما.

أوجه الاختلاف:

أولاً: بالنســـبة إلى تقديم الشـــكاوى في الاتفاقية الأوروبية تقدم إلى الســـكرتير العام للمنظمة، أما في الاتفاقيتين الأمريكية والإفريقية تقدم الشكاوى إلى اللجنة مباشرة.

The African Court Human and people's Rights: Challenges, achievements and prospects of cooperation with its Arab Counterpart. Dr. Fatsah Ouguergouz, UNION AFRICAINE
AFRICAN COURT ON HUMAN AND PEOPLES' RIGHTS, of the Arab Court on Human Rights, 25-26 May 2014, Manama, **(Bahrein)** p. 8.

ثانياً: يتم قبول شـــكاوى وعرائض الأفراد بموجب الاتفاقية الأمريكية والإفريقية ضـــد دولة وافقت على الاتفاقيتين، ولا يشـــترط لذلك أن تقبل تلك الدولة اختصـــاص اللجنة بخلاف الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومن جانب آخر يتعين في النظام الأمريكي على الدول التي صدقت على الاتفاقية الأمريكية أن تصدر اعلاناً خاصاً اضافياً كشرط لقبول شكاوى الدول، بخلاف النظامين الأوروبي والافريقي حيث يتم قبول شكاوى الدول تلقائياً بالتصديق على الاتفاقية.

ثالثاً: عدم امتداد اختصـــاص اللجنة الأوروبية إلى خارج نطاق الدول الأطراف، أما اختصـــاص اللجنة الامريكية فيشمل الدول المنضمة إلى الاتفاقية الأمريكية بالإضافة إلى الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية التي لم تنضـــم إلى الاتفاقية. في حين أن الاتفاقية الإفريقية قد تختص بدول غير أطراف فيها إذا قررت اللجنة بالأغلبية المطلقة اختصاصها بذلك.

رابعاً: الاتفاقية الأوروبية نصـــت على عدم جواز اللجوء إلى اللجنة إلا بعد اســـتنفاد جميع طرق الطعن الداخلية، في حين أن الاتفاقية الأمريكية تشـترط لقبول الشـكوى اسـتنفاد طرق الطعن الداخلية باسـتثناء بعض الحالات من هذا الشرط:

أ) خلو القانون الداخلي من إجراء قانوني صحيح لحماية حقوق الإنسان.
ب) عدم السماح باللجوء إلى القضاء الداخلي، أو الحيلولة دون استنفاد طرق الطعن الداخلية.
ت) في حالة أن اللجوء إلى طرق الطعن الداخلية يؤدي إلى تأخير لا مبرر له.

خامساً: في النظامين الأوروبي والإفريقي يشترط أن يكون الشاكي هو نفسه ضحية الانتهاك، أما النظام الأمريكي فإنه يسـمح بتقديم الشـكوى الفردية إلى اللجنة من أي شـخص ولو لم يكن هو نفســه ضــحية الانتهاك، حيث إنه قد لا يستطيع لأي سبب من الأسباب تقديم الشكوى بنفسه.

سـادسـاً: أما بالنسـبة إلى مهمة مراقبة تنفيذ أحكام المحكمة، ففي النظام الأوروبي هذه المسـؤولية مسـندة إلى لجنة الوزراء، أما في النظامين الأمريكي والإفريقي فإن مسـؤولية مراقبة تنفيذ الأحكام تقع على كاهل الجهة التي أصدرتها.

سـابعاً: المحكمتان الأمريكية والإفريقية لحقوق الإنسـان تقضـيان للطرف المتضـرر بتعويض مناسـب عما لحق به من عطل أو ضـرر من جراء انتهاك أحكام الاتفاقية كموضـوع الشـكوى أو الالتماس، وبضـمان حقه أو حريته وبإصـــلاح الوضـــع أو الإجراء الذي أدى إلى الانتهاك متى كان ممكناً، خلافاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسـان حيث تكون الأحكام الصـادرة عن المحكمة المتعلقة بدفع التعويض قابلة للتنفيذ فوق إقليم الدولة المحكوم عليها وفقاً للقوانين النافذة داخلها بشأن تنفيذ الأحكام.

هذه أبرز أوجه التشابه والاختلافات بين الأنظمة الثلاثة الأوروبي والأمريكي والإفريقي.

تقييم النظام القضائي الإقليمي لحماية حقوق الإنسان:

أولا: من بعد المقارنة بين المواثيق الإقليمية الأوروبية والأمريكية والإفريقية من حيث قوة التطبيق نجد أن النظام الأوروبي يأتي في المرتبة الأولى من خلال وسائل التطبيق التي تتم عن طريق اللجنة والمحكمة ثم انحصرت في المحكمة لتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ويأتي النظام الأمريكي في المرتبة الثانية حيث إن فاعلية اللجنة والمحكمة لا تكون بالمستوى المطلوب من الفاعلية اتجاه الفرد، وفي المرتبة الأخيرة يأتي النظام الإفريقي الذي استحدث المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان لتساند اللجنة في حماية حقوق الإنسان التي تعتبر خطوة إيجابية في إفريقيا، بالإضافة إلى ما تمنحه المحكمة للأفراد والدول من حماية ورفع الشكاوى أمامها في ظل المواثيق والاتفاقيات الإفريقية لحقوق الإنسان.

ثانياً: اللجنة الإفريقية تشكل قيداً لحقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا بسبب تداخل الاختصاصات ولعدم وجود اختصاصات مستقلة للمحكمة، وهذا بخلاف اللجنة الأوروبية واللجنة الأمريكية فلهما اختصاصاتهما وكذلك للمحكمتين الأوروبية والأمريكية اختصاصاتهما.

ثالثاً: أما بالنسبة إلى الشكاوى التي تحال إلى المحكمة من اللجنة ولا يجوز للمحكمة نظر أي دعوى مرفوعة أمام اللجنة، فهذا ما ينطبق عليه في كلا النظام الأمريكي والنظام الإفريقي، فتصبح اللجنة حائلاً بين الأفراد والمحكمة، أما في النظام الأوروبي فقد تم إلغاء عمل اللجنة وأصبحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تتلقى الشكاوى من قبل الدول الأطراف أو الجهات غير الحكومية أو الأفراد للأمين العام لمجلس أوروبا. ويعد حرص الدول الإفريقية على الاحتفاظ بهذه الرخصة خوفاً من صدور أحكام قضائية ملزمة تتعلق بحقوق الأفراد والمنظمات غير الحكومية، علماً أن اللجنة لم تحل أي شكاوى للمحكمة.[529]

رابعاً: أما بالنسبة للشكاوى الفردية فإن المحكمة الإفريقية لا تنظر في الشكاوى الفردية إلا بواسطة اللجنة الإفريقية، ما عدا بعض الحالات الاستثنائية وبشرط قيام الدولة بإصدار إعلان قبولها باختصاص المحكمة في نظر الشكاوى الفردية، مما يجعل الفرد في مركز قانوني أدنى من المركز القانوني للدول الأطراف، أما بالنسبة إلى الشكاوى في المحكمة الأوروبية فإنها تتسم بطبيعة شخصية، بمعنى أن يكون الفرد أو المنظمة الحكومية أو مجموعة الأفراد المقدمين للطلب هم ضحايا للانتهاك الذي تم ادعاؤه، أما في النظام الأمريكي فليس للفرد حق طلب عرض دعواه على المحكمة ولا المثول أمامها سواء أحليت من

[529] Jumma D, 2007.Access to the African Court on Human and Peoples, Rights: A Case of the poacher turned Gamekeeper. Op. Cite, P.6-10.

اللجنة أو بواسطة الدولة المشكو منها، فلا يمكنه اللجوء مباشرة إلى المحكمة لأن في ذلك إنكاراً لاختصاص اللجنة ووظائفها في الاتفاقية.

خامساً: أما بالنسبة إلى الرأي الاستشاري في النظام القضائي الأوروبي فإن للمحكمة أن تقدم رأياً استشارياً بناء على طلب لجنة الوزراء التابعة لمجلس الوزراء، الذي يتطلب لتقديمه موافقة أغلبية أصوات الممثلين المخول لهم حضور لجنة الوزراء. ويجب أن يتعلق بالمسائل القانونية التي تتعلق بتفسير الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الملحقة بها، حيث إن الغرفة الكبرى هي المخولة إبداد الآراء الاستشارية، كما أضاف إليها البروتوكول السادس عشر بأن الرأي الاستشاري يكون أيضاً للمحاكم العليا الوطنية في الدول الأطراف، أما في النظام الأمريكي فتصدر المحكمة آراءها الاستشارية في المنازعات المتعلقة بتفسير نصوص الاتفاقية أو أيه اتفاقية أخرى تتعلق بحماية حقوق الإنسان في الدول الأمريكية، وتقدم الطلبات بالآراء الاستشارية من أي دولة من الدول الأعضاء في الاتفاقية، أو من الأجهزة المنصوص عليها في الفصل العاشر من منظمة الدول الأمريكية المعدل، وهذه الأجهزة هي الجمعية العامة، المجالس، اللجنة القانونية الدولية الأمريكية، اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، الأمانة العامة، المؤتمرات والوكالات المتخصصة. أما في النظام الإفريقي فيجوز للمحكمة تقديم آراء استشارية فقط لأجهزة الاتحاد الإفريقي، وعلى النقيض من ذلك تم استبعاد المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية الإفريقية غير الحكومية من تقديم طلب للمحكمة آراء استشارية. وتشترك طبيعة الآراء الاستشارية سواء على النظام الأوروبي أو النظام الأمريكي أو النظام الإفريقي في عدم إلزاميتها، ولكن لها وزنها الأدبي حيث تكون بمثابة الأداة لتغيير إيجابي في الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

سادساً: أما بالنسبة إلى تنفيذ الأحكام في النظام الإفريقي فيتولى مجلس وزراء الاتحاد الإفريقي تنفيذ القرارات والأحكام ويتولى متابعة الأحكام الصادرة عن المحكمة وفقاً لأحكام البروتوكول، إلا أن مجلس الوزراء ليس لديه من الوسائل ما يمكنه من التنفيذ الجبري لهذه الأحكام والقرارات، أما بالنسبة إلى النظام الأوروبي فقد تولت لجنة الوزراء وفقاً للبروتوكول الحادي عشر مهمة تنفيذ أحكام المحكمة بحيث نصت المادة السالفة على "السهر على تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان".[530]

حيث إن للجنة الوزراء صلاحيات عديدة لتنفيذ الأحكام، ومنها مراقبة الإصلاحات والإجراءات الإدارية والتشريعية التي اتخذتها الدولة المعنية تنفيذاً لحكم المحكمة بخصوص انتهاك ثبت وقوعه، ومن صور تنفيذ الأحكام تتأكد لجنة الوزراء من إتمام عملية التسوية الودية، وهناك صورة أخرى إذا لاحظت لجنة الوزراء عدم امتثال الدولة الطرف للحكم فلها أن ترسل إنذاراً إلى تلك الدولة وبأغلبية ثلثي الأعضاء بإحالة الأمر إلى المحكمة. أما بالنسبة إلى النظام الأمريكي فقد نصت الاتفاقية الأمريكية صراحة على

[530] انظر المادة٢/٤٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

أن تقع مسـؤولية تنفيذ الأحكام على عاتق الجهة التي أصـدرتها حيث اختلفت الاتفاقية الأمريكية عن الاتفاقية الأوروبية من حيث مراقبة تنفيذ الأحكام.

المطلب الثاني: الآليات العربية لحماية حقوق الإنسان (حماية شبه القضائية)

في الوطن العربي أصـبح من الضـرورة الواجبة اعتماد اتفاقية تعمل على حماية حقوق الإنسـان وصـون حرياته الأسـاسـية، أسـوة بما تم اعتماده من اتفاقيات لحماية حقوق الإنسـان في ظل الأنظمة الإقليمية الأخرى كالنظام الأوروبي والنظام الأمريكي وأخيراً النظام الإفريقي.

فكل الأنظمة الإقليمية السـابقة أنشـأت لها محاكم خاصـة لحماية حقوق الإنسـان، إلا النظام العربي لم ينشـئ محكمة خاصـة لحماية حقوق الإنسـان على المسـتوى العربي[531]، وهذا ما سـنعالجه في الفصـل الأخير من الرسالة.

وعلى الرغم من وجود تنظيم إقليمي عربي منذ أربعينيات القرن الماضـي فإن ميثاق جامعة الدول العربية الصادر ١٩٤٥ لم يتضمن نصاً صريحاً بخصوص حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية.[532]

وكانت البداية في سـنة ١٩٦٦ حينما جاء الوقت من أجل إحداث تغيير في مجال حقوق الإنسـان في الوطن العربي حيث أصـدر مجلس جامعة الدول العربية قرار رقم ٢٢٥٩/د٠٤٦ والمتضـمن إنشـاء لجنة خاصـة لدراسـة البرامج والنشـاطات الخاصـة بحقوق الإنسـان، ثم أعقبه قرار آخر رقم ٢٣٠٤/د٠٤٦ والمتضـمن إنشـاء لجنة أخرى لبحث الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسـان، وفي ديسـمبر ١٩٦٨ قام مجلس الجامعة بإصدار قرار بإنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وبعدها انعقد المؤتمر العربي في بيروت في الفترة ٢ إلى ١٠ ديسـمبر ١٩٦٨ الذي أوصـى بإعداد مشـروع الإعلان العربي لحقوق الإنسان، ومشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان. [533]

وقد تم اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان كخطوة يلزم أن تتبعها خطوات أخرى باعتماد صكوك تعزز من حماية حقوق الإنسان في النظام العربي.

---

[531] في حاجة النظام العربي إلى التطوير عموما وإلى التطوير في مجال حقوق الإنسان خصوصاً يراجع: د. محمود السيد داود، الدمج بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي كطريق للتطوير، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، تصدرها كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر ـ فرع دمنهور ، العدد الخامس والعشرون المجلد الثالث، ١٤٣١هـ ـ٢٠١٠م، وخاصة ص ٤٧٣، ٤٧٤ .

[532] سبق ميثاق جامعة الدول العربية ميثاق الأمم المتحدة حيث تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢مارس ١٩٤٨، في حين تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في يونيو١٩٤٥ من نفس السنة، إلا ميثاق الأمم المتحدة عمل بشكل مثمر وذلك بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨، والعهدين الدوليين ١٩٦٦، والبروتوكولات الملحقة، أما ميثاق جامعة الدول العربية فلم يتضمن أي أشاره إلى حماية حقوق الإنسان.

[533] قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٣٠٤/د٤٧/ج٣ الصادر في ١٩٦٧/٣/١٨.

وفي ضوء ما صدر أو ما تم على أرض الواقع لحماية حقوق الإنسان العربي قسمت الباحثة هذا المطلب إلى ما يأتي:

أولاً: اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

ثانياً: الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ثالثاً: لجنة حقوق الإنسان العربية التي أسسها الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

أولاً: اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

عندما اتخذت منظمة الأمم المتحدة من عام ١٩٦٨ واعتبرته عاماً دولياً لحقوق الإنسان، ولاسيما أن هذا العام يصادف الذكرى العشرين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، وافقت جامعة الدول العربية على إنشاء لجنة سميت " اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان".[534] إلا أن هذه اللجنة لم تكن بالمستوى المطلوب لأنها عبارة عن هيئة سياسية تتكون من ممثلي الدول الأعضاء في الجامعة، وليس من أشخاص يؤدون واجباتهم بصفتهم الشخصية، كما أنه ليس من حق اللجنة أن تقيم أي اتصال مع الدول الأعضاء، ولا تعدو أن تكون هذه اللجنة سوى مثل هيئة مداولة.[535]

ورغم أنها كانت على غير المستوى المطلوب فإنها أدت دوراً في إصدار الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صدر عن مجلس الجامعة في سنة ١٩٩٤، وتم تحديثه عام ٢٠٠٤ لمواكبة أهم التطورات في الساحة العربية وهذا ما سنتناوله لاحقاً.

أ) تشكيل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

تأسست اللجنة العربية الدائمة بناء على مبادرة من الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، حيث طلب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة معرفة المنظمات الإقليمية التي لم تؤسس لجاناً دائمة لحقوق الإنسان، وتساءل عن مدى إمكانية إنشاء مثل هذه اللجان الدائمة بها.

وبناء على ذلك، تم إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في الأمانة العامة بموجب قرار مجلس الجامعة رقم ٢٤٤٣ د.ع بتاريخ ١٩٦٨/٩/٣، حيث إنها واحدة من اللجان الدائمة المتخصصة في

---

[534] إن ميثاق جامعة الدول العربية لم يتضمن الإشارة إلى مفهوم حقوق الإنسان سواء ما يتعلق بالتعزيز أو بالحماية، ولتدارك هذا القصور سعن جامعة العربية لاستحداث وإنشاء وتطوير آليات حماية واحترام حقوق الإنسان إقليمياً لتضع القواعد الأساسية لاحترام مبادئ حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية، فأنشأت هذه اللجنة والتي أطلقت عليها " اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان".

[535] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٧.

الجامعة العربية، وهي تختلف عن لجنة حقوق الإنســـان العربية الخاصـــة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان.[536]

كما أن هذه اللجنة تتخذ قراراتها بالأغلبية البســـيطة لأعضـــائها، ويقوم مجلس الجامعة بانتخاب رئيس اللجنة بصـــفة دورية لمدة ســـنتين قابلة للتجديد، وتؤدي الأمانة العامة دور الوســـيط بين اللجنة ومجلس الجامعة الذي يقوم ببحث نتائج عمل اللجنة التي تتخذ شـكل مشـاريع اتفاق، ويعتمد ما يرى اعتماده منها كما تقوم الأمانة بمهمة الاتصال بالدول الأعضاء.[537]

ومن أهداف هذه اللجنة تدعيم العمل الجماعي العربي في مجال حقوق الإنســـان، وتعزيز وتنمية الوعي العربي باحترام حقوق الإنسـان، والعمل على بحث التحديات والصـعوبات لمنع تكرارها في المسـتقبل ومنع حدوث مواقف مماثلة.[538]

وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في القاهرة في مارس ١٩٦٩ والدورة الثانية لها كانت في أبريل ســـنة ١٩٦٩ وكان الموضـوع المسـيطر على تلك الاجتماعات بحث الوضـع السـيئ للسـكان العرب في الأقاليم المحتلة من الكيان الصـــهيوني. فكان ذلك هو الأمر الغالب على عمل اللجنة وكذلك على المســـتويين المحلي والإقليمي، وقد دعت اللجنة إلى إنشـــاء لجان وطنية بغرض التعاون مع اللجنة الإقليمية من أجل عمل عربي مشترك بخصوص هذا المجال وإنشاء قسم خاص لحقوق الإنسان في الجامعة العربية.[539]

وبناء على توصية من لجنة الشؤون السياسية التي نصت على " الموافقة على إنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنســـان في نطاق الجامعة، تم تنظيم عمل هذه اللجنة حتى عام ٢٠٠٧ بموجب النظام الداخلي للجان الفنية الدائمة الذي تعمل بموجبه كافة اللجان الدائمة الأخرى بموجب القرار الصـــادر عن مجلس الجامعة رقم٢٤٨٦/د١٦/٥١-٤ج/٣/١٩٦٩، وفي عام ٢٠٠٧ تم وضـــع لائحة داخلية للجنة. بموجب القرار رقم ٦٨٢٦د١٢٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥.[540]

وتم تعديل اللائحة الداخلية للجنة بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية على المســـتوى الوزاري رقم ٧٩٧٠ د.١٤٤٠ـــــ ج٢ بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣، ويعمل بأحكام هذه اللائحة من تاريخ إقرارها من مجلس الجامعة بالنسبة لعضوية اللجنة.

---

536 http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/HumanRightsDep/Pages/Committee.aspx

537 د. مصطفى عبد الغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أطروحة جامعية ٣، ص٦٦.

538 د. مصطفى عبد الغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أطروحة جامعية ٣، ص٧٠.

539 د. مصطفى عبد الغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، أطروحة جامعية ٣، ص٧٠.

540 انظر نبذة مختصرة عن اللجنة بموقع جامعة الدول العربية متوافر بتاريخ ٢٠٠٦/١/٥ على هذا الرابط.
http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/HumanRightsDep/Pages/Committee.aspx

وطبقاً لنص المادة الثانية من اللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان تتكون هذه اللجنة من ممثلي الدول الأعضاء في الجامعة، على أن يكون ممثلوها من المتخصصين أو العاملين من ذوي الكفاءات والخبرة في مجال حقوق الإنسان، وتبلغ الدول الأعضاء الأمين العام بأسماء ممثليها في اللجنة.[541]

وقد نظمت المادة الرابعة من اللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان أدوار انعقادها العادية والاستثنائية، حيث تعقد اللجنة دورتين عاديتين كل سنة، ولها أن تعقد دورة استثنائية في حالات محددة بناء على:

1. طلب من مجلس الجامعة أو الأمين العام.
2. قرار من اللجنة في دورة سابقة.
3. طلب من إحدى الدول الأعضاء وتأييد دولتين من الأعضاء الأخرين.

وتعقد اللجنة اجتماعاتها بمقر الجامعة في القاهرة، ويجوز لها بعد موافقة الأمين العام عقد اجتماعاتها في بلد عربي آخر إذا تطلب الأمر، ولا بد أن يكون انعقاد اللجنة صحيحاً بحضور ممثلي أغلبية دول أعضاء الجامعة، وفي حال عدم اكتمال النصاب يعقد الاجتماع بعد أربع وعشرين ساعة.

ويحضر الأمين العام أو من ينوب عنه اجتماعات اللجنة، ويجوز عقد اجتماع مشترك مع لجنة فنية دائمة أخرى أو أكثر لبحث موضوع معين، ويرأس الاجتماع أقدم رئيس، كما يدعو الأمين العام الأجهزة الملحقة والمنظمات العربية المتخصصة إلى المشاركة في اجتماعات اللجنة كمراقب في حالة تناول اللجنة لأحد الموضوعات التي تدخل في اختصاص تلك الأجهزة أو المنظمات.[542]

ولقد نظمت اللائحة الداخلية للجنة العربية لحقوق الإنسان في المادة الخامسة جدول أعمال اللجنة، وكذلك نظمت اللائحة الداخلية للجنة في مادتها السادسة مداولات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.[543]

أما بالنسبة إلى التصويت في اللجنة فقد نظمته المادة السابعة من اللائحة الداخلية للجنة حيث نصت على " لكل عضو في الجامعة صوت واحد في اللجنة، ولا يجوز لممثل دولة أن ينوب عن ممثل دولة

---

[541] انظر قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٤٤، القاهرة٢٠١٥/٩/١٣، ص١٤١.
[542] انظر المادة ٤ من اللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.
[543] انظر المادة ٥ والمادة ٦ من اللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

أخرى في التصويت، وتصدر توصيات اللجنة بتوافق الآراء، وفي حالة تعذر تحقيق توافق الآراء تصدر التوصيات بأغلبية الأعضاء الحاضرين".[544]

ب) اختصاصات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

بحسب نص المادة الثالثة من اللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان تعد اللجنة هي جهاز الجامعة العربية المتخصص بمواضيع حقوق الإنسان في الوطن العربي تحت إشراف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، ومن أهم اختصاصاتها ما يلي:

1. " تقديم الرأي الاستشاري للدول الأعضاء في مواضيع حقوق الإنسان المختلفة بناء على طلب الدول الأعضاء.
2. اقتراح مواءمة الاتفاقيات العربية ذات الصلة بحقوق الإنسان بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للدول الأعضاء في هذا الشأن.
3. اقتراح وإعداد مشاريع اتفاقيات عربية معنية بحقوق الإنسان على وفق المعايير الدولية والتزامات الدول الأعضاء في هذا الشأن.
4. مواءمة الاتفاقيات العربية البينية بناء على طلب الدول الأطراف فيها.
5. إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان كلما تطلب ذلك.
6. دراسة ما يحيله مجلس الجامعة أو الأمانة العامة أو إحدى الدول الأعضاء إلى اللجنة من مواضيع تتصل بحقوق الإنسان وتقديم توصيات في هذا الشأن.
7. التعاون مع اللجان العربية في إطار جامعة الدول العربية في مواضيع ذات الصلة بحقوق الإنسان.
8. التعاون مع بعثات جامعة الدول العربية بالخارج فيما يتعلق بمواضيع حقوق الإنسان.
9. إعداد تصور للموقف العربي تجاه قضايا حقوق الإنسان المطروحة إقليمياً ودولياً.
10. تعزيز التعاون مع الأجهزة الحكومية على مستوى الدول الأعضاء في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
11. تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء لمتابعة تنفيذ توصيات اللجان التعاهدية والآليات غير التعاهدية، للمواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية بناء على طلب منها."[545]

---

[544] انظر المادة ٧ من اللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.
[545] انظر المادة ٣ من اللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

كما تؤدي اللجنة دور المراقب في اجتماعات المنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على وفق معايير وضوابط وإجراءات معينة. وبدعوة من الأمانة العامة، كما يجوز قصر اجتماعاتها على الدول الأعضاء.[546]

ج) تقييم اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان

بعد أن بينا آلية حماية حقوق الإنسان في الدول العربية، ألا وهي اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان وتم توضيح تشكيلها واختصاصاتها فلابد أن نقارنها بغيرها من اللجان الإقليمية مثل اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، وأخيراً اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان.

- من هذا المنطلق يتبين لنا أن نظرة نظام الجامعة العربية لمفهوم حقوق الإنسان وآليات حمايته كانت بعيدة كل البعد عما هو قائم في المستويات الإقليمية والدولية الأخرى، فنرى أن عضوية اللجان الإقليمية السابقة (الأوروبية، الأمريكية، الإفريقية) تقوم على انتخاب أعضائها من قائمة مترشحين تتقدم بها الدول الأطراف ويشغلون مناصبهم بصفاتهم الشخصية بصرف النظر عن جنسياتهم فهم لا يمثلون دولهم ولا بد أن يكونوا من ذوي الخبرة القانونية والمشهود لهم بالنزاهة والحياد والكفاءة في مجال حقوق الإنسان، أما بالنسبة إلى أعضاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فهم ممثلو الدول الأعضاء في الجامعة ويمثلون دولهم وهذا يؤثر بشكل كبير في فاعلية ومصداقية اللجنة وشفافية قراراتها وتوصياتها.
- منذ إنشاء اللجنة سنة ١٩٦٨ لم يكن لها أي نظام خاص بها، وكان يطبق عليها النظام الداخلي للجان الفنية في جامعة الدول العربية إلى أن تم اعتماد لائحة خاصة بها في الخامس من سبتمبر ٢٠٠٧، حيث كان المفترض أن يكون لها نظام خاص بها منذ مولدها يبين المهام الملقاة على عاتقها ولا تتعامل كبقية اللجان الفنية الأخرى التي تتفاوت أهمية الأدوار والأعمال الموكلة إليها في ظل جامعة الدول العربية.[547]
- منذ بداية تشكيل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لم يكن لها دور فعّال في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي، وذلك بخلاف اللجان الإقليمية (الأوروبية والأمريكية، الإفريقية) التي كان لها دور بالغ الأهمية لتعزيز حقوق الإنسان.
- أما بالنسبة إلى بحث أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي فلم تكن اللجنة تمتلك أيه آلية خاصة لاستعراض الوضع بشكل دوري، كما أن اللجنة لا تمتلك آليات خاصة مثل المقررين

---

[546] انظر المادة ٩ من اللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

[547] د. محمد أمين الميداني، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، دراسات ووثائق، دار المنى للطباعة والنشر، ٢٠١٢، ص١٣٠.

الخاصين المعنيين بالدول أو بموضوعات بعينها، ولا تمتلك خبراء أو فرق عاملة ومؤهلة لتسلّم شكاوى حقوق الإنسان مباشرة، أسوة باللجان الإقليمية السالفة الذكر.[548]

- يرى أغلب منظمات حقوق الإنسان والأكاديميين أن اللجنة جهاز سياسي، وأن ولايتها محدودة جداً تمنعها من التواصل بشكل فعّال مع المواطن العربي بخصوص حقوقه.[549]
- نجد اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لا تمتلك سلطة إصدار القرار ودورها محصور في تقديم توصيات ترفع إلى مجلس الجامعة العربية، كما أن اللجنة على الرغم من اقترانها بمسمى حقوق الإنسان فأنها لم تصدر أي قرارات تتعلق بمسائل حقوق الإنسان.[550]
- أن اللجنة لم تعط دوراً فعالاً وواضحاً لمنظمات المجتمع المدني العربية الحاصلة على صفة مراقب في اللجنة العربية الدائمة وتحديد دورها ومهامها أسوة بما تتمتع به المنظمات غير الحكومية في أوروبا، أمريكا، إفريقيا.
- كما أن اللجنة ليست لها إمكانية تقديم استشارات للمنظمات غير الحكومية ولا يسمح لها بالتدخل في المداولات أو المداخلات، بل لم يكن لها حتى وقت قريب جداً القدرة على الاطلاع على الوثائق أو حتى جدول الأعمال أو الحصول عليها قبل الجلسات.
- كما أن اللجنة ليس لها دور في مجال تسوية النزاعات واستقبال الشكاوى الفردية والنظر فيها وتقصي الحقائق مما يجعل فاعليتها محدودة، بخلاف اللجان الأوروبية والأمريكية والإفريقية لحقوق الإنسان وإمكانياتها لاستقبال شكاوى الأفراد.

ونستخلص مما سبق أن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان تقوم على كيان سياسي مكون من ممثلين سياسيين عن كل الدول الأعضاء الاثنين والعشرين، وولايتها محدودة غير فعّالة في قضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي ولم تقدم أي تطور في الحقبة الزمنية السابقة. فظل دور اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان شكلياً، بخلاف اللجان الإقليمية الأخرى الموجودة على ساحة المجتمع الدولي التي كانت تسعى دائماً إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وأخيراً وليس آخراً لابد أن نشير إلى أن اللجنة العربية لحقوق الإنسان قد عملت جاهدة لدراسة مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ١٩٨٢/٥/٢٤، والذي أعدته اللجنة من قبل خبراء القانون الدولي بتكليف من الجامعة العربية، وانتهت في دورتها الخامسة التي عقدت في تونس في الفترة من٤ إلى ١٩٨٥/٣/٧ بتوصية مجلس الجامعة بالموافقة عليه.[551]

---

[548] Rishmawi M.2015, The League of Arab States Human Rights Standards and Mechanisms, Op, Cit, P28

[549] مرفت رمشاوي، جامعة الدول العربية، حقوق الإنسان، المعايير والآليات، المكتب الإقليمي العربي ص٢٧-ص٢٩.

[550] كارم محمود حسين نشوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، كلية الحقوق،٢٠١١.

[551] انظر تقرير الدورة الخامسة للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس ١٩٨٥، ص٢.

ثانياً: الميثاق العربي لحقوق الإنسان

أصبحت هناك حاجة ضرورية وملحة لاعتماد اتفاقية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، أسوة بما تم اعتماده من اتفاقيات لحماية حقوق الإنسان في ظل الأنظمة الإقليمية الأخرى، لذلك لجأت جامعة الدول العربية إلى مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان ليصبح اتفاقية ملزمة لجميع دول أعضاء الجامعة العربية.

لقد بدأ المشروع عندما كلف مجلس الجامعة العربية اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بإعداد مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي انتهت اللجنة من إعداده في سنة ١٩٨٢، وفي سنة ١٩٨٣ أحاله مجلس الجامعة العربية إلى الدول العربية لإبداء ملاحظاتها عليه، وقامت أربع دول فقط بإبداء ملاحظاتها عليه، والتي بموجبها قامت اللجنة بإدخال بعض التعديلات على المشروع وعرضته من جديد على مجلس الجامعة العربية سنة ١٩٨٣.[552]

إلا أن مجلس جامعة الدول العربية أصدر قراراً رقم ٤٤٥٨ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٨ بتأجيل البت في مشروع الميثاق إلى حين ما تنتهي منظمة المؤتمر الإسلامي من دراسة مشروع إعلان حقوق الإنسان في الإسلام.[553]

وفي تاريخ ١٩٩٢/١/٦ قامت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان مرة ثانية بدراسة مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان بناء على المتغيرات المستجدة في الساحة الدولية، وقيام منظمة المؤتمر الإسلامي بإصدار إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام في ١٩٩٠/٨/٥.

وقد انتهت اللجنة من إعداد مشروع الميثاق ووافقت عليه اللجنة القانونية الدائمة في الجامعة العربية في اجتماعاتها من ٣-١٩٩٤/٩/٥ وتمت الموافقة عليه وتخويل الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ اللازم بشأن التصديق عليه.[554]

---

[552] د. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان ذاتيته ومصادره، حقوق الإنسان، المجلد الثاني دراسات حول الوثائق العالمية والإقليمية، دار العظيم الوزير، دار العلم للملايين، ط١، لبنان حزيران، ١٩٨٩، ص٧٣.

[553] انظر قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٤٤٥٨.

[554] انظر قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٥٤٣٧.

وعلى الرغم من كل هذه المحاولات لإصـــدار الميثاق فإن بعض الدول العربية تحفظت عليه عند صـدوره، وطالبت بتأجيل البحث في موضـوع الميثاق إلى حين البت في مشـروع الإعلان العربي لحقوق الإنسان الذي يبحثه مجلس وزراء العدل العرب آنذاك.[555]

ولعدم تصديق أي من الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان حتى يناير ٢٠٠١، قرر مجلس الجامعة، أن يدعو الدول بناء- على توصية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان – إلى التصديق عليه من ناحية، والعمل على تحديثه من ناحية أخرى.

ونصـت توصـية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسـان على التالي: " دعوة الدول العربية إلى الإسـراع بالتوقيع والتصديق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان وإيداع وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مع التأكيد على أهمية دخول الميثاق حيز التنفيذ باعتباره لبنة لوضـــع نظام إقليمي عربي لتقرير رعاية حقوق الإنسان وتجسيد الخصوصيات الثقافية والحضارية والدينية للأمة العربية، وعلى أهمية تحديثه في ضوء هذه المقومات وبناء على ما يرد من اقتراحات الدول الأعضاء".[556]

أما بالنسبة إلى توصية تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان فقد تمت على ثلاث مراحل أشرفت عليها اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان:

المرحلة الأولى: تضـمنت دورتين اسـتثنائيتين للجنة: فالدورة الأولى انعقدت في الفترة ١٨-٢٠٠٣/٦/٢٦ ثم انعقدت الدورة الثانية في الفترة من ١إلى ٢٠٠٣/١٠/١٢، وكان موضوع الدورتين مشروع الميثاق الذي سبق أن أقره مجلس الجامعة العربية سنة١٩٩٤، بالإضافة إلى تعديلاته وملاحظات الدول العربية بشأنه، فخلصت الدورة الاستثنائية الثانية إلى مشروع الميثاق بعد تحديثه.[557]

المرحلة الثانية: تمثلت في انعقاد اجتماع تكميلي للدورة الاسـتثنائية الثانية في الفترة ٤-٢٠٠٤/١٥ وكان أمام اللجنة في هذه المرحلة مشروع الميثاق بعد تحديثه في الدورة الاستثنائية الثانية، وتقرير فريق الخبراء العرب الأعضـاء في لجان الأمم المتحدة الخاصـة بحقوق الإنسـان الذي تضـمن اقتراحات الفريق بتنقيح بعض مواد مشـــروع الميثاق والذي تم تحديثه في الدورة الاســـتثنائية الثانية، وفي هذه المرحلة تم إعداد المشـروع بصـيغته النهائية وأوصـت اللجنة بالموافقة عليه وإحالته إلى اللجنة الدائمة للشـؤون القانونية

---

555 في الوقت الذي كانت تعد فيه اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان، كان مجلس وزراء العدل العرب يعد، بناءً على توجيه من مجلس الجامعة العربية بقراره رقم ٥١٠٢ في تاريخ ١٩٩٣/٤/١٩، مشروع إعلان عربي لحقوق الإنسان. د. إبراهيم بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧، ص٧٥.

556 توصية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها الخامسة عشرة بتاريخ ٢٢-٢٥ يناير ٢٠٠١، التي أقرها مجلس الجامعة بقراره رقم ٦٠٨٩ في دورته العادية ١١٥ بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٢.

557 انظر تقرير اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عن الدورة الاستثنائية الثانية المنعقدة في الفترة من ١إلى ٢٠٠٣/١٠/١٢، جامعة الدول العربية.

بالجامعة العربية لمراجعته تمهيداً لعرضه على مجلس الجامعة العربية في دورته العادية السادسة عشرة في تونس في مارس ٢٠٠٤.[558]

المرحلة الأخيرة: بحث مجلس الجامعة في دورته العادية الواحدة والعشرين بعد المائة بالقاهرة في الفترة ٣-٤ مارس ٢٠٠٤ على المستوى الوزاري، مشروع الميثاق، حيث وافق بصفة مبدئية على مشروع الميثاق ورفعه المجلس على مستوى القمة، وقد أقره مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السادسة عشرة في تونس في الفترة ما بين ٢٢-٢٣ مايو ٢٠٠٤. على الصيغة النهائية للميثاق.[559]

وقد نص الميثاق (م٢/٤٩) على دخوله حيز النفاذ بعد شهرين من تاريخ إيداع وثيقة التصديق السابعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وبالفعل دخل الميثاق حيز النفاذ في ١٦ مارس ٢٠٠٨. وقد اعتبرت اللجنة هذا اليوم هو يوم " الإنسان العربي لحقوق الإنسان".

وقد صدق على الميثاق أربع عشرة دولة وأصبح طرفاً فيه تقريباً ثلثا الدول الأعضاء في الجامعة العربية وهم: (الأردن، الجزائر، البحرين، ليبيا، سوريا، فلسطين، الإمارات العربية المتحدة اليمن، قطر، السعودية، لبنان، السودان، العراق، الكويت) وكذلك وقعت على الميثاق لكن لم تصدق عليه كل من مصر وتونس والجزائر.[560]

أ) المرتكزات الأساسية للميثاق العربي لحقوق الإنسان

في هذه النقطة سوف نتناول أهداف الميثاق ونبينها، ثم ننتقل إلى الضمانات التي قررها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، أما من ناحية الأهداف وهي التي تمثل الأغراض النهائية الواجب تحقيقها في أي وثيقة، فقد حددتها المادة الأولى من الميثاق العربي لحقوق الإنسان كما يأتي:

1. "وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية التي تجعل من حقوق الإنسان مثلاً سامية وأساسية، توجه إرادة الإنسان في الدول العربية وتمكنه من الارتقاء نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة.

[558] انظر تقرير وتوصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، الاجتماع التكميلي للدورة الاستثنائية الثانية المنعقدة في الفترة من ٤-٢٠٠٤/١/١٥، وتوصية اللجنة بشأن تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[559] انظر توصية اللجنة الدائمة للشؤون القانونية في اجتماعها الاستثنائي ٤-٢٠٠٤/١/١٤، وقرار مجلس الجامعة رقم ٦٤٠٥-دع ٢٠٠٤/١٢١.
[560] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق ص٣٣٠، ص٣٣١.

2. تنشئة الإنسان في الدول العربية على الاعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه أرضاً وتاريخاً ومصالح مشتركة مع التشبع بثقافة التآخي البشري والتسامح والانفتاح على الآخر وفقاً لما تقتضيه المبادئ والقيم الإنسانية، وتلك المعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
3. إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسؤولة في مجتمع مدني متضامن وقائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال.
4. ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة".[561]

وبشأن الضمانات التي قررها الميثاق فقد أشار إليها الميثاق في مواضع مختلفة من مواده، ومنها:

1. نصت المادة (٢٣) من الميثاق على أن " تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المنصوص عليها في هذا الميثاق حتى لو صدر هذا الانتهاك من أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية".[562]
2. وضع حدود على ممارسة الدولة لسلطاتها بخصوص بعض الحقوق، ولا شك أن الغرض من ذلك هو تلافي أي إجراء غير قانوني أو تحكمي تتخذه السلطة المعنية بخصوص حقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال ما قررته المادة (٢/٢٦) بخصوص طرد الأجانب، التي قررت ما يلي: " لا يجوز لأية دولة طرف إبعاد أي شخص لا يحمل جنسيتها ومتواجد بصورة شرعية على أراضيها إلا بموجب قرار صادر وفقاً للقانون، وبعد تمكينه من عرض تظلمه على الجهة المختصة ما لم تحتم دواعي الأمن الوطني خلاف ذلك، وفي كل الأحوال يمنع الإبعاد الجماعي".[563]
3. كما نصت المادة (٤٣) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أنه " لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات".[564]
4. وآخر ضمانة كفلها الميثاق قررتها المادة (٤٤) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان وهي تبني الدول لكل الإجراءات التشريعية وغير التشريعية اللازمة لنفاذ الحقوق المنصوص عليها في الميثاق.[565]

---

[561] انظر المادة الأولى من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[562] انظر المادة ٢٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[563] انظر المادة ٢/٢٦ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[564] انظر المادة ٤٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[565] انظر المادة ٤٤ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ب) الحقوق والحريات الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان

نرى أن المادة ٣ في الميثاق أكدت الالتزام القانوني للدول الأطراف في الميثاق كما يأتي:

1. " أن تكفل لكل شـــخص خاضـــع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات الواردة في الميثاق بدون تمييز بســـبب العرق، أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو المعتقد الديني، أو الرأي أو الفكر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة أو الميلاد، أو الإعاقة البدنية أو العقلية.
2. تتخذ الدول الأطراف في هذا الميثاق التدابير اللازمة لتأمين المســـاواة الفعلية في التمتع بالحقوق والحريات كافة المنصوص عليها في هذا الميثاق بما يكفل الحماية من جميع أشكال التمييز بأي سبب من الأسباب المبينة في الفقرة السابقة.
3. المســاواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات في إطار التمييز الإيجابي الذي أقرته الشـريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى والتشريعات والمواثيق الدولية النافذة لصالح المرأة."[566]

كما تتعهد كل دولة طرف باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمســـاواة الفعلية بين النســـاء والرجال في التمتع بجميع الحقوق الواردة في الميثاق.

أما بالنسبة إلى الحقوق التي تضمنها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فالناظر في الميثاق يجد أنه يتكون من ديباجة وثلاثة وأربعين مادة موزعة على أربعة أقســام، حيث يتضــمن القســم الأول حق الشــعوب في تقرير مصيرها والسيطرة على ثرواتها الطبيعية، واعتبار أن العنصرية والصهيونية والاحتلال عائق أساسي يحول دون الحقوق الأساسية للشعوب.[567]

أما القســم الثاني فيتضــمن غالبية الحقوق المدنية والســياســية، وهي الحق في الحياة والحرية والســلامة الشــخصــية، ومبدأ شــرعية الجرائم والعقوبات، ومبدأ المســاواة أمام القضــاء وكفالة حق التقاضــي لكل شـخص، والحماية من التعذيب البدني والنفسـي أو المعاملة القاسـية أو اللاإنسـانية والمهينة، وعدم حبس إنسان على أساس عدم قدرته على الوفاء بدين أو التزام مدني، وحرمة الحياة الخاصة وعدم المساس بها، والحق في الشخصية القانونية، وحرية الانتقال واختيار مكان الإقامة وعدم جواز نفي المواطن من بلده أو منعه من العودة إليه، الحق في طلب اللجوء السـياسـي، الحق في الجنسـية وعدم جواز إسـقاطها بشـكل تعســـفي، حق التملك، وحرية العقيدة والفكر والرأي، وعدم إيقاع عقوبة الإعدام إلا في الجنايات البالغة الخطورة، ولا يجوز إيقاعها في الجرائم السياسية.[568]

---

[566] انظر المادة ٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[567] انظر المادة ١ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[568] انظر المواد ٥-٢٧ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية حرية الاجتماع والتجمع بصورة سلمية، الحق في العمل والضمان الاجتماعي وحرية اختيار العمل ومنع السخرة، وضمان تكافؤ الفرص في العمل والأجر العادل والمساواة في الأجور، الحق في تولي الوظائف العامة، الحق في التعليم، المشاركة في الحياة الثقافية وحماية الأسرة والأمومة والطفولة والشيخوخة، حق الشباب في أن تتاح له أكبر فرص للتنمية البدنية والعقلية.[569]

وفيما يخص القسمين الثالث والرابع فهما يتعلقان بالقاعدة العامة لتنفيذ الميثاق ووضعه موضع التنفيذ تجاه الدول العربية.

إلا أن هذه الحقوق والحريات ليست مطلقة، بل ترد عليها قيود وضحها الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مواضع مختلفة، فعلى سبيل المثال تضمن الميثاق على بعض الحقوق التي يجب ممارستها طبقاً للقانون، ولكن الميثاق نص صراحة في المادة (٧/٢٤) بخصوص الحريات السياسية على أنه" لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون، والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان، لصيانة الأمن الوطني أو النظام العام أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة، أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم ".[570]

كما أن الميثاق عمل على توصيف القيود الواردة على بعض الحقوق على سبيل المثال في المادة (١٣) (حق كل شخص في محاكمة عادلة) وكذلك المادة (٣٠) (حرية الفكر والعقيدة والدين) والمادة (٣٢) (الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير) والمادة (٣٥) (حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية والعمل النقابي) فالقيود وردت على هذه الحريات كالآتي:

فنصت المادة (٢/١٣) على أن تكون المحاكمة علنية إلا في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة العدالة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان.[571]

أما بالنسبة للمادة (٢/٣٠) نصت على عدم جواز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده أو ممارسة شعائره الدينية إلا للقيود التي ينص عليها القانون، والتي تكون ضرورية في مجتمع متسامح يحترم الحريات وحقوق الإنسان لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.[572]

---

[569] انظر المادتين ٢٨-٢٩ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[570] انظر المادة ٧/٢٤ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[571] انظر المادة ٢/١٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[572] انظر المادة٢/٣٠ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ونصـــت المادة (٢/٣٢) على الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير والحق في اســتقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها ولا تخضـــع إلا للقيود التي يفرضـــها لاحترام حقوق الآخرين أو ســـمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة. [573]

لم يغفل الميثاق العربي لحقوق الإنســـان عن الحالات الطارئة، حيث أجاز الميثاق للدول الأطراف في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة والمعلن قيامها رسمياً أن تتخذ الدول في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضـع، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها، بمقتضـى المادة (٤) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان ولكن وفق الشروط الآتية:

أولاً: ألا تتنافى هذه التدابير مع الالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضـــى القانون الدولي، وألا تنطوي على تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.[574]

ثانياً: لا يجوز في حالة الطوارئ الاستثنائية التحلل من أحكام المواد التالية المادة (٥) (الحق في الحياة)، المادة (٨) (حظر التعذيب)، المادة (٩) (عدم جواز إجراء تجارب طبية أو علمية على أي شـــخص أو اســتغلال أعضــائه دون رضــائه الحر وحظر الاتجار بالأعضــاء البشــرية)، المادة (١٠) (حظر الرق والســخرة والاتجار بالأفراد)، المادة (١٣) (الحق في المحاكمة عادلة)، المادة (١٥) (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص تشـريعي)، المادة (١٨) (عدم جواز حبس شـخص ثبت إعسـاره عن الوفاء بدين ناتج عن التزام تعاقدي)، المادة (١٩) (عدم حواز محاكمة شـــخص عن جرم واحد مرتين)، المادة (٣٠) (حرية الفكر والعقيدة والدين)، المادة (٢٠) (المعاملة الإنســـانية لجميع الأشـــخاص المحرومين من حريتهم)، المادة (٢٢) (الاعتراف بالشخصية القانونية لكل شخص)، المادة (٢٧) (عدم جواز منع أي شخص من مغادرة أي بلد بشــكل تعســفي أو نفي أي شــخص من بلده أو منعه من العودة إليها)، المادة (٢٨) (حق طلب اللجوء السياسي)، (٢٩) (الحق في التمتع بجنسية)، ولا يجوز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق .[575]

ثالثاً: يقع على عاتق أي دولة طرف في الميثاق أن تخطر الدول الأطراف الآخرى فوراً عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية بالأحكام التي لم تتقيد بها والأســباب التي دفعتها إلى ذلك، وعليها في التاريخ الذي تنهي فيه عدم التقيد أن تعلمها بذلك مرة أخرى وبالطريقة ذاتها.[576]

---

[573] انظر المادة ٢/٣٢ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[574] انظر المادة ٤من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[575] انظر المادة ٢/٤ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[576] انظر المادة ٣/٤ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وفي ضـــوء ما تقدم، لا يجوز تفســير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصـــوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنســـان التي صـــدقت عليها أو أقرتها بما في ذلك حقوق المرأة والطفل والأشـــخاص المنتمين للأقليات.[577]

ج) تقييم الميثاق العربي لحقوق الإنسان

نص الميثاق في ديباجته على تأكيد إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.[578] علاوة على تبني الميثاق لمبادئ منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك أحكام العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. حيث نص الميثاق صراحة في المادة الأولى على " ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة".[579]

كما أن الميثاق على الرغم من تأكيده لمبدأ العالمية فإنه لم يغفل عن الخصـــوصـــية الإقليمية للوطن العربي، حيث أشـــار في أول ســـطر من ديباجته إلى ذلك بقوله "انطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنســـان الذي أعزه الله منذ بدء الخليقة وبأن الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضـــارات ذات القيم الإنسانية السامية، وتحقيقاً للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر".[580]

كما أن أهداف الميثاق كانت واضـــحة وصـــريحة، وقد جاءت في إطار الهوية الوطنية للدول العربية التي تسعى إلى وضع حقوق الإنسان ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية، والعمل على وفق ما ترتضيه القيم الإنســانية النبيلة. بالإضــافة إلى العمل على تنشــئة الإنســان على الاعتزاز بهويته العربية والوفاء لوطنه وإرســاء مبادئ التســامح والتآخي والانفتاح على الآخر وفقاً لما تقتضــيه المبادئ والقيم الإنســانية والمعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنســـان، وكذلك العمل على إعداد أجيال لحياة مســـؤولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات.[581]

---

577 انظر المادة ٤٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

578 وافق المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي عقد في القاهرة (تحت شعار دورة السلام والتكافل والتنمية) خلال الفترة ٣١ تموز لغاية ٤آب ١٩٩٠ على الإعلان، الذي عرف بإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، وهو يتكون من مقدمة وخمس عشرين مادة. وجاء في ديباجته لتؤكد الدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية التي جعلها الله خير أمة أورثت البشرية حضارة عالمية متوازنة ربطت الدنيا بالآخرة وجمعت العلم والإيمان، وما يرجى أن تقوم به هذه الأمة اليوم لهداية البشرية الحائرة بين التيارات والمذاهب المتناقضة وتقديم الحلول لمشكلات الحضارة المادية المزمنة، ومساهمة في الجهود البشرية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهدف إلى حمايته من الاستغلال والاضطهاد وتهدف إلى تأكيد حريته وحقوقه في الحياة الكريمة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية. د. مريم بنت حسن آل خليفة، د. عبد الكريم علوان، ملتقى البحرين في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مرجع سابق، ص٣١٧.

579 انظر ديباجة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة ٤/١ من الميثاق.

580 انظر ديباجة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

581 انظر المادة ١ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

أما بالنسبة إلى الحقوق والحريات التي نص عليها الميثاق فجاءت مماثلة للحقوق والحريات المنصوص عليها في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة خصوصية الدول العربية.

ولكن لا بد أن نشير إلى أن الميثاق نص على حقوق لم ينص عليها العهدان السابقان، ومن تلك الحقوق هي:

- نصت المادة (١٧) من الميثاق على أن تكفل كل دولة طرف، حق الطفل المعرض للأخطار أو الجانح الذي تعلقت به تهمة في نظام قضائي خاص بالأحداث في جميع أطوار التتبع والمحاكمة وتنفيذ الأحكام.[582]
- نصت المادة (٢٣) بصورة مقتضبة على أن تتعهد كل دولة طرف في الميثاق بتوفير كل سبل التظلم الفعالة لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المنصوص عليها في الميثاق، وهذا عكس ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع الأخذ في الاعتبار السبل كافة سواء كانت قضائية أو إدارية أو تشريعية أو أي سبل اخرى ينص عليها النظام القانوني للدولة، بالإضافة لما يدعم هذه المادة من حقوق أخرى مثل الحق في المحاكمة العادلة والحق في المساعدة القضائية لغير القادرين، والمساواة أمام القانون والقضاء.[583]
- نص الميثاق في المادة (٣٧) على الحق في التنمية والحق في بيئة سليمة.
- ونصت المادة (٤٠) على توفير الحياة الكريمة لذوي الإعاقات النفسية والجسدية.
- نصت المادة (٤١) على أنه من واجب الدولة الالتزام بمحو الأمية.

لكن الميثاق العربي لحقوق الإنسان شابته نواقص غير موجودة في المواثيق الأخرى لحقوق الإنسان ومنها:

- أنه لم يتضمن ما جاء به العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة (٢٠) بشأن منع كل دعاية من أجل الحرب وكل دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي من شأنها أن تشكل تحريضاً على التمييز أو المعاداة أو العنف.
- أعطى الدول إمكانية التهرب من الالتزام بالحقوق الواردة في الميثاق بموجب بعض القوانين التي تصدرها هذه الدول، وهذا ما نصت عليه المادة (٤) من الميثاق" لا يجوز فرض قيود على الحقوق والحريات المكفولة بموجب هذا الميثاق، سوى ما ينص عليه القانون"، وهذه الفقرة لم نجد

[582] انظر المادة ١٧ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[583] انظر المادة ٢٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

لها سابقة في جميع الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان، فبد لاً من أن ينص الميثاق على التزام الدول بتوفيق تشريعاتها مع نصوص الميثاق، جاءت هذ الفقرة وأتاحت للدول فرصة التهرب من تطبيق أحكام الميثاق بتشريع تصدره هذه الدول.

- كما أنه في حالة الطوارئ نصت المادة (٤) من الميثاق على أن من حق الدول المعنية "أن تتخذ من الإجراءات ما يحللها من التزامها طبقا لهذا الميثاق إلى المدى الذي تقتضيه بدقة متطلبات الوضع "، وبهذا يكون الميثاق قد توسع في حالات تعليق تنفيذ حقوق الإنسان خلال حالة الطوارئ.

ثالثاً: لجنة حقوق الإنسان العربية التي أسسها الميثاق العربي لحقوق الإنسان

إن آلية الميثاق العربي لحقوق الإنسان واعتماد اختصاصاته، وكذلك آلية عمل لجنة حقوق الإنسان العربية التي سوف نتناولها هنا، تعد جميعها من ضمن الآليات التعاقدية كونها تشكلت بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتمثل الجانب التنفيذي من الميثاق في الإطار العربي.

حيث أنشأ الميثاق لجنة تحت مسمى " لجنة حقوق الإنسان العربية " كما يطلق عليها اسم " لجنة الميثاق" أو " آلية الميثاق"، وهي تختلف عن "اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان" التي تمت الإشارة إليها.

أ) تشكيل لجنة حقوق الإنسان العربية

بموجب نص المادة (١/٤٥) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان تأسست هذه اللجنة المؤلفة من سبعة أعضاء تنتخبهم الدول الأطراف في الميثاق بالاقتراع السري.[584]

ويشترط أن يكون أعضاء اللجنة من رعايا الدول الأطراف، ولكن لا يجوز أن يوجد فيها أكثر من عضو ينتمي إلى ذات الدولة، ويتم انتخابهم كل أربع سنوات، على أن تنتهي ولاية ثلاثة من الأعضاء المنتخبين في الانتخاب أول مرة بعد عامين ويحددون عن طريق القرعة. ويجب أن يكونوا متخصصين ولهم الخبرة والكفاية العالية في مجال عمل اللجنة، ويعمل كل عضو بصفته الشخصية، ويجب أن يتمتع بالاستقلال والحياد مع تمتعه بالحصانات اللازمة للقيام بعمله.[585]

---

[584] انظر المادة ١/٤٥ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

[585] انظر الفقرات ٢،٣،٤ من المادة ٤٥ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

كما تلتزم الدول الأطراف بأن تضمن لأعضاء اللجنة الحصانات اللازمة والضرورية لحماية الأعضاء ضد أي شكل من أشكال المضايقات أو الضغوط المعنوية أو المادية أو أي تبعات قضائية بسبب موافقهم أو تصريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضاء في اللجنة.[586]

ويتم انتخاب أعضاء اللجنة عندما يدعو الأمين العام الدول الأطراف إلى اجتماع في مقر جامعة الدول العربية، بحيث يكون النصاب مكتملاً لانعقاد الاجتماع بحضور غالبية الدول الأطراف، ولكن إذا لم يكتمل النصاب يدعو الأمين العام إلى اجتماع آخر، بشرط أن ينعقد الاجتماع بحضور ما لا يقل عن ثلث الدول الأطراف، وإذا لم يكتمل النصاب في هذا الاجتماع يدعو الأمين العام إلى اجتماع ثالث ينعقد بأي عدد من الحاضرين فيه من الدول الأطراف.[587]

ويطلب الأمين العام لجامعة الدول العربية من الدول الأطراف تقديم مرشحيها قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات، يبلغ الأمين العام الدول الأطراف بقائمة المرشحين قبل شهرين من موعد انتخاب أعضاء اللجنة. ويتم انتخابهم لعضوية اللجنة عن طريق من يحصل على أعلى نسبة من أصوات الحاضرين.

وإذا حصل تساوٍ في الأصوات بين أكثر من مرشح يعاد الانتخاب بين المتساوين مرة أخرى، وإذا تساوت الأصوات يختار العضو أو الأعضاء المطلوبون عن طريق القرعة، ويجرى الانتخاب لأول مرة لعضوية اللجنة في موعد لا يقل عن ستة أشهر من دخول الميثاق حيز النفاذ.[588]

ويدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى عقد اجتماعها الأول لانتخاب رئيس اللجنة من بين أعضائها لمدة عامين قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولمرة واحدة، بحيث تضع اللجنة ضوابط عملها وأسلوب ودورية اجتماعاتها، وتعقد اللجنة اجتماعها في أي بلد طرف في هذا الميثاق بناء على دعوة منه.[589]

وفي حالة شغور المقاعد يعلن الأمين العام عنها بعد إخطاره من قبل رئيس اللجنة في الحالات الآتية: الوفاة أو الاستقالة أو إذا انقطع عضو في اللجنة بإجماع رأي أعضائها الآخرين عن الاضطلاع بوظائفه بدون تقديم عذر مقبول وبسبب غير الغياب ذي الطابع المؤقت.[590]

كما يعلن الأمين العام إذا شغر مقعد ما طبقاً للفقرة الأولى، وكانت ولاية العضو الذي يجب استبداله لا تنقضي خلال الأشهر الستة التي تلي إعلان شغور مقعده يقوم الأمين العام لجامعة الدول العربية بإبلاغ

---

[586] انظر المادة ٤٧ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[587] انظر المادة ٦/٤٥.
[588] انظر المادة ٥/٤٥ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[589] انظر المادة ٧/٤٥من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[590] انظر المادة ١/٤٦من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ذلك إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق التي يجوز لها خلال مهلة شـهرين تقديم مرشـحين لملء المقعد الشاغر وفقاً لنص المادة (٤٥).[591]

ثم يضـع الأمين العام لجامعة الدول العربية قائمة بأسـماء جميع المرشـحين بالترتيب الأبجدي، ويبلغ هذه القائمة إلى الدول الأطراف في هذا الميثاق وعلى ذلك يجر الانتخاب اللازم لملء المقعد الشـــاغر طبقاً للأحكام الخاصة بذلك.[592]

وعلى كل عضو في اللجنة انتخب لملء مقعد أعلن شغوره طبقاً للفقرة الأولى، يتولى مهام العضوية فيها حتى انقضاء ما تبقى من مدة ولاية العضو الذي شغر مقعده في اللجنة بمقتضى أحكام الفقرة ٤/٤٦ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.[593]

ويتولى الأمين العام توفير ميزانية اللجنة وما يلزم من موارد مالية وموظفين ومرافق لقيام اللجنة بعملها بصـــورة فعّالة، ويعامل خبراء اللجنة فيما يتعلق بالمكافأة وتغطية المصـــاريف معاملة خبراء الأمانة العامة.[594]

ب) اختصاصات لجنة حقوق الإنسان العربية

عملاً بأحكام الفقرة ٧ من المادة (٤٥) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي خولتها وضع ضوابط عملها، وأسلوب ودورية اجتماعاتها، عملت على إصدار النظام الداخلي للجنة حقوق الإنسان العربية في اجتماعها الثامن والعشرين المنعقد في مقرها بالقاهرة بتاريخ ٢٢-٢٤ نوفمبر ٢٠١٤.

حيث حددت المادة (٢) من نظامها الداخلي مهام لجنة حقوق الإنسان العربية وهي:

1. "تلقي التقارير المقدمة من الأطراف بموجب نص المادة (٤٨) من الميثاق ومناقشتها وإصدار ملاحظات وتوصيات ختامية للدول الطرف.
2. تفسير الميثاق بما يكفل التطبيق الأمثل لأحكامه.
3. عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل حول مســائل تتعلق بحقوق الإنســان، وأن تشــارك في النشاطات ذات الصلة باختصاصها، وذلك بما يخدم أهداف ومقاصد الميثاق.
4. طلب أي معلومات من أجهزة الجامعة ومؤسسات العمل العربي المختلفة.

---

591 انظر المادة ٢/٤٦ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
592 انظر المادة ٣/٤٦ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان
593 انظر المادة ٤/٤٦ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان
594 انظر المادة (٥/٤٦) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

5. تقدم اللجنة إلى مجلس الجامعة تقريراً سنوياً عن أنشطتها يشمل جملة مسائل، ملاحظاتها وتوصياتها الختامية بشأن تقرير كل دولة من الدول الأطراف، وترفق بتقرير اللجنة قائمة بالدول الأطراف في الميثاق، مع بيان حالة تقديم التقارير من قبل الدول الأطراف.
6. تضع اللجنة المبادئ التوجيهية والاسترشادية الخاصة بكيفية إعداد الدول الأطراف في الميثاق ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان التقارير التي تقدم للجنة.
7. وضع الهيكل التنظيمي الخاص بها وموضحاً به الوظيفة، وتحدد شاغلي تلك الوظائف وتوصيف تلك الوظائف الخاصة بهم.
8. أية مهام أخرى ينص عليها الميثاق أو تكلف بها اللجنة وفقاً للاتفاقيات أو البروتوكولات أو الملاحق أو القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة".[595]

ووفقاً للمادة (١٥) من النظام الداخلي للجنة حقوق الإنسان العربية والتي يلزم ضرورة صدور قرارات اللجنة وملاحظاتها وتوصياتها بالأغلبية المطلقة.[596]

وقد أشارت المادة (٤٨) إلى بعض اختصاصات هذه اللجنة ومنها أنها تسعى إلى إقامة حوار بناء مع الدول الأطراف من أجل مساعدتها على تحسين تنفيذ أحكام الميثاق. كما يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف معلومات إضافية ذات صلة بتنفيذ أحكام الميثاق، وفي المقابل يتعين على الدول الأطراف أن تقدم إلى اللجنة عن طريق الأمين العام لجامعة الدول العربية تقريراً أولياً عن التدابير التي اتخذتها لأعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق، خلال سنة من دخول الميثاق حيز النفاذ بالنسبة إلى الدولة الطرف، وبعد ذلك مرة كل ثلاثة أعوام.[597]

ومن اختصاصات اللجنة أن تدرس التقارير التي تقدمها الدول الأطراف وفقاٍ للفقرة ٢ من ذات المادة، وبحضور من يمثل الدولة المعنية لمناقشة التقرير، وكذلك تناقش اللجنة التقرير وتبدي ملاحظاتها وتقدم التوصيات الواجب اتخاذها طبقاً لأهداف الميثاق. كما تحيل اللجنة تقريراً سنوياً يتضمن ملاحظاتها وتوصياتها إلى مجلس الجامعة عن طريق الأمين العام، بحيث تعد تقارير اللجنة وملاحظاتها الختامية وتوصياتها وثائق علنية تعمل اللجنة على نشرها على نطاق واسع.[598]

وتشكل علنية التقارير ضغطاً إضافياً على الدول الأطراف في الميثاق التي لا تحترم أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والتي قد تؤثر في الرأي العام الوطني وكذلك المجتمع الدولي.

---

[595] انظر المادة ٢ من النظام الداخلي للجنة حقوق الإنسان العربية.
[596] انظر المادة ١٥ من النظام الداخلي للجنة حقوق الإنسان العربية.
[597] انظر الفقرتين ٢،١ من المادة ٤٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[598] انظر الفقرات٣،٤،٥،٦ من المادة ٤٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان

وفي ضـــوء تقديم التقارير فبحلول ٢٠١٢، لم تقدم إلا الجزائر والأردن تقاريرهما الأولية على الرغم من وجوب تقديم ١١ دولة طرف لتقاريرها إلى اللجنة، وفي عام ٢٠١٣ قدمت كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة تقاريرها، وفي عام ٢٠١٤ قدم العراق تقريره، وفي عام ٢٠١٥ قدمت لبنان والسودان تقريرهما، وقدمت المملكة العربية السعودية تقريرها في يناير ٢٠١٦.

وحتى نهاية عام ٢٠١٥ قامت اللجنة بدراســة تقارير حول حالة حقوق الإنســان في ســبع دول عربية ومناقشتها فيها وهي: الأردن، والجزائر، والبحرين، وقطر، والإمارات، والعراق، ولبنان.[599]

وقد نشرت اللجنة الملاحظات الختامية والتوصيات الخاصة بتلك الدول، فجاءت أغلب ملاحظات اللجنة قوية وجادة، مع مراعاتها للمعايير الدولية والقانون الدولي عند نظرها لتقارير الدول الأطراف، حيث عالجت اللجنة في ملاحظاتها الختامية مجمل قضايا حقوق الإنسان.

وهذا يعكس رصد اللجنة لواقع حالة حقوق الإنسان في سياق التشريعات والسياسات والممارسات الرسمية، كما حرصت اللجنة على الإشادة بالجوانب الإيجابية والسلبية لدى الدول الأطراف، وعملت اللجنة على معالجة أوضاع الحقوق والحريات التي تتسم بالواقعية والقابلة للتنفيذ.[600]

كذلك تبنت اللجنة " دليل مشاركة منظمات المجتمع المدني مثل (المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الأكاديمية ومعاهد البحوث) للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بأوضاع حقوق الإنسان في كل دولة طرف من جهات غير حكومية تتسم بالاستقلال والموضـــوعية، ومتابعة مدى التزام الدولة المعنية بنصـــوص وأحكام الميثاق، وما تواجهه الدولة من صعوبات، وتقدم لها التوصيات اللازمة لتطوير وضمان التمتع بحقوق الإنسان.

وتشارك تلك المنظمات في عمل اللجنة في ثلاث مهام رئيسية:

- في إعداد التقارير المكتوبة مثل التقرير الذي تقدمه كل دولة طرف، ومن حق اللجنة تلقي هذه التقارير المماثلة التي ترسلها إليها منظمات المجتمع المدني.
- تعقد اللجنة جلسات استماع لتلك المنظمات (مساهمات شفوية)، وتكون جلسات استماع غير علنية، أي تعقدها اللجنة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني في غير حضـــور ممثلي الدول المعنية أو وسائل الإعلام أو أي أشخاص آخرين.

---

[599] للاطلاع على التقارير المقدمة من الدول متاح على موقع جامعة الدول العربية على الرابط:
http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/Reports.aspx

[600] للاطلاع على التقارير المقدمة من الدول متاح على موقع جامعة الدول العربية على الرابط:
http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/Reports.aspx

وتعد جلسات الاستماع جزءاً مكملاً للتقارير المقدمة من منظمات المجتمع المدني.

- كما يجوز للمنظمات غير الحكومية والوطنية المختصة بمسائل حقوق الإنسان والمعتمدة في الدولة الطرف المعنية، أو في جامعة الدول العربية، أو منظمة التعاون الإسلامي، أو الأمم المتحدة، حضور الجلسات بصفة مراقب وذلك عند مناقشة تقرير كل دولة. وللجنة أن تسمح لغير تلك المنظمات بالحضور بصفة مراقب.[601]

وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن اللجنة قد أصدرت بعض التقارير بخصوص حقوق الإنسان في العالم العربي ومنها:

في ٢١ أبريل ٢٠١١ تابعت اللجنة الوضع في بعض الدول العربية، حيث عملت على تذكير تلك الدول بالتزاماتها وفق الميثاق العربي لحقوق الإنسان ومواثيق حقوق الإنسان الأخرى، كما أن اللجنة أدانت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ورفضت استخدام العنف ضد الاحتجاجات الشعبية. وفي ٢يناير ٢٠١٢ أصدرت اللجنة بياناً بخصوص الوضع في سوريا أدانت فيه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا، ومنها احتجاز عدد من الأطفال والاختفاء القسري للمواطنين.[602]

ج) تقييم لجنة حقوق الإنسان العربية

يوجد في هذه اللجنة سلبيات وإيجابيات، ولكن سلبياتها أكثر من إيجابياتها، فلنتطرق أولاً إلى السلبيات التي تشوب عمل لجنة حقوق الإنسان العربية وهي كالاتي:

- تعاني لجنة حقوق الإنسان العربية رقابة ضعيفة، حيث إن هذه اللجنة لا تخرج عن تلقي التقارير من الدول الأعضاء.
- كما أن هذه اللجنة فرعية، مهمتها أن ترفع تقاريرها إلى اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان والتي لها أن تقرر نشر التقارير أو عدم نشرها.[603]
- كما أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان لم يحدد عدد الأشخاص المرشحين من مواطني دولة واحدة، الذين يمكن أن يترشحوا لانتخابات عضوية اللجنة، فعدم تحديد الميثاق للحد الأقصى لعدد المرشحين من الدولة نفسها يعني أن العدد مطلق غير محدد، وهذا أمر غير مقبول لا بد من تداركه.

---

601 انظر الرابط http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/Reports.aspx

602 انظر الرابط http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/Reports.aspx

603 د. محمد الشافعي بشير، الثقافة العربية والنظام العالمي، القاهرة ١٩٩٢، ص٢١٩.

- أغفل الميثاق عن صـــفة ممثلي الدول الأعضـــاء الذين يحضـــرون الاجتماع الخاص بالانتخابات، فلم يوضـــح من هم؟ فقد يكونون رؤســـاء دول أو رؤســـاء حكومات أو وزراء خـارجيـة أو ممثلين في جـامعـة الـدول العربيـة، فهـذا أمر مرفوض لعـدم وجود مثيل لـه في الاتفاقيات الإقليمية المشابهة له.
- كما لم يحدد الميثاق بشكل مباشر في المادة (٤٥) الفقرة ٧ من أحقية رئيس اللجنة في دعوة أعضـاء اللجنة إلى عقد اجتماع اللجنة سـواء في مقر الجامعة العربية، أو في أي بلد طرف في الميثاق، بل ترك مهمة عقد الاجتماع للأمين العام بالجامعة العربية. بحيث لم توضـــح المادة (٤٥) من الميثاق أحقية مشـــاركة أمين عام الجامعة في اجتماعات اللجنة ومداولاتها والتصويت على قرارتها من عدمه.
- أما بالنسـبة إلى الحصـانات فعلى الدول الأطراف أن تتعهد بحماية أعضـاء اللجنة ضـد أي شـكل من أشـكال المضـايقات أو الضـغوط المعنوية أو المادية أو أي تبعات قضـائية بسـبب مواقفهم أو تصـــريحاتهم في إطار قيامهم بمهامهم كأعضـــاء اللجنة، وهذا على وفق المادة (٤٧) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، إلا أن هذه المادة سالفة الذكر لم تبين ما إذا كان سيتم اعتماد اتفاقية خاصة بين مصر دولة مقر اللجنة وجامعة الدول العربية بشأن حصانات أعضاء اللجنة، وهل سيستفيد أعضاء اللجنة من الحصانات ومميزات الموظفين العاملين في الجامعة العربية.
- كما لم يوضح الميثاق العربي لحقوق الإنسان أحقية اللجنة في تفسير مواد الميثاق العربي أو القيام بأي مهام أو أنشطة غير تلك التي نصت عليها المادة (٤٨) من الميثاق العربي، غير أن النظام الداخلي للجنة تضمن في المادة ٢/٢ على تفسير الميثاق بما يكفل التطبيق الأمثل لأحكامه، كما أن الفقرة ٨ من النظام الداخلي للجنة تنص على تكليف اللجنة "بأي مهام أخرى ينص عليها الميثاق أو تكُلف بها اللجنة وفق الاتفاقيات أو البروتوكولات أو الملاحق أو القرارات الصـــادرة عن مجلس الجامعة"، إلا أن النظام الداخلي لم يحدد من هي الأطراف التي يحق لها التقدم بطلب تفسير مواد الميثاق.[604]

وعلى الرغم من كل تلك السلبيات الموجهة إلى لجنة حقوق الإنسان العربية، فإن اللجنة كان تتميز ببعض الإيجابيات التي لابد من توضيحها كالآتي:

[604] انظر الفقرتين ٢،٨ من المادة ٢ من النظام الداخلي للجنة حقوق الإنسان العربية.

- شـــاركت اللجنة في العديد من ورش العمل في دول الخليج العربي من أجل تعزيز التفاعل مع هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي نظمتها الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان.
- قامت اللجنة بالعديد من الزيارات من أجل التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وسعيها إلى التواصل مع مختلف آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، ومنها زيارة مقر الأمم المتحدة بجنيف وإجراء عدد من اللقاءات المكثفة بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٧.
- سعت اللجنة إلى توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الفني مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٠١٦/٦/٢.[605]

ولا بد أن نشير إلى الاجتماع المنعقد لمناقشة التقرير الدوري الأول المقدم من مملكة البحرين بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٢٨يناير ٢٠١٩ في الدورة الخامسة عشرة للجنة حقوق الإنسان العربية التي تضمنت العديد من الإشادات القّيمة، وأبرزها:

- ثمنت لجنة حقوق الإنسان العربية حرص مملكة البحرين على تقديم تقاريرها إلى اللجنة بمقتضى المادة ٤٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتفاعلها المستمر مع اللجنة منذ مصادقتها على الميثاق في ٢٠٠٦؛ حيث إن البحرين قامت بتقديم تقريرها الأول إلى لجنة حقوق الإنسان العربية في أغسطس ٢٠١٢، وتمت مناقشته في شهر فبراير ٢٠١٣ وإصدار الملاحظات والتوصيات عليه من قبل اللجنة الســـالفة الذكر. كما قدمت البحرين تقريرها الدوري إلى اللجنة في يوليو ٢٠١٦ وكذلك ملحقاً تكميلياً محدثاً في عام ٢٠١٨. علماً أن مملكة البحرين من أوائل الدول التي صدقت على الميثاق.
- تأتي الدورة الخامســة عشــرة للجنة حقوق الإنســان بعد مرور عشــر ســنوات كاملة على دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ، حيث الوثيقة الوحيدة التي تعنى بمختلف فئات حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي تعد من أبرز معالم التطور في مجال احترام حقوق الإنسان.
- دعت اللجنة في هذه الدورة جميع الأطراف للعمل العربي المشـــترك من أجل الحفاظ على المكتسبات المهمة التي حققتها بفعل الجهد العربي الجماعي لتعزيز حقوق الإنسان والعمل على مضاعفة الجهود الرامية لمواجهة التحديات ذات الصلة بحيث تتم ترجمة الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق إلى واقع ملموس.

[605] انظر تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك، الدورة ٢٧، يوليو ٢٠١٦، ص٣١٤-٣١٦.

- أكدت لجنة حقوق الإنسان العربية ارتفاع عدد الدول المصدقة على الميثاق ليصل إلى أربع عشرة دولة عربية، وهناك مؤشرات إيجابية حول انضمام دول عربية أخرى إلى الميثاق في المستقبل القريب.
- كما أكدت لجنة حقوق الإنسان العربية نفسها باعتبارها آلية مختصة برصد مدى وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب الميثاق ومعاونتها على تحقيق هذا الالتزام، منذ بداية عملها في سنة ٢٠٠٩؛ حيث قامت بإبداء ملاحظاتها وتقديم توصياتها الواجب اتخاذها طبقاً لأهداف الميثاق بعد دراسة عشرة تقارير أولية وأربعة تقارير دورية للدول الأطراف بشأن إعمال الحقوق والحريات الواردة في الميثاق.
- دعت اللجنة في هذه الدورة الدول العربية التي لم تصدق بعد على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى الإقدام على اتخاذ هذه الخطوة، كما حثت اللجنة الدول الأطراف على تقديم تقاريرها الأولية والدورية إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن لتنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق.[606]

وختاماً يتضح لنا أن لجنة حقوق الإنسان العربية تسعى إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي على الوجه العام مع مراعاة خصوصيتها، إلا أنها لا بد أن تبذل جهوداً مضاعفة حتى تصل إلى مستوى اللجان الإقليمية الأخرى، التي تعمل وبشكل مستمر وحثيث لحماية حقوق الإنسان كاللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان.

[606] http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/Reports.aspx

الفصل الثالث

المبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان

المبحث الأول: مراحل إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان

المطلب الأول: المرحلة الأولى: الخطوات التي تفاعل بها النظام الإقليمي العربي مع المبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة

أولا: تشكيل لجنة خبراء قانونين العرب لدراسة المبادرة الخاصة بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان

ثانيا: مؤتمر المنامة لبحث إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وأهم توصياته

ثالثاً: إنشاء لجنة رفيعة المستوى من خبراء القانونيين للدول الأعضاء لإعداد النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: إقرار النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان

أولا: تشكيل المحكمة المحكمة العربية لحقوق الإنسان

ثانياً: اختصاصات المحكمة العربية لحقوق الإنسان

أ) الاختصاص القضائي

ب) الاختصاص الاستشاري

ج) التسوية الودية

ثالثاً: مراحل سير الدعوى أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان

المطلب الثالث: علاقة المحكمة العربية لحقوق الإنسان بالقضاء الوطني

أولاً: مدى التزام القضاء الوطني بمبدأ الاحتياطية وسبل الانتصاف الداخلية

ثانياً: الطبيعة الدستورية للمحكمة العربية لحقوق الإنسان

المبحث الثاني: آلية تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة العربية لحقوق الإنسان

المطلب الأول: التكييف القانوني للأحكام الصادرة عن المحكمة

أولاً: حجية الأحكام الصادرة عن المحكمة (حجية الحكم المقضي)

ثانياً: آثار الأحكام الصادرة عن المحكمة

المطلب الثاني: الجهة المختصة بتنفيذ الأحكام

أولاً: دور المحكمة مع الدول الأطراف لتنفيذ أحكام المحكمة

ثانياً: السلطات الوطنية ودورها في تنفيذ أحكام المحكمة

المطلب الثالث: الأساس القانوني لتنفيذ التزام الدول بأحكام المحكمة

أولاً: قبول اختصاص المحكمة

ثانياً: مسؤولية الدولة عن التزاماتها القانونية

المبحث الثالث: تحديات المحكمة العربية لحقوق الإنسان والجهود اللازمة لدخولها حيز النفاذ

المطلب الأول: تحديات المحكمة العربية لحقوق الإنسان

أولاً: عدم التزام الدول بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

ثانياً: تحفظات الدول الأطراف على اتفاقيات حقوق الإنسان

المطلب الثاني: الجهود الأساسية لدخول المحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ

أولاً: دور الجامعة العربية والبرلمان العربي

ثانياً: دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية

الفصل الثالث

المبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان

أن مبادرة إنشـــاء محكمة عربية لحقوق الإنســـان جاءت في الوقت الذي يحتاج فيه النظام العربي إلى اسـتكمال آليات حماية حقوق الإنسـان في الوطن العربي، ومواكبة مسـيرة تعزيز وصـون حق الإنسـان العربي وســـط هذه التحديات المتلاحقة في الســـاحة الدولية، وذلك أســـوة بالنظام الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ١٩٥٩، والتي أنشئت بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وكذلك النظام الأمريكي والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنســـان ١٩٧٩ التي أنشـــئت بموجب الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنســـان، وأخيراً وليس آخراً في النظام الإفريقي والمحكمة الإفريقية لحماية حقوق الإنســـان والشـــعوب ١٩٩٨، والتي أنشـــأت بموجب البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنســـان والشـــعوب ليكتمل بذلك عقد المنظومة الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان.

فنحن في الوطن العربي ايضاً في حاجة إلى وجود محكمة عربية لحقوق الإنسان تقع في نطاقنا الإقليمي حتى نوفر أفضل آليات الحماية لحق وحرية الإنسان العربي.

وعلى خلفية ما أنجزته جامعة الدول العربية وجهودها المتضـافرة في مجال حقوق الإنسـان ومنها إنشـاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسـان، وإقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسـان، جاءت مبادرة جلالة الملك حمد بن عيسـى آل خليفة ملك مملكة البحرين بالدعوة إل إنشـاء محكمة عربية لحقوق الإنسـان في كلمته السامية في تاريخ ٢٠١١/١١/٢٣ التي جاء فيها:

" إن مملكة البحرين كانت من أوائل الدول الداعمة للميثاق العربي لحقوق الإنسان قبل خمسة عشر عاماً، ولكن رغم سمو المبادئ الواردة فيه، فإنه لا يضمن نظاماً يشابه ما هو في أوروبا والأمريكتين. وفي هذا المجال فإننا نهيب بالدول العربية الشـــقيقة أن تمضـــي قدماً، وبكل عزم، لإنشـــاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، تأخذ مكانتها الحقيقية على الساحة الدولية".[607]

ولا يشير ميثاق جامعة الدول العربية إلى محكمة عربية لحقوق الإنسان على وجه التحديد، بل يشير بدلا من ذلك – إلى محكمة عدل عربية على وفق نص المادة (٢٠) من ميثاق جامعة الدول العربية الذي جاء فيه " يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، وعلى الخصـــوص لجعل الروابط بينها

[607] كلمة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بمناسبة تسلمه تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في تاريخ ٢٠١١/١١/٢٣.

أمتن وأوثق ولإنشـــاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صـــلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشـــأ في المستقبل لكفالة الأمن والسلام".[608]

بالإضـافة إلى أن آليات تطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسـان تقتصـر على تقديم التقارير فقط من الدول الأطراف فيه إلى لجنة حقوق الإنسـان العربية التي نص عليها الميثاق، حيث نصـت المادة (١/٤٨) من الميثاق العربي لحقوق الإنســـان على " تتعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير بشـــأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصـــوص عليها في هذا الميثاق وبيان التقدم المحرز للتمتع بها، ويتولى الأمين العام لجامعة الدول العربية بعد تسلمه التقارير إحالتها إلى اللجنة للنظر فيها".[609]

ولا يوجد في الميثاق نصـوص تتيح للأفراد رفع الشـكاوى إلى محكمة إقليمية عربية لحقوق الإنسـان أسـوة بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كما لا يتضـمن الميثاق نصـوص تسـمح بتقديم الدول شـكاوى بشـأن ادعاءات خاصة بانتهاكات دول أطراف أخرى بالميثاق.[610]

كما أن وجود محكمة عربية لحقوق الإنسـان على أرض الواقع سـوف يسـهم وبشـكل فعال في تطبيق نص المادة (٤٣) من الميثاق العربي لحقوق الإنسـان التي تنص على " لا يجوز تفسـير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريـات التي تحميهـا القوانين الـداخليـة للـدول الأطراف أو القوانين المنصـــوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنســـان التي صـــدقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات".[611]

وعليه، يمكن لقضـاة المحكمة العربية في المسـتقبل تفسـير هذه النصـوص بما يتوافق مع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي بدوره سوف يساعد على سد الثغرة بين منهجيات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز مبادئ حقوق الإنسان.[612]

ومما يقوي الدعوة لمحكمة عدل عربية لحقوق الإنسان، وجود التجربتين الأوروبية والأمريكية اللتين يستفيد من أحكامها العالم وهو ما تضمنته كلمة جلالة الملك أيضاً عندما أشار إلى " أننا لعلى ثقة بوعينا جمعياً بأن هذا اليوم، يوم الصـــفحة الجديدة في تاريخنا، قد تحقق بفضـــل الله عز وجل وثقتنا في الاحتكام إلى هيئة نهجها الموضوعية والحياد. وكما ذكرنا من قبل فإن دول أوروبا اعتادت التعرض للمحاسبة ومن قبل المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ. وإن تلك المحكمة من خلال مئات الأحكام القضائية الصادرة عنها، قد

---

608 مذكرة برقم ٣٨ الصادرة عن وفد مملكة البحرين ١٥/يناير/٢٠١٢، مذكورة في قرار ٧٤٨٩، في ١٠/مارس/٢٠١٢.

609 انظر المادة ١/٤٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

610 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي وآفاقها المستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٧، ١١٧.

611 انظر المادة ٤٣من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

612 مذكرة برقم ٣٨ الصادرة عن وفد مملكة البحرين ١٥/يناير/٢٠١٢، مذكورة في قرار ٧٤٨٩، في ١٠/مارس/٢٠١٢.

وضـــعت المعايير الدولية الحديثة لحقوق الإنســـان. وذلك ينطبق أيضـــاً على محكمة الأمريكتين لحقوق الإنسـان في كوسـتاريكا. فالعالم بأجمعه يسـتفيد من القوانين والتشـريعات لتلك المحاكم. وهذا يبين لنا أن هناك شـيئاً واضـحاً ينقصـنا. فأمتنا العربية التي ضـربت أروع أمثال العدالة والإنصـاف في تاريخها، قادرة بلا شـك على القيام بدورها في هذا المجال، فيجب أن نثبت أن مسـؤولينا مسـاءلون أمام قانون ومحكمة عليا، بما يؤكد أننا أمة تحترم مبادئ حقوق الإنسان".[613]

وبناء على ما تقدم يتبين لنا أن وطننا العربي بحاجة إلى محكمة إقليمية لحقوق الإنســـان كما هو الحال في أوروبا وأمريكا وإفريقيا، وأنه حان الوقت لإنشاء محكمة لحقوق الإنسان في الوطن العربي.

فجاءت هذه المبادرة السامية لتتوج منظومة المؤسسات العربية التي تعنى بحقوق الإنسان العربي، وهو ما دفع مملكة البحرين إلى طلب إدراج بند بعنوان " إنشـاء المحكمة العربية لحقوق الإنسـان" على مشـروع جدول أعمال الدورة العادية (١٣٧) لمجلس الجامعة على المســتوى الوزاري، كما اقترحت مملكة البحرين دعوة جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تســتضــيفه البحرين في المنامة لبحث إنشــاء المحكمة وتكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد دراســة حول إنشــاء المحكمة ورفعها إلى مؤتمر المنامة، وعرض توصيات هذا المؤتمر على مجلس جامعة الدول العربية.[614]

وقد قسـمنا هذا الفصـل إلى ثلاثة مباحث: **فالمبحث الأول** يحمل عنوان مراحل إنشـاء المحكمة العربية لحقوق الإنســـان، فيه ثلاثة مطالب **المطلب الأول:** المرحلة الأولى من إنشـــاء المحكمة العربية لحقوق الإنســان وعرض للمراحل الزمنية والمرتكزات الأســاســية لإنشــاء المحكمة. أما **المطلب الثاني:** فيتناول وبشـكل موجز النظام الأسـاسـي للمحكمة العربية لحقوق الإنسـان متضـمنة تشـكيلها، واختصـاصـاتها، وإجراءات سير الدعوى أمامها. **والمطلب الثالث:** يوضح علاقة المحكمة العربية لحقوق الإنسان بالقضاء الوطني. ويشـتمل **المبحث الثاني:** على آلية تنفيذ الأحكام الصـادرة عن المحكمة العربية لحقوق الإنسـان. ثلاثة مطالب يتناول **المطلب الأول:** التكييف القانوني للأحكام الصـــادرة عن المحكمة، و**المطلب الثاني:** الجهة المختصة بتنفيذ الأحكام. **والمطلب الثالث:** الأساس القانوني لتنفيذ لالتزام الدول بأحكام المحكمة.

أما **المبحث الثالث** الذي يدور حول تحديات المحكمة العربية لحقوق الإنســـان، فيشـــتمل على مطلبين **المطلب الأول:** تحديات المحكمة العربية لحقوق الإنســـان، أما **المطلب الثاني:** فنتطرق فيه إلى على الجهود الأساسية لدخول المحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ.

---

[613] كلمة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بمناسبة تسلم اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في تاريخ ٢٠١١/١١/٢٣.
[614] مذكرة برقم ٣٨ الصادرة عن وفد مملكة البحرين ١٥/يناير/٢٠١٢، مذكورة في قرار ٧٤٨٩، في ١٠/مارس/٢٠١٢.

المبحث الأول: مراحل إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان

لقد جاءت مبادرة إنشـاء المحكمة العربية لحقوق الإنسـان عند إلقاء عاهل مملكة البحرين المفدّى كلمته في ٢٠١١/١١/٢٣ بمناسبة تسلم تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة الدكتور محمود شريف بسيوني، إيماناً من جلالته بأن حقوق الإنسان هي حق أخلاقي واستراتيجي على حد سواء.

فكانت الاستجابة سريعة وإيجابية لمبادرة جلالة ملك مملكة البحرين، وتم الترحيب بهذه المبادرة السامية، إذ أهاب جلالته بالدول العربية الشقيقة أن تمضي قدماً وبكل عزم لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان تأخذ مكانتها الحقيقية على الساحة الدولية.[615]

ومن قبل ذلك، وانطلاقاً من رؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، من أجل تطوير العمل بين أعضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالأخص في مجال تعزيز وحماية وتنمية حقوق الإنسان بين الدول الأعضاء، تبنت مملكة البحرين ٢٠٠٨ مبادرة لإنشاء " مكتب لحقوق الإنسان" يعمل تحت منظومة عمل المجلس. وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى للدول الأعضاء بخصوص تلك المبادرة، عقد المجلس الوزاري اجتماعه في يونيو ٢٠١٠، وأقر إنشاء هذا المكتب ضمن هيكل الأمانة العامة يهتم بإبراز ما حققته وتحققه دول المجلس من إنجازات في مجال حماية حقوق الإنسان.[616]

وهو ما يجعلنا في المطلب القادم نوضح المرحلة الأولى: الخطوات التي تفاعل بها النظام الإقليمي العربي مع المبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة حيث تتدرج تحتها ثلاثة بنود:

أولاً: تشكيل لجنة من خبراء القانونيين العرب لدراسة المبادرة الخاصة بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

ثانياً: مؤتمر المنامة لبحث إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وأهم توصياته.

ثالثاً: إنشاء لجنة رفيعة المستوى من خبراء القانونيين للدول الأعضاء لإعداد النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

---

[615] د. بدر محمد عادل، النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان في طريقه لدخول حيز النفاذ، مقال في جريدة أخبار الخليج، العدد ١٥٤٨١، تاريخ ٢٠١٦/٧/١٣.

[616] د. أحمد عبد الله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين، ورقة عمل حول الخطوات المنجزة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤ ص١.

المطلب الأول: المرحلة الأولى: الخطوات التي تفاعل بها النظام الإقليمي العربي مع المبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة

تضمنت المرحلة الأولى من إنشاء المحكمة بعد إطلاق المبادرة إجراء دراسة حول إنشاء المحكمة حيث جاء ذلك تثبيتاً لقرار مجلس الجامعة العربية، حيث شّكل الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، لجنة من الخبراء القانونيين العرب للعمل بصفاتهم الشخصية لإجراء الدراسة حول إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان. [617]

وقد رحب مجلس الجامعة في دورته العادية (١٣٧) بتاريخ ١٠/مارس/٢٠١٢ باقتراح مملكة البحرين وقرر الآتي:

1. الترحيب بمبادرة مملكة البحرين باستضافة مؤتمر لبحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان في نطاق جامعة الدول العربية خلال سنة ٢٠١٢ في المنامة عاصمة مملكة البحرين.
2. تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة حول إنشاء المحكمة بالاستعانة بخبراء قانونيين عرب والاسترشاد بالتجارب الإقليمية لإنشاء مثل هذه المحاكم، وتعميمها على دول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها عليها تمهيداً لعرضها على مؤتمر المنامة.[618]

ويهدف مقترح إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان إلى منح هذه المحكمة اختصاصاً قضائياً في نظر شكاوى الأفراد المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، على وفق ضوابط قانونية واضحة ينص عليها النظام الأساسي للمحكمة.[619]

فمن الملاحظ أن الوضع العربي الحالي لا يتيح للأفراد تقديم شكاوى رغم دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ في ١٥/مارس/٢٠٠٨، بتصديق سبع دول، وانضمام عشر من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وهي (البحرين، الأردن، قطر، الجزائر، فلسطين، ليبيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سوريا، واليمن).[620]

---

[617] مذكرة برقم ٣٨ الصادرة عن وفد مملكة البحرين ١٥/يناير/٢٠١٢، مذكورة في قرار ٧٤٨٩، في ١٠/مارس/٢٠١٢

[618] مذكرة برقم ٣٨ الصادرة عن وفد مملكة البحرين ١٥/يناير/٢٠١٢، مذكورة في قرار ٧٤٨٩، في ١٠/مارس/٢٠١٢.

[619] د. أحمد عبد الله فرحان، ورقة عمل حول الخطوات المنجزة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٢

[620] د. أحمد عبد الله فرحان، ورقة عمل حول الخطوات المنجزة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق ص ٢

أولاً: تشـكيل لجنة خبراء قانونيين العرب لدراسـة المبادرة الخاصـة بإنشـاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان

بدأت الدراسـة عندما قام الأمين العام لجامعة الدول العربية معالي الدكتور نبيل العربي بتشـكيل لجنة من خبراء العرب القـانونيين، حيـث عقـدت اللجنـة ثلاثـة اجتمـاعـات في /٢٨/أغسـطس/٢٠١٢، ١٦/أكتوبر/٢٠١٢ و٢٠١٢/١٢/١٨، شارك في اجتماعاتها ممثلون من الأمانة العامة، كما شارك بصفة استشارية خبيران من مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.[621]

وأوضـحت اللجنة في دراسـتها أن إنشـاء محكمة عربية لحقوق الإنسـان يعد نقلة نوعية في مجال حماية حقوق الإنسـان في المنطقة العربية وتطويراً للنظام العربي الإقليمي العربي لحقوق الإنسـان، وأن المحكمة لن تكون بديلاً للقضـاء الوطني وإنما أداة إضـافية لحماية حقوق الإنسـان لمن يرتضـيها من الدول، من خلال دور المحكمة التكميلي والتفسيري والإفتائي والحمائي.[622]

كما ورد في هذه الدراسـة أنه بالنظر للتجارب الموجودة في العالم، ومنها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فإنها توصـي بإعطاء الأفراد الحق في اللجوء إلى المحكمة إذ قبلت الدولة أن تعطي أفرادها هذا الحق، بمعنى أن الدولة إذا قبلت أن تعطي أفرادها حق اللجوء إلى للمحكمة فإن المحكمة سـيكون لها اختصـاص بالنظر فيما يقدمه الأفراد، وإذا لم تقبل فلن يكون لها اختصـاص بذلك، كما أشـارت الدراسـة إلى أن المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنها اللجنة العربية لحقوق الإنسان تستطيع أن تلجأ إلى المحكمة.[623]

كما أن اللجنة لم تغفل الإشـارة إلى أهم الثغرات الموجودة في الميثاق العربي لحقوق الإنسـان حينما صرحت " أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان لا يتضمن نظاماً لشكاوى الدول أو الأفراد، كما لا توجد به آلية واضـحة للتعامل مع حالات عدم الالتزام بالحقوق المنصـوص عليها في الميثاق، باسـتثناء نظام التقارير التي تعدها الدول، والملاحظات الختامية، والتقرير السـنوي الذي تقدمه اللجنة العربية لحقوق الإنسان (التي أنشأها الميثاق) للجامعة العربية".[624]

---

[621] لجنة الخبراء مكونه من: الدكتور إبراهيم على بدوي الشيخ (مصر)، والدكتور رياض القيسي (قطر)، والدكتور فرحات حرشاني (تونس)، وانضم إلى عضوية اللجنة، في اجتماعها الثالث الدكتورة بدرية العوضي (الكويت).

[622] الدراسة التي أعدتها اللجنة المشكلة من قبل الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على قرار مجلس الجامعة رقم ٧٤٨٩-دع ١٣٧ ١٠/مارس/٢٠١٢.

[623] ورشة عمل: حول إعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية. ٣-٤/ديسمبر/٢٠١٧.

[624] دراسة حول "إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، "مؤتمر المنامة" الخاص ببحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان،٢٥-٢٦/فبراير/٢٠١٣، وثيقة المؤتمر، الأمانة العامة، الجامعة العربية

إن وجود هذه المحكمة سيؤدي إلى التكامل بين نصوص الميثاق العربي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، خصوصاً مع المادة (٤٣) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي تنص على " لا يجوز تفسير هذا الميثاق أو تأويله على نحو ينتقص من الحقوق والحريات التي تحميها القوانين الداخلية للدول الأطراف أو القوانين المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها أو أقرتها بما فيها حقوق المرأة والطفل والأشخاص المنتمين إلى الأقليات"، مما يسهم في سد الثغرات الموجودة بين المنظومة الإقليمية العربية والمنظومات الإقليمية الأخرى، وتحقيق التناسق بين الميثاق العربي والمواثيق الدولية التي صدقت عليها أو انضمت إليها الدول العربية.[625]

كما أشارت لجنة خبراء العرب في دراستها لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان قائلة " أن فكرة إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان تقترن باعتبارين، أحدهما قانوني وهو أن الحماية القانونية الفعالة على المستوى الإقليمي لحقوق الإنسان لا يمكن تأمينها بشكل كافٍ من حيث المبدأ، إلا بوجود محكمة لحقوق الإنسان، كركيزة رئيسية لتوفير حماية حقيقية لحقوق الإنسان، والاعتبار الثاني واقعي وهو أن الجامعة العربية ليس لديها نظام إقليمي متكامل لتشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان على عكس أوروبا والأمريكتين وإفريقيا، وهو ما يمكن تفسيره بأن النظام الإقليمي العربي لا يولي ملف حقوق الإنسان الأهمية التي توليها له المناطق الأخرى".[626]

كذلك انتهت لجنة الخبراء إلى ضرورة وجود نص يعطي المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الدول العربية حق اللجوء إلى المحكمة بشرط أن تكون الدولة قد قبلت اختصاص المحكمة في أن هذه المنظمات تستطيع أن تلجأ إلى محكمة العربية لحقوق الإنسان.[627]

"وقد أوصت اللجنة بأن يتم إنشاء المحكمة عن طريق بروتوكول اختياري يتضمن العناصر الرئيسية الآتية:

1. أن تختص المحكمة بعد استنفاذ إجراءات التقاضي الوطنية بالفصل في الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والمرفوعة إليها من قبل: الدول الأطراف، الأفراد المتضررين، لجنة حقوق الإنسان العربية، اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية.

---

[625] دراسة حول "إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان "مؤتمر المنامة" الخاص ببحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان،٢٥-٢٦/فبراير/٢٠١٣، وثيقة المؤتمر، الأمانة العامة، الجامعة العربية، شارك في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السفير وجيه حنفي الأمين العام المساعد، ورئيس مكتب الأمين العام، والسفير مخلص قطب مستشار الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان، والسكرتير الثاني دارين أبو النجا المسؤولة عن الملف القانوني بمكتب الأمين العام

[626] دراسة حول "إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان "مؤتمر المنامة" الخاص ببحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان،٢٥-٢٦/فبراير/٢٠١٣، وثيقة المؤتمر، الأمانة العامة، الجامعة العربية، مرجع سابق.

[627] ورشة عمل: حول إعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية. ٣-٤/ديسمبر/٢٠١٧.

2. أن تختص المحكمة بإعطاء رأيها الاستشاري بشأن مسألة قانونية تتعلق بالميثاق العربي لحقوق الإنسان، أو أي اتفاقية عربية تتعلق بحقوق الإنسان، بناء على طلب أي دولة عربية، أو لجانها الوطنية لحقوق الإنسان، أو من أجهزة جامعة الدول العربية ومؤسساتها التي يصرح لها مجلس الجامعة العربية بتقديم مثل هذا الطلب.
3. أن تفصل المحكمة في القضايا المرفوعة إليها على وفق ما يلي:

أ) الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
ب) اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية التي صدقت عليها الدول العربية أو انضمت إليها.

ج) المبادئ العامة للقانون.

د) الفقه وأحكام القضاء كمصادر احتياطية."[628]

وبعد هذه الخطوة، سوف ننتقل إلى الخطوة التالية وهي انعقاد مؤتمر المنامة في عاصمة مملكة البحرين وبيان أهم التوصيات التي تمخضت عن هذا المؤتمر المنعقد في الفترة ٢٥-٢٦ فبراير من سنة ٢٠١٣.

ثانياً: مؤتمر المنامة لبحث إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وأهم توصياته

خلال الفترة ٢٥-٢٦ فبراير٢٠١٣ عقد مؤتمر المنامة للنظر في إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، بعد أن تم تشكيل لجنة خبراء القانونيين العرب لدراسة إنشاء المحكمة.[629]

وقد وأشار وزير العدل في كلمته الافتتاحية للمؤتمر" إلى أن مبادرة جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين بدعوة الأشقاء العرب للنظر في إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان تنطلق من إيمان راسخ بقيمة الإنسان، وما أسبغه الله عليه من نعمة التكريم، وتؤكد أن احترام حقوق الإنسان يشكل أرضية قوية لنمو الإنسان الفرد الواعي بذاته المدرك لحقوقه وواجباته، وضرورة لنمو المجتمع ومقدرته على تحقيق التنمية الشاملة في إطار الأمن والسلام وسيادة القانون".[630]

---

[628] دراسة حول "إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان "مؤتمر المنامة" الخاص ببحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان،٢٥-٢٦/فبراير/٢٠١٣، مرجع سابق

[629] تتألف لجنة خبراء القانونين العرب برئاسة الدكتورة بدرية العوضي أستاذة القانون الدولي بجامعة الكويت، وعضوية عدد من الخبراء القانون الدولي وحقوق الإنسان في الوطن العربي بالإضافة إلى مشاركة مدير إدارة المعاهدات الدولية بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بصفته الشخصية. وتحت رئاسة معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف وبحضور الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلي تسع عشرة دولة عربية. د. أحمد عبد الله فرحان، ورقة عمل حول الخطوات المنجزة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ص٢، مرجع سابق

[630] مؤتمر المنامة الخاص ببحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، المنامة، مملكة البحرين، ٢٥-٢٦/فبراير/ ٢٠١٣، مرجع سابق.

كما أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، في كلمته الافتتاحية، " أن انعقاد هذا المؤتمر يأتي في مرحلة هامة وحاسمة ومحورية للأمة العربية، تؤكد الحاجة الماسة إلى تطوير منظومة العمل المشترك وتفعيل آلياته لتعزيز قدرة الجامعة على الوقاية من الأزمات وتسويتها، والتعامل مع الأوضاع الخطيرة الناجمة أحياناً عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مؤكداً ضرورة مواكبة هذه التطورات والاستجابة لها ".[631]

كما أشارت الدكتورة بدرية العوضي رئيسة لجنة الخبراء القانونيين العرب، عند تقديمها للدراسة التي أعدتها اللجنة، وأوضحت فيها أن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان يجد مبرره في الآتي:

1. أن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان يمثل أمراً ضرورياً لتعزيز واحترام حقوق الإنسان العربي.
2. إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان يساعد على تدارك القصور الموجودة حالياً في الميثاق العربي لحقوق الإنسان من حيث مضمونه وآليات تنفيذه.
3. العمل على الاستفادة من التجارب الإقليمية الأخرى كالأوروبية والإفريقية والأمريكية، مع الأخذ في الاعتبار ظروف وخصوصية الوطن العربي لإنشاء مثل هذه المحكمة.
4. كما أن الانضمام إلى المحكمة المقترحة لن يكون إلزامياً وإنما سيكون نظامها الأساسي اختيارياً، أي لن تلزم أحكامها إلا الدول التي ستصدق على نظامها الأساسي وتنضم إليها.
5. بإنشاء مثل هذه المحكمة سوف يطور النظام الإقليمي في العالم العربي الإنسان في مجال حقوق الإنسان.[632]

ولقد تركزت المناقشات في دراسة أهمية إنشاء المحكمة مع تأكيد ضرورة استكمال الجوانب المتعلقة بالنظام الأساسي الخاصة بشروط ونظم عمل المحكمة والقانون الواجب التطبيق، وإتاحة الفرصة لمزيد من الدراسة على مستوى الخبراء القانونيين للدول العربية لضمان وضع إطار فعال لعمل المحكمة.[633]

وبعد المناقشات المستفيضة التي دارت خلال خمس جلسات يومي ٢٥-٢٦ فبراير/٢٠١٣، وتناولت أبعاد إنشاء المحكمة، خلص المشاركون إلى جملة من التوصيات أهمها:

- الترحيب بمبادرة جلالة الملك المفدى بإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان باعتبارها آلية قانونية ضرورية لدعم منظومة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

---

[631] مؤتمر المنامة الخاص ببحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، المنامة، مملكة البحرين، ٢٥-٢٦/فبراير/ ٢٠١٣، مرجع سابق.
[632] مذكرة برقم ٣٨ الصادرة عن وفد مملكة البحرين ١٥/يناير/٢٠١٢، مذكورة في قرار ٧٤٨٩-دع ١٣٧ في ١٠/مارس/٢٠١٢.
[633] د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، ورقة عمل حول نحو محكمة عربية لحقوق الإنسان، ص٤.

- عرض تقرير وتوصيات المؤتمر على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري تمهيداً لرفعها إلى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة في الدوحة، خلال شهر مارس لاتخاذ ما يلزم بشأنها.
- تكليف لجنة رفيعة المستوى مفتوحة العضوية من الخبراء القانونيين من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس لوضع مشروع (نظام أساسي/بروتوكول) لمحكمة عربية لحقوق الإنسان، وعرض نتائج أعمالها على مجلس الجامعة.
- التأكيد أهمية تصديق جميع الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان.[634]

وعلى إثر ذلك باركت جامعة الدول العربية في اجتماع مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية في الدوحة، بتاريخ ٢٦ مارس/٢٠١٣ الموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتكليف لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين للدول الأعضاء بإعداد النظام الأساسي للمحكمة، وعرض نتائج أعمالها على المجلس الوزاري للجامعة في دورته المقبلة.[635]

بعد ذلك تم عقد اجتماع وزاري لجامعة الدول العربية في ١/سبتمبر/٢٠١٣، حيث طلب من اللجنة المشكّلة من الخبراء القانونيين للدول الأعضاء استكمال إعداد بروتوكول النظام الأساسي للمحكمة، وفي ذلك الاجتماع توجت جهود مملكة البحرين بشأن طلب استضافتها للمحكمة العربية لحقوق الإنسان وتقديمها التسهيلات الضرورية كافة لتأسيس مقر المحكمة وتيسير عملها بموافقة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بموجب القرار ٧٦٥٦-د ع ١٤٠-ج٢ الصادر في ١/سبتمبر/٢٠١٣ لتكون المنامة مقراً دائماً للمحكمة.[636]

ثالثاً: إنشاء لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين للدول الأعضاء لإعداد النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان

عرضت الأمانة العامة للجامعة نتائج أعمال مؤتمر المنامة وتوصياته على المجلس الوزاري للجامعة،[637] ومن ثم على مجلس الجامعة على مستوى القمة حيث قرر الأخير الآتي:

1. الموافقة على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

---

[634] د. أحمد عبد الله فرحان، ورقة عمل حول الخطوات المنجزة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٤.
[635] قمة الدوحة قرار رقم ٥٧٣، ٢٦/مارس/٢٠١٣.
[636] مجلس وزراء الخارجية، قرار رقم ٧٦٥٦.
[637] انظر قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٤٨٩ د.ع ١٣٧ بتاريخ ١٠/مارس/٢٠١٢.

2. تكليف لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين للدول الأعضاء بإعداد النظام الأساسي للمحكمة، وعرض نتائج أعمالها على مجلس الجامعة الوزاري في دورته المقبلة.[638]
3. دعوة الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى الإسراع في ذلك.[639]

وفي مقر جامعة الدول العربية عقدت اللجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين للدول العربية خمسة اجتماعات أخرها في ١٧-١٨ مارس ٢٠١٤. وقد توافقت اللجنة في نهاية اجتماعاتها على مشروع للنظام الأساسي للمحكمة، إلا أنه تضمن نقاطاً وضعت بين أقواس كمؤشر لعدم الاتفاق عليها بعد، كما أن بعض الوفود تقدمت بمقترحات جديدة لم تتم مناقشتها أو الاتفاق عليها، ومن ثم أوصت اللجنة بتعميم المشروع على الدول الأعضاء لدراسته وعرضه مرة أخرى على اللجنة لوضعه في صيغته النهائية وعرضه على الاجتماع القادم لمجلس الجامعة العربية.[640]

وفي الدورة الخامسة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقدة في الكويت، قرر المجلس في ٢٦/مارس/٢٠١٤ الموافقة من حيث المبدأ على مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان على أن تكلف اللجنة رفيعة المستوى بالاستمرار في جهودها وعملها من أجل وضع الصيغة النهائية للمشروع وعرضها على اجتماع قادم للمجلس الوزاري.[641]

ويتضمن مشروع النظام الأساسي للمحكمة النقاط الرئيسية التالية المتوافق عليها من حيث المبدأ:

- " اختصاص المحكمة بنظر الدعاوى المتعلقة بتفسير أو تطبيق الاتفاقيات العربية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما فيها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، التي تكون من قبل الدولة الطرف في النظام الأساسي للمحكمة، أو تلك التي تقبل اختصاص المحكمة، وتكون طرفاً فيها.
- حق الدول في اللجوء إلى المحكمة، وجواز لجوء المنظمات غير الحكومية إلى المحكمة في إطار الشروط التي سينص عليها النظام.
- بالإضافة للاختصاص القضائي للمحكمة، سيكون للمحكمة بناء على طلب مجلس الجامعة العربية أو إحدى المنظمات أو الهيئات التابعة لها، أن تصدر رأياً استشارياً بشأن أيه مسألة قانونية ذات صله بالاتفاقيات العربية المتعلقة بحقوق الإنسان.

---

[638] انظر قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى الوزراء رقم ٧٧٢٦ في ٩/مارس/٢٠١٤.
[639] انظر قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية ق.ق ٥٧٣ د.ع ١٣٧ بتاريخ ١٠/مارس/٢٠١٢.
[640] انظر تقرير الاجتماع الخامس للجنة رفيعة المستوى للخبراء القانونيين للدول الأعضاء المعنيين بإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة ١٧-١٨/مارس/٢٠١٤.
[641] قرار مجلس الجامعة العربية، على مستوى القمة، الدورة ٢٥، الكويت في ٢٦/مارس/٢٠١٤. ق.ق ٥٩٣ د.ع ٢٥-٢٦/مارس/٢٠١٤.

- "يجوز للمحكمة في أيه مرحلة من مراحل الدعوى ــ أن تتعاون مع أطراف النزاع بهدف التوصل إلى تسوية ودية على أساس مبادئ وقيم حقوق الإنسان وقواعد العدالة".[642]
- تشكل المحكمة من سبع قضاة من مواطني الدول الأطراف في النظام الأساسي.
- "تعد المحكمة تقريراً سنوياً عن أعمالها، يشمل من بين ما يشمله، قائمة بالحالات التي صدرت فيها أحكام، وبيان بالأحكام التي لم يلتزم الأطراف بتنفيذها".[643]

ثم انتهت هذه اللجنة من إعداد الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة، وأوصت برفع هذه الصيغة إلى مجلس جامعة الدول العربية لإقراره.

ولا بد أن نشير إلى المؤتمر الدولي المهم بشأن" **المحكمة العربية لحقوق الإنسان**" الذي عقد تحت رعاية كريمة من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بمملكة البحرين في ٢٥-٢٦ مايو/ ٢٠١٤ بإصدار " **إعلان البحرين"،** حيث انتظم هذا المؤتمر في جلسات رئيسية عامة قُدمت فيها سبع أوراق عمل، إضافة إلى أربع ورش عمل، وخلص المشاركون الى مجموعة من التوصيات والمقترحات العملية الهادفة إلى تفعيل دور المجتمع المدني في المساهمة مع الحكومات، في صياغة النظام الأساسي للمحكمة العربية وتطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، وأوضح أن المشاركين في المؤتمر اتفقوا على ما يلي:

أولاً: الترحيب بقرار القمة العربية في دورتها (٢٥) بالكويت، القاضي بتكليف اللجنة رفيعة المستوى بالاستمرار في جهودها وعملها من أجل وضع الصيغة النهائية للمشروع وعرضها على اجتماع قادم للمجلس القادم.

ثانياً: الترحيب بحضور ومساهمة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وممثلي الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان الأوروبية والأمريكية والإفريقية في هذا المؤتمر.

ثالثاً: التأكيد على توصيات البيان الختامي للمؤتمر العربي بالدوحة حول تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، الذي نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يومي ٣-٤ يونيو ٢٠١٣م، وتوصيات الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي التي نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية خلال الفترة من ٩-١٠ مايو ٢٠١٣م.

---

[642] المادة ١/٢٢ من المشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[643] المادة ١/٢٩ من المشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

رابعاً: التأكيد على تأييد المبادرات التي قامت بها العديد من المنظمات غير الحكومية ونتائج اللقاءات والورش لإثراء وتطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان، وكان آخرها المؤتمر الإقليمي المشترك حول "حقوق الإنسان في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية" الذي نظمته الجامعة العربية بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالقاهرة خلال الفترة من ٢٠-٢٢/٥/٢٠١٤م.

خامساً: التعبير عن ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار حول مشاريع الجامعة العربية في مجال تطوير منظومة حقوق الإنسان والنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، والدعوة لضرورة جعل هذه الإجراءات والمشاريع شفافة وعلنية.

سادساً: التنويه بضرورة احترام الدول العربية لالتزاماتها الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان، وتوسيع ممارستها التعاقدية في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

سابعاً: الدعوة إلى تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004م بما يضمن الملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثامناً: التشديد على أهمية التعاون الفعال بين المحاكم الإقليمية لحماية حقوق الإنسان وتبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والدروس المستفادة وأشكال التعاون الجديدة والممكنة.[644]

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: إقرار النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان

وفي اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري أقر في دورة انعقاده العادية ١٤٢ رقم ٧٧٩٠ بتاريخ ٧/سبتمبر/٢٠١٤، بالموافقة على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، الذي يحتوي على ديباجة و٣٥ مادة.[645]

[644] البيان الختامي من مؤتمر المحكمة العربية لحقوق الإنسان،" إعلان البحرين"٢٥-٢٦ مايو/٢٠١٤.
[645] قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٤٢، القاهرة، سبتمبر، ص١٥.

وفي ٤/ نوفمبر/٢٠١٤ قامت جامعة الدول العربية بإعلان فتح باب التصديق للنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، حيث أكدت المادة (٣٣) من النظام الأساسي " يدخل حيز النفاذ بعد تصديق سبع من الدول الأعضاء وإيداع وثائق تصديقها، ويبدأ العمل به بعد عام من تاريخ دخوله حيز النفاذ".[646]

ومن أوائل الدول العربية التي صدقت على النظام الأساسي لمحكمة حقوق الإنسان العربية كانت المملكة العربية السعودية التي قامت بإيداع وثائق تصديقها لدى جامعة الدول العربية بتاريخ ٧/يونيو/٢٠١٦ بعد صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٧/٩/١ هجري، وصدور المرسوم الملكي بتاريخ ١٤٣٧/٩/٢ هجري بالموافقة على ذلك.

وفي ٢٤/يونيو/٢٠١٦ اعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية أن صدور المرسوم بالتصديق على النظام يشكل خطوة إيجابية ورائدة، كما أعرب الأمين العام عن أمله " أن تحذو الدول العربية الآخرى حذو المملكة العربية السعودية في بالتصديق على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان حتى تتمكن هذه المحكمة من مباشرة أعمالها؛ الأمر الذي من شأنه أن يحدث نقلة نوعية هامة وحضارية باتجاه إعلاء قيم حقوق الإنسان في الدول العربية، ونشر الوعي بثقافة الاحترام للحقوق الأساسية للمواطن العربي التي تكفلها جميع القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة".[647]

وسوف نتناول في هذا المطلب بتفصيل أكثر النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتشكيل المحكمة واختصاصاتها، ومن له حق اللجوء إليها ومراحل سير الدعوى أمام المحكمة وإجراءاتها وتنظيم عملها والأحكام وتنفيذها.

أولاً: تشكيل المحكمة العربية لحقوق الإنسان

قرر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، بعد اطلاعه على تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة بين الدورتين، وعلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم ق.ق ٥٩٣ د.ع بتاريخ ٢٥-٢٦/مارس/٢٠١٤. وكذلك على تقرير الاجتماع السادس للجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين للدول الأعضاء المعنية بإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، الموافقة على الأمور الآتية:

أولاً: الموافقة على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

---

[646] المادة ١/٣٣ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

[647] سوسن أبو حسين، جريدة الشرق الأوسط، مقال،٢٧/يونيو/٢٠١٦، العدد رقم ١٣٧٢٦.

ثانياً: تمويل المحكمة من الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة، قرار رقم ٧٧٩٠-د. ع -١٤٢-٢٠١٤/٩/٧.

وقد أشار إلى أهمية هذه المحكمة ما ورد في ديباجته من أن الدول الأطراف قد أقرتها:

- انطلاقاً من إيمانها بكرامة الإنسان الذي أعزه الله، وتحقيقاً للعدل والمساواة، وسيادة القانون ودوره في حماية حقوق الإنسان.
- وتأكيداً على مقاصد وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية.
- وإيماناً منها بحق الإنسان في حياة حرة كريمة.
- والعمل على الاستمرار في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
- وتأكيداً على أن الاتفاقيات العربية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تكون الدولة المعنية طرفاً فيها بما فيها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تمثل إطاراً قانونياً لتمتع الإنسان في الدول العربية بحقوقه وممارستها.
- أن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان يساعد على تحقيق مقاصد وأهداف الميثاق العربي لحقوق الإنسان.[648]

وتنص المادة (٢) من النظام الأساسي للمحكمة " تنشأ في إطار جامعة الدول العربية محكمة عربية لحقوق الإنسان بوصفها هيئة قضائية عربية مستقلة تهدف إلى تعزيز رغبة الدول الأطراف في تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته، وينظم تشكيلها واختصاصها وطريقة العمل بها النظام الأساسي واللائحة".[649]

وللحديث عن تشكيل المحكمة يتطلب أن نبين ما يأتي:

- مقر المحكمة

مقر المحكمة العربية لحقوق الإنسان سيكون مقراً دائماً في مدينة المنامة "العاصمة البحرينية"، استجابة لطلب مملكة البحرين حيث وافق مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري على طلب البحرين وذلك بموجب القرار رقم ٧٦٥٦-د. ع ١٤٠-ج٢ الصادر في سبتمبر سنة ٢٠١٣.[650]

---

[648] انظر ديباجة النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

[649] المادة ٢ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

[650] قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٤٠، القاهرة، سبتمبر٢٠١٣، ص١٠.

وطبقاً للمادة (٣) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان" يكون مقر المحكمة في المنامة– مملكة البحرين، ويجوز للمحكمة استثناءً، أن تجتمع في أي دولة بموافقة مسبقة منها. تعقد المحكمة اتفاق مقر مع الدولة المضيفة تعتمده الجمعية العامة".[651]

- الجمعية

تنشأ بمقتضى النظام الأساسي جمعية للدول الأطراف وفقاً للمادة (٤) من النظام، بحيث يكون لكل دولة طرف عضو واحد يمثلها في الجمعية، ويجوز أن يرافقه مناوبون ومستشارون. حيث تضع الجمعية نظاماً داخلي يحدد موعد انعقادها واختصاصاتها ومن بينها انتخاب القضاة واعتماد التقرير السنوي للمحكمة، وإعداد ميزانيتها، واعتماد آلية لضمان تنفيذ الأحكام. كما أن الجمعية تعقد اجتماعاتها مرة كل عام على الأقل، أو حسبما يتقرر وفقاً لمقتضيات العمل وطبقاً لما يحدده نظامها الداخلي. ويجوز للدول غير الأطراف في النظام الأساسي حضور اجتماعات الجمعية عند مناقشة اللائحة دون الحق في التصويت.[652]

- انتخاب قضاة المحكمة

وطبقاً لنص المادة (٥) " تتشكل المحكمة من سبعة قضاة من مواطني الدول الأطراف، ويجوز زيادتهم حتى أحد عشر قاضياً بناء على طلب المحكمة وموافقة الجمعية، ولا يجوز أن تضم في عضويتها الأصلية أو الاحتياطية أكثر من قاضٍ من جنسية واحدة".[653]

وطبقاً لنص المادة (٦) تنتخب الجمعية القضاة عن طريق الاقتراع السري من قائمة تضم أسماء المرشحين. ويجوز لكل دولة طرف بناء على طلب من الأمين العام خلال تسعين يوماً من دخول النظام الأساسي حيز النفاذ أن تقدم مرشحين اثنين من مواطنيها.

بعد ذلك يتم الاختيار بين المرشحين الذي يحصلون على أعلى الأصوات من القائمة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة كقضاة أصليين. وإذا حصل أكثر من مرشح على عدد متساوٍ من الأصوات، تعاد عملية التصويت ويستبعد في كل جولة المرشحون الذين حصلوا على أقل الأصوات عدداً. وتضع الجمعية قائمة قضاة احتياطيين من بين المرشحين غير المنتخبين كقضاة أصليين مرتبين حسب عدد الأصوات التي حصلوا عليها.[654]

---

[651] انظر المادة ٣ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[652] انظر المادة ٤ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[653] انظر المادة ٥ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[654] انظر المادة ٦ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

- معايير اختيار قضاة المحكمة

واستناداً إلى المادة (٧) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان يشترط في المرشحين أن يكونوا من الشخصيات المشهود لها بالنزاهة والالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، مع توافر الكفاءة والخبرة في مجال العمل القانوني أو القضائي، مع وجود المؤهلات المطلوبة للتعيين في أعلى المناصب القضائية أو القانونية في دولهم، ويفضل من لديه خبرة في مجال حقوق الإنسان. وهذه تقريباً نفس الصفات والمؤهلات المطلوبة في المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان.[655]

- فترة ولاية وخلو منصب القضاة

نصت المادة (٨) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان على أن يتم انتخاب القضاة لمدة أربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم لولاية ثانية غير قابلة للتجديد. أما بالنسبة إلى القضاة الأصليين الذين تم انتخابهم في أول انتخابات، تنتهي مدة ولاية ثلاثة منهم بعد انقضاء سنتين. حيث يقع عليهم الاختيار بواسطة قرعة يجريها رئيس الجمعية أو من ينوب عنه، وذلك فور الانتهاء من الانتخابات مباشرة. كما فتنتهي مهام القضاة بنهاية فترة ولايتهم، حيث يعمم الأمين العام قبل انقضاء مدة ولاية القضاة بستة أشهر مذكرة مكتوبة على الدول الأطراف، ويطلب فيها من كل دولة أن تسمي مرشحيها خلال التسعين يوماً التالية. وثم يبلغ الأمين العام الدول بقائمة المرشحين قبل ستين يوماً من بدء ولاية القضاة الجدد، ويدعو الأمين العام الجمعية إلى عقد اجتماع لانتخابهم خلال ثلاثين يوماً.[656]

وفيما يتصل بخلو منصب القضاة فقد نصت المادة (٩) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان على أن يعد منصب القاضي شاغراً في حالات الوفاة أو الاستقالة أو الإعفاء أو الإصابة بعاهة تمنع القاضي من القيام بمهامه بصفة مستديمة، ويستوجب شغله بالانتخاب في أقرب فرصة ممكنة. وفي حالة خلو المنصب قبل انتهاء مدة ولاية القاضي بستة أشهر، لا يستوجب ذلك إجراء انتخابات، ولرئيس المحكمة في هذه الحالة أن يعين قاضياً من قائمة القضاة الاحتياطيين المشار إليها في الفقرة الخامسة من المادة السادسة طبقاً لتاريخ أقدميته في القائمة. ويجوز للقاضي الذي يرغب في الاستقالة أن يتقدم بطلب إلى الرئيس، ولا تنتج الاستقالة أثرها إلا بعد موافقة الرئيس عليها، وتخطر بها الجمعية. أما إذا رغب الرئيس في الاستقالة فعليه أن يتقدم بها إلى الجمعية، ولا تنتج الاستقالة أثرها إلا بعد موافقتها. ثم

[655] انظر المادة ٧ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[656] انظر المادة ٨ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

يستكمل القاضي الذي حل محل القاضي الأصلي الذي خرج قبل انقضاء فترة ولايته للمدة المتبقية لذلك القاضي مع مراعاة حكم المادة الخامسة.[657]

وبشأن بدء الولاية واليمين فقد نصت عليهما المادة (١٠) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، حيث تبدأ ولاية القضاة بأداء اليمين القانونية أمام رئيس الجمعية بترتيب الأكبر سناً ثم من يليه، وفي حضورهم جميعاً بالصيغة التالية: "أقسم بالله العظيم أن أؤدي مهامي بنزاهة وحيادية واستقلالية وأن أحافظ على سرية المداولات".[658]

ولقد نظمت المادة (١١) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان رئاسة المحكمة كالآتي:

1. " تنتخب المحكمة بين أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهما مرة واحدة.
2. يقوم الرئيس بإدارة عمل المحكمة، وتمثيلها أمام القضاء والغير، ورئاسة جلساتها، بالإضافة إلى ما تحدده اللائحة من مهام أخرى.
3. يزاول الرئيس عمله على أساس التفرغ الكامل، ويقيم في البلد الذي يقع به مقر المحكمة.
4. يحل نائب الرئيس محل الرئيس في حالات الغياب العارض والمؤقت، وفي حالة شغور منصب الرئيس تنتخب المحكمة رئيساً جديداً يحل محله للمدة المتبقية.
5. في حالة غياب الرئيس ونائبه، يقوم بمهام الرئيس قضاة آخرون وفقاً لقواعد الأقدمية الواردة في المادة الثانية عشرة." [659]

أما بالنسبة لأقدمية القضاة فتأتي أقدمية القضاة الأصليين بعد أقدمية كل من الرئيس ونائبه وفقاً لتاريخ توليهم مناصبهم، أو وفقاً للسن في حال تساوي تاريخ توليهم مناصبهم. ولكن إذا تساوى قاضيان أو أكثر في الأقدمية وفي السن فيتم اللجوء إلى القرعة.[660]

- المزايا والحصانات

1. " يتمتع أعضاء المحكمة بمناسبة أداء أعمالهم بذات الامتيازات والحصانات الممنوحة لممثلي الدول الأعضاء لدى جامعة الدول العربية بمقتضى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية، وتعفى مكافآتهم وما يستحقونه من مخصصات أخرى من كافة الضرائب.

---

[657] انظر المادة ٩ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[658] انظر المادة ١٠ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[659] انظر المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[660] انظر المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

2. يتمتع مقر المحكمة ومبانيها وموظفوها ووثائقها بذات المزايا والحصـانات الممنوحة لجامعة الدول العربية وموظفيها".[661]

ونأتي لأهمية استقلال القضاة وتفرغهم حيث وضحتها المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان كالآتي:

1. " يباشر القضاة مهامهم بحيادية واستقلالية، ويكونون في خدمة المحكمة في أي وقت.
2. لا يجوز بأي حال من الأحوال وفي أي وقت حتى بعد انتهاء مدة ولايتهم محاسـبة القضـاة على الآراء التي أبدوها أو القرارات التي اتخذوها طوال فترة ولايتهم.
3. لا يجوز للقضـــاة مزاولة أعمال أو نشـــاطات قد تتداخل مع أو تؤثر على حيدتهم أو متطلبات وظيفتهم على النحو المبين في اللائحة.
4. لا يجوز للقاضـي أن ينظر في مسألة كان قد سبق له التعامل معها كوكيل أو محام أو مستشار لأحد الأطراف، أو كعضو في محكمة داخلية أو دولية أو في لجنة تحقيق أو تحكيم أو بأي صفة أخرى. وفي حالة الشك يكون للمحكمة سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن.
5. لا يتم إعفاء القضـــاة وإنهاء ولايتهم إلا بموافقة بقية القضـــاة أنّ قاضـــياً من بينهم لم يعد يفي بمقتضيات وظيفته ومتطلباتها أو مستوفياً للمعايير التي اختير على أساسها".[662]

كما أن على المحكمة أن تعين المســـجل وعدداً كافياً من الموظفين من مواطني الدول الأطراف، وتحدد اللائحة طريقة تعيينهم، وهذا ما نصـت عليه المادة الثالثة عشـرة من النظام الأسـاسـي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.[663]

ولقد نظمت المادة (٣٠) مكافآت ومرتبات القضـــاة حيث يحدد النظام الداخلي للجمعية مرتبات ومكافآت وبدلات القضاة والمسجل والموظفين بما يتناسب مع المهام المنوطة بهم ومقتضيات استقلالهم وتفرغهم.

ثانياً: اختصاصات المحكمة العربية لحقوق الإنسان

تعد المحكمة العربية لحقوق الإنسـان هيئة قضـائية إقليمية لحقوق الإنسـان، تختص بحماية وتعزيز حقوق الإنســـان، وعليه ســـيتجلى دور المحكمة في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنســـان. ولا شـــك في أن

[661] انظر المادة ١٤ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[662] انظر المادة ١٥ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[663] انظر المادة ١٣ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

اختصـاص المحكمة هو جوهر نظامها الأسـاسـي، الذي لا يخلو منه أي نظام قضـائي، لكونه المحور الرئيسي لوظيفتها، ويحقق الغاية والأهداف المبتغاة من إنشائها.

فالنظام الأساسي للمحكمة قام بتحديد اختصاصات المحكمة، حيث تمارس المحكمة اختصاصاً قضائياً من جهة واختصاصاً استشارياً من جهة أخرى، كما أن المحكمة تختص بجميع الدعاوى الناشئة عن تطبيق وتفسير الميثاق العربي لحقوق الإنسان وسائر الاتفاقيات العربية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أن المحكمة تفصل في أي نزاع يثور حول اختصاصها للنظر في الدعاوى والطلبات أو الحالات التي تنظر فيها.[664]

كما أن للمحكمة اختصاصاً استشارياً تتمكن من خلاله إصدار من آراء أو فتاوى استشارية بناء على طلب مجلس جامعة الدول العربية أو إحدى الهيئات التابعة لها، أو بما يتعلق بالميثاق العربي لحقوق الإنسان أو أي اتفاقية عربية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان.[665]

وينعقد اختصاص المحكمة قضائياً على الدعاوى والنزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى في مجال حقوق الإنسان، وتكون الدولة الشاكية أو المشكو ضدها طرفاً فيها، وأن تكون هذه الدعاوى والمنازعات محالة إلى المحكمة طبقاً لما ينص عليه النظام الأساسي للمحكمة والذي يتضمنه البروتوكول.[666]

علماً أن المحكمة لا تنظر إلا في الوقائع التي ترتكب بعد نفاذ النظام الأساسي بالنسبة إلى الدولة المعنية وذلك وفق المادة (١٧) من النظام الأساسي للمحكمة بشأن اختصاصها الزمني.[667]

وسوف نتطرق في الصفحات التالية بشكل موجز إلى الاختصاص القضائي والاختصاص الاستشاري للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، ودور تلك الاختصاصات في تطوير حقوق الإنسان في الوطن العربي.

---

[664] انظر المادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[665] انظر المادة ٢١ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[666] د. إبراهيم على بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص١٤٣.
[667] انظر المادة ١٧ من النظام الأساسي للمحكمة.

أ) الاختصاص القضائي

يتجسد الاختصاص القضائي للمحكمة العربية في بتطبيق ما جاء في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كونه الوثيقة العربية الوحيدة لحقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية، فحدد النظام الأساسي للمحكمة العربية اختصاصها القضائي.[668]

ووفقاً للمادة (١٦) من النظام الأساسي تختص المحكمة بكافة الدعاوى والنزاعات الناشئة عن تفسير أو تطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وكذلك يمتد اختصاصها للفصل كما يمتد اختصاصها ليشمل كافة المسائل المحالة إليها والمتعلقة بتطبيق أو تفسير أية اتفاقيات أخرى في مجال حقوق الإنسان تكون الدولة الشاكية أو المشكو في حقها طرفاً فيها.[669]

حيث تنظر المحكمة في سائر انتهاكات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق العربي، وما يرتب له الميثاق من آثار والتزامات على عاتق السلطات العامة في الدولة لمصلحة الأفراد، فتكون الدولة مسؤولة عن حماية هذه الحقوق وصيانتها من أي تعد عليها، من خلال سن القوانين التي تثبت هذه الحقوق، بحيث تتوافق وتنسجم مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.[670]

كما أن حماية حقوق الإنسان تقع أساساً على عاتق الدول الأطراف باعتبار أن الميثاق العربي قد أصبح جزءاً من القانون الداخلي للدول الأطراف، كما أن تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان لا يقتصر على علاقة الفرد بالدولة، وإنما يمتد ليشمل العلاقات الخاصة بين الأفراد.[671]

ويتفق النظام الأساسي من ناحية اختصاصه القضائي مع البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، فالأخير يشير في المادة الثالثة منه إلى اختصاص المحكمة بتفسير وتطبيق الميثاق الإفريقي، والبروتوكول المنشئ للمحكمة، وأيه اتفاقيه إفريقية تتعلق بحقوق الإنسان، حيث ينص في المادة السابعة منه الخاصة بمصادر القانون على أن المحكمة تسترشد في مداولاتها بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في المادتين (٦٠،٦١) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.[672]

---

668 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص٣٠.

669 انظر المادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

670 د. محمد خليل الموسى، التطبيق الأفقي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مجلة الحقوق، جامعة البحرين، مجلد ٤ العدد الأول، ٢٠٠٧، ص١٧.

671 د. محمد خليل الموسى، الأثر المباشر لاتفاقيات حقوق الإنسان في النظم القانونية الوطنية، مجلة جامعة الكويت، كلية الحقوق، العدد الثالث، السنة الرابعة والثلاثون، ٢٠١٠، ص٥٠٤،٥٠٣.

672 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص١٤٤.

وهذا على خلاف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنســـان ومرجعيتها المتمثلة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســـان والبروتوكولات الملحقة بها وفقاً للمادة (٣٢) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســـان المعدلة بالبرتوكول الحادي عشــر [673] ، وخلاف المحكمة الأمريكية لحقوق الإنســان وفقاً لنص المادة (٦٣) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.[674]

إذ ينصرف اختصاص المحكمة العربية لحقوق الإنسان إلى الدول العربية التي ستصدق على أو تنضم إلى بروتوكول إنشــاء المحكمة، حيث نصــت المادة (١٨) من البروتوكول الخاص بالنظام الأســاســي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان في الفقرتين ٢،١ منها كالآتي:

1. يجوز للدول الأعضاء في الجامعة، ممن ليسوا طرفاً في البروتوكول- أن تعلن في أي وقت عن قبولها اختصـــاص المحكمة، ســـواء أنصـــب الإعلان على حالة بعينها أو كان قبولاً عاماً بالاختصاص.
2. يجوز أن يكون الإعلان مشروطاً بالمعاملة بالمثل أو غير مشروط أو من جانب طرف معين، أو لمدة محددة.[675]

وبالنسبة إلى اختصاص المحكمة الذي نصت عليه المادة السادسة عشرة من مشروع البروتوكول على أن يكون اختصاص المحكمة مكملاً للقضاء الوطني ولا يحل محله، ولا يجوز للمحكمة أن تنظر الدعوى أو الحالة إلا بعد استنفاد طرق الطعن الداخلية، وفقاً لما تقضي به قواعد القانون الدولي ذات الصلة وعلى النحو المبين في لائحة الإجراءات.[676]

وإذا أعدنا النظر في نصوص الميثاق العربي سنجد أنه استقى أغلب مواده من شرعة حقوق الإنسان، حيث حدد الميثاق الحقوق المحمية من دون الإشــارة إلى العقوبة المترتبة على خرقها وانتهاكها، ومن هنا يمكن القول إن الميثاق العربي لحقوق الإنســـان ذو طبيعة قانونية وقائية يهدف إلى منع انتهاك الحقوق المحمية، حيث ترك المجال للقانون الوطني لتحديد العقوبة المناسبة من خلال التشريعات الوطنية.[677]

---

673 انظر المادة ٣٢ من الاتفاقية الأوروبية المعدلة بالبروتوكول الحادي عشر وتنص على "يمتد الاختصاص القضائي للمحكمة إلى كافة المسائل التي تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية والبرتوكولات الخاصة بها والتي تحال إليها كما تنص المواد ٤٧،٣٤،٣٣".

674 انظر المادة ٦٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تنص على " إذا وجدت المحكمة أن ثمة انتهاكاً لحق أو حرية تصونها هذه الاتفاقية، تحكم المحكمة أنه يجب أن تضمن للفريق المتضرر التمتع بحقه أو حريته المنتهكة. وتحكم أيضاً، إذا كان ذلك مناسباً، أنه يجب إصلاح الإجراء أو الوضع الذي يشكل انتهاكاً لذلك الحق أو تلك الحرية وأن تعويضاً عادلاً يجب أن يدفع للفريق المتضرر".

675 مشروع بروتوكول خاص بالنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

676 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص١٤٥ .

677 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية مقارنة، مرجع سابق، ص٣١.

إلا أنه من وجهة نظر الباحثة المتواضعة يفضل تعديل المادة السادسة عشرة التي تحدد الاختصاص القضائي في النزاعات الناشئة عند تطبيق وتفسير الميثاق العربي لحقوق الإنسان، كذلك فأن تحديد القانون المطبق من طرف المحكمة وهو أي اتفاقية عربية أخرى لحقوق الإنسان تكون الدولة المتنازعة طرفاً فيها، فأرى أن يتم تمديد حق المحكمة في تطبيق أي اتفاقية أخرى حتى لو كانت غير عربية بشرط أن تكون إحدى الدول المتنازعة طرفاً فيها لضمان تطبيق أكثر المعايير كفالة لحماية حقوق الإنسان السارية في الدول المعنية.[678]

ب) الاختصاص الاستشاري

تمنح المحاكم الدولية بشكل عام، والإقليمية لحقوق الإنسان بشكل خاص الاختصاص الاستشاري، لتوضيح الغموض وإبداء الرأي في مسألة قانونية معينة، حيث إن الهدف الأساسي لا يكمن في ذلك فقط، بل يتجسد في دعم الدول لتكون قادرة على تنفيذ الالتزامات الدولية والوفاء بها على أكمل وجه، والعمل على تحديد أوجه تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان.[679]

لذا فإن الاختصاص الاستشاري في المحاكم الدولية ليس له سلطة إلزامية تجاه أي دولة على اعتبار أن الرأي الاستشاري لا ينشئ التزاماً قانونياً، فالآراء الاستشارية تسهم في تطوير قواعد القانون الدولي، وتساعد على حل الخلافات المتعلقة بالقواعد القانونية الدولية، من خلال توفير وسيلة غير تصادمية لحل النزاع القائم، ومن ثم توفير الاستقرار الدولي وتوطيد العلاقات الدولية، وعليه لكي تمارس أي هيئة قضائية أو محكمة دولية الاختصاص الاستشاري لابد أن يتضمن نظامها الأساسي أو الاتفاقية المنشئة لها نصاً يمنحها هذا الاختصاص.[680]

وقد نصت المادة (٢١) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان على هذا الاختصاص بقولها:

1. " يجوز للمحكمة، بناء على طلب مجلس الجامعة أو إحدى المنظمات أو الهيئات التابعة لها، أن تصدر رأياً حول أي مسألة قانونية ذات صلة بالميثاق أو أي اتفاقية عربية متعلقة بحقوق الإنسان.

---

[678] المادة ١٦ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان التي تنص على " تختص المحكمة بكافة الدعاوى والنزاعات الناشئة عن تطبيق وتفسير الميثاق العربي لحقوق الإنسان أو أي اتفاقية عربية أخرى في مجال حقوق الإنسان تكون الدولة المتنازعة طرفاً فيها".

[679] Inter- Am. CtHR, Rights and Guarantees of Children in the context of migration and/or in need of International Protection, Advisory opinion Oc-21/14Series A, No.21,19Auguest 2014, para,2019

[680] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٣١ .

2. وتسبب المحكمة ما تصدره من آراء استشارية، ويكون لكل قاضٍ الحق في إصدار رأي منفرد استقلالاً عن رأي المحكمة".[681]

ويمكن للجهات السالفة الذكر، ألا وهي مجلس جامعة الدول العربية وإحدى المنظمات أو الهيئات التابعة لها، أن تقدم طلباً للحصول على الرأي الاستشاري من قبل سلطة المحكمة بحيث يكون منفذاً تستخدمه جامعة الدول العربية والمنظمات والهيئات التابعة لها لتطوير الوثائق القانونية المشار إليها، وتطبيقها في ضوء ما استقر عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان.[682]

ومن الواضح أن النظام الأساسي قد ضيّق الجهات التي يحق لها طلب الرأي الاستشاري، فهو مقصور على مجلس جامعة الدول العربية، والمنظمات والهيئات التابعة لها. وعليه يكون واضعو النظام الأساسي قد حذوا حذو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي سمحت للجنة الوزراء دون غيرها بتقديم الطلب الاستشاري.[683]

إلا أن التطورات التي حدثت في الاتفاقية الأوروبية، وبالإضافة إلى التعديل الإجرائي في عمل المحكمة، أدى إلى توسيع اختصاصها الاستشاري، حيث امتد ليشمل الحق في تقديم طلب الآراء والفتاوى الاستشارية من قبل المحاكم الوطنية، التي تتعلق بتفسير الاتفاقية الأوروبية وبروتوكولاتها الملحقة على أن ينحصر هذا الحق في المحاكم الدستورية أو محاكم الدرجة الأخيرة بمختلف أنواعها، من دون أن تكون لهذه الآراء أي قوة إلزامية.[684]

على خلاف الاتفاقية الأمريكية التي منحت الدول الأعضاء في ميثاق منظمة الدول الأمريكية وأجهزة المنظمة الحق في الحصول على رأي استشاري من المحكمة الأمريكية من دون الحاجة إلى موافقة من قبل الجمعية العامة للمنظمة، على أن تمارس هذه الأجهزة حقها في تقديم طلب الرأي الاستشاري في حدود مهامها واختصاصاتها.[685]

كذلك نصت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في المادة (١/٦٤) على أنه "يمكن للدول الأعضاء في المنظمة استشارة المحكمة بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو أيه معاهدات أخرى تتعلق بحماية حقوق الإنسان

---

[681] انظر المادة ٢١ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

[682] د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص٢٢٤.

[683] انظر المادة ١/٤٧ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[684] Report of the Group of Wise Persons to the Committee of Ministers,979 bis Meeting,15 November 2006, CM 2006,203, Paras.85-135.

[685] انظر المادة ١/٦٤ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

في الدول الأمريكية. ويمكن أيضاً للهيئات المنصوص عليها في الفصل العاشر من ميثاق منظمة الدول الأمريكية المعدل في بوينس آيرس، ضمن نطاق اختصاصها، أن تطلب استشارة المحكمة".

كما أن البروتوكول المنشئ للمحكمة الإفريقية منح الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية وأياً من هيئاتها، وسائر المنظمات الإفريقية المعترف بها من قبلها، إمكانية تقديم طلب للحصول على رأي استشاري في كل ما يتعلق بالميثاق الإفريقي أو أي اتفاقية إفريقية أخرى معنية بحقوق الإنسان، كما منح المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان الحق في الحصول على الرأي الاستشاري.[686]

من هذا المنطلق، كان الأجدر بالنظام الأساسي للمحكمة العربية السماح للمنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل جامعة الدول العربية، وكذلك بالنسبة إلى المحاكم العليا الوطنية للدول الأطراف بحقهم في الحصول على الرأي الاستشاري من المحكمة، الذي سوف يسهم وبشكل فعّال في تطوير قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ج) التسوية الودية

نصت المادة الثانية والعشرون من النظام الأساسي للمحكمة على أنه " يجوز– للمحكمة في أي مرحلة من مراحل الدعوى – أن تتعاون مع أطراف النزاع بهدف التوصل إلى تسوية ودية على أساس مبادئ وقيم وحقوق الإنسان وقواعد العدالة".[687]

وتستطيع المحكمة اللجوء إلى التسوية بالتعاون مع أطراف النزاع للتوصل إلى تسوية ودية، حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية والعشرين على " في حالات التوصل إلى تسوية ودية للنزاع تصدر المحكمة قراراً بشطب الدعوى من جدول أعمالها، وتكتفي ببيان مختصر بالوقائع والحل الذي تم التوصل إليه".[688]

ومن ثم يبلغ القرار إلى الجمعية التي تراقب تنفيذه، أي أن طريق التسوية الودية يمكن اللجوء إليه أثناء ممارسة المحكمة لاختصاصها القضائي، فإذا تمت التسوية تم شطب الدعوى وإن لم تتم التسوية استأنفت المحكمة إجراءاتها القضائية الخاصة بالدعوى.[689]

تعتبر التسوية الودية من اختصاصات المحكمة التي يمكن اللجوء إليها؛ حيث إن اللجوء إلى المحكمة بحد ذاته يشكل عامل ضغط على الأطراف المتنازعة للقبول بالتسوية الودية خاصة إذا كان ملف الدعوى

---

686 انظر المادة ٤ من البروتوكول المنشئ للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٩٧.
687 انظر المادة ١/٢٢ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
688 انظر المادة ٣/٢٢ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
689 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص٢٢١.

يتضمن مؤشرات قوية على وجود انتهاك لحقوق الإنسان. كما أن التسوية الودية تختصر الوقت من أجل تحقيق الإنصاف المطلوب بخلاف إجراءات التقاضي التي تستغرق وقتاً أطول.[690]

كما أن خيار التسوية الودية يعتبر الخيار المفضل لدى الدولة الشاكية والدولة المشكو ضدها، مع الأخذ في الاعتبار التداعيات السلبية لمثل هذه الدعاوى التي تتم دائماً على أسس التسوية السلمية مع مراعاة واحترام مبادئ حقوق الإنسان وقواعد العدالة.[691]

وستقبل الأطراف بالتسوية الودية لأنها ستجنبهم العديد من المشكلات التي تتعلق بإجراءات المحاكمة وما يحيط بتلك الإجراءات[692]

ثالثاً: مراحل سير الدعوى أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان

تنظر المحكمة العربية في جميع الدعاوى والنزاعات الناشئة عن تطبيق وتفسير الميثاق العربي، أو أي اتفاقية عربية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان، بشرط أن تكون الدول المتنازعة طرفاً فيها.

ولا يمكن للمحكمة أن تمارس عملها إلا من خلال تحريك الدعوى أمامها، ولا يمكن تحريك الدعوى بشكل عام إلا من قبل الدولة نيابة عن المتضرر من رعاياها، من عمل قامت به دولة أخرى طرف في النظام الأساسي للمحكمة العربية، بسبب انتهاك لأحد حقوقه المحمية بموجب الميثاق العربي، فلا يحق للمحكمة تحريك الدعوى من تلقاء نفسها كما هو الحال في المحكمة الجنائية الدولية.[693]

فالمحكمة العربية هي محكمة دول وليست محكمة أفراد، وتحريك الدعوى يتم بضوابط وأسس محددة. حيث إن المحكمة تباشر دراسة القضية من الناحيتين الشكلية والموضوعية بعد استيفاء كل الشروط الواجبة منذ بداية النظر في الدعوى إلى إصدار الحكم في القضية.[694]

ثم ترفع الدعوى أمام المحكمة العربية وتتولى غرفة المحكمة النظر في القضية من قبل قاضٍ منفرد ليتحقق من شرط قبول الدعوى والدفوع المقدمة من أطراف القضية، بشرط ألا يكون القاضي المنفرد تابعاً لأحد أطراف القضية، وإذا وجد أن الدعوى غير مقبولة يقوم القاضي باستبعادها من سجل الشكاوى، وإذا

---

690 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص٢٢١.

691 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص٢٢١.

692 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، ورشة عمل تدريبية حول إعداد ومتابعة تنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية، ص٩٢.

693 http://legal.un.org/icc/statute/arabic/rome-statute(a).pdf !

694 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق، مرجع سابق، ص١٠٧.

وجد القاضـــي أن الدعوى مقبولة يقوم بإحالتها إلى غرفة المحكمة المؤلفة من ثلاثة قضـــاة على الأقل للنظر فيها.[695]

ولقد بينت المادة (١٨) من النظام الأسـاسـي للمحكمة " أن اختصـاص المحكمة مكملاً للقضـاء الوطني ولايحل محله، ولا يجوز للمحكمة أن تقبل الدعوى في الحالات التالية:

1. عدم استنفاد طرق التقاضي في الدولة المشكو في حقها بحكم نهائي وبات وفق النظام القضائي الوطني.
2. رفع الدعوى في ذات الموضوع أمام محكمة إقليمية أخرى لحقوق الإنسان.
3. رفع الدعوى بعد ستة أشهر من إبلاغ المدعي بالحكم البات."[696]

وقبل أن تمارس المحكمة العربية اختصـاصـها للنظر في الشـكاوى المقدمة إليها، لا بد أن تتأكد أن هذه الشـكوى أو الدعوى قد اسـتوفت شـروط القبول كافة المحددة بموجب النظام الأسـاسـي للمحكمة العربية لحقوق الإنسـان. بالتالي فإن تخلف أي شـرط من الشـروط اللازمة يجعل الدعوى غير مقبولة للنظر أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

ومن الشروط الأساسية واللازم توافرها لقبول الدعوى أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان الآتي:

- الشرط الأول: استنفاد طرق الطعن الوطنية

إن اسـتنفاد طرق الطعن الداخلية يعتبر شـرط لتحريك الدعوى في الأجهزة القضـائية الدولية، وكذلك لجان حقوق الإنســـان الدولية، حيث تعتبر من المبادئ العرفية في القانون الدولي وقد قننت هذا المبدأ محكمة العدل الدولية في قضـــية Anglo– Iraninan Oil Company. فلا يمكن للدولة المشـــتكية أن تتقدم بدعوى أمام المحكمة العربية ما لم يستنفد ضحية الانتهاك المزعوم السبل الداخلية كافة في الدولة المشكو منها الأمر نفسه، في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المعدلة بالبروتوكولين الحادي عشر والرابع عشر في المادة (١/٥٣) والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في المادة (١/٤٦).[697]

---

[695] انظر المادة ٢٤ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[696] انظر المادة ١٨ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[697] انظر المادة ١/١٨ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

حيث إن هذا الشرط يعمل على منح الدولة التي قامت بالانتهاك بتسوية القضية جميع وسائل الانتصاف المتوافرة في نظامها القانوني، قبل التوجه إلى المحاكم الدولية، الذي من شـــأنها حماية الســـيادة الوطنية وإعطاء القضاء الوطني دوره لمعالجة الانتهاك الحاصل وإصلاحه.[698]

ووسـائل الطعن الداخلية تتضـمن جميع الطرق القضـائية العادية وغير العادية في القانون الوطني، سـواء أكانت الجهة المختصة للنظر في الانتهاك ذات اختصاص عادي أم إداري، وقد تمتد طرق الطعن لتشمل المحاكم الدستورية لو كان ذلك متاحاً في النظام القانوني للدولة المنتهكة لحقوق الإنسان.[699]

وتختلف هذه الطرق باختلاف الظروف التي تمر بها الدولة، حيث يقع على الدولة أن تثبت أن الشاكي لم يسـتنفد طرق الطعن الداخلية للدفع بعدم قبول الدعوى أمام المحكمة الإقليمية لحقوق الإنســان، كما على الدولة أن تبين أن كافة طرق الطعن متاحة وفعّالة لمعالجة الانتهاك الحاصـــل من خلال القضـــاء الوطني.[700]

إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنســان قد أوجدت اســتثناء على القاعدة، وهو أن تعفو الشــاكي من استنفاد طرق الطعن الداخلية فيما لو لم يتضمن القانون الداخلي أحكاماً أو آليات لحماية الحق أو الحقوق التي انتهكت، أو إذا مُنع الشــاكي من ممارســة حقه في ســلوك طرق الطعن، أو المراجعة المتاحة أو المتوافرة.[701]

كما أن الاتفاقية الأمريكية أوجدت نص الاستثناء على استنفاد طرق الطعن الداخلية، في حالة عدم اتباع الإجراءات القانونية لحماية الحق المنتهك، أو في حالة منع السلطات الوطنية الضحية من استنفاد طرق الطعن الوطنية، أو في حالة التأخير غير المبرر في إصدار الأحكام القضائية الوطنية النهائية.[702]

وذهبت المحكمة الأمريكية إلى القول إن مرور خمس ســـنوات على تاريخ النظر في القضـــية من قبل المحاكم الداخلية دون صدور حكم نهائي منها يعتبر تأخيراً لا مبرر له، وهذا استثناء على قاعدة استنفاد سـبل الطعن الوطنية، عليه يجوز تحريك الدعوى أمام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسـان بعد انتهاء هذه المدة.[703]

---

698 د عبد الله محمد الهواري، المحكمة الأوروبية الجديدة لحقوق الإنسان: دراسة في ضوء أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها المعدلة لها، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص٢٧٢.

699 كلمة البرفيسور كريستيان طوموشا، تنظيم المحكمة العربية وصلاحياتها: المهام في دعوى الخصومة والمهام الاستشارية، محاضرة ألقاها في المؤتمر الدولي عن آفاق المحكمة العربية لحقوق الإنسان، في بيروت في الفترة ٢٩-٣٠/أكتوبر ٢٠١٦.

700 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١٢٤.

701 انظر المادة ١٢ من البرتوكول الرابع عشر المعدل للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

702 انظر المادة ٢/٤٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

703 انظر المادة ٢/٤٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

كما أن اللجنة الإفريقية " لم تطبق قط مطلب استنفاد سبل الطعن الداخلية في الحالات التي رأت فيها أنه من غير الممكن للشاكي أن يلجأ للمحاكم الوطنية في حال انتهاك حق من حقوقه".[704]

ولا بد أن ننوه بأن النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان لم ينص صراحة على حق المحكمة في إصدار أحكام وقتية في حالات الضرورة أو الخشية من وقوع ضرر لا يمكن تداركه قبل صدور حكم الدعوى، حيث إن هذه المسألة مهمة لتحقيق العدالة الإجرائية أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة، فلابد من تضمين اللائحة الداخلية للمحكمة التفاصيل الضرورية بالأحكام الوقتية والخاصة لتلك المتعلقة بالمساعدة القضائية وإمكانية الحكم بالتعويض أسوة بالمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان.[705]

- الشرط الثاني: عدم رفع الدعوى في ذات الموضوع أمام محكمة إقليمية أخرى لحقوق الإنسان

ومن شروط قبول الدعوى أيضاً عدم رفع الدعوى أمام المحكمة العربية وقد تم رفعها أمام محكمة إقليمية أخرى لحقوق الإنسان، بحيث تكون الدعوى في ذات الموضوع وذات والوقائع والأسباب سواء كانت مقدمة من الشخص نفسه أو من شخص آخر له اختصاص التصرف بالنيابة عنه أمام الجهة القضائية الدولية الأخرى، وهذا تطبيقاً لمبدأ عدم المحاكمة مرتين عن ذات الفعل في حال وحدة الموضوع، وكذلك احتراماً لمبدأ حجية الحكم المقضي به من قبل الهيئات القضائية الدولية، حيث ان المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لا تقبل النظر في الشكوى الفردية إذا نظرت المحكمة في موضوع القضية من قبل أو طرحت على هيئة قضائية دولية سواء بالتحقيق أو التسوية.[706]

كما لا يجوز رفع قضية أمام اللجنة الأمريكية وهي مازالت قيد النظر أو قد سبق أن عرضت على هيئة قضائية دولية.[707]

إلا أن هذا الشرط الوارد في النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان قد يثير جدلاً قانونياً حول علاقة المحكمة بغيرها من المحاكم الإقليمية، حيث انفردت المحكمة العربية لحقوق الإنسان بهذا الشرط لقبول الدعوى، فاستخدام النظام الأساسي للمحكمة لمصطلح " محكمة إقليمية أخرى لحقوق الإنسان" يوحي بأن واضعي النظام اعتبروا أن هناك تداخلاً بين عمل المحكمة العربية ونظيراتها.[708]

---

[704] African Commission on Human and peoples, Rights, Communication of free Legal Assistance Group and other v. Zaire, Nos. 25/89, 47/90,100/93,1995, para 37.

[705] د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص٢٢٢.

[706] انظر المادة ٢/٣٥/ب من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[707] انظر المادة ١/٤٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

[708] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ١٢٦.

وقد يرجع ذلك إلى التداخل الذي قد يحصـــل بين المحكمة العربية لحقوق الإنســـان والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان وفق الأسباب التالية:

1) ففي القارة الأســـيوية والقارة الإفريقية تتوزع الدول العربية، وقد تكون طرفاً في المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وفي بذات الوقت طرفاً في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان.
2) من شـــروط قبول الدعوى في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنســـان أن المحكمة تنظر في سائر انتهاكات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق الإفريقي، وأي اتفاقية تتعلق بحقوق الإنســان والتي قد صــدق عليها أطراف النزاع، بخلاف المحكمة العربية لحقوق الإنســان التي لا تنظر إلا في الانتهاكات المنصوص عليها في الميثاق العربي. فقد يكون طرفا الدعوى من الدول العربية المصـــدقة على النظام الأســـاســـي للمحكمتين في ذات الوقت، وبالتالي يجوز لها رفع الدعوى أمام كلتا المحكمتين فيما لو كان الانتهاك يتعلق بالميثاق العربي فقط، وهنا دون غيره لا يجوز أن تنظر المحكمة العربية في ذات القضية التي رفعت أمام المحكمة الإفريقية.

- الشرط الثالث: رفع الدعوى خلال ستة أشهر من إبلاغ المدعي بالحكم البات الوطني

يجب أن تقدم الدعوى أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان خلال ستة أشهر كحد أقصى من تاريخ إبلاغ المدعي بالحكم البات الصـادر عن القضـاء الوطني للدولة المشـكو منها، حيث إن قاعدة تحريك الدعوى خلال سـتة أشـهر حول انتهاكات حقوق الإنسـان أمام الهيئات القضـائية الإقليمية قد نصـت عليه كذلك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنســـان وفق المادة (١/٤٦) والمادة (٣٢) من النظام الداخلي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.[709]

وكذلك نصت الاتفاقية الأوروبية المعدلة لحقوق الإنسان على هذا الشرط لقبول الدعوى في المادة (٣٥)، إلا أنه بعد اعتماد البروتوكول الخامس عشـر في الاتفاقية الأوروبية الذي لم يدخل حيز النفاذ تم تخفيض تلك المدة لتصبح أربعة شهور وفق المادة الرابعة من ذلك البروتوكول.[710]

والهدف من إقرار هذه المدة هو ضـمان فحص القضـايا التي تثير مسـائل تتعلق بانتهاكات الميثاق العربي لحقوق الإنسـان، والحيلولة دون بقاء السـلطات المعنية والأشـخاص المتضـررين في حالة انتظار طويلة، كما يمنح الوقت للضحية المحتملة لتقدير الوقت الكافي لقرار التقدم بالشكوى أو لا.[711]

---

[709] انظر المادة ١/٤٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والمادة ٣٢ من النظام الداخلي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان
[710] انظر المادة ٤ من البرتوكول الخامس عشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[711] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٢٩.

ويبدأ سريان هذه المدة من يوم صدور الحكم البات في القضاء الوطني إذا كان حضورياً، ومن وقت علم الضحية أو ممثلة القانوني بالحكم البات إذا كان غيابياً، وفي حال لم ينص القانون الداخلي للدولة المشكو منها على التبليغ فإن المهلة تبدأ من تاريخ اعتماده، أما في حالة عدم توافر طرق الطعن الداخلية فإن هذه المدة تسري من تاريخ نفاذ التصرف أو الإجراء المدعى به أو من تاريخ علم الشاكي به أو من تاريخ بدء إنتاج آثاره عليه. وإذا صادف عطلة رسمية في اليوم الأخير من هذه المدة تمدد هذه المدة.[712]

ولا نغفل عن الشروط الشكلية للجوء إلى المحكمة حيث أن هذه الشروط يتم وضعها بموجب النظام الداخلي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتتضمن على اسم مقدم الشكوى الذي ترافعت عنه الدولة، وعرض وقائع القضية بشكل موجز، ودفوع الشاكي بانتهاكات حقوقه، بالإضافة إلى الغرض من الشكوى مع إرفاق نسخة من القرارات والأحكام الصادرة عن القضاء الوطني في الدولة المشكو منها، وهي ذات الشروط الشكلية التي نصت عليها اللائحة الداخلية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في المادة (١/٧٤)، وكذلك نصت عليه المادة (٤٠) من النظام الداخلي للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.[713]

نخلص مما سبق إلى أن تحريك الدعوى أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان محصور بيد الدول وليس الأفراد، حيث يحق للدول اللجوء إلى المحكمة نيابة عن الأفراد الذين يحملون جنسيتها، ولا يمكن للفرد المتضرر القيام بذلك، فالدولة لها الحرية المطلقة والسلطة التقديرية في تبني مطالب رعاياها وحمايتهم، وفي حال امتنعت الدولة عن تحريك الدعوى لا يمكن لأي دولة أخرى طرف في النظام الأساسي للمحكمة العربية أن تمارس هذا الحق، كما لا يمكن إجبار الدولة على ممارسة هذا الحق.[714]

لكن من رأي الباحثة أنه لو منح حق اللجوء للمحكمة العربية لحقوق الإنسان للأفراد أسوة بنظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مع توفير تدابير حماية الضحايا سوف يتحقق الهدف من نشأة المحكمة العربية.

فمن الأفضل منح الفرد حق اللجوء إلى المحكمة بنفسه أو بواسطة لجنة حقوق الإنسان العربية، على أن يكون الحق لجميع أفراد الدولة الطرف والخاضعين لولايتها، حتى يتلاءم ذلك مع ما جاءت به المادة (١٢) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان التي تنص على "تضمن الدول الأطراف استقلال القضاء

---

712 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٣٠.

713 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق، مرجع سابق، ص١٣٠.

714 د. طارق عزت رخا، قانون حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٦، ص٣٨٢.

وحماية القضـاة من أي تدخل أو ضـغوط أو تهديدات، كما تضـمن حق التقاضـي بدرجاته لكل شـخص خاضع لولايتها".[715]

وحال يدخل النظام الأسـاسـي حيز النفاذ يمكن للدول الأطراف التقدم بطلب تعديل تلك المادة بما يحمي حقوق الأفراد على أكمل وجه، بما يتلاءم مع التطور الملحوظ في مجال حماية حقوق الإنسـان والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

المطلب الثالث: علاقة المحكمة العربية لحقوق الإنسان بالقضاء الوطني

نصـت المادة (١٨) من النظام الأسـاسـي للمحكمة العربية لحقوق الإنسـان على أن" يكون اختصـاص المحكمة مكملاً للقضاء الوطني ولا يحل محله...".[716]

وبحسب الطبيعة المعتادة فإن الانتهاك قد يقع نتيجة القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من جانب سلطات الدولة، فيلجأ الفرد في المقام الأول إلى القضـاء الوطني في بلاده للحصـول على حقه، أما إذا لم يوفر القضـاء الوطني الحماية المطلوبة فيكون خيار اللجوء إلى الحماية الدولية خياراً أخيراً، بحيث يمارس القضاء الوطني دوره للوقوف إلى جانب المحكمة من خلال مساندتها في تنفيذ الأحكام الصادرة عنها.[717]

فالقاضـي يطبق القانون الوطني، وعند تطبيق القانون الوطني بالنسـبة إلى النظام الأسـاسـي للمحكمة العربية لحقوق الإنسـان فإن النظام الأسـاسـي يطالب القانون بتطبيق ما هو موجود في النظام الأسـاسـي الذي ينص على أن المرجعية الخاصـة به للنظر في النزاع فيما يتعلق بحماية أي أشـخاص ينتمون إليه أن يتم تطبيق الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وسينظر للميثاق العربي لحقوق الإنسان وسيجد فيه إشارة للمواثيق الدولية مصـدقاً عليها من الدول الأطراف في النزاع، ومن مهمة القاضـي إذا وجد تعارضـاً فأن يفسر النص الموجود من منطلق إعمال النص.[718]

فالقضاء الوطني في الدول الأطراف ملزم بتطبيق أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان من خلال إدماجه في النظام القضـائي الوطني، ويكون له أثر مباشـر في التشـريعات الوطنية، كما يجوز للقاضـي الوطني الارتكاز عليه في أحكامه.[719]

---

[715] انظر المادة ١٢ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
[716] انظر المادة ١٨ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[717] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٩٦.
[718] د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، ورشة عمل تدريبية حول إعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، ٣-٢٠١٧/١٢/٤.
[719] د. محمد خليل الموسى، الأثر المباشر لاتفاقيات حقوق الإنسان في النظم القانونية، مجلة الكويت، كلية الحقوق، العدد الثالث، السنة الرابعة والثلاثون، ٢٠١٠.

إن اختصـاص المحكمة العربية للنظر في انتهاكات حقوق الإنسـان يعد أمراً مكملاً للقضـاء الوطني، ولا يحل محله حيث تمارس المحكمة اختصـاصـها بعد اسـتنفاذ طرق التقاضـي في الدولة المشـتكى منها. فالقضـاء الوطني في الدول الأطراف ملزم بتطبيق أحكام الميثاق العربي. وعليه، كلما ازداد التزام الدولة بمضـمون الميثاق العربي لحقوق الإنسـان واحترام الالتزامات الدولية بموجب أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنسـاني انعكس ذلك بالإيجاب من جهة على مدى الارتباط الوثيق بين النظام القضـائي الوطني والمحكمة العربية، وعلى مدى الانسـجام بين كل من الاتفاقية العربية لحقوق الإنسـان والتشريعات الوطنية من جهة أخرى.[720]

ونخلص إلى أن حماية حقوق الإنسـان تكون في الأسـاس داخل الدول لا خارجها، وما الحماية الإقليمية والدولية لهذه الحقوق إلا خط دفاعي احتياطي أو أن يتم اللجوء إليه عند إخفاق أو فشل الدولة المختصـة في توفير هذه الحماية للأفراد، فالدولة هي الحامي الأساسي لحقوق الإنسان، والنظام القانوني الوطني هو الوعاء الطبيعي للتمتع بهذه الحقوق وممارستها، والدولة هي المسؤولة بمقتضى القانون الدولي عن احترام وتأمين الحقوق المعترف بها دولياً ضمن نطاق ولايتها القضائية وسيادتها الإقليمية.[721]

فمثل ما أشـرنا سـابقاً فإن المحكمة العربية لحقوق الإنسـان لا تمارس اختصـاصـها إلا بعد اسـتنفاد سـبل الانتصـاف الداخلية في الدولة المشـتكى منها، وهذا ما نصـت عليه المادة (١٨) من النظام الأسـاسـي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، ولا بد من توضيح مدى التزام القضاء الوطني بمبدأ الاحتياطية الوطني وسبل الانتصاف الداخلية باعتبارهما من المبادئ الأساسية في القانون الدولي، وماهية الطبيعة الدستورية للمحكمة العربية لحقوق الإنسان في الصفحات الآتية.

أولاً: مدى التزام القضاء الوطني بمبدأ الاحتياطية وسبل الانتصاف الداخلية

يستند مبدأ الاحتياطية إلى اعتبارات عديدة، فالدولة تبقى الفاعل الرئيسي في القانون الدولي، كما أن دور المحكمة يقتصـــر على رقابة احترام الدول للالتزامات المترتبة عليها بما يتعلق بحقوق الإنســـان على المستوى الإقليمي؛ فلا يمكن للمحكمة أن تتجاوز حدود سلطاتها العامة التي أسندتها إليها الدولة بموجب إرادتها السـيادية، ويجب احترام اسـتقلالية الأنظمة القضـائية الوطنية، فالسـلطات الوطنية تعتبر الموقع الأفضل لتقييم مختلف الحقائق المحيطة بكل قضية أكثر من أي جهاز دولي.[722]

---

720 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق ص٩٦.

721 د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، مرجع سابق، ص٦٨.

722 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق ص٩٩.

حيث تحتفظ آليات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية بدور احتياطي ولا يتم إعمالها أو اللجوء إليها إلا في حال قصور الآليات الوطنية أو إخفاقها في التوصل إلى تسوية نتيجة الانتهاك الذي وقع، ومن هنا جاء مبدأ الاحتياطية Principle of Subsidiarity الذي أصبح مبدأ جوهرياً في القانون الدولي بشكل عام.[723]

فالمبدأ الاحتياطي له دور مكمل لاتفاقيات حقوق الإنسان، وتظهر هذه الاتفاقيات كأدوات تضع حداً أدنى من الحقوق الواجب على الدول احترامها من دون أن يمنع هذا الحد الدول من الاعتراف بسقف أعلى منه لمصلحة الخاضعين لولايتها، كما لا تفرض اتفاقيات حقوق الإنسان على الدول الأطراف أن تسن قواعد قانونية مطابقة لما ورد فيها من أحكام، فهي تعد الحد الأدنى من الحماية ذا المضمون الواحد بالنسبة إلى جميع دول الأطراف وذلك لإيجاد التناغم والتناسق بين النظم القانونية الوطنية المختلفة في ضوء هذا الحد الأدنى.[724]

تجدر بالإشارة إلى أنه ورد هذا المبدأ ضمناً في المادة الأولى من البروتوكول الخامس عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تقضي بأن السلطات الوطنية هي المسؤولة عن تطبيق الحقوق والحريات المضمونة في الاتفاقية وتعزيزها.[725]

كما تبنت الدول الأطراف مبدأ الاحتياطية بشكل صريح بالإضافة إلى النص يؤكد أن المسؤولية في ضمان الحقوق والحريات الواردة في الاتفاقية تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول الأطراف التي تخضع لرقابة المحكمة كهامش تقديري.[726]

وينطوي مبدأ الاحتياطية على تقاسم المسؤوليات بين الدول الأطراف من جهة والممثلة بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وبين المحكمة العربية لحقوق الإنسان من جهة أخرى من خلال التطبيق اللامركزي، بحسب اختلاف ظروف البلد الاجتماعية والثقافية، فيكون مبدأ الاحتياطية هو السبيل الوحيد لتخفيف الضغط عن المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان.[727]

---

[723] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق ص٩٨.

[724] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، مرجع سابق، ص٧٤.

[725] انظر المادة الأولى من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[726] انظر المادة الأولى من البروتوكول الخامس عشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[727] Steven Greer, The Margin of Appreciation, Interpretation and Discretion under the European Convention on Human Rights, Council of Europe, Strasbourg,2008, P5

لقد حدد الميثاق العربي لحقوق الإنســـان الحقوق والالتزامات التي يجب على الدول الأطراف احترامها، تاركاً للدول الأطراف حرية اختيار الأســـلوب والطريقة الملائمة وليس بوســـع المحكمة العربية لحقوق الإنسان إلا أن تراقب تطبيق تلك الحقوق والالتزامات بعد النظر فيها من قبل القضاء الوطني.[728]

أما بالنسبة إلى سبل الانتصاف الداخلية والتمتع بالحقوق لا بد من توافر سبل الانتصاف الداخلية التي تمكن الأفراد من اللجوء إلى السلطة الوطنية سواء كانت قضائية أو إدارية أو تشريعية في حالة انتهاك حق، لذلك يجب أن يتمكن كل شخص يدعي أن حقوقه لم تكن موضع الاحترام من التماس إنصاف فعّال أمام هيئة محلية مختصة تتمتع بسلطة توفير الضمانات الكافية لإزالة الانتهاك ورفع آثاره.[729]

إن احترام حقوق الإنسان لا يتطلب فقط منع الاعتداء عليها، بل يتطلب إيجاد طرق الانتصاف ضد من يقوم بانتهاكها، وهذا يتطلب نوعين من النصـــوص على الصـــعيدين الدولي والداخلي، **النوع الأول:** لا بد من توافر نصوص مانعة لانتهاك تلك الحقوق، **النوع الثاني:** لا بد أن يتوافر نصوص تعاقب من ينتهك تلك الحقوق.[730]

ومن الوثائق الدولية التي نصت على سبل الانتصاف الداخلية العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة (٣/أ) والتي نصـــت على تعهد الدول الأطراف " بكفالة أن يحصـــل أي شـــخص انتهكت حقوقه وحرياته، على طريق انتصـــاف فعّال، بغض النظر عن أن الانتهاك ارتكبه أشـــخاص يعملون بصـــفتهم الرسمية".[731]

كما جاء في إعلان فيينا الذي تبناه مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنســـان ١٩٩٣ أنه " على كل دولة أن توفر إطاراً فعالاً من الوسائل للانتصاف من مظالم وانتهاكات حقوق الإنسان"[732]

ومن شروط سبل الانتصاف الداخلية لابد أن تتاح هذه الوسائل للجميع، ويتمكن الجميع من الوصول إليها مع ضرورة تملك صلاحيات إنفاذ قراراتها، وهي السلطة القضائية بالدرجة الأولى التي يتم ضمان استقلالها بموجب القوانين الصادرة عن المراجع المؤسسية المختصة، وعادة ما تكون السلطة التشريعية تتضمن قوانين تأكيد ضمانات المحاكمة العادلة.[733]

---

[728] انظر المادة ١٨ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

[729] المحامي صدام إبراهيم أبوعزام، القانونية نانسي وصفي عتوم، ضمانات المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، سلسلة ثقافة حقوق الإنسان ٥، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مملكة البحرين ص٤٤.

[730] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دراسة لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

[731] انظر المادة ٣/أ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[732] انظر الجزء ٢٧ من إعلان فيينا، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان،١٩٩٣.

[733] المحامي صدام إبراهيم أبوعزام، القانونية نانسي وصفي عتوم، ضمانات المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص٤٤.

فعلى سبيل المثال فقد نصت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في المادة (١٣) على أنه" لأي شخص تنتهك حقوقه وحرياته المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أن يحصل على انتصاف فعلي أمام سلطة وطنية بصرف النظر عما إذا كان مرتكبو الانتهاك أشخاصاً يتصرفون بصفتهم الرسمية".[734]

ولا بد أن يكون الطعن جدياً وأن تكون إجراءاته مطابقة لمقتضيات التنظيم السليم للعدالة، ولا يكون الطعن جدياً إذا كان القرار الذي تصدره المحكمة لا يتضمن الأسباب التي بنى عليها، أو كانت الجهة التي رفع إليها ليست ملزمة بإصدار قرار فيه.[735]

وعليه، لتكون القضية مقبولة أمام المحكمة العربية لحقوق الإنسان لا بد من اللجوء إلى السلطات الوطنية للنظر في الانتهاك الحاصل تثبيتاً لنظرية السيادة الوطنية.[736]

إن دور المحكمة العربية لحقوق الإنسان يبدأ بعد انتهاء السلطات الوطنية من النظر فيها فإنصاف المضرور من قبل القضاء الوطني يفضي إلى حل النزاع القائم ويقطع الطريق لعرض الموضوع على المحكمة العربية لحقوق الإنسان. فيركز القاضي الوطني في كل ما يتعلق بالقوانين النافذة في النظام القانوني في الدولة، التي لا بد من توافقها مع الميثاق العربي لحقوق الإنسان أو الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان فيجد القاضي الوطني نفسه ملزماً بالتزام بالقانون الوطني من جهة، والالتزامات الدولية والمتمثلة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها من جهة أخرى.[737]

وبعد ان انتهينا من مبدأ الاحتياطية وسبل الانتصاف الداخلية باعتبارهما من المبادئ التي تستند إليها المحكمة العربية لحقوق الإنسان، لا بد أن نشير إلى الطبيعة الدستورية للمحكمة العربية لحقوق الإنسان باعتبارها محكمة إقليمية في الوطن العربي.

ثانياً: الطبيعة الدستورية للمحكمة العربية لحقوق الإنسان

الطبيعة الدستورية للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان دخلت في نقاشات فقهية عديدة، وخصوصاً بعد دخول البروتوكول الحادي عشر للاتفاقية الأوروبية حيز النفاذ في عام ١٩٩٨، وانقسمت الآراء إلى رأي

---

[734] انظر المادة ١٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

[735] نبيل عبد الفتاح عبد العزيز قوطة، حقوق الإنسان في ضوء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى،٢٠١٥، ص٣٧٧.

[736] عبد الله محمد الهواري، المحكمة الأوروبية الجديدة لحقوق الإنسان، دراسة في ضوء أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكولات المعدلة لها، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص٢٧٢.

[737] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق ص١٠١.

مؤيد ورأي معارض، فذهب الرأي المؤيد إلى القول بإن الاتفاقية والمحكمة الأوروبية تتمتعان بســـمات دستورية تؤهلهما للعدالة الدستورية.[738]

مستندة إلى أن نزاعات حقوق الإنسان من حيث طبيعتها نزاعات دستورية وتختبر حدود ممارسة السلطة العامة بصــدد مصــالح خاصــة تعكس حقوق الأفراد التي تدخل في صــميم اختصــاص المحاكم العليا والمحاكم الدستورية، فهذا الأمر يعطي المحكمة الأوروبية صفة المحكمة الدستورية، وذلك عندما يتعرض قضــاتها لشــرعية التشــريع الوطني المخالف لقواعد حماية حقوق الإنســان تماماً كما تفعل مثيلاتها على المســتوى الوطني من خلال النظر في قضــايا تســهم في وجود انتهاك لاتفاقيات حقوق الإنســان وإدانتها وإصدار قرار ملزم للدول الأطراف التي انتهكت الحقوق المحكمة بموجب هذه الاتفاقيات.[739]

تجدر بالإشـــارة إلى أن التعديلات التي طرأت على المحكمة الأوروبية والتي تتعلق بعمل المحكمة تركز على الدور الدســـتوري للمحكمة، إذ يمكن للمحكمة تقديم الآراء الاســـتشـــارية بناء على طلب المحاكم الوطنية، وهو الذي جعلها تتربع على عرش الهرم الدســتوري والقانوني الأوروبي، ولاســيما أن هذا الطلب أنيط بالمحاكم العليا والدستورية الوطنية.[740]

أما بالنسبة إلى الرأي المعارض فيرى أنصاره هذا الرأي أن حق اللجوء إلى المحكمة مكفول لجميع الأفراد الذين يزعمون أنهم ضحية انتهاك حق من حقوقهم المحمية بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان وبعد استنفاد ســبل الإنصــاف الوطنية كافة، على اعتبار أن اتفاقيات حقوق الإنســان وثيقة دولية تختلف عن القانون الوطني من حيث الأشخاص المخاطبون بأحكامها ومن حيث وضعها حيز النفاذ، ثم أن القانون الدستوري لا يعنى فقط بالحقوق والحريات، بل أن الحقوق والحريات جزء منها، ولا يمكن أن تشـــمل أو تغطي هذه الاتفاقيات السمات الخاصة لكل دولة وكل دستور.[741]

---

[738] Steven Greer- Lucius Wild Haber, Revisiting the debate about conditionalizing the European Court of Human Rights, op, cit, pp,667-669

[739] Laurence R, Helfer, Redesigning the European Court of Human Rights Embedded a Deep Structural Principle of European Human Rights Regime, op, cit, p 138

[740] انظر المادة ١/١ من البروتوكول رقم ٢٠١٣/١٦ المضاف إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الذي اعتمد ولم يدخل حيز النفاذ بعد.

[741] Jacob Mchangama, The European Court of Human Rights – A European Constitutional Court, March 2012, pp.106-107

المبحث الثاني: آلية تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة العربية لحقوق الإنسان

وقبل البدء بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة العربية لحقوق الإنسان لا بد أن نشير إلى أن جلسات المحكمة تكون علنية باستثناء الحالات التي تقرر فيها المحكمة غير ذلك حفاظاً على مصالح الأطراف وضماناً لحسن سير العدالة أو بناء على طلب الأطراف، كما أن مداولات المحكمة تكون في جلسات سرية ومغلقة، بشرط أن تكون إجراءات رفع الدعوى كتابية.[742]

ويحق لكل طرف أن يكون له ممثلاً أمام المحكمة، وله أن يختار من يمثله على النحو الموضح في اللائحة، كما يتمتع الشهود وممثلو أطراف النزاع بالحماية القانونية والمادية، وتقدم لهم التسهيلات كافة للقيام بدورهم أمام المحكمة على النحو المبين في اللائحة.[743]

وتصدر أحكام المحكمة بناء على المداولات المغلقة والسرية التي تتم بين قضاة المحكمة، وخلال ستين يوماً من تاريخ انتهاء المداولات تصدر أحكامها بالأغلبية، ويحق للقاضي الذي له رأياً مخالف أن يدونه في وثيقة منفصلة ترفق مع الحكم.[744]

ويتم إيداع الحكم الصادر مع حيثياته ومسبباته لدى مسجل المحكمة خلال ثلاثين يوماً من إصداره، ثم يبلغ رئيس المحكمة أطراف النزاع كتابة، حيث يكون الحكم الصادر عن المحكمة حكماً نهائياً غير قابل للطعن، ويتمتع بقوة إلزامية ويجرى تنفيذه كما لو كان حكماً صادراً قضائياً نهائي صادر عن المحاكم الوطنية المختصة.[745]

المطلب الأول: التكييف القانوني للأحكام الصادرة عن المحكمة

نصت المادة (٣/٢٥) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان على أنه " تكون الأحكام نهائية وغير قابلة للطعن ويجوز للمحكمة أن تعيد النظر في أحكامها في الحالات المبينة في المادة السابعة والعشرين".[746]

فالأحكام تصدر عن المحكمة العربية لحقوق الإنسان بالصيغة النهائية وغير قابلة للطعن، وحائزة حجية الأمر المقضي لحظة صدورها.[747]

---

[742] انظر المادة ٣،٢،١/٢٣ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[743] انظر المادة ٥،٤/٢٣ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[744] انظر المادة ٢٥ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[745] انظر المادتين ٢٥ و٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[746] انظر المادة ٣/٢٥ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[747] انظر المادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

لكن رغم ذلك يجوز للمحكمة أن تعيد النظر بناء على طلب أحد أطراف الدعوى خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغه الحكم الصادر وذلك وفق حالات استثنائية حددها النظام الأساسي للمحكمة حصراً، ويعد الحكم الصادر عن المحكمة ابتداءً من تاريخ صدوره حتى انقضاء مهلة الستة الأشهر حكماً قابلاً لإعادة النظر، لكن بعد مرور ستة أشهر يصبح الحكم باتاً نهائياً غير قابل للمراجعة بأي وسيلة من وسائل الطعن، كما لو كان حكماً قطعياً صادر عن القضاء المختص للدولة الطرف.[748]

فقد تصدر المحكمة أحكاماً نهائية قطعية غير قابلة للطعن، وهذا يعتبر استثناء على جواز إعادة النظر وهذا ما سنوضحه ايضاً في الصفحات التالية.

أولاً: حجية الأحكام الصادرة عن المحكمة (حجية الحكم المقضي)

تحوز الأحكام الصادرة عن المحكمة في الحقوق التي فصلت فيها حجية الحكم المقضي، ولا يجوز عرض القضية مجدداً أمام المحكمة، على اعتبار أن القانون الدولي يعتبر الحكم الصادر عن المحاكم الدولية عنواناً للحقيقة.[749]

وتتميز أحكام المحكمة العربية بطابعها الإلزامي في مواجهة أطراف النزاع ولا تمتد آثارها إلى الدول الأخرى مادامت ليست طرفاً في القضية المرفوعة أمامها.[750]

ولكن قد تمتد أثارها ليكون ملزماً لجميع الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وإن لم تكن طرفاً في القضية المرفوعة أمامها فيما لو تعلق الأمر بالحالة الموضوعية مثل تفسير نص من نصوص الميثاق العربي على الاعتبار أن الحكم سيكون له طبيعة مقررة بحيث ينشئ مركزاً قانونياً يخاطب كل الأطراف في الاتفاقية المعنية بحقوق الإنسان.[751]

ويشترط لكي يتمتع الحكم الصادر عن المحكمة العربية بحجية الأمر المقضي ضرورة وحدة أطراف موضوع القضية، أي وجود تطابق بين أطراف الدعوى الجديدة والقديمة، بحيث إذا اختلف أطراف الدعويين تخلف هذا الشرط، فلا يحوز الدفع بحجية الأمر المقضي به.[752]

---

748 انظر المادة ٢٧ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان

749 حسين حنفي عمر، دور محكمة العدل الدولية كمحكمة طعن، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢١، ص٢٢.

750 عبد الكريم عوض خليفة، أحكام القضاء الدولي ودورها في إرساء قواعد العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،٢٠٠٩، ص٢٥٥.

751 الخير قشي، إشكالية تنفيذ أحكام المحاكم الدولية بين النص والواقع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٦، ص٤٨

752 حسين حنفي عمر، دور محكمة العدل الدولية كمحكمة طعن، مرجع سابق، ص١١٨.

وقد فرق السـنهوري بين حجية الأمر المقضـي وقوة الأمر المقضـي، فقال: إن حجية الأمر المقضـي به معناها أن للحكم حجية فيما بين الخصوم بالنسبة إلى ذات الحق محلاً وسبباً وتكون غالباً في صورة دفع بعدم جواز سماع الدعوى أو بعدم قبولها لسبق الفصل فيها.[753]

أما قوة الأمر المقضـي فهو المرتبة التي يصـل إليها الحكم إذا أصـبح نهائياً غير قابل للطعن فيه بأي طريقة من طرق الطعن الاعتيادية، وإن ظل قابلاً للطعن بطريق غير اعتيادي. أما الحكم القطعي فهو نهائياً كان أو ابتدائياً وسـواء كان حضـورياً أو غيابياً فتثبت له حجية الأمر المقضـي لأنه حكم قضـائي فصل في خصومة ولكن هذا الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضي إلا إذا أصبح نهائياً غير قابل للطعن فيه بالطريق الاعتيادي، فإذا طعن فيه وألغي نتيجة الطعن زال وزالت معه حجيته، أما إذا تأيد فقد بقيت له حجية الأمر المقضـي وأضـيفت لها قوة الأمر المقضـي. ومن ذلك يتبين أن كل حكم يحوز قوة الأمر المقضي يكون حتما حائزاً حجية الأمر المقضي.[754]

وقد تتخذ المحكمة أحكاماً إجرائية أو تدابير مؤقتة تسـبق صـدور الحكم النهائي من أجل الحيلولة دون تفاقم النزاع، فإن حجيتها تقتصـر على المسـائل التي تفصـل فيها من ذات الدعوى ومن ثم لا تلزم إلا أطراف النزاع في ذات القضية.[755]

ولكن المحكمة قد تلجأ إلى إعادة النظر حيث إن النظام الأسـاسـي للمحكمة قد عالج هذه المسـألة بشـكل مفصّل في المادة (٢٧) من النظام الأساسي للمحكمة العربية، وحددت الحالات التي تتم فيها إعادة النظر حصراً.[756]

فتكون الأحكام حائزة حجية الأمر المقضـي به لحظة صـدوره، ويحق للمحكمة أن تعيد النظر في الحكم الصـادر عنها بناء على طلب أحد أطراف الدعوى خلال سـتة أشـهر من تاريخ تبليغه بالحكم الصـادر وذلك في حالات اسـتثنائية محددة وفق النظام الأسـاسـي للمحكمة العربية لحقوق الإنسـان، ويعتبر الحكم الصـادر عن المحكمة من تاريخ صـدوره حتى انقضـاء فترة السـتة الأشـهر قابلاً لإعادة النظر، أما بعد مرور هذه المدة فيصـبح حكماً نهائياً باتاً لا يجوز الطعن فيه بأي من طرق الطعن وقابلاً للتنفيذ في الدولة الطرف في القضية.[757]

---

[753] د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، نظرية الالتزام، الجزء الثاني.
[754] د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، نظرية الالتزام، الجزء الثاني.
[755] حسين حنفي عمر، دور محكمة العدل الدولية كمحكمة طعن، مرجع سابق، ص١٢٧، ص١٢٨.
[756] انظر المادة ٢٧ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[757] انظر المادة ٢٧ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

أما بشأن الالتماس أو إعادة النظر فيرجع أساسه القانوني إلى الاعتبارات المستمدة من العدالة والقواعد المقررة في المبادئ القانونية العامة المعترف بها من الأمم المتحضرة التي تجعل من غير المقبول التمسك بحجية الأمر المقضي به في حالة من الحالات التي تستوجب إعادة النظر، على اعتبار أن وجود مثل هذه الأسباب قد يؤدي إلى تغيير الحكم الصادر في القضية، وبالتالي يجب دحض القرينة القائلة إن كل ما تم القضاء به يعد أمراً صحيحاً مقدساً يجب عدم المساس به.[758]

فالقاضي الدولي عندما يصدر حكمه فهو يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق العدالة بين أطراف النزاع ومن خلال إعطاء كل ذي حق حقه، وبالتالي فإن تحقيق العدالة بصورة صحيحة، ونقاء الحكم من كل عيب يشوبه، يستلزم منح القاضي الدولي إمكانية إعادة النظر في الحكم الصادر.[759]

إن منح الاختصاص بالتماس إعادة النظر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه يرجع إلى الفكرة الأساسية التي يقوم عليها الطعن، فالطعن بالالتماس لا يهدف إلى إعادة النظر لإصلاح تقدير خطأ، وإنما إعادة النظر للقيام بتقدير جديد في ضوء ظروف جديدة قد ترجع إلى اكتشاف عناصر جديدة لم تنظرها المحكمة عندما أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه بالالتماس، حيث من الممكن أن تقوم المحكمة بسحب حكمها وإعادة إصدار حكم جديد بناءً على عناصر واقعية جديدة لم تكن في حوزة المحكمة لحظة إصدار الحكم الأول.[760]

فطلب التماس إعادة النظر إذًا هو الأداة الفنية لسحب قوة الأمر عن الحكم المطعون فيه، وإعادة الفصل في النزاع الجديد، وذلك نظراً لتغير في وقائع النزاع يثبت أن الحكم المطعون فيه كان حكماً غير عادل.[761]

إن النظام الأساسي للمحكمة العربية وضع تنظيماً دقيقاً لطلب إعادة النظر في الحكم الصادر عنها بناء على طلب أحد أطراف الدعوى خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغه الحكم، في حالات استثنائية وحصرية حددها النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان في المادة (٢٧):

1. إذا تضمن الحكم مخالفة لقاعدة إجرائية.
2. إذا ظهرت واقعة ذات تأثير حاسم في الحكم كان يجهلها عند صدور الحكم كل من المحكمة والطرف طالب الالتماس، على ألا يكون جهل الطرف المذكور بهذه الواقعة ناشئاً عن إهمال منه.

---

758 حسين حنفي عمر، دور محكمة العدل الدولية كمحكمة طعن، مرجع سابق، ص ٢٣٠، ص٢٣٣.
759 حسين حنفي عمر، دور محكمة العدل الدولية كمحكمة طعن، مرجع سابق، ص٢٣٠، ص٢٣٣.
760 د. مرشد أحمد السيد، د. خالد سلمان الجود، القضاء الدولي الإقليمي، دراسة تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص١٨٧.
761 د. نبيل إسماعيل، الطعن بالاستئناف وإجراءاته، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص٦.

3. إذا لم يوضح الحكم الأسباب التي استند إليها.
4. إذا تجاوزت المحكمة اختصاصها بشكل ظاهر.
5. إذا وقع غش أو تدليس أو تزوير كان من شأنه التأثير في الحكم.
6. إذا وقع تأثير على أحد أعضاء المحكمة أدى إلى تغيير وجه الرأي في الدعوى.[762]

ثانياً: آثار الأحكام الصادرة عن المحكمة

النظام القانوني الدولي شـــأنه شـــأن الأنظمة القانونية الأخرى يفرض التزامات على أشـــخاصـــه، وهذه الالتزامات واجبة النفاذ ســـواء أكان مصـــدرها حكماً اتفاقياً أي مثبتاً في معاهدة أو حكماً عرفياً أو حكماً قررته المبادئ في النظم القانونية المختلفة. فإذا تخلف الشـــخص القانوني الدولي عن القيام بالتزامه ترتب على تخلفه بحكم الضرورة تحمل المسؤولية الدولية لامتناعه عن الوفاء به.[763]

فقد أيدت محكمة العدل الدولية الدائمة ذلك في الحكم الذي أصـدرته عام ١٩٢٧ بشـأن النزاع بين ألمانيا وبولونيا بخصـوص مصـنع شـورزو Chorzow والذي جاء فيه "من المبادئ المقبولة في القانون الدولي أن خرق الالتزامات الدولية يســـتوجب تعويضـــاً مناســـباً. فالتعويض يعتبر متمماً لتطبيق الاتفاقات، ولا ضرورة للإشارة إليه في كل اتفاقية على حدة".[764]

وتستند المسؤولية الدولية إلى القاعدة القانونية نفسها التي تستند إليها المسؤولية في القانون الخاص، التي تعتبر كل فعل غير مشروع يتسبب عنه ضرر للغير يوجب التزام فاعله بإصلاح هذا الضرر.[765]

لكن النظام الأساسي للمحكمة العربية لم يبين طبيعة الأحكام التي قد تصدر عن المحكمة العربية لحقوق الإنســـان، في حالة وجود خرق أو انتهاك من قبل الدولة المشـــكو منها، إلا أنه من المتعارف عليه في إطار مسؤولية الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان إلزامها بالتعويض وجبر الضـرر لمصـلحة المتضـرر، واللذين يعتبران من مبادئ القانون الدولي.[766]

لقد نص النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في المادة (٢/٣٦) للدول التي هي أطراف في هذا النظام الأســاســـي أن تصـــرح في أي وقت بأنها ذات تصـــريحاتها وبدون حاجة إلى اتفاق خاص، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في النظر في جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفســـه،

---

[762] انظر المادة ٢٧ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[763] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي المعاصر، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، عمان، ١٩٩٧، مكتبة دار الثقافة والنشر والتوزيع،١٥٧.
[764] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص١٥٨.
[765] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص١٥٨.
[766] PCIJ, Case Concerning of Factory at Chorzow, op, cite, Para,21

متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية: ومنها الفقرة (ج) تحقيق واقعة من الوقائع التي ثبت أنها كانت خرقاً لالتزام دولي. والفقرة (د) نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي ومدى هذا التعويض.[767]

فالحق في جبر الضـــرر والتعويض من أهم الحقوق المثبتة والمقررة في الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، وعلى الدولة المسؤولة التزام بجبر كامل الخسارة الناجمة عن فعلها غير المشروع دولياً ويعرّف الجبر بالخسارة أي الضرر سواء كان مادياً أو معنوياً، ينجم عن الفعل غير المشروع دولياً الذي ترتكبه الدولة.[768]

فقد أشارت المادة (٣٤) من مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة عن أشكال الجبر بقولها" يكون الجبر الكامل للخســـارة الناجمة عن الفعل غير المشـــروع دولياً عن طريق الرد والتعويض والترضـــية، بإحداها أو الجمع بينهما".[769]

ويتم جبر الضرر بالرد حيث نصت المادة (٣٥) على مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة " يقع على الدولة المســـؤولة عن فعل غير مشـــروع دولياً التزام بالرد، أي إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل ارتكاب الفعل غير المشروع دولياً، بشرط وفي حدود أن يكون هذا الرد:

أ) غير مستحيل مادياً
ب) غير مستتبع لعبء لا يتناسب إطلاقاً مع المنفعة المترتبة على الرد بد لاً عن التعويض." [770]

وبخصوص عن التعويض فقد أشارت (٣٦) إلى مسؤولية الدولة عن أفعاله غير المشروعة بالآتي:

1) " على الدولة المسؤولة عن فعل غير مشروع دولياً التزام بالتعويض عن الضرر الناتج عن هذا الفعل، في حال عدم إصلاح هذا الضرر بالرد.
2) يشمل التعويض أي ضرر يكون قابلاً للتقييم من الناحية المالية، بما في ذلك ما فات من الكسب بقدر ما يكون هذا الكسب مؤكداً".[771]

فقضـــاء المحكمة الأوروبية قضـــاء تعويض فقط من دون الإلغاء حيث نصـــت المادة (٤١) من الاتفاقية الأوروبية المعدلة لحقوق الإنســـــان "حيثما ثبت للمحكمة أن هناك خرقاً لإحكام الاتفاقية لها أن تقرر

---

[767] انظر المادة ٣٦ /٢من نظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
[768] انظر المادة ٣١ من مشروع مسؤولية الدول عن أفعالها غير المشروعة، الجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون.٢٨/يناير/٢٠٠٢.
[769] انظر المادة ٣٤ من مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة، مرجع سابق.
[770] انظر المادة ٣٥ من مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة، مرجع سابق.
[771] انظر المادة ٣٦ من مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة، مرجع سابق.

تعويضاً عادلاً ومرضياً للطرف المتضرر من الانتهاك". حيث إن سلطة المحكمة في هذا الشأن سلطة تقديرية وفقاً لنص المادة (٤٣) من الاتفاقية، فالمحكمة لا تملك تقرير تعويض كهذا إلا إذا كان هناك سبب يستوجب فرضه، وعند تعذر إزالة آثاره الانتهاك كلية من خلال القانون الوطني للدول الأطراف.[772]

فقد أشـارت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسـان في المادة ٥٠ " إذا تبينت المحكمة أن قراراً أو تدبيراً من جانب سلطة قانونية أو أي سلطة أخرى لأحد الأطراف السامية المتعاقدة بالمخالفة للالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة، وكان القانون الداخلي للطرف المذكور يسـمح فقط بالتعويض الجزئي عن الآثار الضـارة لهذا القرار أو التدبير، فللمحكمة حسبما تراه ضرورياً، أن تقضي بترضية عادلة للطرف المضرور".[773]

كما تناولت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسـان أهمية التعويض في المادة (١/٣٦) والتي نصـت على الآتي:

" إذا وجدت المحكمة أن ثمة انتهاكاً لحق أو حرية تصونها هذه الاتفاقية، تحكم المحكمة بأنه يجب أن تضمن للفريق المتضرر التمتع بحقه أو حريته المنتهكة. وتحكم أيضاً إذا كان ذلك مناسباً، أنه يجب إصلاح الإجراء أو الوضع الذي شكل انتهاكاً لذلك الحق أو تلك الحرية، وأن تعويضاً عادلاً يجب أن يدفع للفريق المتضرر".[774]

وتنص المادة (٢/٦٨) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان على أن حكم المحكمة الذي يقرر تعويضاً للأضرار يجب أن ينفذ حسب الإجراءات العادية لتنفيذ الأحكام ضد الدولة، ويمكن الاستدلال بذلك بالحل الوارد في الاتفاقية المبرمة في ١٠سبتمبر ١٩٨١ بين كوستاريكا والمحكمة، حيث نصت المادة (٢٧) منها على ان قرارات المحكمة عندما تسلم إلى السلطات الإدارية والقضائية لكوستاريكا يجب أن يكون لها نفس المفعول والقوة التنفيذية للأحكام الصادرة عن محاكم كوستاريكا، وفي حالات استثنائية يمكن للمحكمة أن تأمر بحل استثنائي على شكل إنذار قضائي للدول المعنية. [775]

كما يمكن للمحكمة أن تصدر أحكاماً ذات طبيعة إجرائية قبل صدور الحكم النهائي كهيئة تدابير مؤقتة، حيث تمارس المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان صلاحيتها باتخاذ تدابير مؤقتة لحماية أطراف النزاع، من دون أن يكون القصـد من ذلك الفصـل في موضـوع الدعوى، حيث أشـارت المادة (٣٩) من اللائحة الداخلية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان، وكذلك نصـت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسـان على التدابير المؤقتة في المادة (٢/٦٣)، وكذلك أتاح البروتوكول الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب للمحكمة

---

772 انظر المادة ٤١ والمادة٤٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

773 انظر المادة ٥٠ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

774 انظر المادة ١/٣٦ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

775 Thomas Bergendahl, The Imter, American Court of Human rights, Op, CIT P.236

الإفريقية إصـــدار القرارات والتدابير التي تراها ملائمة في القضـــايا التي لاتزال قيد النظر أمام المحكمة الإفريقية، وهذا ما نصت عليه المادة (٣/٢٤) من البروتوكول الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.[776]

وتتصف التدابير المؤقتة بصفة الإلزامية حيث أشارت المادة (٤١) من قانون محكمة العدل الدولية إلى:

١) أن" للمحكمة أن تقرر التدابير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الأطراف وذلك متى رأت أن الظروف تقضي بذلك".

٢) إلى أن يصـــدر الحكم النهائي يبلغ فوراً أطراف الدعوى ومجلس الأمن نبأ التدابير التي يرى اتخاذها".[777]

ولقد حســمت محكمة العدل الدولية هذا الأمر في قضــية Legrand حيث اعتبرت المحكمة التدابير المؤقتة التي تصدرها لها أثر ملزم وقابل للتنفيذ المباشر.[778]

وبناء على ما تقدم لا بد أن نشير بأن المحكمة العربية لحقوق الإنسان لم تشر صراحة إلى التدابير المؤقتة ومن وجه نظر الباحثة لا بد أن تنص المحكمة في نظامها الأســاســي على التدابير المؤقتة عملاً بما تقوم به سائر المحاكم الدولية والإقليمية من أجل حماية الضحية من انتهاك خطير ووشيك، وعلى المحكمة اتخاذ هذه التدابير لمواجهة الانتهاك وكذلك حفظ الأدلة الخاصة بالدعوى من الضياع، ويمكن القول: إن هذا الإجراء يشــبه الإجراء الذي يقوم به قاضــي الأمور المســتعجلة في القضــاء الوطني.

المطلب الثاني: الجهة المختصة بتنفيذ الأحكام

بصـــدور الحكم تنتهي مهمة القاضـــي وتزول عنه ســلطته، وهذا يتفق مع الحكمة القديمة القائلة (متى أصدر القاضي حكمه فقد استنفذ قضائه) .”Sentention Judex des initess“.[779]

وبعد أن تقوم المحكمة بنظر القضـــية وإصـــدار حكم تلزم فيه الدولة المعنية بجبر الضـــرر وتعويض الضــحية، إلا أن صــدور الحكم النهائي عن المحكمة لا يكفي لتحقيق النتيجة المطلوبة، بل لا بد من أن

---

[776] انظر المادة ٣٩ من اللائحة الداخلية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وانظر المادة ٢/٦٣ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وانظر المادة ٣/٣٤ من البروتوكول الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

[777] انظر المادة ٤١ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[778] ICJ, Reports of Judgments, Advisory and Orders, Legrand Case (Germany v. United States of America), Judgment of 27 June 2001, para, 109.

[779] د. هشام أحمد المصري، النظام القضائي (ماهيته وأهم هيئاته) في ضوء علاقته بالسيادة مرجع سابق، ص١٣٩.

تظل الدولة مسؤولة عن تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة من خلال آلية مراقبة تقررها الدولة، وبالإضافة إلى فرض التزامات على عاتق الدولة التي تمتنع عن تنفيذها.[780]

إن النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان قد أشار إلى أن الأحكام الصادرة عن المحكمة لها قوة النفاذ بالنسبة إلى الدول الأطراف في النزاع على وفق المادة (٢٦) من النظام الأساسي التي تنص على أن "يكون للحكم الذي تصدره المحكمة قوة النفاذ بالنسبة للدول أطراف النزاع، ويجري تنفيذه فيها مباشرة كما لوكان حكماً نهائياً قابلاً للنفاذ صادراً من قضائها المختص".[781]

ثم يترتب عليه الأثر المباشر في القضاء الوطني من دون الحاجة إلى اتباع إجراءات أخرى لتنفيذه، حيث أشار النظام الأساسي في المادة (٢/٢٢) إلى " على أن يبلغ القرار المشار إليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة إلى الجمعية التي تراقب تنفيذه"[782]

ويمكن القول: إن جمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي هي الجهة المختصة بالرقابة على تنفيذ الأحكام، ومن ناحية أخرى تقوم المحكمة بتفسير الأحكام الصادرة عنها بموجب النظام الأساسي، فيمكن أن يكون لها دور في الرقابة على تنفيذ أحكامها من خلال ذلك، من دون أن نغفل دور القضاء الوطني وتعاونه مع المحكمة في تنفيذ الأحكام الصادرة عنه.[783]

إلا أن واضعي النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان قد أغفلوا آلية التنفيذ التي يتم اللجوء إليها وغضا النظر عن الدولة المحكوم ضدها، وعدم تنفيذها حكم المحكمة. وقد يكون الأمر مؤجلاً لحين اعتماد النظام الداخلي للمحكمة.[784]

وقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي للمحكمة على أن تنشأ جمعية للدول الأطراف ويكون لكل دولة طرف عضو واحد يمثلها في الجمعية، ويجوز أن يرافقه مناوبون ومستشارون، وتضع الجمعية النظام الداخلي الذي يحدد موعد انعقادها واختصاصها ومن بينها انتخاب القضاة، واعتماد التقرير السنوي وإعداد ميزانيتها، واعتماد آلية لضمان تنفيذ الأحكام.[785]

لذا، لا بد أن نبين دور المحكمة وجمعية الدول الأطراف في الرقابة على تنفيذ الأحكام، وماهية الإجراءات المترتبة على عاتق الدولة المعنية التي يمكن اتخاذها لتنفيذ هذه الأحكام.

---

[780] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق، مرجع سابق، ص١٦٦.
[781] انظر المادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[782] انظر المادة ٤/٢٢ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
[783] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٦.
[784] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٦.
[785] انظر المادة ٤ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

أولاً: دور المحكمة مع الدول الأطراف لتنفيذ أحكام المحكمة

بالرجوع إلى لنظام الأســاســي للمحكمة نجد أن هناك تعاوناً بين المحكمة من ناحية والدول الأطراف من ناحية أخرى في تنفيذ الأحكام، وهذا التعاون يشـبه التعاون الموجود في النظام الأوروبي لحقوق الإنسـان؛ حيث تمارس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان ولجنة الوزراء بمجلس أوروبا رقابة مشـتركة وخصـوصـاً بعد دخول البروتوكول الرابع عشر الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حيز النفاذ.[786]

يوجد مثل هذا التعاون أيضاً بين المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان التي نظمتها المادة (٤١) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.[787]

وكذلك بالنسـبة إلى النظام الإفريقي توجد لجنة لمعاونة المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسـان؛ حيث أشـارت إليها المادة (٤٥) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.[788]

ونأتي للمحكمة العربية لحقوق الإنســان فقد أشــار النظام الأســاســي للمحكمة إلى تعاون الجمعية مع المحكمة في حل النزاعات في ضـوء المادة (٢٢) من النظام الأسـاسـي للمحكمة العربية لحقوق الإنسـان والتي تنص على الآتي:

1) " يجوز للمحكمـة– في أي مرحلـة من مراحـل الـدعوى – أن تتعـاون مع أطراف النزاع بهدف التوصل إلى تسوية ودية على أساس مبادئ وقيم حقوق الإنسان وقواعد العدالة.
2) تكون المداولات التي تتم طبقاً للفقرة الأولى من هذه المادة سرية.
3) في حال التوصل إلى تسوية ودية للنزاع تصدر المحكمة قراراً بشطب الدعوى من جدول أعمالها، ويكتفى ببيان مختصر بالوقائع والحل الذي تم التوصل إليه.
4) يبلغ القرار المشـــار إليـه في الفقرة الثـانيـة من هـذه المـادة إلى الجمعيـة التي تراقـب تنفيذه".[789]

وتتمثل أوجه التعاون في النظام الأوروبي في رقابة المحكمة على تنفيذ الأحكام، إذ تفرض المحكمة على لجنة الوزراء الإشـراف على تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان حيث نصـت المادة (٢/٤٦)

[786] انظر البرتوكول الرابع عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[787] انظر المادة ٤١ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[788] انظر المادة ٤٥ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
[789] انظر المادة٢٢ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

من الاتفاقية الأوروبية المعدلة على أن " يرسل حكم المحكمة النهائي إلى لجنة الوزراء التي تقوم بالإشراف على تنفيذه".[790]

ونص النظام الإفريقي في المادة (٢/٢٩) من البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن " يتم كذلك إخطار مجلس الوزراء بالحكم الذي يراقب تنفيذه نيابة عن الجمعية العمومية".[791]

كما تمارس المحكمة الأوروبية سلطة تفسير الأحكام الصادرة عنها؛ إذ يعد نوع من أنواع الرقابة بحيث تتقدم لجنة الوزراء بطلب إلى المحكمة إذا وجدت غموضاً في الحكم وفق المادة (٣/٤٦) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتنظر في هذا الطلب الغرفة الكبرى في المحكمة الأوروبية أو إحدى غرف المداولة أو اللجنة الثلاثية التي أصدرت الحكم المطلوب تفسيره بموجب المادة (١/٩٢) من اللائحة الداخلية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.[792]

كما نصت المادة (٦٧) من الاتفاقية الأمريكية على " أن حكم المحكمة هو نهائي وغير قابل للاستئناف. وفي حال الخلاف على معنى الحكم أو نطاقه تفسره المحكمة بناء على طلب أي من الفرقاء، شريطة أن يقدم الطلب خلال تسعين يوماً من تاريخ إبلاغ الحكم".[793]

أما في النظام الإفريقي فقد نصت المادة (٤/٢٨) من البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" يجوز للمحكمة أن تفسر قراراتها". على اعتبار أن تفسير المحكمة لأحكامها نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها المحكمة على تنفيذ الأحكام الصادرة عنها.[794]

كذلك في المحكمة العربية لحقوق الإنسان فيحق لأحد أطراف الدعوى التقدم بطلب تفسير الحكم، على اعتبار أن تحديد مضمونه قد يثار في أي مرحلة من مراحل الرقابة، وينصب قرار المحكمة الصادر بالتفسير على معنى ومضمون الحكم الصادر عن المحكمة فهو لا يعدل من آثاره ولا يمس بقوة القضية المقضية فيها وهذا على وفق المادة (٤/٢٥) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.[795]

وفي حالة أخرى قد تمتنع الدولة المدانة أو تتأخر في تنفيذ الحكم الصادر ضدها، على وفق النظام الأوروبي فلم يتم تحديد المدة الزمنية التي يلزم بها الدولة المدانة بتنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة، ولكم

---

[790] انظر المادة٢/٤٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
[791] انظر المادة٢/٢٩ من البروتوكول الملحق٣ بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
[792] انظر المادة ٢/٤٦ والمادة ٣/٤٦من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمادة ١/٩٢ من اللائحة الداخلية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
[793] انظر المادة ٦٧ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
[794] انظر المادة ٤/٢٨ من البروتوكول الملحق٣ بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
[795] انظر المادة ٤/٢٥ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

وفقاً اجتهادات القضاء الأوروبي لحقوق الإنسان فقد حددها بثلاثة أشهر من تاريخ صدور الحكم، وفي حالة امتناع الدولة عن تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فإن دعوى الإخلال ترفع من قبل لجنة وزراء مجلس أوروبا دون غيرها.[796]

وفي النظام الأمريكي نصت المادة (٦٥) من الاتفاقية الأمريكية على أن " ترفع المحكمة إلى كل دورة عادية للجمعية العامة تقريراً عن أعمالها خلال العام المنصرم لتنظر فيه الجمعية العامة، وتحدد بصورة خاصة القضايا التي لم تلتزم فيها دولة ما بحكم المحكمة، وتقدم أي توصيات مناسبة بشأنها".[797]

وطبقاً لذلك النص يمكن إبلاغ منظمة الدول الأمريكية عندما لا تمتثل الدول لأحكامها، ويمكن للجمعية العمومية عندئذ مناقشة الموضوع واتخاذ الخطوات السياسية المناسبة لها.[798]

وفي النظام الإفريقي فقد نصت المادة (٣١) من البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في حالة ممانعة الدولة الصادة ضدها الحكم على أن " تقدم المحكمة لكل دورة انعقاد عادية للجمعية العمومية تقريراً عن عملها أثناء السنة المنصرمة، ويحدد التقرير على وجه الخصوص الحالات التي لم تمتثل فيها الدولة لحكم المحكمة".[799]

وفي النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان الذي من شروط الانضمام إليه تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة، وإذا تمادت الدولة المعنية في الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة عنها يتم عرض القضية على مجلس جامعة الدول العربية، إذ يمكن طلب تعليق أو تجميد عضوية الدولة في الجامعة على اعتبار أن المحكمة العربية قد أنشئت بقرار من الجامعة العربية، وتعتبر الجهاز الرئيسي الذي ينظر في انتهاكات حقوق الإنسان من خلالها.[800]

ثانياً: السلطات الوطنية ودورها في تنفيذ أحكام المحكمة

إن اتفاقيات حقوق الإنسان وفقاً للتطبيق المباشر تلقي بآثارها مباشرة على النظام القانوني الوطني للدولة المعنية بمجرد إدماجها هذه الصفة ونشرها دونما حاجة إلى نصوص خاصة تقضي بتطبيقها أو بجعلها

---

796 انظر المادة ٤/٤٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
797 انظر المادة ٦٥ من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
798 يوليانا كوكوت، النظام الأمريكي الدولي لحماية حقوق الإنسان، مجلد حقوق الإنسان، ج٢، ص ٣٨٠.
799 انظر المادة ٣١ من البروتوكول الملحق٣ بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
800 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق، الإنسان مرجع سابق، ص١٧٠.

ممكنة التطبيق على الصـعيد الداخلي، وكما هو معروف في القانون الدولي مبدأ العقد شـريعة المتعاقدين "Pacta sunt servanda" أي أن الدول لا تملك أن تتحلل أو تخل بالتزاماتها الدولية.[801]

وفي كل الأحوال يكون إدماج القواعد الدولية في النظام القانوني الوطني محكوماً بالأحكام الدستورية لكل دولة من الدول الأطراف في اتفاقيات حقوق الإنسان، فالدستور هو الذي يحدد في العادة موقف كل منها إزاء إعمال الالتزامات الدولية داخلياً.[802]

وأكدت هيئات الرقابة المختصـــة بأهمية قيام الدول الأطراف بإدماج اتفاقيات حقوق الإنســـان والقواعد الدولية في قوانينها الوطنية، حيث ذهبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان وأعلنت في حكمها الصـادر بتاريخ ١٩٧٨/١/١٨ في قضـية إيرلندا والمملكة المتحدة أن إرادة واضـعي الاتفاقية انصـرفت فعلاً إلى وجوب قيام الدول الأطراف بإدماج الاتفاقية في نظمها القانونية.[803]

ويغدو القاضـي الوطني مسؤولاً عن احترام الحقوق المحمية وتأمينها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسـان من جانب الدولة ذاتها ومن قبل الأشـخاص الآخرين داخل الدولة، وهذا بناء على مبدأ الاحتياطية أو الفرعية Le Principe de subsidirite في القانون الدولي لحقوق الإنســان، فالدول هي المسـؤولة في المقام الأول عن حماية حقوق الإنســـان وعلاقتها بالأفراد الخاضـــعين لها، فليس الغاية من اتفاقيات حقوق الإنســان تعطيل العمل بالقواعد الوطنية الناظمة لحقوق الإنســان أو الحلول محلها فهي ذات دور مكمل وترمي إلى تدارك ما يعتري القواعد الوطنية من نقص في مجال حقوق الإنسان.[804]

تأسـيسـاً على الطابع الاحتياطي لاتفاقيات حقوق الإنسـان ودورها المكمل، فهذه الاتفاقيات تعمل كأدوات تضـع حدّاً أدنى من الحقوق الواجب على الدول احترامها، من دون أن يمنع هذا الحد الدول من الاعتراف بسقف أعلى منه لصـالح الخاضـعين لولايتها، كما لا تفرض اتفاقيات حقوق الإنسان على الدول الأطراف أن تصـــدر قواعد قانونية مطابقة لما ورد فيها من أحكام، فهي تعد الحد الأدنى من الحماية ذا مضـــمون واحد بالنسبة إلى الدول الأطراف جميعها، وذلك من أجل التناسق بين النظم القانونية الوطنية المختلفة في ضوء هذا الحد الأدنى.[805]

إن أحكام المحكمة واجبة النفاذ كما لو كانت أحكام صـادرة عن القضـاء الوطني في ضـوء المادة (٢٦) من النظام الأسـاسـي للمحكمة العربية لحقوق الإنسـان التي نصـت على أن " يكون للحكم الذي تصـدره

---

[801] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٦٩.
[802] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٦٩.
[803] Cour EDH, Série A, no 25, para,239
[804] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٧٤.
[805] د. محمد يوسف علوان، د. محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٧٤

المحكمة قوة النفاذ بالنسبة للدول أطراف النزاع، ويجري تنفيذه فيها مباشرة كما لو كان حكماً نهائياً قابلاً للنفاذ صادراً من قضائها المختص".[806]

ونأتي إلى العلاقة بين النظام القانوني الوطني والنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان فلا تتمثل في نظر المحكمة الانتهاكات حقوق الإنسان فقط في حالة عجز القضاء الوطني عن تسوية هذه الانتهاكات، بل تأخذ صورة أخرى تتمثل في دور السلطات الوطنية في تنفيذ القرارات الصادرة عن المحكمة، حيث يتجلى دور السلطات الوطنية في تنفيذ أحكام المحكمة من خلال مواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان بحيث تعمل السلطات الوطنية على إجراء تعديلات مناسبة لقوانينها النافذة التي كانت سبباً في تحريك الدعوى أمام المحكمة.[807]

وتتقاسم سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية مهمة مراقبة تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة العربية لحقوق الإنسان، فلا بد أن تتوافق قوانين الدولة النافذة مع أحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان وسائر اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة، والتي يترتب عليها أن تصبح الاتفاقية جزءاً من القانون الداخلي للدولة ونافذة مع أنظمتها الداخلية.[808]

وعند إمعان النظر في الرقابة القضائية على دستورية المعاهدات[809]، نجد أنها تحمي مبدأ الفصل بين السلطات ولا تشكل خروجاً عن هذا المبدأ كما يبدو، فالرقابة تؤدي إلى المحافظة على الحدود الدستورية لكل سلطة من السلطات الثلاث في الدولة، وتعمل على منع كل سلطة من الاعتداء على الأخرى، ومنع السلطة ذاتها من التفريط في اختصاصاتها الدستورية.[810]

فوجود هذه الرقابة على الاتفاقيات يؤدي إلى كبح جماح السلطة التنفيذية ومنعها من انتهاك الشرعية الدستورية، سواء كانت شرعية إجرائية تتعلق بإجراءات المعاهدات الدولية وإنفاذها، أو شرعية موضوعية تتعلق بموضوع معين ذاته.[811]

---

806 انظر المادة ٢٦ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

807 حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٧٠.

808 د. محمد خالد برع، المعاهدات الدولية وآليات توطينها في القانون الوطني، دراسة مقارنة في إطار القانونين الدولي والدستوري، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، ٢٠١٧، ص ٢٥٧.

809 تمارس الرقابة على دستورية المعاهدات في بعض النظم القانونية بأسلوب خاص يختلف عن الرقابة على دستورية القوانين واللوائح في النظم القانونية التي نصت صراحة على الرقابة على دستورية المعاهدات، مما أعطى لهذه الرقابة طبيعة خاصة تميزها عن الرقابة على دستورية القوانين، وقد أرسى النظام الدستوري الفرنسي عدداً من الضوابط ومنها لا بد أن تشمل هذه الرقابة كل أجزاء المعاهدة، ولا بد تحديد أسلوب معين عند التفسير، وأن الرقابة على عمل المشرع الدستوري (السلطة التأسيسية). د. محمد خالد برع، المعاهدات الدولية وآليات توطينها في القانون الوطني، دراسة مقارنة في إطار القانونين الدولي والدستوري، ص٤٠٦.

810 د. عبد العزيز محمد سالمان، رقابة دستورية القوانين، دار الفكر العربي، ص١١٠.

811 د. عبد العزيز محمد سالمان، رقابة دستورية القوانين، دار الفكر العربي، ص ٣٨٥.

فغياب الرقابة على الاتفاقيات يجعل من هذه المعاهدة وسيلة في يد السلطة التنفيذية تتوغل وتتعدى بها على باقي سلطات الدولة وتخالف من خلالها الحدود الدستورية، ولاسيما عندما تفرط السلطة التنفيذية في استخدام الاتفاقيات، وعلى هذا تكون الرقابة على الاتفاقيات وسيلة لحماية حدود الفصل بين سلطات الدولة.[812]

ولتحقيق الدور الأمثل للسلطات الوطنية في تنفيذ الأحكام يجب أن يتضمن في كل نظام قانوني "لجنة لحقوق الإنسان" تقوم الرقابة على مدى توافق التشريعيات الوطنية مع أحكام اتفاقيات حقوق الإنسان، يوكل إليها مهمة الرقابة على تنفيذ القرارات الصادرة عن المحكمة ضمن النظام القانوني للدولة المعنية،[813] مثل "المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان" في مملكة البحرين.

المطلب الثالث: الأساس القانوني لتنفيذ التزام الدول بأحكام المحكمة

إن امتثال الدولة للحكم الدولي والخضوع إليه وتنفيذه، هو واجب مفروض عليها بموجب التزام دولي، متمثل في صدور الحكم الدولي الذي يمثل إعلاناً عن رأي القانون بشكل ملزم في المسألة المعروضة على المحكمة الدولية والمطلوب الفصل فيها.[814]

ولكي يتحقق ما سلف لا بد أن يصدر الحكم عن هيئات قضائية منشأة بناء على قواعد وأحكام عادلة، وأن تتم الإجراءات المتبعة أمامها بصورة عادلة، مع وجود آليات لضمان تنفيذ تلك الأحكام.[815]

إن الالتزام بتنفيذ الحكم الدولي له مرحلتان مختلفتان ولكنهما مرتبطتان حيث تعد المرحلة الثانية نتيجة للمرحلة الأولى ولاحقة عليها:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الالتزام بالمثول أمام القضاء الدولي وعرض النزاع عليه، وهو التزام غير قانوني تؤدي فيه إرادة الأطراف دوراً محورياً ويجد أساسه في تلك الإرادة. أما دوافع هذا الالتزام فترجع إلى انفتاح المجتمع الدولي حيث من مصلحة الدولة في علاقاتها بأشخاص القانون الدولي الآخرين أن تخضع بإرادتها لقواعد معينة تقر بما فيها، ومن ثم تصبح ملتزمة بها بهدف تحقيق الخير والمنفعة العامة للمجتمع الدولي بأسره.

---

[812] د. عبد العزيز محمد سالمان، رقابة دستورية القوانين، دار الفكر العربي، ص ٣٨٥.
[813] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٧٠.
[814] د. حسين حنفي عمر، الحكم القضائي الدولي- حجيته وضمانات تنفيذه، ط١، ١٩٩٧، دار النهضة العربية، ص ٥٢٧.
[815] د. حسين حنفي عمر، الحكم القضائي الدولي- حجيته وضمانات تنفيذه، مرجع سابق، ص ٥٢٨.

المرحلة الثانية: هي مرحلة الالتزام بتنفيذ الحكم الدولي، وهو التزام قانوني يتأسس على السند الرسمي للحق المتنازع عليه والمنشأ بواسطة الحكم الدولي، والمتحصل النهائي من تنفيذ الالتزام الأول، المتضمن عرض النزاع على المحكمة الدولية، وهو الذي التزمت به الدولة بإرادتها على أساس رضاها الأول. ذلك الحكم الذي يمثل إعلاناً عن رأي القانون بشكل ملزم في المسألة المعروضة على المحكمة الدولية والمطلوب الفصل فيها. وهذه القوة الملزمة إنما تتأتى من إعمال القاضي الدولي للقانون عن طريق منحه الحماية القضائية للقاعدة الواجبة التطبيق، التي تتطابق مع وقائع النزاع من دون أن يؤدي ذلك إلى انتقاص لسيادتها، ما دام قد راعى القاضي في إصداره أصول العدالة أمام دافع الالتزام بالتنفيذ، فنجد خشية الدولة من إثارة المسؤولية الدولية عليها، التي قد تعرضها للعقوبات الدولية واتخاذ إجراءات ضمانات التنفيذ ضدها.[816]

فالدولة بمجرد انضمامها إلى اتفاقية دولية أو إقليمية تلتزم باحترام نصوص هذه الاتفاقية وتلتزم بتنفيذ الأحكام الصادرة عن الهيئة القضائية المختصة الصادرة عنها، وعلى اعتبار أن المحكمة العربية لحقوق الإنسان هيئة قضائية مختصة بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق العربي، فإن أحكامها يجب أن تلتزم بها الدول الأطراف في نظامها الأساسي، ويرتكز هذا الالتزام على أمرين قانونيين أساسيين هما:

أولاً: قبول اختصاص المحكمة.

ثانياً: مسؤولية الدولة عن التزاماتها القانونية.

أولاً: قبول اختصاص المحكمة

وبما أن النظام الأساسي قد فتح باب الانضمام لجميع الدول بإراداتها المطلقة لتكون طرفاً في المحكمة، فإنه إذا قبلت الدولة بهذا النظام الأساسي يترتب عليها الالتزام بقبول اختصاص المحكمة، على وفق المادة (٢٠) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان التي تنص على "١ـــ يجوز للدول الأعضاء ممن ليسوا أطرافاً في النظام الأساسي أن تعلن في أي وقت قبولها اختصاص المحكمة، سواء أنصب الإعلان على حالة بعينها أو كان قبولاً عاماً بالاختصاص. ٢ـــ يجوز أن يكون الإعلان مشروطاً بالمعاملة بالمثل، أو غير مشروط أو لمدة محددة".[817]

---

[816] د. هشام أحمد عبد المنعم المصري، الأحكام الدولية ومدى انتقاصها لسيادة الدولة، مرجع سابق، ص٤٥٤، ص٥٤٦.
[817] انظر المادة ١/٢٠، ٢/٢٠ من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

فعلى سبيل المثال كان اختصاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يخضع للقاعدة المعروفة في القانون الدولي، وهي أن اختصاص المحكمة يتطلب موافقة الدول المعنية على نظرها للقضية المطروحة أمامها، فكان للدولة أن تصـــدق على الاتفاقية من دون قبول الاختصـــاص الإلزامي للمحكمة، ولكن منذ ١٩٩٨/١١/١ وهو تاريخ دخول البروتوكول رقم ١١ حيز النفاذ أصبح قضاء المحكمة إلزامياً في حق كل الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.[818]

وذهبت المحكمة الأوروبية إلى أن قبول الدولة الطرف اختصـاص المحكمة، وتنفيذ الحكم الصـادر عنها يعد جزأً مكملاً لمفهوم الحق في المحاكمة العادلة.[819]

على ما تقدم، فإن اختصـاص المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان يختلف عن اختصـاص محكمة العدل الدولية، ولكي تكون محكمة العدل الدولية مختصة بنظر القضية المطروحة أمامها يجب أن توافق الدولة أو الدول التي قدمت القضـية ضـدها على اختصـاص المحكمة لنظرها، فمناط اختصـاص محكمة العدل الدولية وكذلك محاكم التحكيم الدولية هو موافقة كل أطراف القضـــية على اختصـــاص المحكمة بنظرها والفصل وفيها.[820]

أما اختصـاص المحكمة العربية لحقوق الإنسـان فالأصـل فيه أنه اختصـاص اختياري كما جاء في الفقرة الأولى من المادة (٢٠) التي أجازت للدول الأعضـاء أن تعلن قبول اختصـاص المحكمة، وهذا يعني أن لها أن تقبل أو لا تقبل. إلا إذا ألزمت دولة نفسها بقبول هذا الاختصاص فأنه يكون إجبارياً، وهذا ما يفهم من نص المادة (٢٠) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان عموماً.

ثانياً: مسؤولية الدولة عن التزاماتها القانونية

وقد عرف الدكتور عبد الكريم علوان المسـؤولية الدولية بأنها "رابطة قانونية تنشـأ في حالة الإخلال بالتزام دولي بين الشخص القانوني الدولي الذي أخل بالتزامه وبين الشخص القانوني الدولي الذي حدث الإخلال بالالتزام في مواجهته".[821]

---

[818] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان دراسة لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً، مرجع سابق، ص٣٥٠.

[819] Ecthr, Case of Prodan v. Moldova. No. 49806/99,10 November 2004, para.52

[820] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان دراسة لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً، مرجع سابق، ص٣٥٠. وأن كان البعض يرى أن لمحكمة العدل الدولية ولاية إجبارية ترجع إلى الإرادة المنفردة لدولة أو لعدد من الدول الذين هم أطراف في النظام الأساسي للمحكمة، حيث تقر للمحكمة في تصريحها وبدون الحاجة لاتفاق خاص لولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه وذلك طبقاً للمادة ٢/٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

[821] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص١٥٨، كما يراجع في تعريف المسؤولية الدولية أيضا د. عبد الغني محمود، القانون الدولي العام، ط الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٧٥.

ولقد تباينت آراء فقهاء القانون الدولي حول مفهوم المسـؤولية الدولية؛ حيث انهم لم يتفقوا على تعريف محدد لها، كما اختلفوا حول بيان الأسـاس التي بنيت عليه هذه المسـؤولية الدولية، ونسـتطيع – بمناسـبة الحديث عن المسـئولية الدولية عن تنفيذ أحكام المحاكم الدولية ومنها المحكمة العربية لحقوق الإنسـان– أن نقف على أهم النظريات التي أثيرت حول أسـاس المسـؤولية الدولية وهي: نظرية الخطأ ونظرية الفعل غير المشروع، ونظرية المخاطر.

- نظرية الخطأ

ظهرت هذه النظرية على يد الفقيه الهولندي (جروسـيوس)، الذي لقب بأبي القانون الدولي. بينما يرجع الفضـل في انتشـارها إلى العلامة (فاتيل) وتقوم هذه النظرية على أساس وجود فعل خطأ منسوب صـدوره إلى الدولـة، ويضـر بغيرها من الدول، وقد يكون الفعل متعمداً، أو نتيجـة إهمـال من جانـب الدولـة المسؤولة.[822]

ومن أهم التطبيقات القضـائية التي قامت فيها المسـؤولية الدولية على أسـاس نظرية الخطأ، حكم التحكيم الصـادر في ١٨٧٢/٩/١٤ في قضـية "ألباما". حيث قرر المحكم قيام المسـؤولية الدولية قبل الدولة المحايدة على أساس الخطأ، لعدم قيامها بالرعاية الواجبة تجاه المحاربين، الذين طلبوا المسـاعدة المباشـرة في مواجهة التمرد والعصيان.[823]

كما جاء ذلك في حكم محكمة العدل الدولية في قضـية النزاع الألماني البولوني عام ١٩٢٧ حيث قررت المحكمة أنه" من مبادئ القانون الدولي أن مخالفة التزام دولي يسـتتبع الالتزام بالتعويض عن ذلك بطريقة كافية".[824]

واسـتمرت هذه النظرية كأسـاس وحيد للمسـؤولية الدولية حتى بداية القرن العشـرين، عندما قدم القاضـي الإيطالي (أنزيلوتي) نظريته الخاصـة بالعمل غير المشـروع حيث وجه إلى نظرية الخطأ عدة انتقادات، مقرراً أن فكرة الخطأ فكرة نفسية، لا تناسب نظاماً قانونياً أشخاصه كلهم اعتباريون (حسب ما كان عليه القانون الدولي التقليدي)، وأن تلك النظرية وجدت مجالاً خصباً عندما كان الخلط منتشراً بين الدولة وبين وشخص الملك. ومن ثم كان المقصود بخطأ الدولة هو خطأ رئيسها، وهو ما لا يناسب العصر الحديث، نظراً لعدم التفرقة سابقاً بين الدولة كشخص معنوي، وبين رئيسها كشخص طبيعي. كما ذهب بعضهم إلى أن القضـاء في أحيان كثيرة يقبل المسـؤولية الدولية وفقاً لمعايير أخرى بعيداً عن فكرة الخطأ مثل العمل

[822] د. هشام أحمد عبد المنعم المصري، الأحكام الدولية ومدى انتقاصها لسيادة الدولة، مرجع سابق، ص٤٤٦.
[823] د. سعيد سالم جويلي، مبدأ التعسف في استعمال الحق في القانون الدولي العام،١٩٩٨، ص٥٠٤.
[824] د. محمد سعادي، المسؤولية الدولية للدولة- في ضوء التشريع والقضاء الدوليين، ٢٠١٣، دار الجامعة الجديدة، ص٨.

غير المشروع والنشاط الخطر، وأن فكرة الخطأ لا تصلح دائماً لقيام المسؤولية الدولية، لأسباب سياسية أو لمصلحة السلام العليا. وفي هذه الأحوال قد يقرر القضاء عدم قيام المسؤولية.[825]

- نظرية العمل غير المشروع

ظهرت هذه النظرية على يد القاضي (أنزيلوتي)، ويرجع الفضل في انتشارها إلى الفقيه (وبانجهام) اللذين حاولا تلافي عيوب نظرية الخطأ، ولكي تقوم هذه النظرية على أساس المسؤولية يجب أن يكون العمل غير المشروع ذا صفة موضوعية، وهو ما يتحقق في نظرية العمل غير المشروع دولياً، ويصبح الفعل غير مشروع دولياً، إذا كان مخالفاً لقاعدة من قواعد القانون الدولي، وليس القانون الداخلي. فمن المسلم به، أنه لا يجوز لدولة أن تبرر تصرفها غير المشروع دولياً وفقاً لقانونها الداخلي. والفعل غير المشروع قد يكون عملاً أو امتناعاً عن عمل، تلتزم به الدولة وفقاً للقانون الدولي. وقد حظيت هذه النظرية بتأييد فقهي كبير، فتم النص عليها في مشروع المسؤولية الدولية.[826]

ولقد أجمع الفقه الحديث في القانون الدولي على إطلاق اصطلاح العمل غير المشروع على كل مخالفة للالتزام الدولي؛ حيث إن الرابطة القانونية التي ينشئها العمل غير المشروع تقوم أصلاً بين أشخاص القانون الدولي ولا يمكن أن يكون أحد أطرافها من غيرهم، حيث نصت محكمة العدل الدولية في رأيها الإفتائي الخاص بالتعويض عن الأضرار في حكمها الصادر في ١٩٤٩/٤/١١ على أن المطالبة بالمسؤولية تأخذ شكل، المطالبة بين وحدتين سياسيتين متساويتين في القانون متماثلتين في الشكل وهما معاً من الأشخاص المباشرة للقانون الدولي.[827]

وقد أشارت المادة الأولى من مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة إلى هذه النظرية بقولها " كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يستتبع مسؤوليتها الدولية" ونصت المادة الثانية على عناصر فعل الدولة غير المشروع دولياً حيث " ترتكب الدولة فعلاً غير مشروع دولياً إذا كان التصرف المتمثل في عمل أو إغفال: **أ) ينسب إلى الدولة بمقتضى القانون الدولي. ب) يشكل خرقاً لالتزام دولي على الدولة".**[828]

---

[825] د. سعيد سالم جويلي، مرجع سابق، ص٥٠٨، ص٥٠٩.
[826] د. هشام أحمد عبد المنعم المصري، الأحكام الدولية ومدى انتقاصها لسيادة الدولة، مرجع سابق، ص٤٤٧، ص٤٤٨.
[827] التعويض عن الأضرار المتكبدة في خدمة الأمم المتحدة (الفتوى الصادرة في ١٩٤٩/٤/١١) المرجع ٩، ص.١٠
[828] انظر المادة ١والمادة ٢ من مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة، مرجع سابق.

لقد حددت مبادئ لمبورغ بعض المخالفات للحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تخالف فيه الدولة التزاماتها، [829] ويمكن اعتبار هذه المخالفات من قبيل العمل غير المشروع، وهي:

- إذا تقاعست عن اتخاذ إجراء يحتم العهد اتخاذه.
- إذا تقاعست عن أن تنهى بسرعة العوائق التي تمنع الإنجاز الفوري لحق ما.
- إذا تقاعست عن أن تطبق حقاً تلتزم بمنحه فوراً ومن دون إبطاء.
- إذا تقاعست عمداً عن أن توفي بحد أدنى مثالي، مقبول عموماً، في سلطتها أن توفى به.
- إذا فرضت قيدا على حق يعترف به العهد غير تلك المطابقة للعهد.
- إذا أخرت أو عرقلت عمداً التمتع التدريجي بحق معين، في غير الأحوال التي يسمح بها العهد.
- إذا تقاعست عن تقديم التقارير التي يتطلبها العهد.[830]

وقد حددت المادة الثالثة وصـف مسـؤولية الدولة بأنه غير مشـروع دولياً " وصـف فعل الدولة بأنه غير مشروع دولياً أمر يحكمه القانون الدولي، ولا يتأثر هذا الوصف بكون الفعل ذاته موصوفاً بأنه مشروع في القانون الداخلي".[831]

وقد تتمثل تصـرفات الدولة من خلال أجهزتها والتي بينته المادة (٤) في مسـؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة بأن تصرفات الدولة:

1) " يعد تصـرف أي جهاز من أجهزة الدولة فعلاً صـادراً عن هذه الدولة بمقتضـى القانون الدولي، سـواء أكان الجهاز يمارس وظائف تشـريعية أو تنفيذية أم قضـائية أم أيه وظائف أخرى، وأيا كان المركز الذي يشغله في تنظيم الدولة، وسواء أكانت صفته أنه جهاز من أجهزة الحكومة المركزية أم جهاز من أجهزة وحدة إقليمية من وحدات الدولة.
2) يشمل الجهاز أي شخص أو كيان له ذلك المركز وفقاً للقانون الداخلي للدولة".[832]

ونستنتج مما سبق أن " العمل غير المشروع" كما أجمع عليه فقهاء القانون الدولي هو كل مخالفة للالتزام الدولي الذي تفرضـه قاعدة من قواعد القانون الدولي، على اعتبار أن كل التزام دولي هو تصـرف الدولة على نحو معين في مواجهة الدولة أو الدول التي تراضت معها على إنشاء قاعدة قانونية فرضت الالتزام،

---

[829] " مبدأ عدم التراجع" من مبادئ "لمبورغ" Limburg بشأن تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٨٦. وتوجيهات " ماستر يخت" Maastrichtحول انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث تم تحديث هذه المبادئ في ١٩٩٧.

[830] انظر مبادئ لمبورغ بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "حقوق الآخرين وحرياتهم" المادة ٧٢.

[831] انظر المادة ٣ من مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة، مرجع سابق.

[832] انظر المادة ٤ من مسؤولية الدولة عن أفعالها غير المشروعة، مرجع سابق.

سواء أكان هذا التصرف هو القيام بعمل معين أم الامتناع عن القيام به، فإن العمل غير المشروع يتطلب لوجوده عنصـرين: **(العنصـر الأول)** أن يكون التصـرف المعين منسـوباً إلى الدولة سـواء بالقيام بالعمل المعين أو عدم القيام به **(العنصـــر الثاني)** أن يكون هذا التصـــرف قد تم مخالفاً لما تقضـــي به القاعدة القانونية الدولية.[833]

وعليه، تقوم مسـؤولية الدولة عن تصـرفاتها غير المشـروعة بظهور نتائج قانونية في حالة حدوث خرقٍ لالتزام دولي، ويترتب على مسؤولية الدولة جبر الضرر والكف عن التصرف غير المشروع، والعمل على تقديم الضمانات الملائمة بعدم التكرار.[834]

ولا يمكن حدوث ذلك إلا من خلال عرض القضـــية على المحكمة وإصـــدار الحكم الذي تدين به الدولة المســـؤولة عن الانتهاك الذي قامت بـه، حيث إن تلك الأحكام لا تلزم إلا الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة والعمل على تنفيذها، وإلا قد تكون أخلت بالتزاماتها الدولية المقررة، حيث إن عدم قبول دولة طرف بالأحكام وتنفيذها يشـــكّل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنســـان باعتبار قواعد أن النظام الأساسي للمحكمة جزء لا يتجزأ من هذا القانون.[835]

مما أدى إلى ظهور نظرية ثالثة نتيجة للتطور الذي لحق بالمعاملات الدولية، وبالنظام القانون الدولي بصفة عامة، وبنظام المسؤولية بصفة خاصة، وهي نظرية المخاطر.

- نظرية المخاطر

ظهرت هذه النظرية في القوانين الداخلية، ثم انتقلت أخيراً إلى العلاقات الدولية، نظراً للتقدم الصـــناعي الذي يشهده العالم الآن، والذي بلغ ذروته باكتشاف الطاقة الذرية والنووية، وارتياد الفضاء وتزايد المخاطر والأضرار، التي تتعدى حدود الدولة إلى أقاليم أخرى عند ممارستها لهذه الأنشطة الخطرة. حيث تقوم هذه النظرية على مبدأ الغرم بالغنم، بمعنى أن من يعرض شـيئاً خطراً للجماعة يكون مسـؤولاً عن الأضـرار التي تنجم عن هذا الشـيء، حتى ولو لم ينسـب إليه أي خطأ أو إهمال. فالمسـؤولية الدولية قد تتحقق في حالة إذا ما ظهر أن الدولة باشـرت نشـاطاً ذا خطورة اسـتثنائية نتج عنه ضـرر بدولة أخرى من دون

[833] د. عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص١٦٦.
[834] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٥.
[835] حسن ياسين المحمد، آفاق ومستقبل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص١٦٦.

اشـتراط أن يكون هذا النشـاط – في ذاته– ممثلاً لعمل غير مشـروع، من دون اشـتراط صـدور خطأ عن هذه الدولة.[836]وقد أقرت اتفاقيات دولية عديدة هذه النظرية كأساس للمسؤولية الدولية.[837]

ولما كانت إن المســـؤولية الدولية التي تهمنا في هذا البحث هي المســـؤولية الناتجة عن مخالفة أحد أشـــخاص القانون الدولي لالتزاماته الدولية المتمثلة في عدم تنفيذه للحكم الدولي، فإنه يمكن توضـــيح المســـؤولية الدولية بأنها " الجزاء الموقع بموجب النظام القانوني الدولي على أحد الأشـــخاص الدوليين، بسـبب قيامه بإحداث ضـرر لشـخص آخر، عن طريق الامتناع عن تنفيذ أحد التزاماته الدولية، المتمثلة في الحكم الدولي".[838]

المبحث الثالث: تحديات المحكمة العربية لحقوق الإنسان والجهود اللازمة لدخولها حيز النفاذ

من المعروف أن المنطقة العربية في ظل المبادرة البحرينية تشـــهد اهتماماً غير مســـبوق بقضـــايا حقوق الإنســـان ومهمتها للخروج من مصـــاف الدول النامية إلى مصـــاف الدول المتقدمة، ولن يتأتى هذا إلا بالنهوض بالإنسـان ذاته الذي سـوف يتولى هذا التقدم، ومنع الانتهاكات الخاصـة به، خاصـة مع الطفرة الهائلة في وسـائل الاتصـال والإعلام والإنترنت، فقد أصـبح من الصـعوبة التسـتر على انتهاكات حقوق الإنسان في ظل وجود العديد من الهيئات والمؤسسات التي ترصد وتراقب مثل هذه الانتهاكات.

ونحن بحاجة إلى العمل معاً لضـــمان أن تؤســـس المحكمة لتفي بهدفها الأصـــلي لدعم الميثاق العربي لحقوق الإنسان ومنع انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة العربية.[839]

ولا يمكن أن تكون هناك دول حرة مستقلة مزدهرة مع وجود مواطنين لا يتمتعون بالحرية والكرامة والحقوق في ظل حرمانهم من الإنصاف، ولا يمكن ضمان السلم الخارجي في غياب السلم الداخلي، أي السلم بين أبناء الوطن وبين المواطن والدولة بعبارة أخرى، فالالتزام بحقوق الإنســـان حق أخلاقي وحق اســـتراتيجي على حد سواء. كما أن استقرار دول المنطقة يتوقف على مدى تطبيقها واحترامها لمبادئ حقوق الإنسـان التي تضمنتها المواثيق الدولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

836 د. هشام أحمد عبد المنعم المصري، الأحكام الدولية ومدى انتقاصها لسيادة الدولة، مرجع سابق، ص٤٤٨.

837 مثل اتفاقية باريس الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية المبرمة في يونيو ١٩٦٠، واتفاقية بروكسل المكملة لها والموقعة في يناير ١٩٦٣.

838 د. هشام أحمد عبد المنعم المصري، الأحكام الدولية ومدى انتقاصها لسيادة الدولة، مرجع سابق، ص٤٥٢.

839 د. نبيل العربي، كلمات الجلسة الافتتاحية، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٦مايو ٢٠١٤، مملكة البحرين، ص٣

فلا بد من التنفيذ السليم والكامل للمواثيق الدولية ولأحكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعد تعديله طبقاً للالتزامات الدولية ذات الصلة إلى الدول الأعضاء على الصعيد الوطني، حتى يمكن تعزيز واحترام حقوق الإنسان في مختلف أرجاء المنطقة.[840]

لكن هناك صعوبات وتحديات تواجه المحكمة العربية لحقوق الإنسان وتحاول تعطيلها من اللحاق بركب المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، ومن أهم التحديات ما نوضحه في المطلب الأول، ثم نعرج على المطلب الثاني الذي يوضح أهمية الجهود الأساسية لدخول المحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ.

المطلب الأول: تحديات المحكمة العربية لحقوق الإنسان

تواجه المحكمة العربية لحقوق الإنسان تحديات وصعاباً لكي توجد على أرض الواقع، وهو ما يجعلنا نوضح هذه التحديات، فالتحدي الأول يتمثل في عدم الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتحدي الثاني يتمثل في التحفظات دول الأطراف على اتفاقيات حقوق الإنسان.[841]

أولاً: عدم الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

إن تنفيذ كل التزام يتم بناء على اتفاق"؛ فالعقد شريعة المتعاقدين، ويكون أطراف الاتفاق ملزمين قانونياً وأخلاقياً بتنفيذه ولا يختلف هذا الأمر فيما إذا كان الاتفاق بين شخصين أو شركتين أو دولتين أو مجموعة من الدول أو المجتمع الدولي. حيث إن الالتزامات الدولية التي تنشأ من الأعمال القانونية الدولية تُشكل النظام القانوني الدولي، ولذلك فالالتزام الدولي هو القاعدة التي تتقرر على وفق عمل قانوني دولي، ويتخذ شكل المعاهدة أو الاتفاقية الدولية، أو قد ينشأ الالتزام الدولي من قواعد عرفية دولية درج عليها أيضاً الأشخاص القانونية الدولية.[842]

ولأننا بصدد مدى إلزامية الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بالنسبة إلى الأعضاء وغير الأعضاء فقد حددت المادة (١١) من اتفاقية فيينا ذلك بقولها " يمكن التعبير عن رضا الدولة الالتزام بالمعاهدة

---

[840] د. نبيل العربي، كلمات الجلسة الافتتاحية، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥- ٢٦مايو ٢٠١٤، مملكة البحرين، ص٤

[841] هذا بالإضافة إلى بعض التحديات الأخرى التي تشترك في مواجهتها المحكمة العربية والمحكمة الإسلامية، التي يفترض أن تنشأ بموجب تعديل ميثاق منظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي)، ومن أهم هذه التحديات : النفور لدى الدول العربية من الرقابة القضائية، والضعف والتشرذم اللذان يعانيهما منه العالم العربي والإسلامي. يراجع في هذه التحديات : د. محمود السيد داود، المنظمات الدولية الإسلامية دراسة تقويمية على ضوء منهج الإسلام في وحدة العالم الإسلامي ، البحث الفائز بالجائزة الدولية لرابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية سلسلة فكر المواجهة رقم ٦ ، ص ١٥٢ ، ١٥٤ .

[842] د. نبيل بشر، المسؤولية الدولية في عالم متغير، ١٩٩٤، ص١٣٥، ص١٣٦.

بتوقيعها أو بتبادل وثائق إنشـائها، أو بالتصـديق عليها، أو بالموافقة عليها، أو بقبولها، أو بالانضـمام إليها، أو بأي وسيلة أخرى متفق عليه".[843]

كما تقسم اتفاقية فيينا بموجب الجزء الثالث من الاتفاقية طريقة التزام الدولة بالاتفاقية إلى قسمين:

أولاً: احترام الاتفاقية: استناداً إلى قاعدة العقد شريعة المتعاقدين،[844] فبمجرد أن يتم إبرام المعاهدة تصير لها قوة ملزمة بالنسـبة إلى عاقديها، بل لها آثار يمكن ان تمتد خارج دائرة أطرافها، وتعني القوة الملزمة للمعاهدة الرابطة التي تقيد أطراف المعاهدة وتلزمهم بما تضـمنته نصـوصـها من أحكام وبمراعاة تنفيذها نصاً وروحاً بإخلاص ودقة وحسن نية.[845]

ثانياً: القانون الداخلي: نصت المادة (٢٧) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على ضرورة إظهار الدول لإرادتها بالالتزام بالاتفاقية، من خلال عدم الاحتجاج بقانونها الداخلي وتبرر به إخفاقها في تنفيذ المعاهدة.[846]

وتبين أن جميع الاتفاقيات الدولية الصادرة بشأن حماية حقوق الإنسان، هي اتفاقيات ملزمة تنشئ آثاراً عند مخالفتها على الدول الأطراف وعلى الغير، بغض النظر عما إذا كانت الاتفاقية تتضـمن جزاءات على مخالفتها أم لا.

وهذا ينطبق على بعض الأوضـاع في الدول العربية مثل ليبيا وسـوريا واليمن، وما تعانيه شـعوبها من انعدام للأمن والسلم الدوليين، ومن تهجير لمواطنيها ولجوئهم إلى المخيمات وحرمانهم من أبسط حقوقهم من (سكن وتعليم وصحة وعمل)، فالواقع يؤكد عدم التزام الدول بهذه الاتفاقيات بالشكل المطلوب وخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان، مما ترتب عليه انتهاكات صارخة لمضامين المواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان. فعلى الرغم من وجود هذه الاتفاقيات فإن الالتزام بها قد يكون ضـعيفاً أو شـبه معدوم في بعض الدول العربية، وكيف تقدم الدول التي تخالف قانون حقوق الإنسان ويقع فيها الكثير من الانتهاكات على إنشاء محكمة دولية يكون من مهامها مساءلة هذه الدول نفسها لا شك أن في الأمر صعوبة، ويتضمن عقبة أمام هذه المحكمة. وعلى ذلك ففي هذه الحالة يعتبر عدم التزام الدول بالقانون الدولي لحقوق الإنسان أول تحدً قد تواجهه المحكمة العربية لحقوق الإنسان، فالدول قد تصدق على النظام الأساسي للمحكمة العربية إلا أنها قد لا تلتزم بما جاء فيه.

---

[843] انظر المادة ١١ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.
[844] انظر المادة ٢٦ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.
[845] د. هيفي أمجد حسن، الحماية الدولية لحقوق الإنسان التحديات والمعالجات، مرجع سابق، ص١٠٦.
[846] انظر المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات" لا يجوز لطرف في معاهدة أن يحتج بنصوص قانونه الداخلي كمبرر لإخفاقه في تنفيذ المعاهدة،".

ثانياً: تحفظات الدول الأطراف على اتفاقيات حقوق الإنسان

من التحديات التي قد تقف عائقا أمام وجود المحكمة العربية لحقوق الإنســـان كثرة التحفظات التي تلجأ إليها الدول للتهرب من التزاماتها تجاه الاتفاقية التي تصدق عليها.

وقد أشـارت اتفاقية فيينا إلى مدى مشـروعية التحفظ في المادة (١٩) بقولها " للدولة، لدى توقيع معاهدة ما أو التصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، أن تبدي تحفظا، إلا إذا:

أ) حظرت المعاهدة هذا التحفظ؛ أو

ب) نصت المعاهدة على أنه لا يجوز أن توضع إلا تحفظات محددة ليس من بينها التحفظ المعني؛

ج) أن يكون التحفظ، في غير الحـالات التي تنص عليهـا الفقرتـان الفرعيتـان (أ) و (ب)، منـافيـا لموضوع المعاهدة وغرضها."[847]

ويتبين الهدف من التحفظ هو الاسـتبعاد النهائي لبعض أحكام المعاهدة من النفاذ في مواجهة المتحفظ أو تعديل الأثر القانوني وذلك بإعطاء البنود المتحفظ عليها تفسـيراً خاصـاً بالدولة المتحفظة سـواء بتضـييق نطاق نفاذه أو بتنفيذه بكيفية معينة.[848]

ويتضـــح أن المادة (١٩) جاءت مطلقة من دون التقيد بنوعية المعاهدة فيما إذا كانت ثنائية أو متعددة الأطراف أو جماعية. فهناك من ذهب إلى إجازة التحفظ حتى بالنســـبة إلى معاهدات الثنائية حيث يعتبرونه عرضاً جديداً بموجبة تتم إعادة فتح المفاوضات، إلا أنه لا يمكن عملياً إبداء أي نوع من التحفظ عليها، وذلك لأنها تبرم باتفاق الطرفين على جميع بنود المعاهدة، خلافاً للمعاهدات الجماعية لأنها تتسـم بكثرة التحفظات نظراً لكثرة عدد المنضمين إليها.[849]

ويرجع تحفظ الدول إلى سببين رئيسيين:

السـبب الأول: مسـتمد من الاعتبارات الداخلية والمتمثلة في تنامي الرقابة الشـعبية على إبرام المعاهدات، مما يجعل الدولة مضطرة إلى إعادة النظر في المعاهدة قبل التصديق النهائي عليها، وذلك بانتهاج سبيل إجراء التحفظات عليها أو على بعض نصوصها.

---

[847] انظر المادة ١٩ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

[848] د. مأمون المنان، مبادئ القانون الدولي العام- النظرية العامة- وقوانين المعاهدات والمنظمات الدولية، دار الكتب القانونية، مصر،٢٠١٠، ص٧٢.

[849] د. هيفي أمجد حسن، الحماية الدولية لحقوق الإنسان التحديات والمعالجات، مرجع سابق، ص١١١.

الســـبب الثاني: وهو الأهم، ويكمن في الحاجة إلى نوع من المرونة عند إبرام المعاهدات، حيث إن بمنع الدولة من إجراء تحفظات على المعاهدات قبل انضـــمامها، يجعل من تمتع هذه المعاهدات بالصـــفة العالمية المفتوحة أمراً صـعب التحقق كون عدد قليل من الدول يرضـى بذلك خاصـة تلك التي لم تشـارك في المفاوضات التي تمخضت عنها تلك المعاهدات كونها لم تعط لها الفرصة لإبداء موقفها.[850]

وباعتبار أن التحفظ بموجب اتفاقية فيينا يعتبر حقاً للدول، فتبادر الدول في كثير من الأحيان إلى إدراج قائمة تحفظات عند التوقيع أو التصـديق على المعاهدات وتحرر نفسـها من بعض الالتزامات المنصـوص عليها في المعاهدة، ولم تســلم اتفاقيات حقوق الإنســان من التحفظات نظراً لأن المادة (١٩) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات جاءت مطلقة غير مقيدة. مما ترتب عليه ضـــرورة إلحاق بعض الاتفاقيات ببروتوكولات إضـــافية لتواكب التغيرات التي طرأت على الســـاحة الدولية فيما يتعلق بحماية أكثر لحقوق الإنسان.

ومن أمثلة التحفظ هناك أربع وأربعين دولة من مجموع مائة وسـبع وأربعين دولة صـدقت على اتفاقية منع التعذيب وغيرها من ضـــروب المعاملة اللاإنســـانية والمعاملة القاســـية، قد تحفظت على بعض بنود هذه الاتفاقية المهمة لحماية كرامة الإنسان.[851]

مما لا شـك فيه أن إبداء تحفظات على اتفاقيات حقوق الإنسـان يعطل فاعليتها ويشـلها ويقلل من درجة الحماية المتوخى توفيرها للأفراد، وتبرز مشـــكلة التحفظات في إطار القانون الدولي لحقوق الإنســـان من حقيقة أن غرض اتفاقيات حقوق الإنســـان وجوهرها هما تكوين أحكام موضـــوعية تلزم الدول وتوفر الضـــمانات الإجرائية الكفيلة بتأمين احترام هذه الأحكام لمصـــالح الأفراد. ومن هنا يبرز التناقض بين الطابع الموضـــوعي لهذه الاتفاقيات وبين نظام التحفظات الواردة في قانون المعاهدات والمســـتند في الأساس إلى مبدأ التقابل والمعاملة بالمثل.[852]

---

[850] نجيب بوزيد، الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، دراسة مقارنة في التشريعين المصري والجزائري، رسالة ماجستير، دار الفكر والقانون، ٢٠١٠، ص٤٩.

[851] د. هيفي أمجد حسن، الحماية الدولية لحقوق الإنسان التحديات والمعالجات، مرجع سابق، ص١١٢.

[852] د. محمد يوسف علوان، د، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان المحمية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص٣٨.

المطلب الثاني: الجهود الأساسية لدخول المحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ

إن إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان وإقرار نظامها الأساسي سوف يسهمان في إرساء الركائز القوية في النظامين العربي والإقليمي لحقوق الإنسان، حتى إذا لم يحقق النظام الأساسي للمحكمة مضمون الدعوة الرئيسي لإنشاء المحكمة بالمقارنة بالأنظمة الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان، غير أن الإرادة السياسية موجودة لبناء نظام أساسي للمحكمة وتطويره من خلال إمكانية تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان على النحو الذي يكفل حماية فعالة في مجال حقوق الإنسان.[853]

وتبدأ الخطوة الأولى في هذه المسيرة بدخول النظام الأساسي للمحكمة حيز النفاذ، وأن تعمل المحكمة على استنفاد كل ما يتيح نظامها الأساسي لها بما في ذلك إمكانية تقديم المقترحات المناسبة لتعديل هذا النظام.[854]

ويشكل دخول النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ لبنة رئيسية لبداية مسيرة قضاء إقليمي لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي، من خلال دور جامعة الدول العربية ودور اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وكذلك دور البرلمان العربي ومؤسسات المجتمع المدني.[855]

حيث يدخل مشروع النظام الأساسي حيز النفاذ بتصديق سبع دول من الدول الأعضاء في الجامعة العربية عليه، ولا شك أن تأمين تصديق سبع دول من الأعضاء في الجامعة على النظام بالسرعة الممكنة سيكفل ميلاد المحكمة ودخولها حيز الوجود الفعلي، ومن ثم البدء في وضع لائحة الإجراءات الخاصة بعملها لممارسة نشاطها بما فيها تلك المتعلقة بمقر المحكمة في مملكة البحرين.[856]

ومن أجل دخول النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ، لا بد أن تناشد جامعة الدول العربية بقية الدول العربية لإقرار هذا النظام وضرورة الانضمام إليه، والذي سوف يسهم وبشكل إيجابي في تطور النظام العربي الإقليمي وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان.

وتعد المملكة العربية السعودية أول دولة عربية تصدق على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان؛ حيث أشاد الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية حينئذ قائلاً: " وأعتبر صدور

---

[853] د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٢٣١.

[854] د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٢٣١.

[855] د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

[856] د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، ورقة عمل حول نحو محكمة عربية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٦/مايو/٢٠١٤ في مملكة البحرين.

المرسوم الملكي السعودي بالمصادقة على هذا النظام يشكل خطوة إيجابية ورائدة". وأعرب الأمين العام عن أمله أن تحذو الدول العربية الأخرى حذو المملكة العربية السعودية في المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان حتى يمكن لهذه المحكمة مباشرة أعمالها، الأمر الذي من شأنه أن يحدث نقلة نوعية هامة وحضارية باتجاه إعلاء قيم حقوق الإنسان في الدول العربية ...".[857]

ولا شك أن قيام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في العالم العربي، وكذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية بحقوق الإنسان، بدور فاعل في التعريف بالمحكمة وأهميتها في مجال حقوق الإنسان، والذي بدوره سوف يسهم في حث الدول الأعضاء في الجامعة العربية على التصديق على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.[858]

أولاً: دور الجامعة العربية والبرلمان العربي

من الواضح تطور دور جامعة الدول العربية عندما رحبت القمة العربية بشرم الشيخ بمصر في الفترة ٢٨-٢٩/مارس ٢٠١٥، بمشروع التعديلات المقترحة على ميثاق جامعة الدول العربية، ومن أبرز التعديلات المطروحة ضم بنود تتعلق بحماية حقوق الإنسان في ميثاق الجامعة العربية كمبدأ أساسي.[859]

كما قامت جامعة الدول العربية بدور مهم من أجل تشجيع الدول الأعضاء على التصديق والانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى دور الجامعة في إقرار النظام وكذلك موافقتها على الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان التي تشكل مرجعيات عمل المحكمة وهي (الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات العربية الأخرى في مجال حقوق الإنسان).[860]

بالإضافة إلى دور جامعة الدول العربية في حث الدول الأعضاء على التصديق على النظام العام، لا ننسى دور الأمين العام الذي يعمل من خلال اتصالاته على تشجيع الدول الأعضاء على التصديق وبيان النتائج الإيجابية لمثل هذا التصديق، كما أن الأمانة العامة لإدارة حقوق الإنسان تعمل على إصدار المطبوعات وعقد ورش العمل والندوات التعريفية بمضمون النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، والعمل على تطوير منظومة المجتمع العربي في مجال حقوق الإنسان.[861]

---

857 مكتب الأمين العام، إدارة الصحافة والمعلومات، الأمانة العامة،٢٠١٦/٦/٢٤.

858 858 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، ورقة عمل حول نحو محكمة عربية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٠١٤/٢٦ في مملكة البحرين.

859 قمة شرم الشيخ، قرار رقم ١٢٦، بتاريخ ٢٩/مارس/٢٠١٥.

860 د. إبراهيم على بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

861 د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، ومضمون نظامها الأساسي، وآفاقها المستقبلية، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

كما أن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، والمختصة بمواضيع حقوق الإنسان في الوطن العربي التي تعتبر من ضمن أجهزة الجامعة وتعمل تحت إشراف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري تلعب دوراً لحث الأعضاء على التصديق على النظام والتعريف بالنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان من خلال تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان.[862]

والأمر نفسه بالنسبة إلى البرلمان العربي الذي يعد من الأجهزة الأساسية في جامعة الدول العربية، والذي أنشئ في ٢٠٠٥، وتم تعديل ميثاق الجامعة العربية بإدخال المادة (١٩) التي تنص على أن" ينشأ في إطار الجامعة العربية برلمان عربي، ويحدد نظامه الأساسي تشكيله ومهام اختصاصاته".[863]

وطبقاً لنظام البرلمان الأساسي، فإن مسؤوليته الأساسية هي ضمان التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنموي نحو تحقيق الوحدة العربية. وتحديداً فإنه على البرلمان مسؤولية رعاية العلاقات العربية والتعاون والعمل بالآليات المشتركة من أجل كفالة الأمن الوطني وحقوق الإنسان.[864]

ويظهر دور البرلمان العربي باعتباره مبادرة أولية لتطوير جامعة الدول العربية من خلال حرصه على الانفتاح على المجتمعات العربية، فالبرلمان العربي يمارس الاختصاصات التي تعطيه الحق في متابعة مسيرة العمل المشترك في جميع المجالات من دون تحديد، كما يساند البرلمان فكرة إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان منذ البداية، وحظي بالمتابعة المستمرة من طرف البرلمان العربي إلى حين صدور قرار قمة الدوحة بإنشاء هذه المحكمة في تاريخ ٢٠١٣/٣/٢٦، وتكليف لجنة رفيعة المستوى من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء بإعداد النظام الأساسي للمحكمة، ومن المتوقع عند الانتهاء من إعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة أن يحال إلى برلمان العربي طبقاً لمقتضيات نظامه الأساسي.[865]

إن البرلمان العربي لن يكون إلا داعماً ومسانداً لهذه المحكمة باعتبارها عنصراً مهماً من عناصر تطوير العمل العربي المشترك وتدعيم آلياته، مما يفرض الدفع في اتجاه جعل المحكمة إحدى آليات منظومة العمل العربي المشترك، لا جهازاً من أجهزة جامعة الدول العربية لأن هذه المحكمة موكول لها تعزيز وتطوير وتنمية وحماية حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى دورها في تقوية الأجهزة القضائية للدول العربية

---

862 انظر المادة ٣ من اللائحة الداخلية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

863 قمة الجزائر، قرار رقم ٢٩٠وقرار رقم ٢٩٢،٢٣/مارس/٢٠٠٥.

864 مرفت رشماوي، جامعة الدول العربية حقوق الإنسان المعايير والآليات نحو مزيد من تواصل المجتمع المدني، دليل إرشادي، المكتب الإقليمي، مؤسسة المجتمع المنفتح وكركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

865 عبد الرحمن لبداك، عضو البرلمان العربي، ورقة عمل دور البرلمان العربي في دعم المحكمة العربية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٦ مايو٢٠١٤ مملكة البحرين.

من أجل تعزيز الاحترام التام لاختصـــاصـــاتها التي يجب عدم التطاول عليها أو تجاوزها، بحيث أن اختصاصها لا ينعقد إلا بعد استنفاد الولاية القضائية الوطنية للدول الأعضاء.[866]

والمحكمة العربية لحقوق الإنسان ستصبح مختصة في حالة إثبات عدم توافر قضاء فعال في أي دولة عضو لملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان، وسوف يسهم البرلمان العربي في اتخاذ قرارات تهم مصير الأمة العربية في إطار الحوار ليشكل قوة دفع شعبية لمنظومة العمل العربي المشترك.[867]

لقد أشار رئيس البرلمان العربي الأستاذ أحمد الجروان آنذاك إلى " إن البرلمان العربي لن يدخر أي جهد في تسخير كل ما يمتلكه من خبرات أعضائه ودوره الهام... دعماً لعمل هذه المحكمة، كما أننا سنكون على أهبة الاســـتعداد لكل ما ترونه من مقترحات وتطلعات نحو دور البرلمان العربي في دعم المحكمة العربية لحقوق الإنسان". [868]

ثانياً: دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية

إن المجتمع المدني يتكون من أفراد أو تجمعات في صـــورة منظمات غير حكومية أو مجموعات حماية حقوق الإنســـان، أو تجمعات في صـــورة منظمات غير حكومية، أو مجموعات حماية حقوق ضـــحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك يشمل نقابات المحامين ونوادي القضاة وتجمعات الأقليات، وكلها تقوم بتأدية دور مهم في إطار حقوق الإنســـان، ومن المعلوم أن منظمات المجتمع المدني تضـــم أفراداً أو تجمعات تتجمع بطريقة تطوعية حول بعض الأمور أو المصالح ذات الاهتمام المشترك، وتشمل كذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تنشئها الدول، مع ضرورة تمتعها بالاستقلال تجاهها.[869]

ويتمحور دور المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان في:

- الدفاع عن حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي.
- متابعة التطبيق الوطني للتوصيات والملاحظات الصادرة عن الأجهزة الدولية.
- تزويد الأجهزة الدولية المعنية بمعلومات عن حالة حقوق الإنســـان، ومدى احترامها أو انتهاكها، في الدولة المعنية.

---

[866] عبد الرحمن لبداك، عضو البرلمان العربي، ورقة عمل دور البرلمان العربي في دعم المحكمة العربية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٦ مايو٢٠١٤ مملكة البحرين.

[867] عبد الرحمن لبداك، عضو البرلمان العربي، ورقة عمل دور البرلمان العربي في دعم المحكمة العربية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٦ مايو٢٠١٤ مملكة البحرين.

[868] الأستاذ أحمد الجروان، رئيس البرلمان العربي، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤ مملكة البحرين.

[869] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (دراسة لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً)، مرجع سابق، ص٢٠٣.

- الاشـتراك في مناقشـة "قائمة الموضـوعات"، و"قائمة الموضـوعات قبل إعداد التقرير"، وكذلك الحوار البناء مع الدولة الطرف المعنية.
- المسـاهمة في مراجعة التقارير المقدمة من الدولة، عن طريق ما تقدمه هذه المؤسـسـات التابعة للمجتمع المدني من تقارير.[870]

فحتى يناير ٢٠١٥ نجحت فقط ثلاث وعشـرون منظمة من اثنتي عشـرة دولة عربية في الحصـول على صـفة المراقب بسـبب المعايير المعتمدة على قوانين الجمعيات الوطنية، فهناك ثمانية معايير لمنح منظمات المجتمع المدني صفة المراقب وهي:

1. أن تكون مسـجلة في إحدى الدول العربية، وتحمل جنسـيتها ومقرها الرئيسـي فيها، ولها نظام أساسي معتمد، ورئيس مجلس إدارة أو ما يماثله.
2. أن تكون المنظمة غير ربحية ومعنية بمسائل تدخل في اختصاص اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.
3. أن تكون أهداف وأنشـطة المنظمة متوافقة مع ميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق الدولية والعربية ذات الصـلة بحقوق الإنسـان ومنها الميثاق العربي لحقوق الإنسـان، ولديها خطة عمل في هذا المجال.
4. أن تكون المنظمة عاملة ومستمرة في ممارسة نشاطها لمدة ثلاث سنوات على الأقل عند تقديم الطلب.
5. أن تكون الموارد المالية الأسـاسـية للمنظمة من مسـاهمات الهيئات أو المنظمات العربية ذات الصـلة بنشـاطها أو من مسـاهمات أعضـائها. وإذا وردت تبرعات أو مسـاهمات مالية أو دعم آخر، مباشر أو غير مباشر، حكومي أو غير حكومي، أو من أفراد إلى المنظمة، يكشف بدقة وشـفافية عن مبالغها ومانحيها للجنة وتسـجل بصـورة كاملة في السـجلات المالية أو غيرها من سجلات المنظمة، على أن تخصص هذه الموارد كافة لأغراض تتفق مع أهداف المنظمة.
6. أن تكون لها موازنة سنوية مبيناً بها مصادر تمويلها ومراجعة بواسطة مراجع قانوني.
7. أن تكون للمنظمات العربية غير الحكومية ذات الطابع القومي صـبغة قومية، وتضـم أعضـاء ينتمون إلى ما لا يقل عن ثلاث دول عربية أو تعمل في إطار التجمعات الإقليمية العربية، وتضـم في عضـويتها أعضـاء ينتمون إلى الدول العربية الأعضـاء، على أن تلتزم في عملها باحترام القوانين والنظم والقيم الدينية المطبقة فيها.

[870] د. أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (دراسة لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً)، مرجع سابق، ص٢٠٣.

8. أن تلتزم المنظمة بأنظمتها الداخلية وبالانتخاب الدوري لهياكلها بما ينسجم مع الضوابط المذكورة في استمارة طلب الحصول على صفة المراقب.

وتجدر الملاحظة أن هذه الصفة هي لمراقب، وليست ذات وضع استشاري، وهو ما يمد منظمات المجتمع المدني بفرص محدودة للمشاركة في أعمال اللجنة.[871]

إلا أن مدير المجتمع المدني بأمانة جامعة الدول العربية قد وافق المشاركين في ورشة العمل الإقليمية المنعقدة في القاهرة بتاريخ ١٦-١٨ فبراير /٢٠١٣ بوجوب دعوة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك إلى القمم العربية، لمناقشة بعض القضايا وأنه يجب رفع وضع المنظمات من مراقب إلى استشاري، وهو ما يتطلب تعديلات إجرائية ليس فقط فيما يخص وضع المنظمات بل أيضاً ما يخص هيكل القمم العربية، بما يسمح للمجتمع المدني بأن يستعد بناء على أجندة الاجتماعات، وأن تتاح له فرصة عرض بعض آرائه وبواعث قلقه مع تقديم التوصيات.[872]

ونشير في هذا السياق إلى أن بعض المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لم تعبر عن رؤيتها بخصوص المحكمة العربية لحقوق الإنسان إلا في المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان الذي عقد في مملكة البحرين في الفترة ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤، وإقرار المؤسسات الوطنية بإعلان البحرين الصادر عن المؤتمر حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، حيث أشار الإعلان " إلى ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار حول مشروعات الجامعة العربية في مجال تطوير منظومة حقوق الإنسان، والنظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان".[873]

وجاء في مرئيات المنظمات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التوصيات الآتية:

- السعي الحثيث لتطوير النظام الأساسي للمحكمة العربية في ضوء التجارب الناجحة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، وكذلك المحاكم الدولية الأخرى بما في ذلك نظام القضاة.
- دراسة جميع خيارات إصدار النظام الأساسي للمحكمة العربية بما في ذلك اعتباره أحد البروتوكولات الإضافية للميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- السماح للأفراد والمنظمات غير الحكومية المؤسسة بصفة قانونية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، باللجوء إلى المحكمة بصفة مباشرة.

---

[871] جامعة الدول العربية، الضوابط والمعايير والإجراءات الخاصة بمنح صفة مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان. http://www.lasportal.org/ar/sectors/dep/HumanRightsDep/Pages/Committee.aspx#tab

[872] جامعة الدول العربية وحقوق الإنسان تحديات على الطريق، ورشة العمل الإقليمية، القاهرة، مصر، ١٦-١٨/فبراير/٢٠١٣، ص.٢٧

[873] إعلان البحرين الصادر عن المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤ مملكة البحرين.

- تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتخويل لجنة حقوق الإنسان العربية صلاحية استقبال الشكاوى الفردية، وإحالتها إلى المحكمة إذا لم تتم تسويتها ودياً.
- تعهد الدول الأطراف بعدم التعرض للمتقاضين بأي شكل من أشكال التهديد أو الضغط أو الانتقام بسبب لجوئهم إلى المحكمة.
- وجوب إنشاء آلية للرصد والمتابعة والإشراف على تنفيذ أحكام وقرارات المحكمة العربية.
- حث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني على تقديم المساعدة القانونية إلى المتقاضين للتعامل مع إجراءات المحكمة العربية.
- دعوة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية إلى مزيد من الدعم لتفعيل توصيات ومبادرات منظمات المجتمع المدني بشأن تطوير المنظومة العربية لحقوق الإنسان.
- تنويع مصادر الدعم المالي لميزانية المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وعدم اقتصار الدعم على الدول الأطراف، بحيث تتحمل الجامعة العربية جزءاً من الميزانية.[874]

كما أوصى رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي الجهة الرئيسية المشاركة في تنظيم المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان والمنعقد في مملكة البحرين، بالآتي:

- تعديل الميثاق العربي لحقوق الإنسان والربط بين آليات تطبيقه والنظام الأساسي للمحكمة.
- السماح للأفراد، سواء كانوا مواطنين أو مقيمين وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، باللجوء إلى المحكمة.
- النظر في إمكانية إسناد انتخاب قضاة المحكمة إلى البرلمان العربي.
- النظر في إمكانية إسناد متابعة تنفيذ أحكام المحكمة إلى مجلس وزراء العدل العرب ضماناً لتكليف الآليات الوطنية لتنفيذ الأحكام في الدول الأطراف بتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان.[875]

حيث أكد الدكتور إبراهيم الشيخ في المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان في كلمته " أن من المهم أن تتكامل الدول الأعضاء في الجامعة العربية وبالإضافة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لإنجاح مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، ولدعم المحكمة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها خاصة مع توافر الإرادة السياسية لدى القيادات العربية في الدفع بالجهود الرامية لتشجيع احترام وحماية حقوق الإنسان والتي ظهرت في وثيقة العهد والتضامن التي أقرتها القمة العربية في تونس وإقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤، وموافقة القمة العربية عام

[874] إعلان البحرين الصادر عن المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤ مملكة البحرين.
[875] الأستاذ محمد صبار، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان ٢٥-٢٦ مايو٢٠١٤ مملكة البحرين.

٢٠١٣ على إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.[876] حيث سيشكل النظام الأساسي للمحكمة الأرضية التي يمكن البناء عليها وتطويرها في إطار منظومة إقليمية عربية لتشجيع احترام حقوق الإنسان.[877]

وبالإضافة إلى هذه الأدوار العربية فإننا نعقد الآمال أيضا على المحاكم الإقليمية الأخرى في التعاون مع المحكمة العربية المنتظرة، بعد قيامها لمحاولة تطويرها وإلحاقها بركب المحاكم الدولية الإقليمية، ويمكن أن يكون هذا التعاون من خلال [878] :

1 . تبادل الزيارات بين قضاة المحكمة العربية وقضاة المحاكم الإقليمية الأخرى.

2 ـ عقد اجتماعات مشتركة للقضاة وأصحاب المصالح الأخرى كالاجتماع، الذي عقد بين قضاة المحاكم الثلاث: الأوروبية والأمريكية والإفريقية في الملتقى الذي عقد في برلين ـ ألمانيا في الفترة ١– ٨ أغسطس 2009 حول موضوع (القضايا الحالية والناشئة المتعلقة بحماية حقوق الإنسان).

3 . التدريب المشترك بين الموظفين في هذه المحاكم لتبادل الخبرات والقدرات

4 ـــــ تبادل المعلومات بين المحاكم، وخاصـــة في طريقة مواجهة التحديات التي واجهتها كل محكمة، لتستفيد منها المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

5 . الاشتراك في المنشورات والبحوث المتعلقة بتطور حقوق الإنسان من خلال المحاكم الإقليمية جميعها.

---

[876] د. إبراهيم علي بدوي الشيخ، ورقة عمل حول نحو محكمة عربية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٦مايو ٢٠١٤مملكة البحرين.

[877] إعلان البحرين الصادر عن المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤ مملكة البحرين.

[878] ـ حول حول طرق التعاون بين المحاكم الإقليمية والمحكمة العربية المستقبلية يراجع :

The African Court Human and people's Rights: Challenges, achievements and prospects of cooperation with its Arab Counterpart. Dr. Fatsah Ouguergouz, UNION AFRICAINE, AFRICAN COURT ON HUMAN AND PEOPLES' RIGHTS, of the Arab Court on Human Rights, 25-26 May 2014, Manama, **(Bahrein)** p. 10-16.

الخاتمة

لقد وصلنا إلى نهاية هذه الدراسة العميقة والمتعلقة بالحماية القضائية الإقليمية لحقوق الإنسان، التي بيّنا من خلالها وبشكل واضح أهمية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان التي لا تقل عن أهمية الحماية الدولية لتلك الحقوق، حيث صار مبدأ حماية واحترام حقوق الإنسان أحد المعايير المهمة في تحديد العلاقات الدولية والإقليمية، وعليه يتم قياس التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع في العالم.

وقبل ذلك كله عملنا على تحديد مفهوم حقوق الإنسان في المبحث التمهيدي، حيث وجدت عدة مدارس سواء كانت وضعية أو دينية تنازعت حول تحديد مفهوم حقوق الإنسان؛ فالمدارس الوضعية تستند إلى القانون الطبيعي وتعده مصدر الحقوق والحريات، والمدرسة الوضعية الجديرة بالتنويه هي المدرسة التي أسسها الفقيه الدستوري روني كاسان والتي ترى أن الحقوق والحريات مفاهيم فوق القانونية. أما المدرسة الدينية فمرجعيتها الشريعة الإسلامية والمستندة إلى القرآن الكريم، التي نراها ايضاً من المصادر الأولى لحقوق الإنسان. ثم تأتي المصادر القانونية الأخرى وهي ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان، والبروتوكولات الاختيارية الملحقة.

كما أوضحنا في الفصل الأول من هذه الدراسة ماهية الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان، وحددنا عناصر الحماية الإقليمية المتمثلة في محل الحماية وهي الإنسان الذي أصبح له مركزاً قانونياً دولي لا يقل أهميةً عن المركز الذي يتمتع به أشخاص القانون الدولي العام، والعنصر الثاني حامي الحقوق ويقصد به القضاء الدولي، والعنصر الثالث أشخاص القانون الدولي وهم منتهكون لحقوق الإنسان، ومن هنا نكتشف حرص ميثاق الأمم المتحدة على حماية حقوق الإنسان من خلال عدد الاتفاقيات والإعلانات التي أقرتها الأمم المتحدة، أما على مستوى المنظمات الإقليمية فقد وجدنا دورها في حماية حقوق الإنسان أكثر فاعلية ويرجع ذلك إلى التقارب والتجانس في أنظمتها وأيديولوجياتها.

حيث إن مسألة توفير حماية حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والقوانين في الدولة أو الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية لا تتحقق لها الحماية والفاعلية المطلوبتان ما لم تكن هناك ضمانات وآليات يمكن بواسطتها حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من أي انتهاك. فتتم حماية حقوق الإنسان بمجموعة من التدابير أو الإجراءات التي يتم تشريعها من قبل الجهات المختصة من أجل حماية تلك الحقوق سواء كانت على المستوى الإقليمي أو المستوى الوطني.

مع ضرورة توفير آليات لمراقبة تنفيذها من خلال القواعد القانونية المتمثلة في تلك الأجهزة واللجان الاتفاقيات التي من خلالها يتم إصدار الكثير من القرارات لتسوية أوضاع الانتهاكات، وكذلك مراقبة مدى

التزام سلطات البلد بمبادئ حقوق الإنسان، والكشف عن الانتهاكات المرتكبة، والعمل على وضع المقترحات والحلول لوقف تلك الانتهاكات بإحالتها إلى القضاء الوطني أو القضاء الإقليمي. وهذا ما وضحناه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

ثم تطرقنا في الفصل الثاني إلى حقوق الإنسان في ضوء القضاء الإقليمي، واستعرضنا فيه ثلاث محاكم إقليمية لحقوق الإنسان التي لها الدور البالغ الأهمية في إرساء قواعد حماية حقوق الإنسان في ثلاث قارات مختلفة في العالم.

وقد كانت نقطة الانطلاق من القارة الأوروبية، فالتجربة الأوروبية في مجال حقوق الإنسان تعد الرائدة والمميزة من حيث ضماناتها وآلياتها بالإضافة إلى المناخ السياسي الأوروبي وطبيعة ظروف القارة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتجانسة، حيث ضربت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أروع الأمثلة التي يجب أن يحتذى بها، إذ زادت أهمية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد إلغاء اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان وإسناد عملها إلى المحكمة الأوروبية بحيث أصبح بإمكان الفرد بعد استنفاده جميع إجراءات التقاضي في القانون الوطني أن يرفع شكواه أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الذي يعد تطوراً مهماً على مستوى القانون الدولي العام الذي كان لا يعترف للفرد بحق التقاضي أمام المحاكم الدولية، ولا شك في أن هذا الأمر يوفر الحماية الفعّالة لحق الأفراد في القارة الأوروبية.

لينتقل تأثير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى القارة الأمريكية، فقد وجدنا أن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان قد اعتمدت الهيكل القديم نفسه في الاتفاقية الأوروبية من حيث عمل لجنة حقوق الإنسان والمحكمة، ومن حيث فحص الشكاوى والبت في قبولها من عدمه، إلا أن هذا النظام لم يتطور مثل تطور النظام الأوروبي، ويرجع إلى عدم وجود الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الموجود في الساحة الأوروبية، والتي حالت دون نجاح النظام الأمريكي من ناحية الممارسة العملية رغم توافر الآليات من الناحية النظرية سواء من الأجهزة أو من الإجراءات.

أما بخصوص النظام الإفريقي والذي حاول مجاراة الأنظمة الإقليمية فقد جاء متأخراً زمنياً مقارنة بالمحكمتين الأوروبية والأمريكية، فالمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان جاءت تتويجاً لجهود كبيرة من النضال والكفاح الطويل الأمد التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال اعتماد الديمقراطية من قبل الدول الأطراف لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في القارة الإفريقية.

على اعتبار أن لكل نظام من الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان سماته وفلسفته الخاصة به ولاسيما في الضمانات الممنوحة في كل نظام لحماية الحقوق، حيث إن الضمانات الإقليمية تتميز بالقدرة على تطوير نفسها بشكل أكثر وضوحاً وفاعلية من مثيلتها العالمية. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أولها سريان

الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني بكل سهولة ويسر عن سواها من الاتفاقيات بسبب التشابه بين تلك الدول في ظروفها وأوضاعها ومنظورها لحقوق الإنسان، وكذلك قدرة أجهزة الدولة القائمة على انفاذ حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، وأن تباشر مهمتها بقدر أكبر من ناحية جمع المعلومات وإجراء التحقيقات على نحو تتعاون معها الدول بشكل أجدى، إضافة إلى أن القرارات التي تصدرها تلك الأجهزة تبدو أكثر تقبلاً من جانب الدول الأطراف، حتى إن مراقبة تلك القرارات تصبح أيسر وأفضل.

ثم حاولنا تسليط الضوء في الفصل الثاني على آليات المحاكم الإقليمية (الأوروبية والأمريكية والإفريقية)، ووضحنا تشكيلها واختصاصاتها ومراحل سير الدعوى وإجراء مقارنة المحاكم الإقليمية، ثم انتقلنا في الفصل نفسه إلى آليات حماية حقوق الإنسان في الدول العربية، ودورها في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في الوطن العربي.

ثم ختمنا هذه الدراسة بالمبادرة البحرينية لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان لتتوج هرم المحاكم على المستوى الإقليمي العربي، حيث شرحنا مراحل إنشاء هذه المحكمة وآلياتها واختصاصاتها من جهة، وكذلك الجهات التي يحق لها التقاضي أمام المحكمة من جهة أخرى، فلا يحق تحريك الدعوى أمامها إلا من الدول الأطراف في النظام الأساسي نيابة عن أحد أطرافها، كما يمكن للمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان العاملة في الدول المعنية أن تحرك الدعوى أمام المحكمة بعد إجازة الدولة.

أو فيما يتصل بالجانب الإجرائي أشرنا إلى التكييف القانوني للأحكام الصادرة عن المحكمة العربية لحقوق الإنسان واعتبار أحكامها نهائية، إلا أنه يجوز طلب الالتماس بإعادة النظر على وفق شروط محددة واستثنائية في النظام الأساسي للمحكمة، من خلال التساؤل عن الأساس القانوني لتنفيذ التزام الدول الأطراف بأحكام المحكمة وما هي الالتزامات القانونية في مواجهة الدولة، ثم بيان ما قد تواجهه المحكمة العربية لحقوق الإنسان من تحديات وأولها عدم التزام الدول بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، أما التحدي الثاني فقد تلجأ الدول الأطراف إلى التحفظات على اتفاقيات حقوق الإنسان باعتبار التحفظ مخرجاً لها من التزامات قانونية، لتقف هذه التحديات عائقاً أمام المحكمة العربية. وعلى الرغم من وجود هذه التحديات من ناحية فإنه توجد من الناحية الأخرى مساعٍ وجهود من الجميع حتى تدخل المحكمة العربية لحقوق الإنسان حيز النفاذ، من خلال دور الجامعة العربية والبرلمان العربي اللذين سوف يكون لهما دور فعّال وأساسي لتشجيع الدول على الانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية على المستوى الوطني.

النتائج:

- العدل أساس الحكم.
- جاءت الشريعة الإسلامية قبل أكثر من ألف وأربعمائة سنة بقواعد رفيعة المستوى تعالج بشكل مباشر وغير مباشر مسألة حقوق الإنسان، ورفع الظلم عن الإنسان نفسه، وما كان مبدأ القضاء العادل في الإسلام إلا وسيلة من وسائل حماية حقوق الإنسان.
- الإنسان هو الشخص المركزي الذي تدور حوله الحقوق، وهو محط اهتمام من قبل نظام الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وكذلك المنظمات الإقليمية، التي تسعى إلى تعزيز حقوق الإنسان. وبسبب اكتساب الفرد مركزاً قانونياً دولياً لا يقل أهمية عن المركز الذي يتمتع به أشخاص القانون الدولي العام، ومن هذا نستنتج حجم الاتفاقيات والإعلانات التي أقرتها الأمم المتحدة.
- لم تعد حقوق الإنسان قضية داخلية، بل أصبحت قضية مجتمع دولي، حيث أصبحت جزءًا لا يتجزأ من المبادئ الآمرة والملزمة في اتفاقيات حقوق الإنسان، على نحو لا يمكن الفصل بينهما.
- القاعدة الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي لحقوق الإنسان هي أن جميع البشر في كل الأزمنة والأماكن يتمتعون على قدم المساواة بالحقوق كافة، التي نظمها هذا القانون.
- أهمية التسوية القضائية لفاعلية المنظمة الدولية، التي دفعت أغلب المنظمات الإقليمية إلى تعديل مواثيقها وتضمينها أجهزة قضائية إقليمية بهدف مواكبة التطورات الدولية والإقليمية والنزاعات الحديثة على صعيد المستوى الإقليمي.
- إن النظام الأوروبي لحقوق الإنسان يمثل النظام الإقليمي الأقدم والأمثل في مجال حماية حقوق الإنسان، بحيث تتميز الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بالصياغة التفصيلية والمرونة العالية، مما يجعلها من أفضل الأمثلة التي يجب أن يحتذى بها.
- لعبت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان دوراً كبيراً حيث كانت اللجنة تتلقى الشكاوى من أي دولة طرف قد تعرضت للانتهاك من دولة طرف أخرى، بالإضافة إلى تلقي الشكاوى من المنظمات غير الحكومية ومن جماعات الأفراد بشرط أن تقبل الدولة المشكو ضدها اختصاص اللجنة بتلقي الشكاوى.
- أصبحت المحكمة الأوروبية هيئة قضائية بمقتضى البرتوكول الحادي عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ودخوله حيز النفاذ في ١٩٩٨، لينتهي دور اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان بحيث أصبحت المحكمة مختصة بتلقي الشكاوى من الأفراد والمنظمات غير الحكومية أو جماعات الأفراد لما قد يتعرضون له من انتهاكات حقوق الإنسان.

- وقد تعيب الشروط الشكلية لقبول الشكاوى في تضييع الفرص على الضحايا في الحصول على العدالة، فقد ترفض الشكاوى لأسباب شكلية مثلاً كعدم رفع الشكاوى خلال فترة زمنية محددة، أو عدم استنفاد متطلبات النظام الداخلي.
- إن النظام الأمريكي يشبه النظام الأوروبي، غير أن الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لم تصدق عليها كل الدول في المنطقة، مما يؤدي إلى عدم توافر الدعم السياسي من قبل دول أعضاء في المنظمة الأمريكية لحماية حقوق الإنسان في القارة الأمريكية.
- تمثل اللجنة الأمريكية حاجزاً بيروقراطياً بين الأفراد والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، فحق رفع الدعوى محصور على الدول الأطراف واللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، وليس للأفراد حق رفع الدعوى أمام المحكمة، بل يحتم رفعها أولاً إلى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان.
- إن قبول الاختصاص في المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان مازال اختيارياً غير إلزامي للدول الأعضاء، وهو ما يقلل من فاعلية المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.
- حاول واضعو الميثاق الإفريقي جعل مضمون الميثاق يتماشى قدر الإمكان مع طبيعة القارة الإفريقية عند صياغته وتضمينه حقوقاً مرتبطة بالواقع، إلا أن نصوص الميثاق الخاصة بإجراءات آليات الرقابة على تنفيذ النصوص، لا تمتلك سلطات حقيقية تمكنها من إلزام الدول الأعضاء باحترام نصوص الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- فيما يتصل باللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان فكان لها دور شبه قضائي وحققت تطوراً نسبياً في متابعة التقارير والشكاوى وخصوصاً المقدمة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية، مع غياب شبه كامل للشكاوى المقدمة من الدول الأطراف ضد بعضها بعضاً.
- فالبروتوكول المتضمن إنشاء المحكمة الإفريقية لحماية حقوق الإنسان تشوبه العيوب التي تحول دون رفع الدعاوى أمام المحكمة الإفريقية خاصة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية، حيث إن قبول اللجوء إلى المحكمة مرهون بقبول الدول الأعضاء في البروتوكول، وإعلانها قبول اختصاص المحكمة في هذا المجال، وهو ما يخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان باعتبار أن الأفراد والمنظمات غير الحكومية من الجهات الرئيسية، وينبغي أن تمنح إمكانية الوصول المباشر إلى أجهزة حقوق الإنسان.
- ضرورة توافر أربعة عناصر أساسية تجعل من النظم الإقليمية قواعد فعّالة لحماية حقوق الإنسان وتتمثل هذه العناصر في الشمولية في المنطقة، والاستقلال، وحق الوصول إلى التقاضي، وآليات المتابعة، فكل هذه العناصر تكمل بعضها بعضاً، مع مراعاة الفروقات الأساسية بين الأنظمة.
- تعتبر جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية لكنها تأخرت كثيراً في تنظيم حقوق الإنسان وحمايته في الوطن العربي، حيث إن إقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسان استمر في شد

وجذب حتى أقرته القمة العربية لحقوق الإنسان في تونس في ١٥ مارس٢٠٠٨ بتصديق سبع دول، إلا أن الميثاق جاء في عبارات فضفاضة وخالياً من آليات الحماية.

- الميثاق العربي لحقوق الإنسان لا يشكل آلية حماية عربية بالمعنى الدقيق لأن نصوصه تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصة بالنسبة إلى صفة أعضاء اللجنة ومدى استقلاليتهم في معالجة قضايا حقوق الإنسان بشكل فعّال.
- إن اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان هي هيئة سياسية وليست هيئة خبراء لأنها تتكون من ممثلي حكومات الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، كما أنها تقدم توصيات غير ملزمة لمجلس الجامعة، ولم يوكل لها الميثاق العربي لحقوق الإنسان أي مهام أو اختصاصات.
- ويتسم عمل لجنة حقوق الإنسان العربية بالجدية من ناحية استعراض التقارير المقدمة لها من البحرين، قطر، الإمارات، الأردن، الجزائر، العراق، لبنان، السودان، فقد أبدت اللجنة ملاحظاتها وقدمت توصياتها بهذا الشأن. إلا أن اللجنة لا تملك أي آليات تمكنها من التدخل لحماية حقوق الإنسان، وكذلك عدم اختصاصها في تلقي الشكاوى من الدول الأطراف أو الأفراد المنتهكة حقوقهم، أو من المنظمات غير الحكومية، واتخاذ التدابير العاجلة لحماية ضحايا الانتهاكات، فلا توجد أي مقارنة بين اللجنة العربية لحقوق الإنسان ومثيلاتها في الأنظمة الإقليمية الأخرى.
- ضرورة وجود محكمة عربية لحقوق الإنسان في الوطن العربي في خضم هذه التغيرات العالمية المستجدة، ولا بد من تضافر جهود الحكومات العربية مع مكونات المجتمع المدني والبرلمان العربي من أجل النهوض بحقوق الإنسان العربي، وتحقيق الحماية الفعلية له أسوة بالأنظمة الإقليمية الأخرى.
- يعتبر عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان مكملاً للقضاء الوطني، ولا يحل محله، فالعلاقة بينهما علاقة احتياطية، حيث لا يمكن للمحكمة ممارسة عملها إلا بعد استنفاد طرق الطعن في القضاء الوطني.
- القاعدة بأن الأحكام تصدر عن المحكمة نهائية لا تقبل الطعن فيها إلا أن الاستثناء على القاعدة يكمن في إمكانية طلب الالتماس بإعادة النظر وفقاً للشروط الاستثنائية والحصرية الواردة في النظام الأساسي للمحكمة.
- بالنسبة لتنفيذ الأحكام أن المحكمة والدول الأطراف في النظام هم المسؤولون عن تنفيذ قرارات المحكمة، كما يمكن أن تسهم السلطات الوطنية في القيام بذلك على أساس العلاقة الاحتياطية بين المحكمة والقضاء الوطني.

التوصيات:

- جعل مسـؤولية حماية حقوق الإنسـان مشـتركة بين الأجهزة الإقليمية والأجهزة الوطنية مع مراقبة تنفيذها وحمايتها.

- اعتماد تطبيق النموذج الأوروبي على المستوى العربي، لذا من الممكن أن تمنح المحكمة العربية لحقوق الإنسان المرتقبة دوراً استئنافياً بالنسبة إلى أحكام محاكم الدول العربية الأعضاء.
- ضـرورة العمل والتعاون بين حكومات الدول الأطراف والمنظمات الإقليمية والمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني.
- ضـرورة الاعتراف للأفراد والمنظمات غير الحكومية بالتقاضـي مباشـرة أمام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وليس المشاركة في الإجراءات فقط.
- العمل على إلغاء شـرط الإعلان الخاص بالدول، والمتعلق بالشـكاوى بين الدول أمام اللجنة وأمام المحكمة الأمريكية.
- العمل على إصـــلاح هيكل جامعة الدول العربية، وإعادة صـــياغة ميثاق جامعة الدول العربية والنص بشكل صريح على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، واستحداث نصوص لضمان واستقلالية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنســـان، ومنحها الصـــلاحيات اللازمة لمخاطبة الدول حول أي مخالفات منافية لمبادئ حقوق الإنسان.
- إزالة المعوقات أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنســـان والشـــعوب لنشـــر تقاريرها التي هي من اختصاص مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.
- إدخال تعديلات في الميثاق العربي لحقوق الإنسان بما يتناسق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخصـــوصـــاً ما يتعلق باختصـــاص لجنة حقوق الإنســـان العربية، مع منحها اختصـــاص تلقي الشكاوى والبلاغات من الدول والأفراد.
- لا بد من تفعيل دور اللجنة الدائمة لحقوق الإنســـان، مع ضـــرورة توافر ممثلين لديهم الخبرة في مجال حقوق الإنســـان، وكذلك إعادة النظر في نظام اللجنة الأســـاســـي حتى تتمكن من مناقشـــة وضع حقوق الإنسان مع الدول الأعضاء، ورفع التوصيات بشأنها.
- تشـجيع منظمات المجتمع المدني العربية على تقديم التقارير إلى اللجنة العربية لحقوق الإنسـان، ونشـــر الملاحظات الختامية على مواقع التواصـــل الاجتماعي والشـــبكات الإلكترونية، ووســـائل الإعلام المحلية.

- تفعيل عمل البرلمان العربي عن طريق وضع استراتيجيات مع البرلمانات الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنســـان، ومتابعة الدول الأعضـــاء من حيث توافق قوانين الدول مع التزاماتها الدولية المترتبة على الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها.
- دعوة الدول العربية التي لم تصدق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالتصديق عليه.
- دعوة الدول العربية إلى التصديق على النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
- يجب تعديل المواد ١٥،٨،٧،٦،٥ في النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان حيث لا بد أن يضمن النظام قضاة مختارين ولديهم الدرجة العالية من المصداقية والخبرة والنزاهة بالقدر اللازم لمزاولة مهام القاضي في محكمة حقوق الإنسان، ولا بد أن يوفر النظام ضمانات التمثيل المتساوي بين القضاة من حيث الجنس، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال آليات للترشيح تتسم بالشفافية والنزاهة، مع توضيح آليات العزل على وفق المعايير الدولية.
- العمل على تخفيف انتهاكات حقوق الإنســان في الوطن العربي عن طريق توســيع اختصــاص المحكمة الاســتشــاري، بحيث تمنح الدولة غير الطرف في المحكمة حق طلب الحصــول على الرأي الاستشاري من المحكمة.
- ضرورة توضيح المادة (١٦) من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، فقد نصت على أن المحكمة ســوف تفســر على وفق الميثاق العربي لحقوق الإنســان أو الوثائق العربية المتعلقة بحقوق الإنســان، فمن الضــروري توضــيح ماهية تلك الوثائق العربية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- تعديل المادة (١٨) من النظام الأســاســي للمحكمة العربية لحقوق الإنســان، لضــمان ألا يؤدي مطلب استنفاد سبل الانتصاف المحلية إلى منع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى اللجوء إلى المحكمة، فلا بد أن تتمتع المحكمة بســلطة تقديرية واســعة ومرونة كافية في تقرير مقبولية القضايا، من أجل تحقيق الحماية القصوى لحقوق الإنسان، بحيث لا تكون هذه مادة تقييدية.
- لابد من تعديل المادة (١٩) من النظام الأســاســي للمحكمة العربية لحقوق الإنســان، من أجل ضمان قدرة أي فرد أو مجموعة من الأفراد أو كيانات المجتمع المدني بشكل مباشر أو من خلال ممثليهم على تقديم شكاوى الانتهاكات للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.
- لا بد من اعتماد آلية أكثر وضوحاً لتنفيذ أحكام المحكمة العربية لحقوق الإنسان مع النص على إجراءات وتدابير في حالة امتناع الدول عن تنفيذ الحكم الصادر ضدها.
- من الأجدى أن تضــاف مادة تخول المحكمة العربية لحقوق الإنســان فرض إجراءات مؤقتة وانتقالية لحماية مقدمي الشــكاوى في القضــايا العاجلة، حيث تكفل هذه التدابير تجنب وقوع الضرر الذي قد يلحق بضحايا الانتهاكات. مع التزام الدول الأعضاء بتلك الإجراءات.

- تمديد مدة حق الانسحاب من النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بأكثر من سنة من تاريخ الإخطار بالانسحاب، من أجل أن تتم معالجة الانتهاكات والتي قد تطول مدتها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الملاحق

ملحق رقم (١)

اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا
روما في 4 نوفمبر 1950

الحكومات الموقعة أدناه، باعتبارها أعضاء في مجلس أوروبا مراعاة منها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1948م .
وحيث أن هذا الإعلان العالمي يهدف إلى ضمان العالمية والاعتراف الفعال ورعاية الحقوق الموضحة به .
وحيث أن مجلس أوروبا يهدف إلى تحقيق اتحاد أوثق بين أعضائه، وأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق المزيد منها أحد وسائل بلوغ هذا الهدف .
وتجديدا لتأكيد إيمانها العميق بهذه الحريات الأساسية التي تعد أساس العدالة والسلام في العالم، وأن أفضل ما تصان به، من ناحية، ديمقراطية سياسية فعالة، ومن ناحية أخرى، فهم مشترك يرعى حقوق الإنسان التي ترتكز تلك الحريات عليها .
فقد عقدت عزيمتها، بوصفها حكومات لدول أوروبية تسودها وحدة فكرية ذات تراث مشترك من الحرية والمثل والتقاليد السياسية واحترام القانون، على اتخاذ الخطوات الأولى نحو التنفيذ الجماعي لبعض الحقوق الواردة في الإعلان العالمي .
واتفقت على ما يلي:

المادة 1
تضمن الأطراف السامية المتعاقدة لكل إنسان يخضع لنظامها القانوني الحقوق والحريات المحددة في القسم الأول من هذه المعاهدة.

القسم الأول

المادة 2
1- حق كل إنسان في الحياة يحميه القانون. ولا يجوز إعدام أي إنسان عمدا إلا تنفيذا لحكم قضائي بإدانته في جريمة يقضي فيها القانون بتوقيع هذه العقوبة .
2- لا يعتبر القتل مخالفا لحكم هذه المادة إذا وقع نتيجة استخدام القوة التي لا تتجاوز حالة الضرورة :
أ- للدفاع عن أي شخص ضد عنف غير مشروع .
ب- إلقاء القبض على شخص تنفيذا لقرار مشروع، أو لمنع شخص مقبوض عليه وفقا لأحكام القانون من الهرب .
ج- لاتخاذ الإجراءات المشروعة التي تهدف إلى قمع الشغب أو الخروج عن السلطة الشرعية.

المادة 3
لا يجوز إخضاع أي إنسان للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة المهينة للكرامة.

المادة 4
1- لا يجوز استرقاق أو تسخير أي إنسان .
2- لا يجوز أن يطلب من أي إنسان أداء عمل جبراً أو سخرة .
3- لا يشمل اصطلاح "جبرا أو سخرة" في نطاق تطبيق هذه المادة ما يلي:
أ- أي عمل يطلب إنجازه في الظروف المعتادة طبقا لنصوص المادة الخامسة من هذه المعاهدة أو خلال الإفراج عنه تحت شرط .
ب- أي خدمة لها صفة عسكرية، أو أي خدمة بديلة للخدمة العسكرية بالنسبة لمن يأبى ضميرهم الاشتراك في الحرب في الدول التي تسمح لهم بذلك .
ج- أي خدمة تطلب في حالة الطوارئ أو الكوارث التي تهدد حياة المجتمع أو رخاءه .
د- أي عمل أو خدمة تشكل جزءا من الالتزامات المدنية المعتادة.

المادة 5
1- كل إنسان له حق الحرية والأمن لشخصه. ولا يجوز حرمان أي إنسان من حريته إلا في الأحوال الآتية، ووفقاً للإجراءات المحددة في القانون :

أ- حبس شخص بناء على محاكمة قانونية أمام محكمة مختصة .
ب- إلقاء القبض على شخص أو حبسه لمخالفته أمراً صادراً من محكمة طبق القانون لضمان تنفيذ أي التزام محدد في القانون.
ج- إلقاء القبض على شخص أو حجزه طبقاً للقانون بهدف تقديمه إلى السلطة الشرعية المختصة بناء على اشتباه معقول في ارتكابه جريمة، أو عندما يعتبر حجزه أمراً معقولاً بالضرورة لمنعه من ارتكاب الجريمة أو الهروب بعد ارتكابها .
د- حجز حدث وفقاً للنظام القانوني بهدف الإشراف على تعليمه، أو بهدف تقديمه إلى السلطة الشرعية المختصة .
هـ - حجز الأشخاص طبقاً للقانون لمنع انتشار مرض معد، أو الأشخاص ذوي الخلل العقلي، أو مدمني الخمور أو المخدرات، أو المتشردين .
و- إلقاء القبض على شخص أو حجزه لمنع دخوله غير المشروع إلى أرض الدولة، أو شخص تتخذ ضده فعلاً إجراءات إبعاده أو تسليمه .
2-كل من يلقى القبض عليه يخطر فورا - وبلغة يفهمها - بالأسباب التي قبض عليه من أجلها والتهم الموجهة إليه .
3-أي شخص يلقى القبض عليه أو يحجز وفقا لنص الفقرة 1/ج من هذه المادة يقدم فوراً إلى القاضي أو أي موظف آخر مخول قانوناً بممارسة سلطة قضائية، ويقدم للمحاكمة خلال فترة معقولة أو يفرج عنه مع الاستمرار في المحاكمة. ويجوز أن يكون الإفراج مشروطاً بضمانات لحضور المحاكمة.
4-أي شخص يحرم من حريته بالقبض عليه أو حجزه له حق اتخاذ الإجراءات التي يتقرر بها بسرعة مدى شرعية القبض عليه أو حجزه بمعرفة محكمة، ويفرج عنه إذا لم يكن حجزه مشروعاً .
5-لكل من كان ضحية قبض أو حجز مخالف لأحكام هذه المادة حق وجوبي في التعريض.

المادة 6

1-لكل شخص - عند الفصل في حقوقه المدنية والتزاماته، أو في اتهام جنائي موجه إليه - الحق في مرافعة علنية عادلة خلال مدة معقولة أمام محكمة مستقلة غير منحازة مشكلة طبقاً للقانون.
ويصدر الحكم علنياً. ويجوز منع الصحفيين والجمهور من حضور كل الجلسات أو بعضها حسب مقتضيات النظام العام أو الآداب أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي. أو عندما يتطلب ذلك مصلحة الصغار أو حماية الحياة الخاصة للأطراف. وكذلك إذا رأت المحكمة في ذلك ضرورة قصوى في ظروف خاصة حيث تكون العلنية ضارة بالعدالة .
2-كل شخص يتهم في جريمة يعتبر بريئا حتى تثبت إدانته طبقاً للقانون .
3-لكل شخص يتهم في جريمة الحقوق الآتية كحد أدنى :
أ- إخطاره فورا - وبلغة يفهمها وبالتفصيل - بطبيعة الاتهام الموجه ضده وسببه .
ب- منحه الوقت الكافي والتسهيلات المناسبة لإعداد دفاعه .
ج- تقديم دفاعه بنفسه، أو بمساعدة محام يختاره هو، وإذا لم تكن لديه إمكانيات كافية لدفع تكاليف هذه المساعدة القانونية، يجب توفيرها له مجاناً كلما تطلبت العدالة ذلك .
د- توجيه الأسئلة إلى شهود الإثبات، وتمكينه من استدعاء شهود نفي وتوجيه الأسئلة إليهم في ظل ذات القواعد كشهود الإثبات .
هـ- مساعدته بمترجم مجانا إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستعملة في المحكمة.

المادة 7

1-لا يجوز إدانة أي شخص بسبب ارتكابه فعلا أو الامتناع عن فعل لم يكن يعتبر وقت وقوع الفعل أو الامتناع جريمة في القانون الوطني أو القانون الدولي. ولا يجوز توقيع عقوبات أشد من تلك المقررة وقت ارتكاب الجريمة .
2-لا تخل هذه المادة بمحاكمة أو عقوبة أي شخص بسبب ارتكابه فعلاً أو امتناعه عن فعل يعتبر وقت فعله أو الامتناع عن فعله جريمة وفقا للمبادئ العامة للقانون في الأمم المتحضرة.

المادة 8

1-لكل إنسان حق احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته .
2-لا يجوز للسلطة العامة أن تتعرض لممارسة هذا الحق إلا وفقاً للقانون وبما تمليه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي وسلامة الجمهور أو الرخاء الاقتصادي للمجتمع، أو حفظ النظام ومنع الجريمة، أو حماية الصحة العامة والآداب، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة 9

1-لكل إنسان الحق في حرية التفكير والضمير والعقيدة. هذا الحق يشمل حرية تغيير الدين أو العقيدة، وحرية إعلان الدين أو العقيدة بإقامة الشعائر والتعليم والممارسة والرعاية، سواء على انفراد أو بالاجتماع مع آخرين، بصفة علنية أو في نطاق خاص .
2-تخضع حرية الإنسان في إعلان ديانته أو عقيدته فقط للقيود المحددة في القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح أمن الجمهور وحماية النظام العام والصحة والآداب أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة 10

1- لكل إنسان الحق في حرية التعبير. هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقى وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل من السلطة العامة، وبصرف النظر عن الحدود الدولية. وذلك دون إخلال بحق الدولة في تطلب الترخيص بنشاط مؤسسات الإذاعة والتلفزيون والسينما .

2- هذه الحريات تتضمن واجبات ومسؤوليات. لذا يجوز إخضاعها لشكليات إجرائية، وشروط، وقيود، وعقوبات محددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي، وسلامة الأراضي، وأمن الجماهير وحفظ النظام ومنع الجريمة، وحماية الصحة والآداب، واحترام حقوق الآخرين، ومنع إفشاء الأسرار، أو تدعيم السلطة وحياد القضاء.

المادة 11

1- لكل إنسان الحق في حرية الاجتماعات السلمية، وحرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق الاشتراك في الاتحادات التجارية لحماية مصالحه .

2- لا تخضع ممارسة هذه الحقوق لقيود أخرى غير تلك المحددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي، وسلامة الجماهير، وحفظ النظام ومنع الجريمة وحماية الصحة والآداب، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تمنع هذه المادة من فرض قيود قانونية على ممارسة رجال القوات المسلحة أو الشرطة أو الإدارة في الدولة لهذه الحقوق.

المادة 12

للرجل والمرأة في سن الزواج حق التزوج وتكوين أسرة وفقاً للقوانين الوطنية التي تحكم ممارسة هذا الحق.

المادة 13

لكل إنسان انتهكت حقوقه وحرياته المحددة في هذه المعاهدة الحق في وسيلة انتصاف فعالة أمام سلطة وطنية، ولو كان هذا الانتهاك قد وقع من أشخاص يعملون بصفة رسمية.

المادة 14

يكفل التمتع بالحقوق والحريات المقررة في هذه المعاهدة دون تمييز أياً كان أساسه: كالجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو العقيدة أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الانتماء إلى أقلية قومية، أو الثروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر.

المادة 15

1- في وقت الحرب أو الطوارئ العامة الأخرى التي تهدد حياة الأمة، يجوز لأي طرف سام متعاقد أن يتخذ تدابير تخالف التزاماته الموضحة بالاتفاقية في أضيق حدود تحتمها مقتضيات الحال، وبشرط ألا تتعارض هذه التدابير مع التزاماته الأخرى في إطار القانون الدولي .

2- الفقرة السابقة لا تجيز مخالفة المادة الثانية، إلا فيما يتعلق بالوفيات الناتجة عن أعمال حربية مشروعة، كما لا تجيز مخالفة المواد الثالثة والرابعة (فقرة أ) والسابعة .

3- على كل طرف سام متعاقد يستخدم حق المخالفة سالف الذكر أن يخطر السكرتير العام لمجلس أوروبا بمعلومات كاملة عن التدابير التي اتخذها والأسباب التي دعت إليها. كما يخطر السكرتير العام لمجلس أوروبا أيضا عند وقف هذه التدابير واستئناف التنفيذ الكامل لأحكام المعاهدة.

المادة 16

لا يجوز تأويل أحكام المواد 10، 11، 14 على أنها تمنع الأطرف السامية المتعاقدة من فرض قيود على النشاط السياسي للأجانب.

المادة 17

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يجوز تأويله على أنه يخول أية دولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بأي نشاط أو عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات المقررة في المعاهدة، أو فرض قيود على هذه الحقوق والحريات أكثر من القيود الواردة بها.

المادة 18

لا يجوز تطبيق القيود المسموح بها في هذه المعاهدة على الحقوق والحريات سالفة الذكر لهدف آخر غير ما وضعت له.

القسم الثاني

المادة 19

لضمان احترام الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف السامية المتعاقدة في هذه المعاهدة تنشأ :

أ- لجنة أوروبية لحقوق الإنسان، يشار إليها فيما بعد باسم " اللجنة ."

ب- محكمة أوروبية لحقوق الإنسان، يشار إليها باسم " المحكمة."

القسم الثالث

المادة 20

تشكل اللجنة من عدد من الأعضاء يساوي عدد الأطراف السامية المتعاقدة، ولا يجوز أن تضم اللجنة عضوين من جنسية دولة واحدة.

المادة 21

1- ينتخب أعضاء اللجنة بمعرفة لجنة الوزراء بالأغلبية المطلقة للأصوات، وذلك من قائمة يعدها مكتب الجمعية الاستشارية. ولكل مجموعة من ممثلي الأطراف السامية المتعاقدة في الجمعية الاستشارية أن تقدم ثلاثة مرشحين، منهم اثنان على الأقل من جنسيتها .

2- تتبع ذات الإجراءات كلما أمكن تطبيقها لإكمال عدد اللجنة في حالة انضمام دول أخرى للمعاهدة، ولشغل المراكز التي تخلو.

المادة 22

1- ينتخب أعضاء اللجنة لمدة ست سنوات، ويجوز تجديد انتخابهم. على أن تنتهي مدة سبعة أعضاء ممن تم اختيارهم في الانتخاب الأول بانقضاء ثلاث سنوات .

2- يحدد الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم بانقضاء ثلاث سنوات بطريق الاقتراع بمعرفة السكرتير العام فور انتهاء الانتخاب الأول .

3- ولضمان تنفيذ تلك القاعدة بقدر الإمكان، يجب تجديد نصف العضوية في اللجنة كل ثلاث سنوات. ويجوز للجنة الوزراء ـ قبل اتخاذ إجراءات أي انتخاب لاحق ـ أن تقرر أن مدة أو مدد العضوية للعضو أو الأعضاء الذين سيجري انتخابهم تكون لفترة مختلفة عن ست سنوات، ولكن لا تزيد عن تسع سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات .

4- إذا تداخلت أكثر من مدة عضوية، وطبقت لجنة الوزراء القاعدة السابقة، فإن تحديد مدد العضوية يتم بطريق القرعة بمعرفة السكرتير العام فور انتهاء الانتخاب .

5- عضو اللجنة الذي ينتخب ليحل محل عضو آخر لم تنته مدة عضويته يكمل فقط المدة الباقية لعضوية سلفه .

6- تستمر عضوية أعضاء اللجنة إلى أن يحل غيرهم محلهم. وبعد استبدالهم يستمرون في التعامل مع الحالات التي مازالت لديهم محل دراسة.

المادة 23

يؤدي أعضاء اللجنة أعمالهم فيها بصفاتهم الفردية.

المادة 24

يجوز لكل طرف سام متعاقد أن يبلغ اللجنة، عن طريق السكرتير العام لمجلس أوروبا، بأي مخالفة لأحكام المعاهدة من جانب أي طرف سام متعاقد آخر.

المادة 25

1- يجوز للجنة أن تتلقى الشكاوي المرسلة إلى السكرتير العام لمجلس أوروبا من أي شخص، أو من المنظمات غير الحكومية، أو من مجموعات الأفراد بأنهم ضحايا انتهاك للحقوق الموضحة بهذه المعاهدة من جانب أحد الأطراف السامية المتعاقدة، بشرط أن يكون هذا الطرف السامي المتعاقد الذي قدمت ضده الشكوى قد سبق أن أعلن اعترافه باختصاص اللجنة في تلقي هذه الشكاوي. وتتعهد الأطراف السامية المتعاقدة التي قامت بهذا الإعلان ألا تعوق بأي حال من الأحوال الممارسة الفعالة لهذا الحق .

2- يجوز أن يتم الإعلان المذكور محدداً بمدة معينة .

3- تودع هذه الإعلانات لدى السكرتير العام لمجلس أوروبا الذي يقوم بإرسال نسخ منها إلى الأطراف السامية المتعاقدة وينشرها .

4- تباشر اللجنة السلطات المخولة لها في هذه المادة بعد أن يتم ارتباط ست أطراف سامية متعاقدة على الأقل بهذه الإعلانات وفقا للفقرات السابقة.

المادة 26

تبدأ اللجنة عملها بعد أن يستنفد الشاكي جميع طرق الانتصاف الداخلية، وطبقا للمبادئ العامة المعترف بها في القانون الدولي، خلال ستة أشهر من تاريخ القرار النهائي المتخذ في الداخل.

المادة 27

1- لا تنظر اللجنة في الشكاوي التي تقدم طبقا للمادة 25 في الأحوال الآتية :

أ- إذا كانت الشكوى مجهولة .

ب- إذا كانت اللجنة قد فحصت شكوى مطابقة لها ماديا من قبل، أو سبق تقديمها في إجراءات تحقيق دولية أخرى أو تسوية، أو كانت لا تنطوي على وقائع جديدة .

2- ترفض اللجنة نظر أي شكوى تقدم لها طبقا للمادة 25 إذا ثبتت أنها تخالف أحكام المعاهدة الحالية، ولا تستند

بياناتها إلى أساس، أو تنطوي على تعسف في استخدام حق الشكوى.
3-ترفض اللجنة أي شكوى ترد إليها إذا تبينت أنها غير مقبولة طبقا للمادة 26.

المادة 28

في حالة قبول اللجنة لشكوى قدمت إليها :
أ- تقوم اللجنة - في سبيل تحديد الوقائع - بفحص الشكوى مع ممثلي الأطراف. وإذا اقتضى الأمر إجراء تحقيق، تلتزم الدول المعنية بأن تقدم تسهيلاته الضرورية بعد تبادل وجهات النظر مع اللجنة.
ب- تضع اللجنة نفسها في خدمة الأطراف المعنية بهدف الوصول إلى تسوية ودية للموضوع على أساس احترام حقوق الإنسان حسبما تقررها هذه المعاهدة.

المادة 29

بعد أن تقبل اللجنة الشكوى المقدمة لها طبقاً للمادة 25، يجوز لها مع ذلك أن تقرر بالإجماع رفض الشكوى إذا تبينت أثناء الفحص وجود أحد أسباب عدم قبولها المحددة في المادة 27.
في هذه الحالة يبلغ القرار إلى الأطراف.

المادة 30

إذا توصلت اللجنة إلى تسوية ودية طبقا للمادة 28، تعد تقريراً يرسل إلى الدول المعنية، ولجنة الوزراء، وكذلك السكرتير العام لمجس أوروبا للنشر. هذا التقرير يقتصر على بيان موجز للوقائع والحل الذي تم الوصول إليه.

المادة 31

1-إذا لم يتم الوصول إلى حل تعد اللجنة تقريراً مشفوعاً برأيها فيما إذا كانت الوقائع المعروضة تنبئ عن مخالفة من جانب الدولة المعنية لالتزامها في ظل المعاهدة. ويجوز إثبات آراء أعضاء اللجنة حول هذه المسألة في التقرير .
2-يحال التقرير إلى لجنة الوزراء، كما يحال أيضا إلى الدول المعنية التي لا يجوز لها نشره .
3-عند إحالة التقرير إلى لجنة الوزراء يجوز للجنة أن تبدي الاقتراحات التي تراها مناسبة.

المادة 32

1-إذا لم يتم إحالة الموضوع إلى المحكمة طبقا للمادة 48 من هذا المعاهدة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إحالة التقرير إلى لجنة الوزراء تصدر لجنة الوزراء قرارا بأغلبية ثلثي الأعضاء أصحاب حق حضور هذه اللجنة بما إذا كان هناك انتهاك للمعاهدة .
2-إذا كان قرار لجنة الوزراء إيجابيا، تحدد فيه مهلة يتعين على الدول السامية المتعاقدة أن تتخذ خلالها التدابير المطلوبة في القرار .
3-إذا لم تتخذ الدول السامية المتعاقدة تدابير مرضية خلال المهلة، تصدر لجنة الوزراء قرارا بالأغلبية الموضحة في الفقرة الأولى - بما يترتب على قرارها الأصلي من أثر، وتنشر التقرير .
4-تتعهد الدول السامية المتعاقدة بأن تلتزم بأي قرار تتخذه لجنة الوزراء بالتطبيق للفقرات السابقة.

المادة 33

تعقد اللجنة اجتماعاتها سرية.

المادة 34

مع عدم الإخلال بأحكام المادة 29 تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين الذين أدلوا بأصواتهم.

المادة 35

تجتمع اللجنة حسبما تتطلب الظروف ويوجه السكرتير العام لمجلس أوروبا الدعوة للاجتماع.

المادة 36

تضع اللجنة قواعد الإجراءات الخاصة بها.

المادة 37

يتولى السكرتير العام لمجلس أوروبا تزويد اللجنة بالسكرتارية.

القسم الرابع

المادة 38

تتكون محكمة حقوق الإنسان الأوروبية من عدد من القضاة يساوي عدد أعضاء مجلس أوروبا، ولا يجوز أن تضم قاضيين من جنسية واحدة.

المادة 39

1-تنتخب الجمعية الاستشارية أعضاء المحكمة بأغلبية الأصوات المعطاة. وذلك بالاختيار من قائمة الأسماء المحددة بمعرفة مجلس أوروبا. وكل دولة عضو تسمى ثلاثة مرشحين منهم اثنان على الأقل من جنسيتها .
2-تتبع بنفس الإجراءات طالما أمكن تطبيقها لإكمال المحكمة في حالة انضمام أعضاء جدد إلى مجلس أوروبا، وكذلك لشغل العضوية الشاغرة .

-3يجب أن يكون المرشحون ممن يتمتعون بصفات أخلاقية سامية، وحائزين للمؤهلات المطلوبة لشغل وظيفة قضائية عليا، أو مستشارين قانونيين ذوي كفاءة معترف بها.

المادة 40

-1ينتخب أعضاء المحكمة لمدة تسع سنوات، يجوز تجديد انتخابهم. على أن تنتهي مدة عضوية أربعة أعضاء ممن تم اختيارهم في الانتخاب الأول بمضي ثلاث سنوات، كما تنتهي مدة عضوية أربعة أعضاء آخرين منهم بمضي ست سنوات .

-2يتم اختيار الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم بانقضاء المدد سالفة الذكر ثلاث سنوات وست سنوات بمعرفة السكرتير العام بطريق القرعة فور إتمام الانتخاب الأول .

-3لضمان تنفيذ تلك القاعدة بقدر الإمكان، يجب تجديد ثلث العضوية في المحكمة كل ثلاث سنوات. يجوز للجمعية الاستشارية أن تقرر قبل اتخاذ إجراءات أي انتخاب لاحق أن تقرر أن مدة أو مدد العضوية لواحد أو أكثر ممن سيجري انتخابهم تكون لمدة تختلف عن تسع سنوات، ولكن لا تزيد عن اثنتي عشرة سنة ولا تقل عن ست سنوات .

-4في حالة تداخل أكثر من مدة عضوية، وطبقت الجمعية الاستشارية الفقرة السابقة، يتم تحديد مدد العضوية عن طريق قرعة يجريها السكرتير العام فور انتهاء الانتخاب.

-5عضو المحكمة الذي ينتخب ليحل محل عضو آخر لم تنته مدة عضويته يشغل هذا المركز طوال المدة الباقية لسلفه .

-6يمارس أعضاء المحكمة مهام وظائفهم إلى أن يحل غيرهم محلهم وبعد استبدالهم يستمرون في نظر الحالات المعروضة عليهم.

المادة 41

تنتخب المحكمة رئيسها ونائب الرئيس لمدة ثلاث سنوات. ويجوز إعادة انتخابهم.

المادة 42

يتقاضى أعضاء المحكمة مكافأة عن كل يوم عمل تحددها لجنة الوزراء.

المادة 43

تتكون المحكمة ـ لنظر كل دعوى تعرض أمامها ـ من غرفة مشورة تضم سبعة قضاة يكون بينهم بحكم وظيفته القاضي الذي ينتمي بجنسيته إلى الدول المعنية كطرف في الدعوى، فإذا لم يوجد تختار تلك الدولة شخصاً آخر يحل محله بصفته قاضياً، وتختار أسماء باقي القضاة بطريق القرعة بمعرفة الرئيس قبل افتتاح الدعوى.

المادة 44

للأطراف السامية المتعاقدة واللجنة فقط حق تقديم الدعوى للمحكمة.

المادة 45

يمتد الاختصاص القضائي للمحكمة إلى جميع الدعاوى فيما يتعلق بتفسير وتطبيق هذه المعاهدة، والتي تشير إليها الأطراف السامية المتعاقدة واللجنة تطبيقا للمادة 48.

المادة 46

-1لأي من الأطرف السامية المتعاقدة أن تعلن في أي وقت اعترافها بالأثر الملزم لقضاء المحكمة بذاته دون اتفاق خاص في جميع المسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق هذه المعاهدة .

-2يجوز أن يكون الإعلان المشار إليه في الفقرة السابقة غير مشروط، أو مشروطاً بالمعاملة بالمثل من جانب بعض الأطراف السامية المتعاقدة أو طرف معين، أو لمدة محددة .

-3تودع هذه الإعلانات لدى السكرتير العام لمجلس أوروبا ويجب عليه أن يرسل نسخاً منها إلى الإطراف السامية المتعاقدة.

المادة 47

لا تنظر المحكمة الدعوى إلا بعد أن تعترف اللجنة بفشل جهود التسوية الودية خلال فترة الثلاثة أشهر الموضحة بالمادة 32.

المادة 48

لكل من الجهات الآتية تقديم الدعوى إلى المحكمة، بشرط أن يكون الطرف السامي المتعاقد المعني ـ إذا كان واحداً ـ أو الأطراف السامية المتعاقدة المعنية إن كانوا أكثر من واحد خاضعين للقضاء الملزم للمحكمة. أو بموافقة الطرف السامي المتعاقد المعني ـ إذا كان واحداً ـ أو الأطراف السامية المتعاقدة المعنية إن كانوا أكثر من واحد .

أ- اللجنة .

ب- الطرف السامي المتعاقد الذي يدعي أحد رعاياه أنه ضحية .

ج- الطرف السامي المتعاقد الذي عرض الحالة على اللجنة .

د- الطرف السامي المتعاقد الذي قدمت ضده الشكوى.

المادة 49

في حالة النزاع بشأن اختصاص المحكمة تحسم هذه المسألة بحكم المحكمة.

المادة 50

إذا تبينت المحكمة أن قرارا أو تدبيرا اتخذ من جانب سلطة قانونية أو أي سلطة أخرى لأحد الأطراف السامية المتعاقدة بالمخالفة للالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة، وكان القانون الداخلي للطرف المذكور يسمح فقط بتعويض جزئي عن الآثار الضارة لهذا القرار أو التدبير، فللمحكمة حسبما تراه ضروريا، أن تقضي بترضية عادلة للطرف المضرور.

المادة 51

1- تصدر أحكام المحكمة مسببة .

2- إذا لم يعبر الحكم في مجمله أو في جزء منه عن إجماع آراء القضاة فلأي قاض حق تقديم رأي مفصل.

المادة 52

حكم المحكمة نهائي.

المادة 53

تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتقبل نتائج قرارات المحكمة في أي دعوى تكون طرفا فيها.

المادة 54

يحال حكم المحكمة إلى لجنة الوزراء التي تتولى الإشراف على تنفيذه.

المادة 55

تضع المحكمة لائحتها الخاصة وتحدد الإجراءات الخاصة بها.

المادة 56

1- يتم الانتخاب الأول لأعضاء المحكمة بعد أن يصدر ثمانية أطراف سامية متعاقدة الإعلان المذكور بالمادة 46.

2- لا يجوز تقديم أي دعوى أمام المحكمة قبل إجراء هذا الانتخاب.

القسم الخامس

المادة 57

على كل طرف سام متعاقد أن يقدم ـ بناء على طلب السكرتير العام لمجلس أوروبا ـ بياناً بالطريقة التي يضمن بها قانونه الداخلي التنفيذ الفعال لأحكام هذه المعاهدة.

المادة 58

يتحمل مجلس أوروبا تمويل مصروفات اللجنة والمحكمة.

المادة 59

لأعضاء اللجنة والمحكمة ـ أثناء تأديتهم لوظائفهم ـ حق التمتع بالامتيازات والحصانات الموضحة بالمادة 40 من القانون الأساسي لمجلس أوروبا، والاتفاقيات التي تمت في ظله.

المادة 60

لا يجوز تفسير هذه المعاهدة لاستنتاج قيد أو انتقاص أي من حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تحميه القوانين الداخلية لأي من الأطراف السامية المتعاقدة، أو الاتفاقيات الأخرى التي تكون طرفاً فيها.

المادة 61

لا تخل هذه المعاهدة بالسلطات المخولة للجنة الوزراء بمقتضى القانون الأساسي لمجلس أوروبا.

المادة 62

تتفق الأطراف السامية المتعاقدة على أنها لن تستفيد من المعاهدات والاتفاقيات النافذة بينها لتطلب إخضاع النزاع الناشئ من تطبيق هذه المعاهدة لطرق تسوية أخرى غير تلك المحددة في المعاهدة، ما لم يوجد اتفاق خاص على ذلك.

المادة 63

1- يجوز لأي دولة لدى تصديقها أو في وقت لاحق أن تعلن بإخطار موجه إلى السكرتير العام لمجلس أوروبا أن هذه المعاهدة تسري على كل أو أي من الإقليم أو الأقاليم التي تكون هي مسؤولة عن علاقاتها الدولية.

2- تسري المعاهدة على الإقليم أو الأقاليم المسماة في الإخطار منذ اليوم الثلاثين بعد استلام هذا الإخطار من جانب السكرتير العام لمجلس أوروبا .

3- ومع ذلك، تطبق أحكام هذه المعاهدة على تلك الأقاليم مع الاعتبار المناسب للمتطلبات المحلية .

4- يجوز لأي دولة أصدرت إعلانا بالتطبيق للفقرة الأولى من هذه المادة في أي وقت لاحق أن تعلن، بالنسبة لإقليم أو أكثر من الأقاليم التي أصدرت بشأنها الإعلان، أنها تقبل اختصاص اللجنة بتلقي الشكاوي من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية، أو مجموعات الأفراد تطبيقا للمادة 25 من هذه المعاهدة.

المادة 64

1-يجوز لأي دولة عند التوقيع على هذه المعاهدة أو عند إيداع وثائق التصديق عليها، أن تتحفظ بشأن أي حكم خاص في المعاهدة، بالقدر الذي لا يصبح معه أي قانون نافذ في إقليمها مخالفاً لهذا الحكم. ولن يسمح بالتحفظات ذات الطابع العام في ظل هذه المادة .

2-يجب أن يتضمن أي تحفظ يتم إبداؤه طبقاً لهذه المادة بياناً موجزاً عن القانون المعني.

المادة 65

1-لا يجوز للطرف السامي المتعاقد أن يعلن نقضه هذه المعاهدة إلا بعد مضي خمس سنوات من تاريخ اليوم الذي أصبح فيه طرفاً فيها. وبعد مرور مهلة ستة أشهر يتضمنها إخطار يوجه إلى السكرتير العام لمجلس أوروبا، الذي يتولى إبلاغه إلى الأطراف السامية المتعاقدة الأخرى .

2-لا يترتب على إعلان نقض هذه المعاهدة إعفاء الطرف السامي المتعاقد من التزاماته في ظل هذه المعاهدة بالنسبة لأي فعل يشكل انتهاكاً لهذه الالتزامات، متى وقع الفعل من جانبه قبل التاريخ الذي أصبح فيه إعلان نقض المعاهدة نافذاً .

3-إذا فقد أي طرف سام متعاقد عضويته في مجلس أوروبا لا يصبح طرفا في هذه المعاهدة وفقا لذات الأحكام .

4-يجوز نقض الاتفاقية طبقا لأحكام الفقرات السابقة بالنسبة لأي إقليم تم الإعلان عن سريان المعاهدة عليه طبقا لنصوص المادة 63.

المادة 66

1-هذه الاتفاقية مفتوحة لتوقيع الأعضاء في مجلس أوروبا ويتم التصديق عليها وتودع وثائق التصديق لدى السكرتير العام لمجلس أوروبا .

2-يبدأ نفاذ هذه المعاهدة بعد إيداع عشر وثائق تصديق.

3-ويبدأ نفاذ المعاهدة بالنسبة لأي تصديق لاحق من تاريخ إيداع وثائق التصديق .

4-يتولى السكرتير العام لمجلس أوربا إخطار جميع أعضاء مجلس أوروبا بنفاذ المعاهدة، وأسماء الأطراف السامية المتعاقدة التي صدقت عليها، وإيداع جميع وثائق التصديق التي قد تقدم فيما بعد .

حررت بروما في الرابع من نوفمبر 1950 باللغتين الإنجليزية والفرنسية وكلتاهما بالتساوي رسمية معتمدة في نسخة واحدة تظل مودعة بأرشيف مجلس أوروبا. ويتولى السكرتير العام إرسال نسخ رسمية لكل من الموقعين.

الملحق رقم (٢)

البروتوكول رقم (11) لاتفاقية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

دخل حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1998

إن الدول أعضاء المجلس الأوروبي – التي وقعت على البروتوكول الخاص باتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية – والذي تم توقيعه في روما في 4 نوفمبر 1950

)ويشار إليها فيما يلي بـ "الاتفاقية("،

إذ تأخذ في الاعتبار الحاجة العاجلة لإعادة تنظيم آليات المراقبة التي تنشئها الاتفاقية من أجل المحافظة على تحسين فاعلية حمايتها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية – وبصفة خاصة نظراً للزيادة في عدد الطلبات والعضوية المتنامية للمجلس الأوروبي،

وإذ تأخذ في الاعتبار أنه من المفضل بسبب ذلك تعديل أحكام معينة من الاتفاقية – على وجه الخصوص – بهدف استبدال اللجنة ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبيتين القائمتين بمحكمة جديدة دائمة،

وبعد دراسة القرار رقم (1) الذي اتخذ في المؤتمر الوزاري الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والذي انعقد في فيينا في التاسع عشر والعشرين من مارس 1985،

وبعد دراسة التوصية رقم 194 (1992) التي اتخذتها الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي في 6 أكتوبر 1992،

ويعد دراسة القرار الذي اتخذ بشأن إصلاح آليات مراقبة الاتفاقية من قبل رؤساء الدول والحكومات أعضاء المجلس الأوربي في إعلان فيينا في 9 أكتوبر 1993،

قد اتفقت على ما يلي:

مادة 1

تستبدل النصوص القائمة للأقسام من الثاني إلى الرابع من الاتفاقية (المواد من 19 إلى 56) والبروتوكول رقم (2) الذي يمنح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان صلاحية إبداء الآراء الاستشارية بالقسم الثاني التالي من الاتفاقية (المواد من 19 إلى 51:(

"القسم الثاني – المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان"

مادة 19

إنشاء المحكمة

لضمان مراعاة التعهدات من قبل الأطراف المتعاقدين في الاتفاقية والبرتوكولات الخاصة بها، تنشأ محكمة أوروبية لحقوق الإنسان، ويشار إليها فيما يلي بـ "المحكمة"، وتعمل على أساس دائم.

مادة 20

عدد القضاة

تتكون المحكمة من عدد من القضاة مساو لعدد الأطراف المتعاقدين الأساسيين.

مادة 21

معايير المنصب

1- يكون القضاة من الشخصيات ذات الأخلاقيات العالية، ويجب أن يتمتعوا بالمؤهلات المطلوبة لتعيينهم في منصب قضائي عال أو يكونوا قضاة ذوي كفاءة معترف بها.

2- يجلس القضاة على كرسا القضاء بصفتهم الشخصية.

3- أثناء فترة شغلهم للمنصب – لا يشارك القضاة في أي نشاط يتعارض مع استقلالهم أو نزاهتهم أو مع متطلبات المنصب لوقت كامل، وتفصل المحكمة في كافة المسائل التي تنشأ عن تطبيق هذه الفقرة.

مادة 22

انتخاب القضاة

1- يتم انتخاب القضاة من قبل الجمعية البرلمانية بالنسبة لكل طرف متعاقد أساسي بأغلبية الأصوات من قائمة من ثلاثة مرشحين يعينهم الطرف المتعاقد الأساسي.

2- يتبع نفس الإجراء لإكمال المحكمة في حالة انضمام أطراف متعاقدين أساسيين جدد، وفي ملء الوظائف الشاغرة بين حين وآخر.

مادة 23

مدة تولي المنصب

1- يتم انتخاب القضاة لفترة ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم، لكن تنتهي فترة المنصب بالنسبة لنصف القضاة المنتخبين في الانتخاب الأول في نهاية ثلاث سنوات.

2- يتم اختيار القضاة الذين أوشكت فترة مناصبهم على الانتهاء في نهاية فترة الثلاث سنوات الأولى بالقرعة من قبل الأمين العام للمجلس الأوروبي فوراً بعد انتخابهم.

3- من أجل ضمان أن يتم تجديد مدد المنصب بالنسبة لنصف القضاة كل ثلاث سنوات بقدر الإمكان – يجوز للجمعية البرلمانية أن تقرر – قبل الانتقال إلى أي انتخاب لاحق – أن مدة أو مدد المنصب بالنسبة لواحد أو أكثر من القضاة المراد انتخابهم تكون لمدة أخرى بخلاف الست سنوات، لكن لا تزيد على تسع سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات.

4- في الحالات التي تتشابك فيها أكثر من مدة لتولي المنصب، وحيث تطبق الجمعية البرلمانية الفقرة السابقة، فإن تخصيص مدد تولي المنصب تكون سارية المفعول بإجراء قرعة من قبل الأمين العام للمجلس الأوروبي فوراً بعد الانتخاب.

5- يشغل القاضي المنتخب المنصب ليحل محل القاضي الذي لم تنته مدة توليه المنصب المدة المتبقية من فترة سلفه.

6- تنتهي مدد تولي المنصب بالنسبة للقضاة عندما يصلون إلى عمر السبعين.

7- يشغل القضاة المنصب حتى يتم استبدالهم، ولكن يستمرون في معالجة القضايا التي تكون قيد النظر.

مادة 24

الفصل

لا يجوز فصل أي قاض من منصبه إلا إذا قرر القضاة الآخرون بأغلبية الثلثين أنه لم يعد يفي بالشروط المطلوبة.

مادة 25

مكتب التسجيل والسكرتيريون القانونين

يكون لدى المحكمة مكتب تسجيل ترتب قواعد المحكمة تنظيمه ووظائفه، ويقوم بمساعدة المحكمة سكرتيريون قانونيين.

مادة 26
المحكمة بكامل هيئتها
(أ) تنتخب رئيساً لها ونائباً للرئيس أو أثنين لمدة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم،
(ب) تنشئ غرف المداولة التي يتم تعيينها لفترة محددة من الوقت،
(ج) تنتخب رؤساء غرف المداولة للمحكمة، ويجوز إعادة انتخابهم،
(د) تقر قواعد المحكمة، و
(ن) تنتخب المسجل ونائباً واحداً للمسجل أو أكثر.

مادة 27
اللجان وغرف المداولة وغرفة المداولة الكبرى
1- من أجل نظر القضايا التي ترفع أمامها – تنعقد المحكمة في لجان من ثلاثة قضاة، وفي غرف مداولة من سبعة قضاة، وفي غرفة مداولة كبرى من سبعة عشر قاض، وتعقد غرف المداولة بالمحكمة لجاناً لفترة محددة من الوقت.
2- في غرف المداولة يحتل مقعده بصفته عضواً بحكم منصبه في غرفة المداولة وغرفة المداولة الكبرى القاضي المنتخب الذي ينتسب للدولة الطرف المعنية، أو إذا لم يكن هناك قاض أو لم يكن قادراً على ذلك يحتل مكانه شخص من اختيارها بصفة القاضي.
3- تشمل غرفة المداولة الكبرى كذلك رئيس المحكمة ونواب الرئيس ورؤساء غرف المداولة والقضاة المختارين الآخرين وفقاً لقواعد المحكمة، وعندما تحال قضية إلى غرفة المداولة الكبرى بموجب المادة (43) لا يحضر قاض من غرفة المداولة التي أصدرت الحكم إلى غرفة المداولة الكبرى، باستثناء رئيس غرفة المداولة، والقاضي الذي ينتسب للدولة الطرف المعنية.

مادة 28
الإعلان عن عدم القبول من قبل اللجان
يجوز للجنة أن تعلن – من خلال التصويت بالإجماع – عدم قبول أو شطب طلب فردي من قائمة قضاياها مقدم بموجب المادة (34)، حيث يمكن اتخاذ مثل هذا القرار بدون فحص إضافي، ويكون القرار نهائياً.

مادة 29
قرارات غرف المداولة بشأن القبول والموضوع
1- إذا لم يتم اتخاذ أي قرار بموجب المادة (28) – تفصل غرفة المداولة بشأن قبول وموضوع الطلبات الفردية التي تقدم بموجب المادة (34).
2- تفصل غرفة المداولة بشأن قبول وموضوع الطلبات فيما بين الدول التي تقدم بموجب المادة (34).
3- يتم اتخاذ القرار بشأن القبول بشكل منفصل ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك – في الحالات الاستثنائية.

مادة 30
التخلي عن الاختصاص القضائي لغرفة المداولة الكبرى
متى كانت القضية المنظورة أمام غرفة المداولة تثير مسألة خطيرة تؤثر على تفسير الاتفاقية أو البروتوكولات الخاصة بها، أو متى كان للقرار في مسألة منظورة أمام غرفة المداولة أثر يتناقض مع حكم أصدرته المحكمة من قبل - يجوز لغرفة المداولة – في أي وقت قبل إصدار قرارها – أن تتخلى عن الاختصاص القضائي لغرفة المداولة الكبرى – ما لم يعترض أحد أطراف القضية.

مادة 31
صلاحيات غرفة المداولة الكبرى
غرفة المداولة الكبرى:
(أ) تحدد أي طلبات تقدم بموجب المادة (33)، أو المادة (34) عندما تتخلى غرفة المداولة عن الاختصاص القضائي بموجب المادة (30)، أو عندما تحال القضية إليها بموجب المادة (43)، و
(ب) تنظر في طلبات الآراء الاستشارية التي تقدم بموجب المادة (47).

مادة 32
اختصاص المحكمة
1- يمتد الاختصاص القضائي للمحكمة إلى كافة المسائل التي تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها والتي تحال إليها، كما تنص المواد (33)، (34)، (47).
2- عند النزاع بشأن اختصاص المحكمة تفصل المحكمة في ذلك.

مادة 33
القضايا فيما بين الدول

يجوز لأي طرف متعاقد أساسي أن يحيل إلى المحكمة أي مخالفة مزعومة لأحكام الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها من قبل طرف متعاقد أساسي آخر.

مادة 34

الطلبات الفردية

يجوز للمحكمة أن تتلقى طلبات من أي شخص، أو منظمة حكومية، أو مجموعة من الأفراد تزعم بأنها ضحية انتهاك من قبل أحد الأطراف المتعاقدين الأساسيين للحقوق المذكورة في الاتفاقية أو البروتوكولات الخاصة بها، ويتعهد الأطراف المتعاقدون الأساسيون بعدم إعاقة الممارسة الفعالة لهذا الحق بأي حال.

مادة 35

معايير القبول

1- يجوز للمحكمة فقط أن تعالج المسألة بعد استنفاد كافة التدابير المحلية طبقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها بوجه عام، وذلك في خلال فترة ستة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار النهائي.

2- لا تتعامل المحكمة مع أي طلب فردي يقدم بموجب المادة (34) والذي:

(أ) يكون مجهول المصدر، أو

(ب) يكون من الناحية الجوهرية هو نفس المسألة التي نظرتها المحكمة بالفعل، أو يكون قد قدم إلى إجراء آخر من أجل تحقيق دولي أو تسوية ولا يتضمن معلومات جديدة ذات علاقة.

3- تعلن المحكمة عدم قبول أي طلب يقدم بموجب المادة (34) والذي تراه يتعارض مع أحكام الاتفاقية أو البرتوكولات الخاصة بها، أو يكون مؤسساً بشكل ردئ، أو يمثل سوء استخدام الحق في الطلب.

4- ترفض المحكمة أي طلب تراه غير مقبول بموجب هذه المادة، ويجوز لها أن تفعل ذلك في أي مرحلة من الإجراءات.

مادة 36

تدخل الغير

1- في كافة القضايا المعروضة أمام غرفة المداولة الكبرى يكون للطرف المتعاقد الأساسي – والذي يكون أحد مواطنيه هو مقدم الطلب – الحق في تقديم تعليقات خطية وفي الاشتراك في جلسات الاستماع.

2- يجوز لرئيس المحكمة – لصالح التطبيق الصحيح للعدالة – أن يدعو أي طرف متعاقد أساسي غير مشارك في الإجراءات، أو أي شخص معني غير مقدم الطلب لتقديم تعليقات خطية أو الاشتراك في جلسات الاستماع.

مادة 37

شطب الطلبات

1- يجوز للمحكمة أن تقرر في أي مرحلة من الإجراءات شطب الطلب من قائمة قضاياها إذا كانت الظروف تؤدي إلى نتيجة:

(أ) أن مقدم الطلب لا يعتزم متابعة طلبه، أو

(ب) أن المسألة قد تم اتخاذ قرار فيها، أو

(ج) لأي سبب آخر ترى المحكمة بسببه أنه لم يعد هناك مبرر لمواصلة نظر الطلب.

لكن تستمر المحكمة في نظر الطلب إذا كان احترام حقوق الإنسان كما هو محدد في الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها يتطلب ذلك.

2- تقرر المحكمة إعادة الطلب لقائمة قضاياها إذا رأت أن الظروف تبرر مثل هذا التصرف.

مادة 38

نظر القضية وإجراءات التسوية الودية

1- إذا أعلنت المحكمة قبول الطلب:

(أ) تقوم بمتابعة نظر القضية مع ممثلي الأطراف – وإذا استدعت الضرورة – تتولى التحقيق من أجل إدارة فعالة والتي توفر لها الدول المعنية كافة التسهيلات اللازمة،

(ب) تضع نفسها تحت تصرف الأطراف المعنيين بقصد ضمان تسوية ودية للمسألة على أساس احترام حقوق الإنسان كما هو محدد في الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها.

2- تكون الإجراءات التي تتم بموجب الفقرة 1 (ب) سرية.

مادة 39

إيجاد تسوية ودية

إذا تم التوصل إلى تسوية ودية تقوم المحكمة بشطب القضية من قائمة قضاياها بقرار يقتصر على ملخص للوقائع والحل الذي تم التوصل إليه.

مادة 40

جلسات الاستماع العام وإتاحة المستندات

-1تكون جلسات الاستماع علنية ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك في الظروف الاستثنائية.
-2تكون المستندات المودعة لدى المسجل متاحة للعامة ما لم يقرر رئيس المحكمة خلاف ذلك.

مادة 41

التعويض العادل

إذا وجدت المحكمة أن هناك انتهاكاً للاتفاقية أو البروتوكولات الخاصة بها، وكان القانون المحلي للطرف المتعاقد الأساسي المعني يسمح فقط بتقديم تعويض جزئي تمنح المحكمة الطرف المضار تعويضاً عادلاً.

مادة 42

أحكام غرف المداولة

تصبح أحكام غرف المداولة نهائية وفقاً لأحكام المادة (44) - الفقرة (2.)

مادة 43

إحالة القضايا إلى غرفة المداولة الكبرى

-1خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ حكم غرفة المداولة – يجوز لأي طرف في القضية أن يطلب – في الحالات الاستثنائية – إحالة القضية إلى غرفة المداولة الكبرى.
-2تقبل هيئة مكونة من خمسة قضاة من غرفة المداولة الكبرى الطلب إذا كانت القضية تثير مسألة خطيرة تتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقية أو البروتوكولات الخاصة بها، أو مسألة ذات أهمية عامة.
-3إذا قبلت الهيئة الطلب – تفصل غرفة المداولة الكبرى في القضية بإصدار حكم.

مادة 44

الأحكام النهائية

-1يكون حكم غرفة المداولة الكبرى نهائياً.
-2يصبح حكم غرفة المداولة نهائياً:
)أ) عندما يعلن الأطراف أنهم لن يطلبوا إحالة القضية إلى غرفة المداولة الكبرى، أو
)ب) بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الحكم، إذا لم يتم طلب إحالة القضية إلى غرفة المداولة الكبرى، أو
)ج) عندما ترفض هيئة غرفة المداولة الكبرى الطلب بموجب المادة (43.)
-3ينشر الحكم النهائي.

مادة 45

حيثيات الأحكام والقرارات

-1تبدى حيثيات الأحكام والقرارات التي تعلن قبول أو عدم قبول الطلبات.
-2إذا لم يمثل الحكم – كلياً أو جزئياً – رأي القضاة بالإجماع يخول لأي قاض أن يبدي رأيه منفصلاً.

مادة 46

الالتزام وتنفيذ الأحكام

-1يتعهد الأطراف المتعاقدون الأساسيون بالالتزام بالحكم النهائي للمحكمة في أي قضية يكونون أطرافاً فيها.
-2يرسل حكم المحكمة النهائي إلى لجنة الوزراء والتي تقوم بالإشراف على تنفيذه.

مادة 47

الآراء الاستشارية

-1يجوز للمحكمة – بناء على طلب لجنة الوزراء – أن تبدي الآراء الاستشارية بشأن المسائل القانونية التي تتعلق بتفسير الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها.
-2لا تعالج مثل هذه الآراء أي مسألة تتعلق بمحتوى أو نطاق الحقوق أو الحريات الواردة في القسم الأول من الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة بها، أو أي مسألة أخرى يجب أن تنظرها المحكمة أو لجنة الوزراء بموجب أي إجراءات تتخذ بموجب الاتفاقية.
-3تتطلب قرارات لجنة الوزراء بشأن طلب الرأي الاستشاري من المحكمة أغلبية أصوات الممثلين المخول لهم حضور اللجنة.

مادة 48

الاختصاص الاستشاري للمحكمة

تقرر المحكمة ما إذا كان طلب الرأي الاستشاري المقدم من لجنة الوزراء يقع داخل نطاق اختصاصها كما هو مذكور في المادة (47.)

مادة 49

حيثيات الآراء الاستشارية

-1تبدى حيثيات آراء المحكمة الاستشارية.
-2إذا لم يمثل الرأي الاستشاري – كلياً أو جزئياً – رأي القضاة بالإجماع يخول لأي قاض أن يبدي رأيه منفصلاً.
-3ترسل آراء المحكمة الاستشارية إلى لجنة الوزراء.

مادة 50

الإنفاق على المحكمة

يتحمل الإنفاق على المحكمة المجلس الأوروبي.

مادة 51

امتيازات وحصانات القضاة

يكون للقضاة الحق – أثناء ممارسة مهامهم – في الامتيازات والحصانات التي تنص عليها المادة (40) من النظام الأساسي للمجلس الأوروبي والاتفاقيات التي أبرمت بموجبه. "مادة 2"

-1يصبح القسم (5) من الاتفاقية هو قسم (3) من الاتفاقية، وتصبح المادة 57 من الاتفاقية هي المادة 52 من الاتفاقية. وتحذف المادتان (58) و (59) من الاتفاقية، وتصبح المواد من (60) إلى (66) من الاتفاقية هي المواد من (53) إلى (59) من الاتفاقية على الترتيب.

-2يعنون القسم (1) من الاتفاقية "الحقوق والحريات" ويعنون القسم (3) الجديد من الاتفاقية "أحكام متنوعة"، وتزود المواد من (1) إلى (18) والمواد الجديدة من (52) إلى (59) من الاتفاقية بعناوين كما هو مدرج في القائمة الملحقة بهذا البروتوكول.

-3في المادة الجديدة (56) – في الفقرة (1) – توضع الكلمات "بموجب الفقرة (4) من هذه المادة" بعد كلمة "سوف" في الفقرة (4)، وتستبدل الكلمات "لجنة تتلقى الالتماسات"، و"وفقاً للمادة 25 من الاتفاقية" بالكلمات "المحكمة تتلقى الطلبات"، و"كما تنص المادة (34) من الاتفاقية" على الترتيب، وفي المادة الجديدة (58) الفقرة (4) – تستبدل الكلمات" المادة (63) "بالكلمات" المادة (56)."(

-4يعدل البروتوكول الخاص بالاتفاقية كما يلي:

)أ) تزود المواد بالعناوين المدرجة في القائمة الملحقة بهذا البروتوكول،

)ب) في المادة (4) – الجملة الأخيرة – تستبدل الكلمات "من المادة (63)" بالكلمات "من المادة (56)."(

-5يعدل البروتوكول رقم4 كما يلي:

)أ) تزود المواد بالعناوين المدرجة في القائمة الملحقة في هذا البروتوكول.

)ب) في المادة (5) – الفقرة (3) – تستبدل الكلمات "من المادة (63)" بالكلمات "من المادة (56)"، وتضاف فقرة جديدة رقم (5) التي تنص على:

"يجوز لأي دولة قدمت إقراراً بموجب الفقرة (1) أو (2) من هذه المادة أن تعلن في أي وقت بعد ذلك نيابة عن واحد أو أكثر من الأقاليم التي يتعلق بها الإقرار أنها تقبل اختصاص المحكمة في تلقي الطلبات من الأفراد، أو المنظمات غير الحكومية، أو مجموعات من الإفراد كما تنص المادة (34) من الاتفاقية فيما يتعلق بكل أو أي من المواد من (1) إلى (4) من هذا البروتوكول، و

)ج) تحذف الفقرة (2) من المادة (6.(

-6يعدل البروتوكول رقم (6) كما يلي:

)أ) تزود المواد بالعناوين المدرجة في القائمة الملحقة بهذا البروتوكول.

)ب) في المادة (4) – تستبدل الكلمات "بموجب المادة (64)" بالكلمات "بموجب المادة (57)."(

-7يعدل البروتوكول رقم (7) كما يلي:

)ب) في المادة (6) – الفقرة (4) – تستبدل الكلمات" من المادة (63)" بالكلمات من (56)" وتضاف فقرة جديدة رقم (6) التي تنص على:

"يجوز لأي دولة قدمت إقراراً بموجب الفقرة (1) أو (2) من هذه المادة أن تعلن في أي وقت بعد ذلك نيابة عن واحد أو أكثر من الأقاليم التي يتعلق بها الإقرار أنها تقبل اختصاص المحكمة في تلقي الطلبات من الأفراد، أو المنظمات غير الحكومية، أو مجموعات من الأفراد، كما تنص المادة (34) من الاتفاقية فيما يتعلق بكل أو أي من المواد من (1) إلى (5) من هذا البروتوكول"، و (ج) تحذف الفقرة (2) من المادة (7.(

-8يلغى البروتوكول رقم (9.(

مادة 3

1- يفتتح هذا البروتوكول للتوقيع من قبل الدول أعضاء المجلس الأوروبي الموقعين على الاتفاقية والتي تعرب عن موافقتها على الالتزام بـ:

أ) التوقيع دون تحفظ فيما يتعلق بالتصديق أو القبول أو الموافقة، أو

ب) التوقيع بموجب التصديق أو القبول أو الموافقة متبوعاً بالتصديق أو القبول أو الموافقة.

2- تودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الأمين العام للمجلس الأوروبي.

مادة 4

يسري هذا البروتوكول في اليوم الأول من الشهر الذي يلي انتهاء مدة سنة واحدة بعد التاريخ الذي أعرب فيه أطراف الاتفاقية على الالتزام بالبروتوكول وفقاً لأحكام المادة (3)، ويجوز أن يتم انتخاب قضاة جدد، ويجوز اتخاذ أي إجراءات إضافية لازمة لإنشاء المحكمة الجديدة وفقاً لأحكام هذا البروتوكول من التاريخ الذي يعرب فيه كافة أطراف الاتفاقية عن موافقتهم على الالتزام بالبروتوكول.

مادة 5

1- دون الإخلال بالأحكام الواردة في الفقرتين (3) و (4) فيما يلي – تنتهي فترة تولى القضاة وأعضاء اللجنة والمسجل ونائب المسجل لمناصبهم في تاريخ سريان هذا البرتوكول.

2- يتم فحص الطلبات قيد النظر أمام اللجنة والتي لم يتم إعلان قبولها عند سريان هذا البروتوكول من قبل المحكمة وفقاً لأحكام هذا البروتوكول.

3- تستمر معالجة الطلبات التي تم إعلان قبولها عند سريان هذا البروتوكول من قبل أعضاء اللجنة خلال مدة سنة واحدة بعد ذلك، وأي طلبات لم يستكمل نظرها خلال المدة سالفة الذكر ترسل إلى المحكمة التي تقوم بنظرها كقضايا مقبولة وفقاً لأحكام هذا البروتوكول.

4- فيما يتعلق بالطلبات التي تبنت فيها اللجنة تقريراً – بعد سريان هذا البروتوكول – وفقاً للمادة السابقة (31) من الاتفاقية – يرسل التقرير إلى الأطراف ولا يكون لهم الحق في نشره، ووفقاً للأحكام واجبة التطبيق قبل سريان هذا البروتوكول يجوز إحالة القضية إلى المحكمة، وتحدد هيئة غرفة المداولة الكبرى هل واحدة من غرف المداولة أم غرفة المداولة الكبرى هي التي تفصل في القضية، وإذا فصلت واحدة من غرف المداولة في القضية يكون قرارها نهائياً، وتعالج لجنة الوزراء القضايا التي لم تحل إلى المحكمة عملاً بأحكام المادة السابقة (32) من الاتفاقية.

5- ترسل القضايا قيد النظر أمام المحكمة والتي لم يتم الفصل فيها عند سريان هذا البروتوكول إلى غرفة المداولة الكبرى للمحكمة والتي تقوم بنظرها وفقاً لأحكام هذا البروتوكول.

6- تنجز القضايا قيد النظر أمام لجنة الوزراء والتي لم يفصل فيها بعد بموجب المادة السابقة (32) من الاتفاقية عند سريان هذا البروتوكول من قبل لجنة الوزراء عملاً بأحكام تلك المادة.

مادة 6

متى قدم طرف متعاقد أساسي إقراراً يعترف فيه باختصاص اللجنة، أو بالولاية القضائية للمحكمة بموجب المادة (25) أو (46) من الاتفاقية فيما يتعلق بالمسائل التي تنشأ فيما بعد، أو تقوم على وقائع تحدث بعد هذا الإقرار، يظل هذا التقييد صالحاً بالنسبة للولاية القضائية للمحكمة بموجب هذا البروتوكول.

مادة 7

يخطر الأمين العام للمجلس الأوروبي الدول أعضاء المجلس بـ:

أ) أي توقيع،

ب) إيداع أي وثيقة تصديق أو قبول أو موافقة،

ج) تاريخ سريان هذا البروتوكول، أو أي من أحكامه وفقاً للمادة (4)، و

د) أي تصرف آخر أو إخطار أو تبليغ يتعلق بهذا البروتوكول.

وإشهاداً على ذلك – قام الموقعون أدناه – بصفتهم مخولين قانوناً بذلك – بالتوقيع على هذا البروتوكول.

تحرر في ستراسبورغ، في الحادي عشر من مايو 1994، باللغتين الإنجليزية والفرنسية – وكلا النصين متساو من حيث التوثيق – في نسخة واحدة تودع في سجلات المجلس الأوروبي.

ويقوم أمين عام المجلس الأوروبي بإرسال نسخ مصدق عليها لكل دولة عضو في المجلس الأوروبي.

ملحق

عناوين المواد التي يتم إدراجها في نص اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبروتوكولاتها

المادة 1 – الالتزام باحترام حقوق الإنسان

المادة 2 – الحق في الحياة|

المادة 3 – حظر التعذيب
المادة 4 – حظر الرق والعمل بالإكراه
المادة 5 – الحق في الحرية والأمن
المادة 6 – الحق في محاكمة عادلة
المادة 7 – لا عقوبة بدون قانون
المادة 8 – الحق في احترام الحياة الخاصة والأسرية
المادة 9 – حرية الفكر والوجدان والدين
المادة 10 – حرية التعبير
المادة 11 – حرية التجمع والاتحاد
المادة 12 – الحق في الزواج
المادة 13 – الحق في الإنصاف الفعال
المادة 14 – حظر التمييز
المادة 15 – التقييد الزمني للطوارئ
المادة 16 – القيود على النشاط السياسي للأجانب
المادة 17 – حظر إساءة استخدام الحقوق
المادة 18 – تقييد استخدام القيود على الحقوق[1]
المادة 52 – التحريات التي يجريها الأمين العام
المادة 53 – حماية حقوق الإنسان القائمة
المادة 54 – صلاحيات لجنة الوزراء
المادة 55 – استبعاد الوسائل الأخرى لتسوية المنازعات
المادة 56 – التطبيق الإقليمي
المادة 57 – التحفظات
المادة 58 – الإنهاء
المادة 59 – التوقيع والتصديق

بروتوكول

المادة 1 – حماية الممتلكات
المادة 2 – الحق في التعليم
المادة 3 – الحق في انتخابات حرة
المادة 4 – التطبيق الإقليمي
المادة 5 – العلاقة بالاتفاقية
المادة 6 – التوقيع والتصديق

بروتوكول رقم 4

المادة 1 – حظر الحبس وفاء للديون
المادة 2 – حرية الحركة
المادة 3 – حظر ترحيل المواطنين
المادة 4 – حظر الترحيل الجماعي للأجانب
المادة 5 – التطبيق الإقليمي
المادة 6 – العلاقة بالاتفاقية
المادة 7 – التوقيع والتصديق

بروتوكول رقم 6

المادة 1 – إلغاء عقوبة الإعدام
المادة 2 – عقوبة الإعدام في وقت الحرب
المادة 3 – حظر التقييد
المادة 4 – حظر التحفظات
المادة 5 – التطبيق الإقليمي
المادة 6 – العلاقة بالاتفاقية
المادة 7 - التوقيع والتصديق
المادة 8 – سريان المفعول
المادة 9 – مهام المودع لديه

بروتوكول رقم 7
المادة 1 – الضمانات الإجرائية التي تتعلق بترحيل الأجانب
المادة 2 – الحق في الاستئناف في المسائل الجنائية
المادة 3 – التعويض عن الإدانة الخاطئة
المادة 4 – الحق في عدم المحاكمة أو العقوبة مرتين
المادة 5 – المساواة بين الأزواج
المادة 6 – التطبيق الإقليمي
المادة 7 – العلاقة بالاتفاقية
المادة 8 – التوقيع والتصديق
المادة 9 – سريان المفعول
المادة 10 – مهام المودع لديه [1]

الملحق رقم (٣)

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

سان خوسيه في 22/ 1969/11
)أعد النص في إطار منظمة الدول الأمريكية(

الديباجة

إن الدول الأمريكية الموقعة على هذه الاتفاقية،
إذ تؤكد من جديد عزمها على أن تعزز في هذه القارة، وفي إطار المؤسسات الديمقراطية نظاماً من الحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية مبنياً على احترام حقوق الإنسان الأساسية.
وإذ تقر بأن حقوق الإنسان الأساسية لا تستمد من كونه مواطناً في دولة ما، بل تستند إلى الصفات المميزة للشخصية البشرية وتبرر وبالتالي حماية دولية لها في شكل اتفاقية تدعم أو تكمل الحماية التي توفرها القوانين الداخلية للدولة الأمريكية.
وإذ تعتبر أن هذه المبادئ قد أقرها ميثاق منظمة الدول الأمريكية والإعلام الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، وأنه قد أعيد تأكيدها وتنقيحها في وثائق دولية أخرى على المستويين العالمي والإقليمي.
وإذ تكرر وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن مثال الإنسان الحر الأمن من الخوف والفاقة لا يمكن أن يتحقق إلا بتهيئة الظروف التي تسمح لكل إنسان بأن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية.
وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن المؤتمر الأمريكي الخاص الثالث (المنعقد في بوينس إيرس عام 1967) قد وافق على تضمين ميثاق المنظمة نفسه معايير أوسع فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وقرر أن اتفاقية أمريكية حول اتفاقية الإنسان ينبغي أن تحدد بنية واختصاص وإجراءات الهيئات المسئولة عن هذه المسائل.
قد اتفقت على ما يلى:

الباب الأول

واجبات الدول والحقوق المحمية

الفصل الأول

الواجبات العامة

مادة 1

واجب احترام الحقوق

1- تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بأن تحترم الحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية وبأن تضمن لكل الأشخاص الخاضعين لولايتها القانونية الممارسة الحرة والكاملة لتلك الحقوق والحريات دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غير السياسية أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الوضع

الاقتصادى، أو المولد أو أي وضع اجتماعي آخر.
2- إن كلمة "إنسان" أو "شخص" في هذه تعني كل كائن بشرى.

مادة 2

الآثار القانونية المحلية

حيثما تكون ممارسة أي من الحقوق أو الحريات المشار إليها في المادة (1) غير مكفولة بعد بنصوص تشريعية أو غير تشريعية، تتعهد الدول الأطراف بأن تتخذ وفقاً لأصولها الدستورية وأحكام هذه الاتفاقية، كل الإجراءات التشريعية أو غير التشريعية التي قد تكون ضرورية لإنفاذ تلك الحقوق والحريات.

الفصل الثانى

الحقوق المدنية والسياسية

مادة 3

الحق في الشخصية القانونية

لكل إنسان الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

مادة 4

الحق في الحياة

1- لكل إنسان الحق في أن تكون حياته محترمة، هذا الحق يحميه القانون، وبشكل عام، منذ لحظة الحمل، ولا يجوز أن يحرم أحد من حياته بصورة تعسفية.
2- لا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام أن توقع هذه العقوبة إلا على أشد الجرائم خطورة وبموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة ووفقاً لقانون ينص على تلك العقوبة ويكون نافذاً قبل ارتكاب الجريمة. وكذلك لا يجوز تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم التي لا يعاقب عليها بها حالياً.
3- لا يجوز إعادة عقوبة الإعدام في الدول التي ألغتها.
4- لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يحكم بالإعدام في الجرائم السياسية أو الجرائم العادية الملحقة بها.
5- لا يجوز أن يحكم بالإعدام على الأشخاص الذين كانوا وقت ارتكاب الجريمة دون الثمانية عشر عاماً أو فوق السبعين عاماً، وكذلك لا يجوز تطبيق هذه العقوبة على النساء الحوامل.
6- لكل شخص محكوم عليه بالإعدام حق طلب العفو العام أو الخاص أو إبدال العقوبة ويمكن تلبية كل هذه الطلبات في جميع الحالات. ولا يجوز تنفيذ حكم الإعدام ما دام هذا الطلب قيد الدرس من قبل السلطة المختصة.

مادة 5

تحريم التعذيب

1- لكل إنسان الحق في أن تكون سلامته الجسدية والعقلية والمعنوية محترمة.
2- لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب أو لعقوبة أو معاملة قاسية أو غير إنسانية أو مذلة. ويعامل كل الذين قيدت حريتهم بالاحترام الواجب للكرامة المتأصلة في شخص الإنسان.
3- العقوبة شخصية ولا يجوز أن تصيب إلا المذنب.
4- يعزل المتهمون عن المدانين إلا في ظروف استثنائية ويعاملون معاملة مختلفة تتفق مع كونهم أشخاصاً غير مدانين.
5- يعزل القاصرون خلال خضوعهم لإجراءات جزائية، عن البالغين، ويجلبون بأسرع ما يمكن أمام محاكم خاصة لكي يعاملوا معاملة تتلاءم ووضعهم كقاصرين.
6- إن الهدف الأساسي للعقوبات المقيدة للحرية هو إصلاح المساجين وإعادة تكييفهم الاجتماعى.

مادة 6

تحريم الرق والعبودية

1- لا يجوز إخضاع أحد للعبودية أو الرق غير الإرادي، فهما محظوران بكل أشكالهما، وكذلك الاتجار بالرقيق والنساء.
2- لا يجوز إكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي، وفي البلدان التي تجيز المعاقبة على بعض الجرائم بالسجن مع الأشغال الشاقة، لا يجوز تفسير النص الحالي على نحو يجعله يمنع تنفيذ تلك العقوبة الصادرة عن محكمة مختصة. ومع ذلك لا يجوز للعمل الإلزامي أو الشغل الشاق أن يؤذي كرامة السجين أو قدراته الجسدية أو الفكرية.
3- لأغراض هذه المادة، لا يشكل ما يلي عملاً إلزامياً أو شاقاً:
أ- أي عمل أو خدمة تفرض عادة على شخص مسجون تنفيذاً لحكم أو لقرار رسمي صادر عن سلطة قضائية مختصة. ويجب أن ينفذ ذلك العمل وتلك الخدمة تحت إشراف ورقابة السلطات العامة، ولا يجوز أن يخضع الذين يؤدون ذلك العمل وتلك الخدمة لأي فرد أو شركة أو شخص معنوي.
ب- أي خدمة عسكرية، وفي البلدان التي تعترف بحق الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية أية خدمة وطنية ينص عليها القانون كبديل لتلك الخدمة العسكرية.

ج- أية خدمة تفرض في أوقات الخطر والكوارث التي تهدد وجود الجماعة أو رفاهتها.
د- أي عمل أو خدمة تشكل جزءاً من الالتزامات المدنية العادية.

مادة 7

حق الحرية الشخصية

1- لكل شخص حق في الحرية الشخصية وفي الأمان على شخصه.
2- لا يجوز أن يحرم أحد من حريته الجسدية إلا لأسباب وفي الأحوال المحددة سلفاً في دساتير الدول الأطراف، أو في القوانين الصادرة طبقاً لهذه الدساتير.
3- لا يجوز حبس أحد أو إلقاء القبض عليه تعسفاً.
4- يجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب ذلك التوقيف ويجب إخطاره فوراً بالتهمة أو التهم الموجهة إليه.
5- يجلب الموقوف، دون إبطاء، أمام القاضي أو أي موظف يخوله القانون أن يمارس سلطة قضائية، ويجب أن يحاكم خلال مدة معقولة أو يفرج عنه دون الإخلال باستمرار الدعوى. ويمكن أن يكون الإفراج عنه مشروطاً بضمانات تكفل حضوره المحاكمة.
6- لكل شخص حرم من حريته حق الرجوع إلى محكمة مختصة تفصل، دون إبطاء، في قانونية توقيفه أو احتجازه، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان توقيفه أو احتجازه غير قانوني. وفي الدول الأطراف التي تجيز قوانينها لكل من يعتقد أنه مهدد بالحرمان من حريته أن يرجع إلى محكمة إلى محكمة مختصة لكي تفصل في قانونية ذلك التهديد، لا يجوز أن يقيد هذا التدبير أو يلغى، وللفريق ذي المصلحة أو من ينوب عنه حق الاستفادة من هذه التدابير.
7- لا يجوز توقيف أحد بسبب دين. لكن هذا المبدأ لا يحد من الأوامر التي تصدرها سلطة قضائية مختصة بسبب عدم القيام بواجب الإعالة.

مادة 8

الحق في محاكمة عادلة

1- لكل شخص الحق في محاكمة تتوفر فيها الضمانات الكافية وتجريها خلال وقت معقول محكمة مختصة مستقلة غير متحيزة كانت قد أسست سابقاً وفقاً للقانون، وذلك لإثبات أية تهمة ذات طبيعة جزائية موجهة إليه أو للبت في حقوقه أو وجباته ذات الصفة المدنية أو المالية أو المتعلقة بالعمل أو أية صفة أخرى.
2- لكل متهم بجريمة خطيرة الحق في أن يعتبر بريئاً طالما لم تثبت إدانته وفقاً للقانون. وخلال الإجراءات القانونية، لكل شخص – على قدم المساواة التامة مع الجميع – الحق في الحصول على الضمانات الدنيا التالية:
أ- حق المتهم في الاستعانة بمترجم دون مقابل إذا كان لا يفهم أو يتكلم لغة المحكمة.
ب - إخطار المتهم مسبقاً وبالتفصيل بالتهم الموجهة إليه.
ج- إخطار المتهم في الحصول على الوقت الكافي والوسائل المناسبة لإعداد دفاعه.
د- حق المتهم في الدفاع عن نفسه شخصياً أو بواسطة محام يختاره بنفسه، وحقه في الاتصال بمحاميه بحرية وسراً.
هـ- حقه، غير القابل للتحويل، في الاستعانة بمحام توفره له الدولة، مقابل أجر أو بدون أجر حسبما ينص عليه القانون المحلي، إذا لم يدافع المتهم عن نفسه شخصياً أو لم يستخدم محاميه الخاص ضمن المهلة التي يحددها القانون.
و- حق الدفاع في استجواب الشهود الموجودين في المحكمة وفي استحضار – بصفة شهود – الخبراء وسواهم ممن قد يلقون ضوءاً على الوقائع.
ز- حق المتهم في ألا يجبر على أن يكون شاهداً ضد نفسه أو أن يعترف بالذنب.
ح- حقه في استئناف الحكم أمام محكمة أعلى درجة.
3- يعتبر اعتراف المتهم بالذنب سليماً ومعمولاً به شرط أن يكون قد تم دون أيماً إكراه من أي نوع.
4- إذا برئ المتهم بحكم غير قابل للاستئناف فلا يجوز أن يخضع لمحاكمة جديدة للسبب عينه.
5- تكون الإجراءات الجزائية علنية إلا في حالات استثنائية تقتضيها حماية مصلحة العدالة.

مادة 9

تحريم القوانين الرجعية

لا يجوز أن يدان أحد بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن يشكل وقت ارتكابه جرماً جزائياً بمقتضى القانون المعمول به. ولا يجوز فرض عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية عند ارتكاب الجرم الجزائي. ويستفيد المذنب من أية عقوبة أخف قد يفرضها القانون على الجرم بعد ارتكابه.

مادة 10

الحق في التعويض

لكل من حكم عليه بحكم نهائي مشوب بإساءة تطبيق أحكام العدالة، الحق في التعويض طبقاً للقانون.

مادة 11

حق الخصوصية

1- لكل إنسان الحق في أن يحترم شرفه وتصان كرامته.
2- لا يجوز أن يتعرض أحد لتدخل اعتباطي أو تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أن يعترض لاعتداءات غير مشروعة على شرفه أو سمعته.
3- لكل إنسان الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الاعتداءات.

مادة 12
حرية الضمير والدين

1- لكل إنسان الحق في حرية الضمير والدين. وهذا الحق يشمل حرية المرء في المحافظة على دينه أو معتقداته أو تغييرهما، وكذلك حرية المرء في المجاهرة بدينه أو معتقداته ونشرهما سواء بمفرده أو مع الآخرين سراً وعلانية .
2- لا يجوز أن يتعرض أحد لقيود قد تعيق حريته في المحافظة على دينه أو معتقداته أو تغييرهما.
3- لا تخضع حرية إظهار الدين أو المعتقدات إلا للقيود التي يرسمها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين أو حرياتهم.
4- للآباء أو الأوصياء حسبما يكون الحال، الحق في أن يوفروا لأولادهم أو القاصرين الخاضعين لوصايتهم تربية دينية وأخلاقية وفقاً لقناعاتهم الخاصة.

مادة 13
حرية الفكر والتعبير

لكل إنسان الحق في حرية الفكر والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في البحث عن مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء شفاها أو كتابة أو طباعة أو في قالب فني أو بأية وسيلة يختارها.
لا يجوز أن تخضع ممارسة الحق المنصوص عليه في الفقرة السابقة لرقابة مسبقة، بل يمكن أن تكون موضوعاً لفرض مسئولية لاحقة يحددها القانون صراحة وتكون ضرورية من أجل ضمان:
أ- احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
ب- حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة.
3- لا يجوز تقييد حق التعبير بأساليب أو وسائل غير مباشرة، كالتعسف في استعمال الإشراف الحكومي أو غير الرسمي على ورق الصحف، أو تردد موجات الإرسال الإذاعية أو التلفزيونية، أو الآلات أو الأجهزة المستعملة في نشر المعلومات، أو بأية وسيلة أخرى من شأنها أن تعرقل نقل الأفكار والآراء وتداولها وانتشارها.
4- على الرغم من أحكام الفقرة 2 السابقة، يمكن إخضاع وسائل التسلية العامة لرقابة مسبقة ينص عليها القانون، ولكن لغاية وحيدة هي تنظيم الحصول عليها من أجل الحماية الأخلاقية للأطفال والمراهقين.
5- وإن أية دعاية للحرب وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية، واللذين يشكلان تحريضاً على العنف المخالف للقانون، أو أي عمل غير قانوني آخر ومشابهة ضد أي شخص أو مجموعة أشخاص، مهما كان سببه، بما في ذلك سبب العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي، تعتبر جرائم يعاقب عليها القانون.

مادة 14
حق الرد

1- لكل من تأذي من جراء أقوال أو أفكار غير دقيقة أو جارحة نشرتها على الجمهور وسيلة اتصال ينظمها القانون، حق الرد أو إجراء تصحيح مستخدما وسيلة الاتصال ذاتها، بالشروط التي يحددها القانون.
2- إن التصحيح أو الرد لا يلغي، في أي حالة من الأحوال، المسئوليات القانونية الأخرى التي يمكن أن تكون قد ترتبت.
3- من أجل حماية فعالة للشرف والسمعة، يكون لدى كل مطبوعة وصحيفة وشركة سينما وإذاعة وتليفزيون شخص مسئول لا تحميه الحصانات أو الإمتيازات الخاصة.

مادة 15
حق الاجتماع

حق الاجتماع السلمي، بدون سلاح، هو حق معترف به. ولا يجوز فرض قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك المفروضة طبقاً للقانون والتي تشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لمصلحة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين أو حرياتهم.

مادة 16
حق التجمع

1- لكل شخص حق التجمع وتكوين جمعيات مع آخرين بحرية لغايات أيديولوجية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية أو عمالية أو اجتماعية أو ثقافية أو رياضية أو سواها.
2- لا تخضع ممارسة هذا الحق إلا لتلك القيود المفروضة قانوناً والتي تشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لمصلحة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين

وحرياتهم.
-3لا تحول أحكام هذه المادة دون فرض قيود قانونية، بما فيها حتى الحرمان من ممارسة حق التجمع، على أفراد القوات المسلحة والشرطة.

مادة 17
حقوق الأسرة

-1الأسرة هي وحدة التجمع الطبيعية والأساسية في المجتمع، وتسحق حماية المجتمع والدولة.
-2إن حق الرجال والنساء الذين بلغوا سن الزواج في أن يتزوجوا ويؤسسوا أسرة، هو حق معترف به إذا استوفوا الشروط التي تحددها القوانين المحلية طالما أن هذه الشروط لا تتعارض مع مبدأ عدم التمييز الذي تقره هذه الاتفاقية.
-3لا ينعقد أي زواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه فيه.
-4تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة التي تضمن للزوجين مساواة في الحقوق وتوازناً ملائماً في المسئوليات عند التزوج وخلال فترة الزواج وعند انحلاله إذا حصل. وفي حال انحلال الزواج، يحتاط لتوفير الحماية اللازمة للأولاد على أساس مصلحتهم المثلي وحسب.
-5يعترف القانون بحقوق متساوية لكل من الأولاد الشرعيين (الذين يولدون ضمن نطاق الزوجية) والأولاد غير الشرعيين (الذين يولدون خارج نطاق الزوجية).

مادة 18
الحق في اسم

لكل شخص الحق في اسم أول (يعطي له) فضلاً عن الكنية (اسم أسرة والديه أو أحدهما). وينظم القانون كيفية ضمان هذا الحق للجميع، باستعمال أسماء مستعارة عند الضرورة.

مادة 19
حقوق الطفل

لكل قاصر الحق في تدابير الرعاية، التي يتطلبها وضعه كقاصر، من قبل عائلته والمجتمع والدولة.

مادة 20
حق الجنسية

-1لكل شخص الحق في جنسية ما.
-2لكل شخص الحق في جنسية الدولة التي ولد على أراضيها إن لم يكن له الحق في أية جنسية أخرى.
-3لا يجوز أن يحرم أحد بصورة تعسفية من جنسيته أو من حقه في تغييرها.

مادة 21
حق الملكية

-1لكل إنسان الحق في استعمال ملكه والتمتع به، ويمكن للقانون أن يخضع ذلك الاستعمال والتمتع لمصلحة المجتمع.
-2لا يجوز تجريد أحد من ملكه إلا بعد تعويض عادل له، ولأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو المصلحة الاجتماعية، وفي الحالات والأشكال التي يحددها القانون.
-3يحظر القانون الربا وأي شكل آخر من أشكال استغلال الإنسان للإنسان.

مادة 22
حرية التنقل والإقامة

-1لكل شخص متواجد بصورة شرعية في أراضي دولة طرف، حق التنقل والإقامة فيها مع مراعاة أحكام القانون.
-2لكل شخص حق مغادرة البلد المتواجد فيه بحرية، بما في ذلك مغادرة وطنه.
-3لا يجوز تقييد ممارسة الحقوق المذكورة أعلاه إلا بموجب قانون وبالقدر الذي لابد منه في مجتمع ديمقراطي من أجل منع الجريمة أو حماية الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو الأخلاق العامة أو الصحة العامة أو حقوق الآخرين أو حرياتهم.
-4يمكن أيضاً تقييد ممارسة الحقوق المذكورة في الفقرة (1) بموجب القانون في مناطق محددة ولأسباب تتعلق بالمصلحة العامة.
-5لا يمكن طرد أحد من أراضي الدولة التي هو أحد مواطنيها ولا حرمانه من حق دخولها.
-6لا يمكن طرد أجنبي متواجد بصورة شرعية على أراضي دولة طرف في هذه الاتفاقية إلا بموجب قرار صادر وفقاً للقانون.
-7لكل شخص الحق في أن يطلب ويمنح ملجأ في قطر أجنبي، وفقاً لتشريعات الدولة والاتفاقيات الدولية، إذا كان ملاحقاً بجرائم سياسية أو جرائم عادية ملحقة بها.
-8لا يجوز في أي حال من الأحوال ترحيل شخص أجنبي أو إعادته إلى بلد ما سواء كان بلده الأصلي أم لا، إذا كان حقه في الحياة أو الحرية الشخصية معرضاً لخطر الانتهاك في ذلك البلد بسبب عرقه أو جنسيته أو دينه أو وضعه الاجتماعي

أو آرائه السياسية.
9- يمنع طرد الأجانب جماعياً.

مادة 23
حق المشاركة في الحكم

1- يتمتع كل مواطن بالحقوق والفرص الآتية:
أ- أن يشارك في إدارة الشئون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية.
ب- أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
ج- أن تتاح له، على قدم المساواة مع الجميع، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.
2- يمكن للقانون أن ينظم ممارسة الحقوق والفرص المذكورة في الفقرة السابقة، فقط على أساس السن والجنسية والمسكن واللغة والثقافة والأهلية المدنية والعقلية وقناعة القاضي المختص في دعوى جزائية.

مادة 24
حق الحماية المتساوية

الناس جميعاً سواء أمام القانون، ومن ثم فلهم جميعاً الحق في الحماية المتساوية أمام القانون دون تمييز.

مادة 25
حق الحماية القضائية

1- لكل إنسان الحق في لجوء بسيط وسريع – أو أي لجوء فعال آخر – إلى محكمة مختصة لحماية نفسه من الأعمال التي تنتهك حقوقه الأساسية المعترف بها في دستور دولته أو قوانينها أو في هذه الاتفاقية حتى لو ارتكب ذلك الانتهاك أشخاص يعملون أثناء تأديتهم واجباتهم الرسمية.
2- تتعهد الدول الأطراف بما يلى:
أ- أن تضمن أن كل من يطالب بتلك الحماية ستفصل في حقه هذا السلطة المختصة التي يحددها النظام القانوني للدولة.
ب- أن تنمي حماية الإمكانيات القضائية.
ج- أن تضمن أن السلطات المختصة سوف تنفذ تدابير الحماية المشار إليها عندما يتم منحها.

الفصل الثالث
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مادة 26
التنمية التدريجية

تتعهد الدول الأطراف أن تتخذ، داخلياً ومن خلال التعاون الدولي كل الإجراءات اللازمة ولا سيما الاقتصادية والتقنية منها، بقصد التوصل عن طريق التشريع أو غيره من الوسائل الملائمة إلى التحقيق الكامل للحقوق المتضمنة في المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلمية والثقافية المبينة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية المعدل ببروتوكول بوينس إيرس.

الفصل الرابع
تعليق الضمانات.. التفسير والتطبيق

مادة 27
تعليق الضمانات

1- يمكن للدولة الطرف، في أوقات الحرب أو الخطر العام أو سواهما من الحالات الطارئة التي تهدد استقلال الدولة أو أمنها، أن تتخذ إجراءات تحد من التزاماتها بموجب الاتفاقية الحالية، ولكن فقط بالقدر وخلال المدة اللذين تقتضيهما ضرورات الوضع الطارئ، شريطة ألا تتعارض تلك الإجراءات مع التزاماتها الأخرى بمقتضى القانون الدولي وألا تنطوي على تمييز بسبب العرق، أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي.
2- إن الفقرة السابقة لا تجيز تعليق أي من المواد التالية: المادة 3 (الحق في الشخصية القانونية) المادة 4 (الحق في الحياة) المادة 5 (تحريم التعذيب) المادة 6 (تحريم الرق والعبودية)، المادة 9 (تحريم القوانين الرجعية)، المادة 12 (حرية الضمير والدين) المادة 18 (الحق في اسم)، المادة 19 (حقوق الطفل) المادة 20 (حق الجنسية)، المادة 17 (حقوق الأسرة) والمادة 23 (حق المشاركة في الحكم)، كما لا تجيز تعليق الضمانات القضائية اللازمة لحماية تلك الحقوق.
3- على كل دولة طرف تستفيد من حق التعليق أن تعلم فوراً سائر الدول الأطراف بواسطة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بالأحكام التي علقت تطبيقها، وأسباب ذلك التعليق، والتاريخ المحدد لانتهائه.

مادة 28
البند الفيدرالي
إذا كانت إحدى الدول الأطراف دولة فيدرالية، تتولى الحكومة الوطنية لتلك الدولة تطبيق كل أحكام هذه الاتفاقية التي تدخل موضوعاتها في صلاحياتها التشريعية والقضائية.
أما فيما يتعلق بالأحكام التي تدخل موضوعاتها في صلاحية الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية، فعلى الحكومة الوطنية أن تتخذ فوراً كل الإجراءات المناسبة، وفقاً لدستورها وقوانينها، لتمكين السلطات المختصة في تلك الوحدات من تبني النصوص الملائمة لتنفيذ هذه الاتفاقية.
عندما تتفق دولتان أو أكثر من الدول الأطراف على تكوين اتحاد فيدرالي أو سواه من أنواع الاتحاد، عليهما أن تحرصا على أن تشتمل الاتفاقية الفيدرالية أو سواها على الأحكام الضرورية لديمومة وإنفاذ معايير الاتفاقية الحالية في الدولة المكونة حديثاً.

مادة 29
القيود المتعلقة بالتفسير
لا يجوز تفسير أي نص من نصوص هذه الاتفاقية على أساس أنه:
أ- يسمح لدولة طرف أو جماعة أو فرد بوقف التمتع وممارسة الحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية أو تقييدها إلى حد أكبر مما هو منصوص عليه فيها.
ب- يقيد التمتع وممارسة أي حق أو حرية معترف بهما بموجب قوانين أية دولة طرف أو بموجب أية اتفاقية أخرى تكون تلك الدولة طرفاً فيها.
ج- يستبعد الحقوق أو الضمانات الأخرى الملازمة للشخصية الإنسانية أو المستمدة من الديمقراطية التمثيلية بوصفها شكلاً من أشكال الحكم.
د- يلغي أو يقيد الآثار التي يمكن أن تنتج عن الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان وسواه من الوثائق الدولية ذات الطبيعة عينها.

مادة 30
نطاق القيود
لا يجوز تطبيق القيود التي يمكن، بموجب هذه الاتفاقية، أن تفرض على التمتع وممارسة الحقوق والحريات المعترف بها فيها، إلا طبقاً لقوانين تسن لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة وللغاية التي من أجلها فرضت تلك القيود.

مادة 31
الاعتراف بحقوق أخرى
يمكن إدراج حقوق وحريات أخرى معترف بها بمقتضى الإجراءات التي تنص عليها المادتان 76، 77 في نظام الحماية الخاص بهذه الاتفاقية.

الفصل الخامس
المسئوليات الشخصية

مادة 32
العلاقة بين الحقوق والواجبات
1- على كل شخص مسئوليات تجاه أسرته ومجتمعه والبشرية جمعاء.
2- إن حقوق كل شخص في مجتمع ديمقراطي هي مقيدة بحقوق الآخرين، وبالأمن الجماعي، وبالمتطلبات العادلة للخير العام.

الباب الثاني
وسائل الحماية

الفصل السادس
الهيئات المختصة

مادة 33
تكون الهيئتان التاليتان مختصتين للنظر في القضايا المتعلقة بتنفيذ تعهدات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية:
أ- اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، يشار إليهما فيما يلي باسم "اللجنة"
ب- المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، يشار إليها فيما يلي باسم "المحكمة"

الفصل السابع
اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان
القسم الأول

تكوينها

مادة 34

تتكون اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان من سبعة أعضاء يتمتعون بصفات خلقية عالية ومشهود لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الإنسان.

مادة 35

تمثل اللجنة جميع الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

مادة 36

1- تنتخب الجمعية العامة للمنظمة أعضاء اللجنة بصفتهم الشخصية من قائمة بأسماء المرشحين تقترحها حكومات الدول الأعضاء.

2- لكل حكومة من تلك الحكومات أن ترشح ثلاثة أشخاص كحد أقصى، يكونون من مواطني الدول التي ترشحهم أو أية دول أخرى أعضاء في منظمة الدول الأمريكية. وعندما تقترح لائحة من ثلاثة مرشحين، فإن أحد هؤلاء على الأقل يجب أن يكون مواطناً من دولة غير تلك التي اقترحت اللائحة.

مادة 37

1- ينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات، ويمكن إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط. إلا أن ولاية ثلاثة من الأعضاء المختارين في الانتخاب الأول تنتهي بانقضاء عامين. وتحدد الجمعية العامة أسماء أولئك الأعضاء الثلاثة بالقرعة فور الانتهاء من ذلك الانتخاب.

2- لا يجوز أن يكون مواطنان من الدولة نفسها عضوين في اللجنة.

مادة 38

تملأ المقاعد الشاغرة التي قد تحدث في اللجنة لأسباب غير انتهاء الولاية العادية من قبل المجلس وفقاً لأحكام النظام الأساسي للجنة.

مادة 39

تعد اللجنة نظامها الأساسي، ثم يعرض على الجمعية العامة للموافقة عليه. وكذلك تضع اللجنة لائحتها الداخلية الخاصة بها.

مادة 40

تؤمن خدمات السكرتارية للجنة الوحدة المتخصصة المناسبة في الأمانة العامة للمنظمة، وتزويد تلك الوحدة بالموارد اللازمة لإنجاز المهمات التي تكفلها بها اللجنة.

القسم الثانى

الوظائف

مادة 41

إن الوظيفة الأساسية للجنة هي تعزيز احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها. ولممارسة هذا التفويض تكون لها الوظائف والصلاحيات التالية:

أ- أن تنمي الوعي بحقوق الإنسان لدى شعوب القارة الأمريكية.

ب- أن تتقدم من حكومات الدول الأعضاء بتوصيات، كلما رأت ذلك مناسباً، لاتخاذ إجراءات تدريجية لمصلحة حقوق الإنسان ضمن إطار القوانين الداخلية والمبادئ الدستورية لتلك الدول، ولاتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التقيد بتلك الحقوق.

ج- أن تعد الدراسات والتقارير التي تراها مناسبة لأداء مهمتها.

د- أن تطلب إلى حكومات الدول الأعضاء تزويدها بمعلومات عن الإجراءات التي اتخذها في مسائل حقوق الإنسان.

هـ- أن تجيب، من خلال الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية، على الاستيضاحات التي تتقدم بها الدول الأعضاء حول مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، وأن تزود تلك الدول – في حدود إمكاناتها – بالخدمات الاستشارية التي تطلبها.

و- أن تتخذ العمل المناسب في شأن العرائض وسواها من التبليغات بحسب صلاحياتها، وفقاً لأحكام المواد من 41 إلى 51 من الاتفاقية الحالية.

ز- أن ترفع تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

مادة 42

تحيل الدول الأطراف إلى اللجنة نسخة عن كل التقارير والدراسات التي ترفعها سنوياً إلى اللجان التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي للتربية والعلوم والثقافة، كل في مجال اختصاصه، لكي تتمكن اللجنة من السهر على تعزيز الحقوق المتضمنة في المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلمية والثقافية المبينة في ميثاق منظمة الدول الأمريكية المعدل ببروتوكول بونيس إيرس.

مادة 43

تتعهد الدول الأطراف أن تزود اللجنة بالمعلومات التي قد تطلبها منها حول كيفية ضمان قوانينها المحلية التطبيق الفعال لأي نص من نصوص هذه الاتفاقية.

القسم الثالث

الاختصاص

مادة 44

يحق لأي شخص أو جماعة أو أية هيئة غير حكومية معترف بها قانوناً في دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في المنظمة، أن ترفع إلى اللجنة عرائض تتضمن شجباً أو شكاوى ضد أي خرق لهذه الاتفاقية من قبل دولة طرف.

مادة 45

1- يمكن لأية دولة طرف، عندما تودع وثيقة تصديقها أو انضمامها إلى هذه الاتفاقية، أو في أي وقت لاحق أن تعلن أنها تعترف باختصاص اللجنة في أن تتلقى وتتقصي التبليغات التي تدعي فيها دولة طرف أن دولة أخرى قد ارتكبت انتهاكات لأحد حقوق الإنسان المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

2- إن التبليغات المقدمة عملاً بهذه المادة لا تقبل ولا تدرس إلا إذا قدمتها دولة طرف كانت قد أعلنت أنها تعترف باختصاص اللجنة المذكور أعلاه. ولا تقبل اللجنة أي تبليغ ضد أية دولة طرف لم تصدر ذلك الإعلان.

3- يمكن أن يجعل الإعلان الخاص بالاعتراف باختصاص اللجنة ساري المفعول لمدة غير محددة من الزمن أو لمدة محددة أو في حالة محددة.

4- تودع الإعلانات لدى الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي تحيل نسخاً عنها إلى الدول الأعضاء في المنظمة.

مادة 46

يخضع قبول اللجنة لعريضة أو تبليغ وفقاً للمادتين 44 و 45 للشروط التالية:

أ- أن تكون طرق المراجعة التي يوفرها القانون المحلي قد اتبعت واستنفدت طبقاً لمبادئ القانون الدولي المعترف بها اعترافاً عاماً.

ب- أن تكون العريضة قد قدمت خلال ستة أشهر من تاريخ إبلاغ القرار النهائي إلى الفريق الذي يدعي أن حقوقه قد انتهكت.

ج- ألا يكون موضوع العريضة أو التبليغ عالقاً أمام هيئة إجرائية دولية أخرى للبت فيه.

د- أن تحتوي العريضة المقدمة استناداً إلى المادة 44 على اسم وجنسية ومهنة ومحل إقامة وتوقيع الشخص أو الأشخاص أو الممثل القانوني الذي قدم العريضة.

2- لا تطبق أحكام الفقرتين 1 (أ) و 1 (ب) من هذه المادة في الحالات التالية:

أ- إذا كان القانون الداخلي للدولة المعنية لا يوفر الطرق والإجراءات القانونية السليمة لحماية الحق أو الحقوق المدعى انتهاكهما.

ب- إذا حرم الفريق الذي يدعي أن حقه قد انتهك من استعمال طرق المراجعة المحلية أو منع من استنفادها.

ج- إذا حصل تأخير لا مبرر له في إصدار حكم نهائي بنتيجة استعمال طرق المراجعة السالفة الذكر.

مادة 47

ترفض اللجنة أية عريضة أو تبليغ مقدم استناداً إلى المادتين 44 و45 في الحالات التالية:

أ- إذا كان أي من الشروط المذكورة في المادة غير مستوف.

ب- إذا لم تذكر العريضة أو التبليغ وقائع يمكن أن تشكل انتهاكاً للحقوق التي تضمنها هذه الاتفاقية.

ج- إذا كانت بيانات مقدم العريضة أو الدولة صاحبة العريضة تدل على أن العريضة أو التبليغ هو بكل وضوح بلا أساس من الصحة أو باطل.

د- إذا كانت العريضة أو التبليغ هو جوهرياً نفس العريضة أو التبليغ الذي سبق أن درسته اللجنة أو منظمة دولية أخرى.

القسم الرابع

الإجراءات

مادة 48

1- عندما تتلقى اللجنة عريضة أو تبليغاً يدعي أن ثمة انتهاكا لأي من الحقوق التي تصونها هذه الاتفاقية، فإنها تتبع الإجراءات التالية:

أ- إذا اعتبرت اللجنة العريضة أو التبليغ مقبولاً، فإنها تطلب معلومات من حكومة الدولة التي ذكر أنها السلطة المسئولة عن الانتهاكات المشكو منها، وتزود تلك الحكومة بنسخة عن الأقسام المهمة من العريضة أو التبليغ. وتقدم تلك المعلومات المطلوبة خلال مدة معقولة من الزمن تحددها اللجنة على ضوء ظروف كل قضية.

ب- بعد تلقي المعلومات، أو بعد انقضاء المهلة المحددة دون تلقي المعلومات، تتحقق اللجنة مما إذا كان أساس العريضة أو التبليغ لا يزال قائماً. فإذا وجدت أن الأساس لم يعد قائماً، تأمر اللجنة عندئذ بإقفال القضية.

ج- يمكن للجنة أن تعلن أن العريضة أو التبليغ هو مرفوض أو باطل على أساس معلومات أو أدلة تلقتها فيما بعد.

د- إذا لم تكن القضية قد أقفلت بعد، تتقصي اللجنة بمعرفة الفرقاء – القضية المبينة في العريضة أو التبليغ لتتحقق من صحة الواقعة، ويمكن للجنة أن تجري تحقيقاً، إذا رأت ذلك ضرورياً ومستصوباً ومن أجل إجراء التحقيق تطلب اللجنة كل التسهيلات الضرورية فتوفرها لها الدولة المعنية.

هـ- يمكن للجنة أن تطلب إلى الدولة المعنية أن تزودها بأية معلومات ذات صلة بالموضوع ويمكنها – إذا طلب إليها ذلك، أن تستمع إلى أقوال يدلي بها الفرقاء المعنيون أو أن تتلقى بيانات خطية منهم.

و- تضع اللجنة نفسها تحت تصرف الفرقاء المعنيين بهدف التوصل إلى تسوية ودية للقضية على أساس احترام حقوق الإنسان المعترف بها في هذه الاتفاقية.

2- ولكن، في الحالات الخطيرة والملحة، يكفي تقديم أو تبليغ مستوف لكل شروط القبول الشكلية لكي تجري اللجنة تحقيقاً بموافقة مسبقة من الدولة التي ادعى حصول انتهاك على أراضيها وإلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية ثم ترسل نسخة عنه.

مادة 49

إذا تم التوصل إلى تسوية ودية وفقاً للفقرة 1 (و) من المادة 48 تعد اللجنة تقريراً وتحيل نسخاً عنه إلى مقدم العريضة إلى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية لنشره. ويحتوي التقرير على بيان مقتضب للوقائع والحل الذي تم التوصل إليه. ويزود أي فريق في القضية بأكبر قدر ممكن من المعلومات إذا طلب ذلك.

مادة 50

1- إذا لم يتم التوصل إلى تسوية، تعد اللجنة، ضمن المهلة المحددة في نظامها الأساسي، تقريراً تبين فيه الواقعة وتعرض استنتاجاتها. وإذا كان التقرير، كلياً أو جزئياً، لا يمثل إجماع أعضاء اللجنة، يمكن لأي عضو أن يضم إلى التقرير رأياً منفصلاً. وتضاف أيضاً إلى التقرير أقوال الفرقاء وبياناتهم الخطية طبقاً للفقرة 1 (هـ) من المادة 48.

2- يرسل التقرير إلى الدولة المعنية، ولكن لا يحق لها نشره.

3- عند إرسال التقرير، يمكن للجنة أن تقدم الاقتراحات والتوصيات التي تراها مناسبة.

مادة 51

1- إذا لم تسو القضية أو لم ترفعها اللجنة أو الدولة المعنية إلى المحكمة أو لم يقبل اختصاص هذه الأخيرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إرسال تقرير اللجنة إلى الدولة المعنية يمكن للجنة عندئذ وبالأغلبية المطلقة لأصوات أعضائها أن تدلي برأيها واستنتاجاتها بشأن المسألة المطروحة عليها للنظر فيها.

2- تقدم اللجنة، كلما كان ذلك ملائماً، اقتراحات ذات صلة بالموضوع، وتحدد مهلة ينبغي على الدولة أن تتخذ خلالها الإجراءات المفروض عليها اتخاذها لمعالجة الوضع الذي تم النظر فيه وتقصيه.

3- بعد انقضاء تلك المهلة المحددة، تقرر اللجنة بالأغلبية المطلقة لأصوات أعضائها ما إذا كانت الدولة قد اتخذت الإجراءات الملائمة وما إذا كان يجب أن تنشر تقريرها.

الفصل الثامن

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان

القسم الأول

تكوينها

مادة 52

1- تتكون المحكمة من سبعة قضاة، من مواطني الدول الأعضاء في المنظمة، ينتخبون بصفتهم الفردية من بين فقهاء يتمتعون بأعلى الصفات الخلقية ومشهود لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الإنسان، ويملكون المواصفات المطلوبة لممارسة أعلى الوظائف القضائية بحسب قانون دولة جنسيتهم أو الدولة التي ترشحهم.

2- لا يجوز أن يكون أي قاضيين مواطنين من الدولة ذاتها.

مادة 53

1- ينتخب قضاة المحكمة بالاقتراع السري بالأغلبية المطلقة لأصوات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، في الجمعية العامة للمنظمة، من جدول بالمرشحين تقترحه تلك الدول.

2- لكل دولة طرف أن تقترح ثلاثة مرشحين كحد أقصى، من مواطني الدولة المقترحة أو أية دولة أخرى عضو في منظمة الدول الأمريكية. وعندما تقترح لائحة من ثلاثة مرشحين، فإن أحد هؤلاء على الأقل يجب أن يكون مواطناً من دولة غير تلك التي اقترحت اللائحة.

مادة 54

1- ينتخب قضاة المحكمة لمدة ست سنوات، ويمكن إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط. غير أن ولاية ثلاثة من القضاة المختارين في الانتخاب الأول تنتهي بانقضاء ثلاث سنوات, وتحدد أسماء أولئك القضاة الثلاثة بالقرعة في الجمعية العامة فور الانتهاء من ذلك الانتخاب.

2- إن القاضي الذي ينتخب للحلول محل قاض لم تنته ولايته، يكمل ولاية هذا الأخير.

-3يستمر القضاة في مناصبهم حتى انتهاء ولايتهم. ولكنهم يستمرون في مهماتهم بالنسبة إلى القضايا التي كانوا قد باشروا النظر فيها ولا تزال عالقة. وفي هذا الخصوص لا يجوز استبدالهم بالقضاة المنتخبين حديثاً.

مادة 55

-1إذا كان أحد القضاة مواطناً من أي من الدول الفرقاء في قضية مرفوعة إلى المحكمة، فإنه يحتفظ بحقه في النظر في تلك القضية.

-2إذا كان أحد القضاة المكلفين النظر في قضية ما مواطناً من إحدى الدول الفرقاء في القضية، يمكن لأية دولة أخرى فريق في القضية أن تعين شخصاً تختاره بنفسها لينضم إلى المحكمة بصفة قاض خاص.

-3إذا لم يكن بين القضاة المكلفين النظر في قضية ما مواطن من أي من الدول الفرقاء في القضية، يمكن لكل من تلك الدول أن تعين قاضياً خاصاً.

-4على القاضي الخاص أن يملك المواصفات المذكورة في المادة 52.

-5إذا كان لعدة دول أطراف في هذه الاتفاقية مصلحة واحدة في قضية ما، فإن هذه الدول تعتبر عندئذ فريقاً واحداً فيما يخص الأحكام الآنفة الذكر. وعند الشك يكون القرار للمحكمة.

مادة 56

يتألف النصاب من أجل القيام بأعمال المحكمة من خمسة قضاة.

مادة 57

تمثل اللجنة أمام المحكمة في كل القضايا.

مادة 58

-1يكون مقر المحكمة في المكان الذي تحدده الدول الأطراف في هذه الاتفاقية في الجمعية العامة للمنظمة. غير أنه يمكن للمحكمة أن تلتئم في أراضي أية دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية عندما ترى أغلبية المحكمة ذلك مرغوباً فيه وبموافقة مسبقة من الدول المعنية. ويمكن للدول الأطراف في الاتفاقية أن تغير مقر المحكمة في الجمعية العامة بأغلبية الثلثين.

-2تعين المحكمة أميناً لها.

-3يكون مكتب الأمين حيث يكون مقر المحكمة. ويحضر الأمين الاجتماعات التي قد تعقدها المحكمة خارج مقرها.

مادة 59

تنشئ المحكمة أمانتها العامة التي تعمل تحت إدارة أمين المحكمة وفقاً للمعايير الإدارية للأمانة العامة للمنظمة في كل المسائل التي لا تتعارض مع استقلال المحكمة. ويعين الأمين العام للمنظمة موظفي أمانة المحكمة بالتشاور مع أمين المحكمة.

مادة 60

تصوغ المحكمة نظامها الأساسي وتعرضه على الجمعية العامة للموافقة عليه. وتضع المحكمة أيضاً لائحتها الداخلية الخاصة بها.

القسم الثانى

الاختصاص والوظائف

مادة 61

-1للدول الأطراف واللجنة فقط الحق في رفع قضية أمام المحكمة.

-2من الضروري لكي تنظر المحكمة في قضية ما أن تكون الإجراءات المبينة في المواد من 48 إلى 50 قد استنفدت.

مادة 62

-1يمكن لأية دولة طرف، عندما تودع وثيقة تصديقها أو انضمامها إلى هذه الاتفاقية، أو في أي وقت لاحق، أن تعلن أنها تعترف باختصاص المحكمة الملزم، في ذات نفسه، دونما حاجة إلى اتفاق خاص، في كل المسائل المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها.

-2يمكن إصدار ذلك الإعلان دون قيد أو شرط، أو بشرط المقابلة بالمثل، أو لمدة محددة، أو لقضايا محددة. ويقدم الإعلان إلى الأمين العام للمنظمة الذي يحيل نسخاً عنه إلى سائر الدول الأعضاء في المنظمة وإلى أمين المحكمة.

-3يشمل اختصاص المحكمة كل القضايا المتعلقة بتفسير وتطبيق أحكام هذه الاتفاقية المرفوعة إليها، بشرط أن تعترف الدول الفرقاء في القضية – أو تكون قد سبق لها أن اعترفت – بهذا الاختصاص، سواء بواسطة إعلان خاص طبقاً للفقرات السابقة أو عن طريق اتفاق خاص.

مادة 63

-1إذا وجدت المحكمة أن ثمة انتهاكاً لحق أو حرية تصونها هذه الاتفاقية، تحكم المحكمة أنه يجب أن تضمن للفريق المتضرر التمتع بحقه أو حريته المنتهكة. وتحكم أيضاً، إذا كان ذلك مناسباً، أنه يجب إصلاح الإجراء أو الوضع الذي شكل انتهاكاً لذلك الحق أو تلك الحرية وأن تعويضاً عادلاً يجب أن يدفع للفريق المتضرر.

2-في الحالات ذات الخطورة والإلحاح الشديدين، وحين يكون ضرورياً تجنب إصابة الأشخاص بضرر لا يمكن إصلاحه، تتخذ المحكمة التدابير المؤقتة التي تراها ملائمة في القضايا التي هي قيد النظر. أما فيما يخص القضايا التي لم ترفع إلى المحكمة بعد، فيمكن للمحكمة أن تعمل بناء على طلب اللجنة.

مادة 64

يمكن للدول الأعضاء في المنظمة استشارة المحكمة بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو أية معاهدات أخرى تتعلق بحماية حقوق الإنسان في الدول الأمريكية. ويمكن أيضاً للهيئات المنصوص عليها في الفصل العاشر من ميثاق منظمة الدول الأمريكية المعدل ببروتوكول بوينس إيرس، ضمن نطاق اختصاصها، أن تطلب استشارة المحكمة.
يمكن للمحكمة، بناء على طلب دولة عضو في المنظمة أن تزود تلك الدولة بآراء حول مدى انسجام أي من قوانينها الداخلية مع الوثائق الدولية سالفة الذكر.

مادة 65

ترفع المحكمة إلى كل دورة عادية للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية تقريراً عن أعمالها خلال العام المنصرم لتنظر فيه الجمعية العامة. ويتحدد بصورة خاصة القضايا التي لم تلتزم فيها دولة ما بحكم المحكمة، وتقدم أية توصيات مناسبة.

القسم الثالث

الإجراءات

مادة 66

1-تبين الأسباب في كل حكم تصدره المحكمة.
2-إذا كان الحكم لا يمثل كلياً أو جزئياً إجماع آراء القضاة، يحق لكل قاض أن يرفق رأيه المخالف أو المنفصل بالحكم.

مادة 67

إن حكم المحكمة هو نهائي وغير قابل للاستئناف. وفي حال الخلاف على معنى الحكم أو نطاقه، تفسره المحكمة بناء على طلب أي من الفرقاء، شريطة أن يقدم الطلب خلال تسعين يوماً من تاريخ إبلاغ الحكم.

مادة 68

1-تتعهد الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تمتثل لحكم المحكمة في أية قضية تكون فيها تلك الدول فريقاً.
2-يمكن تنفيذ ذلك الجزء من الحكم الذي ينص على دفع تعويضات أو عطل وضرر في البلد المعني وفقا لقواعد الإجراءات الداخلية التي ترعى تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة.

مادة 69

يبلغ فرقاء القضية بالحكم الصادر عن المحكمة وترسل نسخ عنه إلى الدول الأطراف في هذه الاتفاقية.

الفصل التاسع

أحكام مشتركة

مادة 70

يتمتع قضاة المحكمة وأعضاء اللجنة، منذ لحظة انتخابهم وطوال مدة ولايتهم، بالحصانات الممنوحة للممثلين الدبلوماسيين حسب القانون الدولي. وفوق ذلك، فهم يتمتعون خلال ممارستهم وظائفهم الرسمية بالإمتيازات الضرورية لأداء واجباتهم.
لا يجوز في أي وقت من الأوقات تحميل قضاة المحكمة أو أعضاء اللجنة مسئولية القرارات أو الآراء التي تصدر خلال ممارستهم وظائفهم.

مادة 71

لا يتفق قاضي المحكمة أو عضو اللجنة مع أي نشاط آخر قد يؤثر في استقلالية أو تجرد القاضي أو العضو، وفقاً للتحديد الوارد في النظام الأساسي لكل من المحكمة أو اللجنة.

مادة 72

يتقاضى قضاة المحكمة وأعضاء اللجنة رواتب وبدلات سفر بالشكل والشروط المبينة في النظام الأساسي لكل من المحكمة واللجنة، مع أخذ أهمية واستقلالية مناصبهم بعين الاعتبار. تحدد تلك الرواتب والبدلات في ميزانية منظمة الدول الأمريكية التي تشتمل أيضاً على نفقات المحكمة وأمانتها. ولهذه الغاية تعد المحكمة ميزانيتها وترفعها إلى الجمعية العامة بواسطة الأمانة العامة للمنظمة. ولا يحق لهذه الأخيرة إدخال أية تعديلات على تلك الميزانية.

مادة 73

يمكن للجمعية العامة، فقط بناء على طلب من اللجنة أو المحكمة، حسبما يكون الحال، أن تقرر عقوبات بحق أعضاء اللجنة أو قضاة المحكمة حينما يكون ثمة أساس يبرر مثل ذلك التدبير، كما هو مبين في النظام الأساسي لكل من اللجنة والمحكمة. ويحتاج مثل هذا القرار إلى أغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء في المنظمة بالنسبة إلى أعضاء اللجنة، وإلى أغلبية ثلثي أصوات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بالنسبة إلى قضاة المحكمة.

القسم الثالث
أحكام عامة وانتقالية
الفصل العاشر
التوقيع والتصديق والتحفظات والبروتوكولات والإنهاء
مادة 74
1- هذه الاتفاقية متاحة للتوقيع والتصديق أو الانضمام من قبل أية دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية.
2- يتم التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها عن طريق إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام لدى الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية. ويبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى أية دولة تصدق عليها أو تنضم إليها بعد ذلك، بتاريخ إيداعها وثيقة تصديقها أو انضمامها.
يخطر الأمين العام كل الدول الأعضاء في المنظمة ببدء نفاذ الاتفاقية.
مادة 75
تخضع هذه الاتفاقية فقط للتحفظات التي تنسجم مع أحكام اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات الموقعة في 23 أيار/مايو 1969.
مادة 76
1- يمكن لأية دولة طرف مباشرة، وللجنة أو المحكمة بواسطة الأمين العام، رفع اقتراحات لتعديل هذه الاتفاقية إلى الجمعية العامة لتتخذ بشأنها القرار الذي تراه مناسباً.
2- يبدأ نفاذ التعديلات بالنسبة إلى الدول التي صدقت على هذه التعديلات، بتاريخ إيداع ثلثي الدول الأطراف في هذه الاتفاقية لوثائق تصديقها على التوالي. أما إلى سائر الدول الأطراف، فيبدأ نفاذ التعديلات بتواريخ إيداع وثائق تصديقها على التوالي.
مادة 77
1- طبقاً للمادة 31، يمكن لأية دولة طرف وللجنة أن تقترحا إلحاق بروتوكولات بهذه الاتفاقية تدرسها الدول الأطراف في الجمعية العامة بهدف تضمين نظام حمايتها حقوقاً وحريات أخرى تدريجياً.
2- يحدد كل بروتوكول طريقة نفاذه، ولا يطبق إلا فيما بين الدول الأطراف فيه.
مادة 78
1- للدول الأطراف أن تعلن إنهاء ارتباطها بهذه الاتفاقية عند انقضاء فترة خمس سنوات تبدأ من تاريخ نفاذها، وبواسطة إخطار يقدم مسبقاً قبل سنة من انتهاء تلك الفترة يوجه إلى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية الذي يبلغ سائر الدول الأطراف بمضمونه.
2- لا يحل إعلان إنهاء الارتباط الدولة الطرف التي أصدرته من الالتزامات التي تتضمنها هذه الاتفاقية فيما يتعلق بأي عمل قد يشكل خرقاً لتلك الالتزامات قامت به تلك الدولة قبل تاريخ العمل بإعلان إنهاء الارتباط.
الفصل الحادي عشر
أحكام انتقالية
القسم الأول
اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان
مادة 79
عند نفاذ هذه الاتفاقية، يطلب الأمين العام خطياً من كل دولة عضو في المنظمة أن تقدم، خلال تسعين يوماً، أسماء مرشحيها لعضوية اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان. ويعد الأمين العام قائمة بأسماء المرشحين المقترحين مرتبة ترتيباً أبجدياً، ويحيل نسخاً عنها إلى الدول الأعضاء في المنظمة قبل ثلاثين يوماً على الأقل من موعد الدورة المقبلة للجمعية العامة.
مادة 80
ينتخب أعضاء اللجنة بالاقتراع السري في الجمعية العامة من قائمة المرشحين المذكورة في المادة 79. ويعلن فوز المرشحين الذين ينالون أكبر عدد من الأصوات والأغلبية المطلقة من أصوات ممثلي الدول الأعضاء. وفي حالة الاضطرار إلى إجراء عدة عمليات اقتراع لانتخاب جميع أعضاء اللجنة، يستبعد تباعاً المرشحون الذين ينالون أقل عدد من الأصوات، بالطريقة التي تحددها الجمعية العامة.
القسم الثانى
المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان
مادة 81

عند بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يطلب الأمين العام خطياً من كل دولة طرف أن تقدم، خلال تسعين يوماً، أسماء مرشحيها لعضوية المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان. ويعد الأمين العام قائمة بأسماء المرشحين المقترحين مرتبة ترتيباً أبجدياً، ويحيل نسخاً عنها إلى الدول الأطراف قبل ثلاثين يوماً على الأقل من موعد الدورة المقبلة للجمعية العامة.

مادة 82

تنتخب الدول الأطراف في هذه الاتفاقية قضاة المحكمة من ضمن قائمة المرشحين المذكورة في المادة 81 بالاقتراع السري في الجمعية العامة. ويعلن فوز المرشحين الذين ينالون أكبر عدد من الأصوات والأغلبية المطلقة من أصوات ممثلي الدول الأطراف. وفي حال الاضطرار إلى إجراء عدة عمليات اقتراح لانتخاب جميع قضاة المحكمة، يستبعد تباعاً. المرشحون الذين ينالون أقل عدد من الأصوات، بالطريقة التي تحددها الدول الأطراف.

بيانات وتحفظات

بيان تشيلي:

يوقع وفد التشيلي هذه الاتفاقية شرط أن تحظى فيما بعد بالمصادقة والإبرام البرلمانيين وفقاً للقواعد الدستورية بها في تشيلي.

تصريح السلفادور:

يتشرف وفد السلفادور بأن يوقع الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان دون أية تحفظات في الوقت الحاضر. غير أنه يود أن يسجل أنه حضر هذا المؤتمر المميز على أمل أن ينبثق عنه لجنة أمريكية ومحكمة أمريكية تتمتعان باختصاصات وسلطات كافية تمكنهما من تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال في القارة الأمريكية. ونحن نعتبر أن هذا لم يتحقق تماماً نظراً إلى عدم إقرار الاختصاص الإلزامي لهاتين الهيئتين. بل، والأخطر من ذلك، إن هذا الاختصاص ترك مفتوحاً أمام الدول المقبولة في قضايا محددة.

تحفظ أوروغواي:

تنص المادة 80 الفقرة 2 من دستور أوروغواي على أنه تعلق جنسية من يتهم طبقاً للقانون في محاكمة جزائية قد تؤدي إلى الحكم عليه بالسجن. ولما كان تقييد ممارسة الحقوق المعترف بها في المادة 23 من هذه الاتفاقية لم يلحظ بين الظروف التي تنص عليها في هذا الخصوص الفقرة 2 من المادة 23، فإن وفد الأوروغواى يعبر عن تحفظه بالنسبة إلى هذه المسألة.

إن المندوبين المطلقي الصلاحية الموقعين أدناه، الذين وجدت سلطاتهم الكاملة صحيحة على أتم وجه، يشهدون على صحة ما ورد في هذه الاتفاقية، ويوقعون عليها، وهي سوف تدعى "ميثاق سان خوسيه، كوستاريكا" (مدينة سان خوسيه، كوستاريكا، في الثاني والعشرين من تشرين الثانى/نوفمبر سنة ألف وتسعمائة وتسعة وستين.)

الملحق رقم (٤)

النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان 1980

الفصل الأول: أحكام عامة

مادة 1

البنية والتنظيم القانوني

المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان هي هيئة قضائية مستقلة غرضها تطبيق وتفسير الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وتمارس المحكمة وظائفها وفقاً لأحكام الاتفاقية المذكورة أعلاه وهذا النظام الأساسي.

مادة 2

الاختصاص

تباشر المحكمة الاختصاص الاستشاري والقضائي:
-1يحكم اختصاصها القضائي أحكام المواد (61)، (62)، (63) من الاتفاقية، و
-2يحكم اختصاصها الاستشاري أحكام المادة (64) من الاتفاقية.

مادة 3
المقر

-1يكون مقر المحكمة في سان جوزيه، كوستاريكا، ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تجتمع في أي دولة عضو بمنظمة الدول الأمريكية(OSA) ، عندما ترى أغلبية أعضاء المحكمة ذلك مرغوباً فيه وبموافقة مسبقة من الدولة المعنية.
-2يجوز تغيير مقر المحكمة بتصويت أغلبية ثلثي الدول أطراف الاتفاقية، وذلك في الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.

الفصل الثاني: تشكيل المحكمة

مادة 4
البنية

-1تتكون المحكمة من سبعة قضاة – من مواطني الدول أعضاء منظمة الدول الأمريكية – يتم انتخابهم بشكل فردي من بين القضاة ذوي المكانة الأخلاقية العالية وذوي الاختصاص المعترف به في مجال حقوق الإنسان والذين لهم المؤهلات المطلوبة لمباشرة أعلى المهام القضائية بموجب قانون الدولة التي هم مواطنون لها أو الدولة التي تقدمهم كمرشحين.
-2لا يجوز أن يكون اثنان من القضاة من مواطني نفس الدولة.

مادة 5
المدة القضائية

-1يتم انتخاب قضاة المحكمة لمدة ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط، والقاضي المنتخب ليحل محل قاض لم تنقض مدة انتخابه يستكمل تلك المدة.
-2تبدأ مدة وظيفة القضاة اعتباراً من الأول من يناير من السنة التي تلي انتخابهم وحتى 31 من ديسمبر من السنة التي تنقضي فيها مدتهم.
-3يعمل القضاة حتى نهاية مدتهم، ومع ذلك يستمرون في نظر القضايا التي بدأوا في نظرها والتي ما زالت قيد البحث، ولا يحل محلهم القضاة المنتخبون الجدد في معالجة تلك القضايا.

مادة 6
انتخاب القضاة – استمرارهم

-1يتم انتخاب القضاة – بقدر الإمكان – أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية مباشرة وقبل انتهاء مدة القضاة السابقين.
-2يتم شغل الوظائف التي تشغر بسبب الوفاة أو العجز الدائم أو الاستقالة أو فصل القضاة – بقدر الإمكان – أثناء انعقاد الدورة التالية لمنظمة الدول الأمريكية، ومع ذلك لا يكون من اللازم إجراء الانتخاب لوظيفة شغرت أثناء الستة شهور قبل انتهاء المدة
-3إذا لزم الأمر للحفاظ على النصاب القانوني للمحكمة – تعين الدول أطراف الاتفاقية – في اجتماع المجلس الدائم وبناء على طلب رئيس المحكمة – قاضياً أو أكثر من القضاة المؤقتين الذين يعملون حتى يحل محلهم القضاة المنتخبون.

مادة 7
المرشحون

-1يتم انتخاب القضاة من قبل الدول أطراف الاتفاقية – أثناء الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية – من بين قائمة الذين ترشحهم من تلك الدول.
-2يجوز لكل دولة طرف أن ترشح حتى ثلاثة مرشحين – من بين مواطني الدولة التي ترشحهم أو من أي دولة عضو آخر في منظمة الدول الأمريكية.
-3عند تقديم قائمة من ثلاثة مرشحين – يكون واحد منهم على الأقل مواطناً لدولة أخرى بخلاف الدولة المرشحة.

مادة 8
الانتخاب – الإجراءات المبدئية

-1قبل ستة أشهر من انتهاء المدة التي تم انتخاب قضاة المحكمة لها – يوجه الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية طلباً خطياً إلى كل دولة طرف في الاتفاقية لتقدم مرشحيها خلال التسعين يوماً التالية.
-2يعد الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية قائمة بالمرشحين مرتبة أبجدياً، ويقوم بإرسالها إلى الدول الأطراف – إن كان ممكناً – في خلال ثلاثين يوماً على الأقل قبل دورة الانعقاد التالية للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية.
-3في حالة خلو وظائف بالمحكمة، وكذلك في حالة الوفاة أو العجز الدائم لأحد المرشحين، تخفض الفترات المذكورة أعلاه التي يراها الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية مناسبة.

مادة 9
التصويت

1- يتم انتخاب القضاة بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة للدول أطراف الاتفاقية من بين المرشحين المشار إليهم في المادة (7) من هذا النظام الأساسي.
2- يتم إعلان انتخاب المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات والأغلبية المطلقة، وإذا كان لازماً إجراء عدة اقتراعات يتم استبعاد المرشحين الذين حصلوا على أقل عدد من الأصوات على التوالي بالطريقة التي تحددها الدول الأطراف.

مادة 10
القضاة لأغراض خاصة

1- إذا كان القاضي مواطناً لأي دولة طرف في قضية مقدمة إلى المحكمة فإنه يحتفظ بحقه في نظر تلك القضية.
2- إذا كان القاضي الذي استدعى لنظر قضية ما مواطناً لدولة طرف في القضية فيجوز لأي دولة أخرى طرف في القضية أن تعين شخصاً ليعمل في المحكمة كقاض خاص.
3- إذا لم يكن من بين القضاة الذين تم استدعاؤهم لنظر قضية ما مواطن للدول أطراف القضية، يجوز لأي من هذه الدول أن تعين قاضياً خاصاً، وإذا كان لعدة دول نفس الاهتمام بالقضية يتم اعتبارها طرفاً واحداً من أجل أغراض الأحكام المذكورة أعلاه، وفي حالة الشك تفصل المحكمة في الأمر.
4- يعتبر تخلياً عن حقها في تعيين قاض خاص إذا عجزت عن ذلك التعيين في خلال الثلاثين يوماً التي تلي الطلب الخطي لرئيس المحكمة.
5- تطبق أحكام المواد (4)، (11)، (15)، (16)، (18)، (19)، (20) من هذا النظام الأساسي على القضاة لأغراض خاصة.

مادة 11
اليمين

1- عند تولي المنصب – يؤدي كل قاض اليمين أو يقدم إقراراً قانونياً كما يلي:
"أقسم" أو "أقر قانوناً" "أن أؤدي مهامي كقاض بشرف واستقلالية ونزاهة وأن أحافظ على سرية كافة المداولات."
2- يدير رئيس المحكمة أداء اليمين، وفي حضور القضاة الآخرين – إن كان ذلك ممكناً.

الفصل الثالث: تشكيل المحكمة

مادة 12
الرئاسة

1- تنتخب المحكمة من بين أعضائها رئيساً ونائباً للرئيس اللذين يعملان لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهم لمرة واحدة.
2- يدير الرئيس أعمال المحكمة، ويمثلها، وينظم ترتيب المسائل التي تعرض على المحكمة، ويرأس جلساتها.
3- يحل نائب الرئيس محل الرئيس في غيابه بشكل مؤقت أو إذا أصبح منصب الرئيس خالياً، وفي الحالة الثانية تنتخب المحكمة نائباً جديداً للرئيس للعمل لمدة نائب الرئيس السابق.
4- عند غياب الرئيس ونائب الرئيس – يؤدي القضاة الآخرون مهامهم تبعاً لترتيب الأسبقية المذكورة في المادة (13) من هذا النظام الأساسي.

مادة 13
الأقدمية

1- يجئ القضاة المنتخبون بعد الرئيس ونائب الرئيس في الأقدمية وفقاً لأقدميتهم في مناصبهم.
2- يتم ترتيب القضاة الذين لهم نفس الأقدمية وفقاً للسن.
3- يتم ترتيب القضاة لأغراض خاصة والقضاة المؤقتين وفقاً للسن، ومع إذا كان القاضي الخاص أو المؤقت قد عمل في السابق كقاض منتخب فإنه يتقدم على أي قاض خاص أو قاض مؤقت آخر.

مادة 14
الأمانة

1- تعمل أمانة المحكمة تحت السلطة المباشرة للسكرتير وفقاً للمعايير الإدارية للأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية وذلك في كافة المسائل التي لا تتعارض مع استقلالية المحكمة.
2- يتم تعين السكرتير من قبل المحكمة، على أن يكون موظفاً لكل الوقت ومحل ثقة من المحكمة، ويكون مكتبه في مقر المحكمة، وعليه أن يحضر أي اجتماعات تعقدها المحكمة خارج مقرها.
3- يكون هناك سكرتير مساعد يقوم بمعاونة السكرتير في مهامه، ويحل محله في غيابه المؤقت.
4- يتم تعيين هيئة موظفي الأمانة بمعرفة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بالتشاور مع سكرتير المحكمة.

الفصل الرابع: الحقوق والواجبات والمسئوليات

مادة 15

المزايا والحصانات

1- يتمتع قضاة المحكمة – منذ انتخابهم وخلال مدة شغل مناصبهم – بالحصانات التي تشمل الممثلين الدبلوماسيين بموجب القانون الدولي، وأثناء مباشرة وظائفهم – يتمتعون – بالإضافة إلى ذلك – بالامتيازات الدبلوماسية اللازمة لأداء واجباتهم.

2- يعتبر قضاة المحكمة مسئولين – في أي وقت – عن أي قرارات أو آراء صدرت أثناء مباشرة مهامهم.

3- تتمتع المحكمة وموظفوها بالإمتيازات والحصانات التي تنص عليها اتفاقية الإمتيازات والحصانات الخاصة بمنظمة الدول الأمريكية الصادرة في 15 مايو 1949 – مع ما يلزم من تعديل – أخذاً في الاعتبار أهمية واستقلالية المحكمة.

4- تطبق أحكام الفقرات (1)، (2)، (3) من هذه المادة على الدول أطراف الاتفاقية، وتطبق كذلك على الدول الأخرى أعضاء منظمة الدول الأمريكية بقدر ما تقبلها إما بصفة عامة أو في قضايا معينة.

5- يجوز تنظيم أو تعديل نظام الإمتيازات والحصانات التي يتمتع به قضاة المحكمة وموظفوها عن طريق اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بين المحكمة ومنظمة الدول الأمريكية والدول الأعضاء بها.

مادة 16

الخدمة

1- يظل القضاة تحت تصرف المحكمة وينتقلون إلى مقرها أو إلى المكان حيث تعقد المحكمة جلساتها غالباً بالقدر اللازم كما هو وارد في اللائحة.

2- يؤدي الرئيس خدماته بشكل دائم.

مادة 17

المخصصات

1- تتحدد مخصصات الرئيس وقضاة المحكمة وفقاً للواجبات والمهام التي تفرضها عليهم المادتان (16)، (18) أخذاً في الاعتبار أهمية واستقلالية وظائفهم.

2- يتلقى القضاة لأغراض خاصة المخصصات التي تحددها اللائحة في حدود ميزانية المحكمة.

3- يتلقى القضاة كذلك بدلات السفر والبدلات اليومية عندما يكون ذلك مناسباً.

مادة 18

التعارض

1- يتعارض منصب القاضي بالمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان مع المناصب والأنشطة التالية:

(أ) الأعضاء أو المسئولون ذوي المناصب العليا للإدارة التنفيذية للحكومة فيما عدا أولئك الذين يشغلون مناصب لا تضعهم تحت السيطرة المباشرة للإدارة التنفيذية، والممثلون الدبلوماسيون غير رؤساء البعثات لدى منظمة الدول الأمريكية أو لدى أي من الدول أعضائها،

(ب) موظفو المنظمات الدولية،

(ج) الآخرون الذين قد يمنعون القضاة من أداء واجباتهم، أو أولئك الذين يؤثرون على استقلالهم أو حيادهم أو منزلة وهيبة المنصب.

2- في حالة الشك بالنسبة للتعارض، تفصل المحكمة في الأمر، وإذا لم يتم البت في التعارض – تطبق أحكام المادة (73) من الاتفاقية والمادة 20 (2) من هذا النظام الأساسي.

3- يجوز أن يؤدي التعارض فقط إلى فصل القاضي والحكم بالتبعات واجبة التطبيق، لكن ذلك لا يلغي القوانين والقرارات التي شارك فيها القاضي المعني.

مادة 19

عدم الأهلية

1- يجوز ألا يشارك القضاة في المسائل التي يكون لهم أو لأفراد عائلاتهم – من وجهة نظر المحكمة – مصلحة مباشرة أو التي يكونون قد شاركوا فيها مسبقاً كوكلاء أو مستشارين أو محامين أو كأعضاء لمحكمة محلية أو دولية أو لجنة استقصاء أو بأي صفة أخرى.

2- إذا فقد القاضي الأهلية لنظر قضية ما أو لسبب ما يرى عدم مشاركته فيها يقوم بإبلاغ الرئيس بعدم تأهله، وإذا لم يوافق الأخير تفصل المحكمة في الأمر.

3- إذا رأى الرئيس أن لدى القاضي سبباً ما لعدم تأهله أو لسبب آخر ذي علاقة، ويرى عدم مشاركته في مسألة ما يقوم بإبلاغه بذلك، وإذا لم يوافق القاضي المعني تفصل المحكمة في الأمر.

4- عند عدم تأهل قاض أو أكثر طبقاً لهذه المادة – يجوز للرئيس أن يطلب من الدول أطراف الاتفاقية – في اجتماع المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية – تعيين قضاة مؤقتين ليحلوا محلهم.

مادة 20
النظام التأديبي
1- عند أداء واجباتهم وفي كافة الأوقات الأخرى يجب على القضاة وموظفي المحكمة أن يحترموا أنفسهم بالطريقة التي تجب على أولئك الذين يؤدون وظيفة قضائية دولية، ويكونون مسئولين أمام المحكمة عن سلوكهم – وكذلك عن أي انتهاك أو إهمال أو إغفال يتم ارتكابه عند مباشرة وظائفهم.
2- يكون لدى الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية سلطة تأديبية على القضاة، ولكل يجوز أن تباشر تلك السلطة فقط بناء على طلب المحكمة المشكلة لهذا الغرض من القضاة الباقين، وتقوم المحكمة بإبلاغ الجمعية العامة بأسباب طلبها.
3- السلطة التأديبية على السكرتير تكون مسئولية المحكمة، وعلى باقي الموظفين تكون مسئولية السكرتير الذي يباشر تلك السلطة بموافقة الرئيس.
4- تصدر المحكمة القواعد التأديبية بموجب اللوائح الإدارية للأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية بالقدر الذي يجوز تطبيقه وفقاً للمادة (59) من الاتفاقية.

مادة 21
الاستقالة – انعدام القدرة
1- تقدم أي استقالة من أعضاء المحكمة خطياً إلى رئيس المحكمة، ولا تصبح الاستقالة سارية المفعول إلا إذا وافقت المحكمة.
2- تقرر المحكمة انعدام قدرة القاضي على أداء وظائفه.
3- يخطر رئيس المحكمة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بقبول الاستقالة أو تقرير العجز عن أداء عمل ما.

الفصل الخامس: أعمال المحكمة
مادة 22
دورات الانعقاد
1- تعقد المحكمة دورات انعقاد عادية وخاصة.
2- تعقد الدورات العادية وفقاً لما تقرره لائحة المحكمة.
3- يدعو الرئيس إلى دورات الانعقاد الخاصة أو بناء على طلب أغلبية القضاة.

مادة 23
النصاب القانوني
1- يكون النصاب القانوني لمداولات المحكمة خمسة قضاة.
2- تتخذ قرارات المحكمة بتصويت أغلبية القضاة الحاضرين.
3- في حالة تعادل الأصوات – يرجح الرئيس أحد الجانبين.

مادة 24
جلسات الاستماع – المداولات – القرارات
1- تكون جلسات الاستماع علنية، ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك في الظروف الاستثنائية.
2- تتداول المحكمة سراً، وتبقى مداولاتها سرية، ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك.
3- تصدر قرارات وأحكام وآراء المحكمة في جلسة علنية، ويقدم الأطراف إخطار خطي بذلك، وبالإضافة إلى ذلك – تنشر القرارات والأحكام والآراء وأصوات وآراء القضاة والبيانات الأخرى أو المعلومات الأساسية التي تراها المحكمة مناسبة.

مادة 25
القواعد واللوائح
1- تضع المحكمة قواعد الإجراءات الخاصة بها.
2- يجوز أن يعهد بقواعد الإجراءات إلى الرئيس أو إلى لجان المحكمة لإنجاز أجزاء معينة من الإجراءات القانونية باستثناء إصدار قواعد نهائية أو آراء استشارية، ويجوز إعادة النظر في القواعد أو القرارات الصادرة من قبل الرئيس أو لجان المحكمة غير الإجرائية بشكل كامل في طبيعتها أمام المحكمة بكامل هيئتها.
3- تضع المحكمة كذلك اللائحة الخاصة بها.

مادة 26
الميزانية – النظام المالي
1- تضع المحكمة الميزانية الخاصة بها، وتقدمها إلى الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية للموافقة وذلك عن طريق الأمانة العامة والتي يجوز لها أن تدخل تعديلات عليها.
2- تدير المحكمة ميزانيتها الخاصة.

الفصل السادس: العلاقات مع الحكومات والمنظمات

مادة 27

العلاقات مع الدولة المضيفة والحكومات والمنظمات

1- تحكم علاقات المحكمة مع الدولة المضيفة اتفاقية المقر، ويكون مقر المحكمة دولياً في طبيعته.
2- تحكم علاقات المحكمة مع الحكومات ومنظمة الدول الأمريكية وهيئاتها ووكالاتها والكيانات التابعة لها ومع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى المعنية بتشجيع والدفاع عن حقوق الإنسان من خلال اتفاقيات خاصة.

مادة 28

العلاقات مع اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان

تمثل اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان كطرف أمام المحكمة في كافة القضايا في نطاق الاختصاص القضائي للمحكمة وفقاً للمادة 2 (1) من هذا النظام الأساسي.

مادة 29

اتفاقيات التعاون

1- يجوز للمحكمة أن تدخل في اتفاقيات للتعاون مع المؤسسات التي لا تبغي الربح مثل كليات الحقوق ونقابات المحامين والمحاكم والأكاديميات والمؤسسات التعليمية أو البحثية التي تتعامل مع العلوم ذات العلاقة من أجل الحصول على تعاونهم، ولتقوية وتشجيع المبادئ القضائية والقانونية للاتفاقية بصفة عامة وللمحكمة بصفة خاصة.
2- تدرج المحكمة وصفاً لمثل هذه الاتفاقية والنتائج المتحققة منها في تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة لمنظمة الدولة الأمريكية.

مادة 30

التقرير المقدم إلى الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية

تقدم المحكمة تقريراً عن أعمالها عن السنة المنقضية إلى كل دورة انعقاد عادية للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، ويشير التقرير إلى تلك القضايا التي عجزت فيها دولة ما عن الامتثال لقرار المحكمة، ويجوز كذلك تقديم اقتراحات أو توصيات بشأن طرق تحسين الاستفادة من النظام الأمريكي لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بالقدر الذي يتعلق بعمل المحكمة.

الفصل السابع: أحكام نهائية

مادة 31

التعديلات على النظام الأساسي

يجوز تعديل هذا النظام الأساسي بمعرفة الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بمبادرة من أي عضو أو من المحكمة ذاتها.

مادة 32

سريان المفعول

يسري هذا النظام الأساسي في الأول من يناير 1980 .

الملحق رقم (٥)

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

تمت إجارته من قبل مجلس الرؤساء الأفارقة بدورته العادية رقم 18 في نيروبي (كينيا) يونيو 1981

الديباجة

إن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية الأطراف فى هذا الميثاق المشار إليه بـ "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"،

إذ تذكر بالقرار رقم 115 (دورة 16) الصادر عن الدورة العادية السادسة عشر لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في الفترة من 17 إلى 30 من يوليو سنة 1979 في منروفيا-ليبيريا بشأن إعداد مشروع أولى لميثاق أفريقي لحقوق الإنسان والشعوب تمهيدا لإنشاء أجهزة

للنهوض بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها .
وإذ تذكر تأخذ فى الاعتبار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية الذي ينص على أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف سياسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية،
وإذ تؤكد مجددا تعهدها الرسمي الوارد في المادة 2 من الميثاق المشار إليه بإزالة جميع أشكال الاستعمار من أفريقيا وتنسيق وتكثيف تعاونها وجهودها لتوفير ظروف حياة أفضل لشعوب أفريقيا وتنمية التعاون الدولي آخذة في الحسبان ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
وإذ تدرك فضائل تقاليدنا التاريخية وقيم الحضارة الأفريقية التى ينبغى أن تنبع منها وتتسم بها أفكارها حول مفهوم حقوق الإنسان والشعوب،
وإذ تقر بأن حقوق الإنسان الأساسية ترتكز على خصائص بنى البشر من جانب مما يبرر حمايتها الوطنية والدولية وبأن حقيقة واحترام حقوق الشعوب يجب أن يكفلا بالضرورة حقوق الإنسان من جانب آخر،
وإذ ترى أن التمتع بالحقوق والحريات يقتضي أن ينهض كل واحد بواجباته،
وإذ تعرب عن اقتناعها بأنه أصبح من الضرورى كفالة اهتمام خاص للحق فى التنمية وبأن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن فصلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، سواء فى مفهومها أو فى عالميتها وبأن الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يضمن التمتع بالحقوق المدنية والسياسية،
وإذ تعي واجبها نحو التحرير الكامل لأفريقيا التي لا تزال شعوبها تناضل من أجل استقلالها الحقيقي وكرامتها وتلتزم بالقضاء على الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والصهيونية وتصفية قواعد العدوان العسكرية الأجنبية وكذلك إزالة كافة أشكال التفرقة ولا سيما تلك القائمة على أساس العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي،
وإذ تؤكد من جديد تمسكها بحريات وحقوق الإنسان والشعوب المضمنة فى الإعلانات والاتفاقيات وسائر الوثائق التى تم إقرارها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الأمم المتحدة،
وإذ تعرب عن إدراكها الحازم بما يقع عليها من واجب النهوض بحقوق وحريات الإنسان والشعوب وحمايتها آخذة فى الحسبان الأهمية الأساسية التى درجت أفريقيا على إيلائها لهذه الحقوق والحريات،
اتفقت على ما يلي:

الجزء الأول: الحقوق والواجبات

الباب الأول: حقوق الإنسان والشعوب

المادة 1

تعترف الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية الأطراف فى هذا الميثاق بالحقوق والواجبات والحريات الواردة فيه وتتعهد باتخاذ الإجراءات التشريعية وغيرها من أجل تطبيقها.

المادة 2

يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة فى هذا الميثاق دون تمييز خاصة إذا كان قائما على العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأي آخر، أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر.

المادة 3

1. الناس سواسية أمام القانون .
2. لكل فرد الحق فى حماية متساوية أمام القانون.

المادة 4

لا يجوز انتهاك حرمة الإنسان. ومن حقه احترام حياته وسلامة شخصه البدنية والمعنوية. ولا يجوز حرمانه من هذا الحق تعسفا.

المادة 5

لكل فرد الحق فى احترام كرامته والاعتراف بشخصيته القانونية وحظر كافة أشكال استغلاله وامتهانه واستعباده خاصة الاسترقاق والتعذيب بكافة أنواعه والعقوبات والمعاملة الوحشية أو اللاإنسانية أو المذلة.

المادة 6

لكل فرد الحق فى الحرية والأمن الشخصى ولا يجوز حرمان أى شخص من حريته إلا للدوافع وفى حالات يحددها القانون سلفا، ولا يجوز بصفة خاصة القبض على أى شخص أو احتجازه تعسفيا.

المادة 7

1. حق التقاضي مكفول للجميع ويشمل هذا الحق:

أ- الحق في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة بالنظر فى عمل يشكل خرقا للحقوق الأساسية المعترف له بها، والتي تتضمنها الاتفاقيات والقوانين واللوائح والعرف السائد،

ب- الإنسان برئ حتى تثبت إدانته أمام محكمة مختصة،

ج- حق الدفاع بما فى ذلك الحق فى اختيار مدافع عنه،

د- حق محاكمته خلال فترة معقولة وبواسطة محكمة محايدة.

2. لا يجوز إدانة شخص بسبب عمل أو امتناع عن عمل لا يشكل جرما يعاقب عليه القانون وقت ارتكابه، ولا عقوبة إلا بنص، والعقوبة شخصية.

المادة 8

حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة، ولا يجوز تعريض أحد لإجراءات تقيد ممارسة هذه الحريات، مع مراعاة القانون والنظام العام.

المادة 9

1. من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات.

2. يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها فى إطار القوانين واللوائح.

المادة 10

1. يحق لكل إنسان أن يكون وبحرية جمعيات مع آخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التى حددها القانون.

2. لا يجوز إرغام أى شخص على الانضمام إلى أي جمعية على ألا يتعارض ذلك مع الالتزام بمبدأ التضامن المنصوص عليه في هذا الميثاق.

المادة 11

يحق لكل إنسان أن يجتمع بحرية مع آخرين ولا يحد ممارسة هذا الحق إلا شرط واحد ألا وهو القيود الضرورية التي تحددها القوانين واللوائح خاصة ما تعلق منها بمصلحة الأمن القومي وسلامة وصحة وأخلاق الآخرين أو حقوق الأشخاص وحرياتهم.

المادة 12

1. لكل شخص الحق فى التنقل بحرية واختيار إقامته داخل دولة ما شريطة الالتزام بأحكام القانون.

2. لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، كما أن له الحق في العودة إلى بلده ولا يخضع هذا لاحق لأية قيود إلا إذا نص عليها القانون وكانت ضرورية لحماية الأمن القومي، النظام العام، الصحة، أو الأخلاق العامة.

3. لكل شخص الحق عند اضطهاده فى أن يسعى ويحصل على ملجأ في أي دولة أجنبية طبقا لقانون كل بلد وللاتفاقيات الدولية.

4. ولا يجوز طرد الأجنبي الذي دخل بصفة قانونية إلى أراضى دولة ما طرف فى هذا الميثاق إلا بقرار مطابق للقانون.

5. يحرم الطرد الجماعى للأجانب. والطرد الجماعي هو الذي يستهدف مجموعات عنصرية، عرقية ودينية.

المادة 13

1. لكل المواطنين الحق فى المشاركة بحرية فى إدارة الشئون العامة لبلدهم سواء مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية وذلك طبقا لأحكام القانون .

2. لكل المواطنين الحق أيضا فى تولى الوظائف العمومية فى بلدهم.

3. لكل شخص الحق فى الاستفادة من الممتلكات والخدمات العامة وذلك فى إطار المساواة التامة للجميع أمام القانون.

المادة 14

حق الملكية مكفول ولا يجوز المساس به إلا لضرورة أو مصلحة عامة طبقا لأحكام القوانين الصادرة فى هذا الصدد.

المادة 15

حق العمل مكفول فى ظل ظروف متكافئة ومرضية مقابل أجر متكافئ مع عمل متكافئ.

المادة 16

1.لكل شخص الحق فى التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها.

2.تتعهد الدول الأطراف فى هذا الميثاق باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحة شعوبها وضمان حصولها على العناية الطبية فى حالة المرض.

المادة 17

1.حق التعليم مكفول للجميع.

2.لكل شخص الحق فى الاشتراك بحرية فى الحياة الثقافية للمجتمع.

3.النهوض بالأخلاقيات العامة والقيم التقليدية التى يعترف بها المجتمع وحمايتها واجب على الدولة فى نطاق الحفاظ على حقوق الإنسان.

المادة 18

1.الأسرة هي الوحدة الطبيعية وأساس المجتمع، وعلى الدولة حمايتها والسهر على صحتها وسلامة أخلاقياتها.

2.الدولة ملزمة بمساعدة الأسرة في أداء رسالتها كحماية للأخلاقيات والقيم التقليدية التى يعترف بها المجتمع.

3.يتعين على الدولة القضاء على كل تمييز ضد المرأة وكفالة حقوقها وحقوق الطفل على نحو ما هو منصوص عليه فى الاعلانات والاتفاقيات الدولية.

4.للمسنين أو المعوقين الحق أيضا فى تدابير حماية خاصة تلائم حالتهم البدينة أو المعنوية.

المادة 19

الشعوب كلها سواسية وتتمتع بنفس الكرامة ولها نفس الحقوق، وليس هناك ما يبرر سيطرة شعب على شعب آخر.

المادة 20

1.لكل شعب الحق فى الوجود، ولكل شعب حق مطلق وثابت فى تقرير مصيره وله أن يحدد بحرية وضعه السياسي وأن يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يختاره بمحض إرادته.

2.للشعوب المستعمرة المقهورة الحق فى أن تحرر نفسها من أغلال السيطرة واللجوء إلى كافة الوسائل التى يعترف بها المجتمع.

3.لجميع الشعوب الحق فى الحصول على المساعدات من الدول الأطراف فى هذا الميثاق في نضالها التحرري ضد السيطرة الأجنبية سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية.

المادة 21

1.تتصرف جميع الشعوب بحرية فى ثرواتها ومواردها الطبيعية. ويمارس هذا الحق لمصلحة السكان وحدهم. ولا يجوز حرمان شعب من هذا الحق بأى حال من الأحوال.

2.في حالة الاستيلاء، للشعب الذى تم الاستيلاء على ممتلكاته الحق المشروع فى استردادها وفى التعويض الملائم.

3.يمارس التصرف الحر فى الثروات والموارد الطبيعية دون مساس بالالتزام بتنمية تعاون اقتصادى دولي قائم على أساس الاحترام المتبادل والتبادل المنصف ومبادئ القانون الدولي.

4.تتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق بصفة فردية أو جماعية بممارسة حق التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية بهدف تقوية الوحدة الأفريقية والتضامن الأفريقي.

5.تتعهد الدول الأطراف فى هذا الميثاق بالقضاء على كل أشكال الاستغلال الاقتصادى الأجنبي وخاصة ما تمارسه الاحتكارات الدولية وذلك تمكينا لشعوبها من الاستفادة بصورة تامة من المكاسب الناتجة عن مواردها الطبيعية.

المادة 22

1. لكل الشعوب الحق فى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الاحترام التام لحريتها وذاتيتها والتمتع المتساوي بالتراث المشترك للجنس البشرى.
2. من واجب الدول بصورة منفردة أو بالتعاون مع الآخرين ضمان ممارسة حق التنمية.

المادة 23

1. للشعوب الحق فى السلام والأمن على الصعيدين الوطنى والدولي. وتحكم العلاقات بين الدول مبادئ التضامن والعلاقات الودية التى أكدها ضمنيا ميثاق الأمم المتحدة وأكدها مجددا . ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.
2. بغية تعزيز السلم والتضامن والعلاقات الودية تتعهد الدول الأطراف فى هذا الميثاق بحظر:

أ- أن يقوم شخص يتمتع بحق اللجوء طبقا لمنطوق المادة 12 من هذا الميثاق بأى أنشطة تخريبية موجهة ضد بلده الأصلي أو ضد أى دولة أخرى طرف فى هذا الميثاق .

ب- أن تستخدم أراضيها كقواعد تنطلق منها الأنشطة التخريبية أو الإرهابية الموجهة ضد شعب أى دولة أخري طرف في هذا الميثاق.

المادة 24

لكل الشعوب الحق فى بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها.

المادة 25

يقع على الدول الأطراف فى هذا الميثاق واجب النهوض بالحقوق والحريات الواردة فى هذا الميثاق، وضمان احترامها عن طريق التعليم والتربية والإعلام، واتخاذ التدابير التى من شأنها أن تضمن فهم هذه الحريات والحقوق وما يقابلها من التزامات وواجبات.

المادة 26

يتعين على الدول الأطراف على هذا الميثاق ضمان استقلال المحاكم وإتاحة إنشاء وتحسين المؤسسات الوطنية المختصة التى يعهد إليها بالنهوض وبحماية الحقوق والحريات التى يكفلها هذا الميثاق.

الباب الثاني: الواجبات

المادة 27

1. تقع على عاتق كل شخص واجبات نحو أسرته والمجتمع ونحو الدولة وسائر المجموعات المعترف بها شرعا ونحو المجتمع الدولي.
2. تمارس حقوق وحريات كل شخص فى ظل احترام حقوق الآخرين والأمن الجماعى والأخلاق والمصلحة العامة.

المادة 28

يقع على عاتق كل شخص واجب احترام ومراعاة أقرانه دون أي تمييز والاحتفاظ بعلاقات تسمح بالارتقاء بالاحترام والتسامح المتبادلين وصيانتهما وتعزيزهما.

المادة 29

علاوة على ذلك فإن على الفرد الواجبات الآتية:

1. المحافظة على انسجام تطور أسرته والعمل من أجل تماسكها واحترامها كما أن عليه احترام والديه فى كل وقت وإطعامهما ومساعدتهما عند الحاجة.
2. خدمة مجتمعه الوطنى بتوظيف قدراته البدنية والذهنية فى خدمة هذا المجتمع.
3. عدم تعريض أمن الدولة التى هو من رعاياها أو من المقيمين فيها للخطر.
4. المحافظة على التضامن الاجتماعي والوطني وتقويته وخاصة عند تعرض هذا التضامن لما يهدده.
5. المحافظة على الاستقلال الوطني وسلامة وطنه وتقويتهما وأن يساهم بصفة عامة في الدفاع عن بلده طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون.
6. العمل بأقصى ما لديه من قدرات وإمكانيات ودفع الضرائب التي يفرضها القانون للحفاظ على المصالح الأساسية للمجتمع.
7. المحافظة في إطار علاقاته مع المجتمع على القيم الثقافية الأفريقية الإيجابية وتقويتها وبروح من التسامح والحوار والتشاور، والإسهام بصفة عامة في الارتقاء بسلامة أخلاقيات المجتمع.
8. الإسهام بأقصى ما في قدراته وفي كل وقت وعلى كافة المستويات في تنمية الوحدة الأفريقية وتحقيقها.

الجزء الثاني: تدابير الحماية

الباب الأول: تكوين وتنظيم اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

المادة 30

تنشأ في إطار منظمة الوحدة الأفريقية لجنة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة" وذلك من أجل النهوض بحقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا وحمايتها.

المادة 31

1. تتكون اللجنة من أحد عشر عضوا يتم اختيارهم من بين الشخصيات الإفريقية التي تتحلى بأعلى قدر من الاحترام ومشهود لها بسمو الأخلاق والنزاهة والحيدة وتتمتع بالكفأة في مجال حقوق الإنسان والشعوب مع ضرورة الاهتمام بخاصة باشتراك الأشخاص ذوي الخبرة في مجال القانون.
2. يشترك أعضاء اللجنة فيها بصفتهم الشخصية.

المادة 32

لا يجوز أن تضم اللجنة أكثر من عضو من نفس الدولة.

المادة 33

ينتخب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أعضاء اللجنة عن طريق الاقتراع السري من بين قائمة مرشحين من قبل الدول الأطراف في هذا الميثاق.

المادة 34

لا يجوز لأي دولة طرف في هذا الميثاق أن ترشح أكثر من شخصين، وينبغي أن يكون المرشحون من رعايا الدول الأطراف في هذا الميثاق. وحينما تتقدم إحدى الدول بمرشحين اثنين يجب أن يكون أحدهما من غير مواطنيها.

المادة 35

1. يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الدول الأطراف في هذا الميثاق قبل أربعة أشهر على الأقل من تاريخ إجراء الانتخابات إلى التقدم بمرشحيها لعضوية اللجنة.
2. يعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قائمة المرشحين على أساس الترتيب الأبجدي ويرفعها إلى رؤساء الدول والحكومات قبل شهر على الأقل من تاريخ إجراء الانتخابات.

المادة 36

يتم انتخاب أعضاء اللجنة لمدة ست سنوات قابلة للتجديد على أن تنتهي فترة عمل أربعة من الأعضاء المنتخبين في الانتخابات الأولي بعد عامين وتنتهي فترة عمل ثلاثة آخرين في نهاية أربع سنوات.

المادة 37

يجري رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية عقب الانتخابات مباشرة القرعة لتحديد أسماء الأعضاء المشار إليهم في المادة 36.

المادة 38

يتعهد أعضاء اللجنة رسميا بعد انتخابهم بأداء واجباتهم على الوجه الأكمل بإخلاص وحيدة.

المادة 39

1. في حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة يقوم رئيس اللجنة على الفور بإبلاغ الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي يعلن عن المنصب الشاغر اعتبارا من تاريخ الوفاة أو تاريخ سريان مفعول الاستقالة.
2. في حالة إجماع رأي الأعضاء الآخرين باللجنة على توقف أحد الأعضاء عن أداء واجباته لأي سبب غير الغياب المؤقت، يتعين علي رئيس اللجنة أن يبلغ ذلك إلي الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي يعلن أن المقعد شاغر.
3. في كلتا الحالتين سالفتي الذكر يستبدل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العضو الذي صار مقعده شاغرا للفترة الباقية من مدة عمله ما لم تكن هذه الفترة أقل من ستة شهور.

المادة 40

يبقي كل عضو باللجنة في منصبه إلى تاريخ تولي خلفه لمهامه.

المادة 41

يتولى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مهمة تعين أمين اللجنة، ويوفر كذلك العاملين والخدمات اللازمة لتمكين اللجنة من القيام بمهامها بفاعلية. وتتحمل منظمة الوحدة الإفريقية تكاليف العاملين والوسائل والخدمات.

المادة 42

1. تنتخب اللجنة ورئيسها ونائبه لمدة عامين قابلة للتجديد.
2. تضع اللجنة نظامها الداخلي.
3. يتكون النصاب القانوني من سبعة أعضاء.
4. عند تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.
5. لا يجوز للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية حضور اجتماعات اللجنة، ولا يشترك في مداولاتها ولا في التصويت. علي أنه يجوز لرئيس اللجنة دعوته إلى أخذ الكلمة أمامها.

المادة 43

يتمتع أعضاء اللجنة خلال مباشرتهم مهامهم بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الممنوحة بموجب اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.

المادة 44

تدرج مكافآت واستحقاقات أعضاء اللجنة في الميزانية العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية.

الباب الثاني: اختصاصات اللجنة

المادة 45

تقوم اللجنة بما يلي:

1. النهوض بحقوق الإنسان والشعوب، وبخاصة:

أ- تجميع الوثائق وإجراء الدراسات والبحوث حول المشاكل الإفريقية في مجال حقوق الإنسان والشعوب وتنظيم الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات ونشر المعلومات وتشجيع المؤسسات الوطنية والشعوب وتقديم المشورة ورفع التوصيات إلي الحكومات عند الضرورة.

ب- صياغة ووضع المبادئ والقواعد التي تهدف إلي حل المشاكل القانونية المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان والشعوب والحريات الأساسية لكي تكون أساسا لسن النصوص التشريعية من قبل الحكومات الأفريقية.

ج- التعاون مع سائر المؤسسات الإفريقية أو الدولية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها.

2. ضمان حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للشروط الواردة في هذا الميثاق.
3. تفسير كافة الأحكام الواردة في هذا الميثاق بناء على طلب دولة طرف أو إحدى مؤسسات منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية.
4. القيام بأي مهام أخري قد يوكلها إليها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

الباب الثالث: إجراء اللجنة

المادة 46

يجوز للجنة أن تلجأ إلي أية وسيلة ملائمة للتحقيق كما أن لها أن تستمع خاصة إلي الأمين العام أو إلي أي شخص آخر قادر علي تزويدها بالمعلومات.

مراسلات الدول الأطراف في هذا الشأن

المادة 47

إذا كانت لدي دولة طرف في هذا الميثاق أسباب معقولة للاعتقاد بأن دولة أخري طرفا فيه قد انتهكت أحكامه فإن لها أن تلفت نظرها كتابة لهذا الانتهاك، وتوجه هذه الرسالة أيضا إلي الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وإلي رئيس اللجنة. وعلي الدولة التي وجهت إليها الرسالة أن تقدم توضيحات أو بيانات مكتوبة حول هذه المسألة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ استلامها للرسالة على أن تتضمن هذه التوصيات والبيانات بقدر الإمكان بيانات عن القوانين واللوائح الإجرائية المطبقة أو التي يمكن تطبيقها وكذلك عن وسائل الإنصاف التي تم استنفاذها بالفعل أو التي لا تزال متاحة.

المادة 48

إذا لم تتم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تلقي الرسالة الأصلية من جانب الدولة الموجهة إليها تسوية القضية علي نحو مرض لكلا الطرفين المعنيين عن طريق المفاوضات الثنائية أو أي إجراء آخر، يحق لكل من الدولتين عرض هذه القضية علي اللجنة بإبلاغ رئيسها وإخطار الدولة الأخرى المعنية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

المادة 49

مع مراعاة أحكام المادة 47 يجوز لأي دولة طرف في هذا الميثاق إذا رأت أن دولة أخري طرفا فيه قد انتهكت أحكامه أن تخطر اللجنة مباشرة بتوجيه رسالة إلى رئيسها والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والدولة المعنية.

المادة 50

لا يجوز للجنة النظر في أي موضوع يعرض عليها إلا بعد التأكد من استنفاذ كل وسائل الإنصاف الداخلية إن وجدت ما لم يتضح أن إجراءات النظر فيها قد طالت لمدة غير معقولة.

المادة 51

يجوز للجنة أن تطلب من الدول الأطراف المعنية تزويدها بأية معلومة ذات صلة بالموضوع.
يجوز للدول الأطراف أن تكون ممثلة أمام اللجنة عند بحثها للموضوع وأن تقدم ملاحظات مكتوبة أو شفوية.

المادة 52

تتولى اللجنة بعد حصولها على المعلومات التي تراها ضرورية من الدول الأطراف المعنية أو أي مصادر أخري وبعد استنفاذ كافة الوسائل الملائمة للتوصل إلي حل ودي قائم علي احترام حقوق الإنسان والشعوب، إعداد تقرير تسرد فيه الوقائع والنتائج التي استخلصتها، ويتم إعداد هذا التقرير في مدة معقولة من تاريخ الإخطار المشار إليه في المادة 48 ثم يحال إلي الدول المعنية ويرفع إلي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

المادة 53

يجوز للجنة عند تقديم تقريرها إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أن تطرح أي توصيات تراها مفيدة.

المادة 54

تقدم اللجنة إلى كل دورة عادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات تقريرا حول أنشطتها.

المراسلات الأخرى

المادة 55

يقوم أمين اللجنة قبل انعقاد كل دورة بوضع قائمة المراسلات الواردة من غير الدول الأطراف في الميثاق ويقدمها إلى أعضاء اللجنة الذين يجوز لهم طلب الاطلاع عليها والنظر فيها.
وتنظر اللجنة في هذه المراسلات بناء على طلب الأغلبية المطلقة لأعضائها.

المادة 56

تنظر اللجنة في المراسلات الواردة المنصوص عليها في المادة 55 والمتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب إذا استوفت وبالضرورة الشروط التالية:

1. أن تحمل اسم مرسلها حتى ولو طلب إلى اللجنة عدم ذكر اسمه.
2. أن تكون متمشية مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية أو مع هذا الميثاق.
3. أن لا تتضمن ألفاظا نابية أو مسيئة إلي الدولة المعنية أو مؤسساتها أو منظمة الوحدة الإفريقية.
4. ألا تقتصر فقط علي تجميع الأنباء التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية.
5. أن تأتي بعد استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية إن وجدت ما لم يتضح للجنة أن إجراءات وسائل الإنصاف هذه قد طالت بصورة غير عادية.
6. أن تقدم للجنة خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ استنفاد وسائل الإنصاف الداخلية أو من التاريخ الذي حددته اللجنة لبدء النظر في الموضوع.
7. ألا تتعلق بحالات تمت تسويتها طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وأحكام هذا الميثاق.

المادة 57

يتعين علي رئيس اللجنة وقبل النظر في جوهر الموضوع إخطار الدولة المعنية بأية مراسلة متعلقة بها.

المادة 58

1. إذا اتضح للجنة بعد مداولاتها حول رسالة أو أكثر تتناول حالات بعينها يبدو أنها تكشف عن انتهاكات خطيرة أو جماعية لحقوق الإنسان والشعوب فعليها أن توجه نظر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلى هذه الأوضاع.
2. وفي هذه الحالة يمكن لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات أن يطلب من اللجنة إعداد دراسة مستفيضة عن هذه الأوضاع وأن ترفع تقريرا مفصلا يتضمن النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.
3. تبلغ اللجنة رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالحالات العاجلة التي تراها ويمكنه أن يطلب إليها إعداد دراسة مستفيضة.

المادة 59

1. تظل كافة التدابير المتخذة في نطاق هذا الباب سرية حتى يقرر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلاف ذلك.
2. علي أنه يمكن لرئيس اللجنة نشر هذا التقرير بناء على قرار صادر من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.
3. يقوم رئيس اللجنة بنشر التقرير الخاص بأنشطتها بعد أن ينظر فيه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

الباب الرابع: المبادئ التي يمكن تطبيقها

المادة 60

تسترشد اللجنة بالقانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان والشعوب وبخاصة بالأحكام الواردة في مختلف الوثائق الإفريقية المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام سائر الوثائق التي أقرتها الأمم المتحدة والدول الإفريقية في مجال حقوق الإنسان والشعوب، وكذلك أحكام مختلف الوثائق التي أقرتها المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي تتمتع الدول الأطراف في هذا الميثاق بعضويتها.

المادة 61

وتأخذ اللجنة في اعتبارها الاتفاقيات الدولية الأخرى سواء العامة أو الخاصة التي ترسي قواعد اعترفت بها صراحة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، والممارسات الإفريقية المطابقة للنواميس الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب، والعرف المقبول كقانون بصفة عامة، والمبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الدول الإفريقية، وكذلك الفقه وأحكام القضاء باعتبارها وسائل مساعدة لتحديد قواعد القانون.

المادة 62

تتعهد كل دولة طرف بأن تقدم كل سنتين اعتبارا من تاريخ سريان مفعول هذا الميثاق تقريرا حول التدابير التشريعية أو التدابير الأخرى التي تم اتخاذها بهدف تحقيق الحقوق والحريات التي يعترف بها هذا الميثاق ويكفلها.

المادة 63

1. يكون هذا الميثاق مفتوحا للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية للتوقيع والتصديق أو الانضمام إليه.
2. تودع وثائق التصديق أو الانضمام إلي هذا الميثاق لدي الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية.
3. يبدأ سريان هذا الميثاق بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وثائق تصديق أو انضمام الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية.

الجزء الثالث: أحكام أخرى

المادة 64

1. اعتبار من تاريخ سريان هذا الميثاق يتم انتخاب أعضاء لجنة حقوق الإنسان والشعوب طبقا للشروط المحددة في أحكام المواد ذات الصلة في هذا الميثاق.
2. يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى انعقاد الاجتماع الأول للجنة بمقر المنظمة في غضون ثلاثة أشهر من تشكيل اللجنة، وبعد ذلك يدعو رئيسها إلي انعقادها عند الحاجة ومرة واحدة علي الأقل في البداية.

المادة 65

يبدأ سريان هذا الميثاق بالنسبة لكل دولة تقوم بالتصديق أو الانضمام إليه بعد دخوله حيز التنفيذ، بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعها لوثائق تصديقها أو انضمامها.

المادة 66

يتم استكمال أحكام هذا الميثاق إذا دعت الضرورة ببروتوكولات واتفاقيات خاصة.

المادة 67

يخطر الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الدول الأعضاء في المنظمة بإيداع كل وثيقة تصديق أو انضمام.

المادة 68

يجوز تعديل هذا الميثاق أو تنقيحه إذا طلبت إحدى الدول الأطراف ذلك كتابة إلي الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. ولا يعرض مشروع التعديل علي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إلا بعد إخطار كافة الدول الأطراف وبعد أن تبدي اللجنة رأيها بناء علي طلب الدولة التي قدمت الطلب. ويتم إقرار التعديل بعد موافقة الأغلبية المطلقة للدول الأطراف. ويبدأ سريان التعديل بالنسبة لكل دولة قد وافقت عليه طبقا لقواعدها الدستورية بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ إخطارها للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بهذه الموافقة.

الملحق رقم (٦)

البروتوكول الخاص بالميثاق الأفريقي لإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب 1997

إن الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أطراف الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب،

إذ تأخذ في الاعتبار أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية يقر أن الحرية والمساواة والعدل والكرامة هي أهداف أساسية لتحقيق الطموحات المشروعة للشعوب الأفريقية،

وإذ تشير إلى أن الميثاق الأفريقي بشأن الإنسان وحقوق الشعوب يؤكد على الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والشعوب والحريات التي تتضمنها الإعلانات والاتفاقيات والوثائق الأخرى التي تتبناها منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الدولية الأخرى،

وإذ تقر أن الهدف المزدوج للميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب هو التأكيد على تشجيع حقوق الإنسان والشعوب والحريات والواجبات من ناحية، وحمايتها من ناحية أخرى،

وإذ تقر كذلك بالمجهودات الإضافية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لحماية وتشجيع حقوق الإنسان والشعوب منذ بدايتها في عام 1987،

وإذ تذكر بالقرار 230 (30) الذي اتخذته الجمعية العمومية لرؤساء الدول والحكومات الذي يطالب الأمين العام أن يعقد للخبراء الحكوميين بالاشتراك مع اللجنة الأفريقية اجتماعاً لدراسة وسائل تحسين فاعلية اللجنة الأفريقية بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب على وجه الخصوص،

واقتناعا بشكل راسخ أن تحقيق أهداف الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب يتطلب إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لإتمام وتأكيد مهمة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،

قد اتفقت على ما يلي:

مادة 1

إنشاء المحكمة

تنشأ محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ("المحكمة") يحكم اختصاصها ومهمتها هذا البروتوكول.

مادة 2

العلاقة بين اللجنة والمحكمة

تتم المحكمة التكليف الوقائي للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ("اللجنة") الذي كلفها به الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ("الميثاق.("

مادة 3

الاختصاص

1- يمتد اختصاص المحكمة إلى كافة القضايا والنزاعات التي تقدم إليها والتي تتعلق بتفسير وتطبيق الميثاق وهذا البروتوكول وأي اتفاقية أفريقية أخرى تتعلق بحقوق الإنسان.

2- في حالة النزاع حيث يكون للمحكمة اختصاص – تسوى المسألة بقرار تصدره المحكمة.

مادة 4

الآراء الاستشارية

1- بناء على طلب أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية، أو أي من هيئاتها، أو منظمة أفريقية تعترف بها منظمة الوحدة الأفريقية – يجوز للمحكمة أن تعطي رأيها بشأن أي مسألة قانونية تتعلق بالميثاق، أو أي وثيقة أفريقية تتعلق بحقوق الإنسان.

2- تبدي المحكمة الأسباب التي تتعلق بآرائها الاستشارية، بشرط أن يكون لكل قاض الحق في تسليم رأي منفصل أو معارض.

مادة 5

إخطار المحكمة

1- يكون من حق من يلي تقديم قضايا إلى المحكمة:

)أ) اللجنة.

)ب) الدولة الطرف التي رفعت شكوى إلى اللجنة.

)ج) الدولة الطرف التي رفعت ضدها شكوى إلى اللجنة.

مادة 6

الاختصاص الاستثنائي

1- بصرف النظر عن أحكام المادة (5) – يجوز للمحكمة – لأسباب استثنائية – أن تسمح للأفراد، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات من الأفراد برفع القضايا أمام المحكمة دون الإجراء الأولي بموجب المادة (55) من الميثاق.

2- تنظر المحكمة مثل هذه القضية – واضعة في الاعتبار أحكام المادة (56) من الميثاق.

3- يجوز للمحكمة أن تنظر القضية أو تحيلها إلى اللجنة.

مادة 7

مصادر القانون

في مداولاتها – تسترشد المحكمة بأحكام الميثاق والمبادئ واجبة التطبيق التي تنص عليها المادتان (60)، (61) من الميثاق.

مادة 8

شروط نظر المعلومات المبلغة

1- لا تنظر المحكمة مسألة ناشئة بموجب أحكام المادة (9) من الميثاق حتى تعد اللجنة تقريراً فيما يخص المادة (52) من الميثاق.

2- يجوز للمحكمة ألا تنظر قضية ناشئة بموجب أحكام المادة (55) من الميثاق حتى تنظر اللجنة المسألة، وتعد تقريراً، أو تتخذ قراراً.

3- يجوز للمحكمة أن تتعامل مع قضية ما فقط إذا رفعت أمامها – في خلال ثلاثة أشهر – بعد تقديم تقرير اللجنة إلى الجمعية العمومية لرؤساء الدول والحكومات.

4- بعد قبول القضية كما تنص الأحكام سالفة الذكر – يجوز للمحكمة بأغلبية ثلثي أعضائها أن تقرر رفضها إذا وجدت – بعد نظرها على نحو واف – أحد أسباب عدم القبول المذكورة في المادة (56) من الميثاق.

مادة 9

جلسات الاستماع والتمثيل

1- تجري المحكمة إجراءاتها بشكل علني، ويجوز للمحكمة – مع ذلك – أن تجري إجراءاتها سراً في القضايا التي ترى أن ذلك في صالح العدالة.

2- يكون من حق أي طرف في القضية أن يمثله ممثل قانوني من اختياره، ويجوز أن يتم توفير التمثيل القانوني مجاناً متى كان صالح العدالة يتطلب ذلك.

3- يتمتع أي شخص، أو شاهد، أو ممثل للأطراف الذين يمثلون أمام المحكمة بالحصانات والامتيازات وفقاً للقانون الدولي بما يلزم لأداء وظائفهم ومهامهم وواجباتهم أمام المحكمة.

مادة 10
البنية

1- تتكون المحكمة من أحد عشر قاضياً – من مواطني الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية – المنتخبين بصفة شخصية من بين القضاة ذوي الأخلاقيات العالية والكفاءة والخبرة العملية والقضائية والأكاديمية المعترف بها في مجال حقوق الناس.

2- لا يكون هناك قاضيان مواطنين لنفس الدولة.

مادة 11
الترشيحات

يجوز لأي من الدول أطراف الميثاق أن تقترح حتى ثلاثة مرشحين – يكون اثنان منهم على الأقل من مواطني تلك الدولة، ويعطى الاعتبار الكافي للتمثيل الملائم من حيث الجنس أثناء عملية الانتخاب.

مادة 12
قائمة المرشحين

1- عند بدء العمل بهذا البروتوكول – يطلب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من كل دولة طرف في الميثاق تقديم ترشيحاتها لعضوية المحكمة وذلك خلال 90 يوماً من هذا الطلب.

2- يعد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قائمة بالمرشحين مرتبة أبجدياً تقدم وترسل إلى الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية قبل ثلاثين يوماً على الأقل من دورة الانعقاد التالية للجمعية العمومية لرؤساء دول وحكومات الوحدة الأفريقية ("الجمعية العمومية.")

مادة 13
الانتخابات

1- يتم انتخاب قضاة المحكمة بالاقتراع السري بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والذين يدلون بأصواتهم في الجمعية العمومية من القائمة المشار إليها في المادة 12 (2) من هذا البروتوكول.

2- تضمن الدول الأطراف أن يكون في المحكمة ككل تمثيلاً للمناطق الرئيسية لأفريقيا وتقاليدها القانونية الرئيسية.

3- يعطي الاعتبار الكافي للتمثيل الملائم من حيث الجنس أثناء عملية الانتخاب.

4- يتبع نفس الإجراء كما هو مذكور في المواد (11)، (12)، 13 (1)، (2)، (3) لملء الوظائف الشاغرة.

مادة 14
مدة تولي المنصب

1- يتم انتخاب قضاة المحكمة لمدة ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط، وتنتهي مدة أربعة قضاة من المنتخبين الانتخاب الأول في نهاية سنتين وتنتهي مدة أربعة قضاة آخرين في نهاية أربع سنوات.

2- القضاة الذين تنتهي مدتهم في نهاية مدة السنتين والأربع سنوات الأولى يتم اختيارهم بالقرعة التي يسحبها الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية مباشرة بعد إتمام الانتخاب الأول.

3- يشغل القاضي الذي ينتخب ليحل محل قاض لم تنته فترة منصبه المنصب المتبقي من مدة سلفه.

4- وعلى الرغم من انتهاء مدة شغلهم للمنصب – يواصل القضاة نظر القضايا الذين نظروا أجزاء منها.

مادة 15
الاستقلال

1- يكفل استقلال القضاة، وتفصل المحكمة في المسائل التي تعرض عليها بنزاهة على أساس الوقائع، ووفقاً للقانون، دون أي قيود، أو تدخل غير لازم، أو إقناع، أو ضغط، أو تهديد، أو تدخل مباشر أو غير مباشر من أي شخص أو جماعة لأي سبب.

2- لا يجوز لأي قاض أن ينظر قضية سبق وأن شارك فيها كوكيل، أو كمستشار، أو كمحام لأحد الأطراف، أو كعضو لمحكمة دولية أو محلية، أو لجنة تقصى حقائق، أو بأي صفة أخرى، وأي شك بشأن هذه النقطة يتم الفصل فيه بقرار من المحكمة.

3- يتمتع قضاة المحكمة – من لحظة انتخابهم وعلى مدى توليهم لمناصبهم – بالحصانات التي تمنح للمثلين الدبلوماسيين طبقاً للقانون الدولي.

4- لا يكون قضاة المحكمة مسئولين عن أي قرارات أو آراء صدرت أثناء ممارستهم لمهامهم.

مادة 16
التعارض

يتعارض منصب قاضي المحكمة مع أي نشاط آخر قد يتعارض مع استقلال أو حياد هذا القاضي، أو متطلبات المنصب كما تحددها قواعد إجراءات المحكمة، وأي شك بشأن هذه النقطة يتم الفصل فيه بقرار من المحكمة.

مادة 17

توقف شغل المنصب

1- لا يوقف قاض أو يفصل من منصبه إلا إذا اتضح – بقرار جماعي من أعضاء المحكمة الآخرين – أنه لم يعد يفي بالشروط المطلوبة لشغل منصب القاضي في المحكمة.

2- يكون مثل هذا الحكم من المحكمة نهائياً ويصبح ساري المفعول على الفور.

مادة 18

رئاسة المحكمة

1- تنتخب المحكمة رئيساً لها ونائباً للرئيس لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط.

2- يؤدي الرئيس مهامه القضائية على أساس الوقت الكامل، ويقيم في مقر المحكمة.

مادة 19

الحق في نظر القضايا

إذا كان القاضي مواطناً لأي من الدول أطراف قضية تقدم إلى المحكمة، يحتفظ ذلك القاضي بالحق في نظر القضية.

مادة 20

النصاب القانوني

تنظر المحكمة القضايا التي ترفع أمامها من حيث المبدأ بمعرفة سبعة قضاة، ولكن يجوز للمحكمة أن تنشئ – عند الحاجة – غرفتان للمشورة تتكون كل منهما من خمسة قضاة.

مادة 21

سجل المحكمة

1- تعين المحكمة أميناً للسجل الخاص بها، وكذلك هيئة العاملين بالسجل، وفقاً لقواعد الإجراءات.

2- يكون محل مكتب وإقامة أمين السجل هو مقر المحكمة.

مادة 22

مقر المحكمة

1- تتخذ المحكمة مقرها في المكان الذي تحدده الجمعية العمومية، ولكن يجوز أن تنعقد في إقليم أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية عندما ترى أغلبية المحكمة ذلك مناسباً، وبالموافقة المسبقة للدولة المعنية.

2- يجوز أن تغير الجمعية العمومية مقر المحكمة بعد التشاور اللازم مع المحكمة.

مادة 23

الأدلة

1- بقدر الإمكان وبعد التفكير الكافي – تنظر المحكمة ما يرفع إليها من كافة الأطراف، وتنشئ لجنة لتقصي الحقائق إذا رأت ذلك مناسباً، وتساعد الدول المعنية على توفير التسهيلات من أجل المعالجة الفعالة للقضية .

2- يجوز للمحكمة أن تتلقى الأدلة الخطية أو الشفهية والاعتراضات الأخرى بما في ذلك شهادة الخبراء، وتصدر قراراً على أساس هذه الأدلة والاعتراضات.

مادة 24

الوقائع

1- إذا وجدت المحكمة أن هناك انتهاكاً لحق من حقوق الإنسان أو حقوق الشعوب – تأمر بالإجراء المناسب لمعالجة الانتهاك.

2- يجوز للمحكمة كذلك أن تأمر بمعالجة نتائج الإجراء أو الوضع الذي يشكل المخالفة لهذا الحق، وأن يتم دفع التعويض العادل للطرف المضار.

3- في حالة الخطورة الشديدة والطوارئ، ومتى كان ذلك ضرورياً لتجنب الضرر الذي يقع على الأشخاص ويتعذر إصلاحه – تتخذ المحكمة الإجراءات المؤقتة عند الضرورة.

مادة 25

الحكم

1- يكون حكم المحكمة الذي يتخذ بالأغلبية نهائياً ولا يخضع للطعن.

2- يتلى حكم المحكمة علناً في المحكمة مع إرسال الإخطار اللازم إلى الأطراف.

3- يتم إبداء حيثيات حكم المحكمة.

4-إذا لم يمثل حكم المحكمة – كلياً أو جزئياً – الرأي الجماعي للقضاة – يكون من حق أي قاض أن يسلم رأياً منفصلاً أو معارضاً.

مادة 26
تنفيذ الحكم

تتعهد الدول أطراف هذا البروتوكول بالامتثال للحكم في أي قضية تكون أطرافاً فيها، وضمان تنفيذه.

مادة 27
الإخطار بالحكم

1-يتم إخطار أطراف القضية بحكم المحكمة، ويتم إرساله إلى الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية.
2-يتم كذلك إخطار مجلس الوزراء بالحكم الذي يراقب تنفيذه نيابة عن الجمعية العمومية.

مادة 28
التقرير

تقدم المحكمة لكل دورة انعقاد عادية للجمعية العمومية تقريراً عن عملها أثناء السنة المنصرمة، ويحدد التقرير على وجه الخصوص الحالات التي لم تمتثل فيها الدولة لحكم المحكمة.

مادة 29
الميزانية

تحدد وتتحمل منظمة الوحدة الأفريقية نفقات المحكمة، وأجور وعلاوات القضاة، وميزانية السجل الخاص بها، وفقاً للمعايير التي تضعها منظمة الوحدة الأفريقية بالتشاور مع المحكمة، واضعة في الاعتبار استقلال المحكمة.

مادة 30
قواعد الإجراءات

تضع المحكمة القواعد وتحدد الإجراءات الخاصة بها.

مادة 31
التصديق

1-يفتتح البروتوكول للتوقيع والتصديق أو الانضمام من قبل أي دولة طرف في الميثاق.
2-يتم إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام إلى هذا البروتوكول لدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.
3-يبدأ العمل بالبروتوكول بعد شهر واحد من إيداع إحدى عشرة وثيقة تصديق أو انضمام.
4-بالنسبة لأي دولة طرف تصدق على البروتوكول لاحقاً – يبدأ العمل بالبروتوكول بالنسبة لتلك الدولة في تاريخ إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها.
5-يخطر الأمين العام كافة الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية ببدء العمل بهذا البروتوكول.

مادة 32
التعديلات

1- يجوز تعديل هذا البروتوكول إذا قدمت دولة طرف بهذا البروتوكول طلباً خطياً بهذا المعنى إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، ويجوز للجمعية العمومية أن تتبنى – بأغلبية ثلثي الأعضاء – مسودة التعديل بعد إخطار كافة الدول أطراف هذا البروتوكول، وإبداء المحكمة لرأيها حول التعديل.
2-يكون من حق المحكمة كذلك أن تقترح مثل هذه التعديلات على هذا البروتوكول عندما ترى ذلك ضرورياً، وذلك عن طريق الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.
3-يبدأ العمل بالتعديل بالنسبة لكل دولة طرف قبلت التعديل بعد شهر واحد من استلام الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية لإخطار القبول.

الملحق رقم (٧)

للمحكمة العربية لحقوق الإنسان

إن الدول الأطراف في هذا النظام الأساسي، انطلاقاً من إيمانها بكرامة الإنسان الذي أعزه الله، وتحقيقا للعدل والمساواة، وسيادة

القانون ودوره في حماية حقوق الإنسان، وتأكيداً على مقاصد وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية، وإيماناً منها بحق الإنسان في حياة حرة كريمة، وتصميماً منها على الاستمرار في تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وتأكيداً على أن الاتفاقيات العربية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون الدولة المعنية

طرفا فيها بما فيها الميثاق العربي لحقوق الإنسان، تمثل إطاراً قانونياً لتمتع الإنسان في الدول العربية بحقوقه وممارستها،

وإذ تواصل جهودها من أجل إقامة العدل الذي يمثل حجر الزاوية لإقرار السلام، وإذ تعرب عن اقتناعها بأن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان يساعد على تحقيق

مقاصد وأهداف الميثاق العربي لحقوق الإنسان، واستناداً إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 573، د.ع2013/3/26 –)24(،

اتفقت على ما يلي:

المادة الأولى

التعريفات

لأغراض هذا النظام الأساسي، يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المبينة قرين

كل منها، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر:

المحكمة العربية لحقوق الانسان. :المحكمـة

الميثاق العربي لحقوق الانسان. :الميثـاق

جامعة الدول العربية. :الجامعة

الأمين العام :الأمين العام للجامعة

الرئيس: رئيس المحكمة.

نائب الرئيس المحكمة. نائب رئيس المحكمة:

النظام الأساسي: النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان.

الدول الأطراف: الدول الأطراف في النظام الأساسي.

الدول الأعضاء: الدول الأعضاء في الجامعة.

الجمعية: جمعية الدول الأطراف.

النظام الداخلي: النظام الداخلي للجمعية.

اللائحة: لائحة إجراءات المحكمة.

المسجل: مسجل المحكمة.

المادة الثانية

إنشاء المحكمة

تنشأ في إطار جامعة الدول العربية محكمة عربية لحقوق الإنسان بوصفها هيئة قضائية عربية مستقلة تهدف إلى تعزيز رغبة الدول الأطراف في تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته، وينظم تشكيلها واختصاصها وطريقة العمل بها النظام الأساسي واللائحة.

المادة الثالثة

المقر

يكون مقر المحكمة في المنامة – مملكة البحرين، ويجوز للمحكمة استثناءً أن تجتمع في أي دولة بموافقة مسبقة منها.

تعقد المحكمة اتفاق مقر مع الدولة المضيفة تعتمده الجمعية.

المادة الرابعة

الجمعية

١–تنشأ بمقتضى النظام الأساسي جمعية للدول الأطراف.

٢– يكون لكل دولة طرف عضو واحد يمثلها في الجمعية، ويجوز أن يرافقه مناوبون ومستشارون.

٣– تضع الجمعية النظام الداخلي والذي يحدد موعد انعقادها واختصاصاتها ومن بينها

انتخاب القضاة واعتماد التقرير السنوي للمحكمة، وإعداد ميزانيتها، واعتماد آلية لضمان تنفيذ الأحكام.

٤–تعقد الجمعية اجتماعاتها مرة كل عام على الأقل، أو حسبما يتقرر وفقاً لمقتضيات العمل وطبقاً لما يحدده نظامها الداخلي.

٥–يجوز للدول غير الأطراف في النظام الأساسي حضور اجتماعات الجمعية عند مناقشة اللائحة دون الحق في التصويت.

المادة الخامسة

تشكيل المحكمة

تتشكل المحكمة من سبعة قضاة من مواطني الدول الأطراف، ويجوز زيادتهم حتى أحد عشر قاضياً بناء على طلب المحكمة وموافقة الجمعية، ولا يجوز أن تضم في عضويتها الأصلية أو الاحتياطية أكثر من قاض من جنسية واحدة.

المادة السادسة

اختيار القضاة

١-تنتخب الجمعية القضاة عن طريق الاقتراع السري من قائمة تضم أسماء المرشحين.

٢- يجوز لكل دولة طرف – بناء على طلب من الأمين العام خلال مدة تسعين يوماً من دخول النظام الأساسي حيز النفاذ – أن تقدم مرشحين اثنين من مواطنيها.

٣- يقع الاختيار على المرشحين الذين يحصلون على أعلى الأصوات من القائمة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة كقضاة أصليين.

٤ - إذا حصل أكثر من مرشح على عدد متساو من الأصوات، تعاد عملية التصويت ويستبعد في كل جولة المرشحون الذين حصلوا على أقل الأصوات عدداً.

٥-تضع الجمعية قائمة قضاة احتياطيين من بين المرشحين غير المنتخبين كقضاة أصليين مرتبين حسب عدد الأصوات التي حصلوا عليها.

المادة السابعة

معايير الاختيار

يشترط في المرشحين أن يكونوا من الشخصيات المشهود لها بالنزاهة والالتزام بالقيم الأخلاقية العالية، إضافة إلى الكفاءة والخبرة في مجال العمل القانوني أو القضائي، وأن تتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة للتعيين في أعلى المناصب القضائية أو القانونية في دولهم ويفضل

من لديه خبرة في مجال حقوق الإنسان

المادة الثامنة

فترة ولاية القضاة

١ـ ينتخب القضاة لمدة أربع سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم لولاية ثانية غير قابلة للتجديد. وبالنسبة للقضاة الأصليين الذين تم انتخابهم في أول انتخابات، تنتهي مدة ولاية ثلاثة منهم بعد انقضاء سنتين. يقع عليهم الاختيار بواسطة قرعة يجريها رئيس الجمعية- أو من ينوب عنه- وذلك فور الانتهاء من الانتخابات مباشرة

٢ـ تنتهي مهام القضاة بنهاية فترة ولايتهم.

٣ـ يعمم الأمين العام – قبل انقضاء مدة ولاية القضاة بستة أشهر – مذكرة مكتوبة على الدول الأطراف، يطلب فيها من كل دولة أن تسمي مرشحيها في خلال التسعين يومـًا التالية. ويبلغ الأمين العام الدول بقائمة المرشحين قبل ستين يومًا من بدء ولاية القضاة الجدد، ويدعو الجمعية إلى عقد اجتماع لانتخابهم خلال ثلاثين يوماً.

المادة التاسعة
خلو منصب القضاة

١ـ يعد منصب القاضي شاغرًا في حالات الوفاة أو الاستقالة أو الإعفاء أو الإصابة بعاهة تمنع القاضي من القيام بمهامه بصفة مستديمة، ويستوجب شغله بالانتخاب في أقرب فرصة ممكنة. غير أنه في حالة خلو المنصب قبل انتهاء مدة ولاية القاضي بستة أشهر، لا يستوجب ذلك إجراء انتخابات، ولرئيس المحكمة في هذه الحالة أن يعين قاضيًا من قائمة القضاة الاحتياطيين المشار إليها في الفقرة الخامسة من المادة السادسة طبقًا لتاريخ أقدميته في القائمة.

٢ـ يتقدم القاضي الذي يرغب في الاستقالة بطلب للرئيس، ولا تنتج الاستقالة أثرها إلا بعد موافقة الرئيس عليها، وتخطر بها الجمعية. أما إذا رغب الرئيس في الاستقالة فعليه أن يتقدم بها إلى الجمعية، ولا تنتج الاستقالة أثرها إلا بعد موافقتها.

٣ـ يستكمل القاضي الذي حل محل قاض أصلي خرج قبل انقضاء فترة ولايته المدة المتبقية لذلك القاضي، مع مراعاة حكم المادة الخامسة.

المادة العاشرة
بدء الولاية واليمين

تبدأ ولاية القضاة بأداء اليمين القانوني أمام رئيس الجمعية بترتيب الأكبر سنًا ثم من يليه، وفي حضورهم جميعًا بالصيغة التالية: "أقسم بالله العظيم أن أؤدي مهامي بنزاهة وحيادية واستقلالية وأن أحافظ على سرية المداولات."

المادة الحادي عشرة

رئاسة المحكمة

١- تنتخب المحكمة من بين أعضائها رئيسًا ونائبًا للرئيس لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهما مرة واحدة.

٢- يقوم الرئيس بإدارة عمل المحكمة، وتمثيلها أمام القضاء والغير، ورئاسة جلساتها، بالإضافة إلى ما تحدده اللائحة من مهام أخرى.

٣- يزاول الرئيس عمله على أساس التفرغ الكامل، ويقيم في البلد التي يقع بها مقر المحكمة.

٤- يحل نائب الرئيس محل الرئيس في حالات الغياب العارض والمؤقت، وفي حالة شغور منصب الرئيس تنتخب المحكمة رئيسا جديدًا يحل محله للمدة المتبقية.

٥- في حالة غياب الرئيس ونائبه، يقوم بمهام الرئيس قضاة آخرون وفقًا لقواعد الأقدمية الواردة في المادة الثانية عشرة.

المادة الثانية عشرة

أقدمية القضاة

١- تأتي أقدمية القضاة الأصليين بعد أقدمية كل من الرئيس ونائبه وفقًا لتاريخ توليهم مناصبهم، أو وفقًا للسن في حال تساوي تاريخ توليهم مناصبهم.

٢- إذا تساوى قاضيان أو أكثر في الأقدمية وفي السن يتم اللجوء للقرعة.

المادة الثالثة عشرة

مكتب المسجل

تعين المحكمة المسجل وعددًا كافيًا من الموظفين من مواطني الدول الأطراف، وتحدد اللائحة طريقة تعيينهم.

المادة الرابعة عشرة

المزايا والحصانات

١ـ يتمتع أعضاء المحكمة بمناسبة أداء أعمالهم بذات الامتيازات والحصانات الممنوحة لممثلي الدول الأعضاء لدى جامعة الدول العربية بمقتضى اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية، وتعفى مكافآتهم وما يستحقونه من مخصصات أخرى من كافة الضرائب.

٢ـ يتمتع مقر المحكمة ومبانيها وموظفوها ووثائقها بذات المزايا والحصانات الممنوحة لجامعة الدول العربية وموظفيها.

المادة الخامسة عشرة

استقلالية القضاة وتفرغهم

١ـ يباشر القضاة مهامهم بحيدة واستقلالية، ويكونون في خدمة المحكمة في أي وقت.

٢ـلا يجوز – بأي حال من الأحوال وفي أي وقت حتى بعد انتهاء مدة ولايتهم – محاسبة القضاة على الآراء التي أبدوها أو القرارات التي اتخذوها طوال فترة ولايتهم.

٣ـ لا يجوز للقضاة مزاولة أعمال أو نشاطات قد تتداخل مع أو تؤثر على حيدتهم أو متطلبات وظيفتهم على النحو المبين في اللائحة.

٤ـ لا يجوز للقاضي أن ينظر في مسألة كان قد سبق له التعامل معها كوكيل أو محام أو مستشار لأحد الأطراف، أو كعضو في محكمة داخلية أو دولية أو في لجنة تحقيق أو تحكيم أو بأي صفة أخرى. وفي حالة الشك يكون للمحكمة سلطة اتخاذ القرار في هذا الشأن.

٥ـ لا يتم إعفاء القضاة وإنهاء ولايتهم إلا بموافقة بقية القضاة أن قاض من بينهم لم يعد يفي بمقتضيات وظيفته ومتطلباتها أو مستوفيًا للمعايير التي اختير على أساسها.

المادة السادسة عشرة

اختصاص المحكمة

١ـ تختص المحكمة بكافة الدعاوى والنزاعات الناشئة عن تطبيق وتفسير الميثاق العربي لحقوق الإنسان أو أي اتفاقية عربية أخرى في مجال حقوق الإنسان تكون الدول المتنازعة طرفًا فيها.

٢ـ تفصل المحكمة في أي نزاع يثار حول اختصاصها بنظر الدعاوى أو الطلبات أو الحالات التي تنظرها.

المادة السابعة عشرة

الاختصاص الزمني

لا تنظر المحكمة إلا في الوقائع التي ترتكب بعد نفاذ النظام الأساسي بالنسبة للدولة المعنية.

المادة الثامنة عشرة

قبول الدعوى

يكون اختصاص المحكمة مكمِّلا للقضاء الوطني ولا يحل محله، ولا يجوز للمحكمة أن تقبل الدعوى في الحالات التالية:

١- عدم استنفاد طرق التقاضي في الدولة المشكو في حقها بحكم نهائي وبات وفق النظام القضائي الوطني

٢- رفع الدعوى في ذات الموضوع أمام محكمة إقليمية أخرى لحقوق الإنسان

٣-رفع الدعوى بعد ستة أشهر من إبلاغ المدعي بالحكم البات.

المادة التاسعة عشرة

حق اللجوء للمحكمة

١- يحق للدولة الطرف التي يدعي أحد رعاياها أنه ضحية انتهاك حق من حقوق الإنسان اللجوء للمحكمة بشرط أن تكون الدولة الشاكية والدولة المشكو في حقها طرفًا في النظام الأساسي، أو أن تكون قد قبلت اختصاص المحكمة على النحو المشار إليه في المادة العشرين من النظام الأساسي.

٢- يجوز للدول الأعضاء عند المصادقة أو الانضمام للنظام الأساسي أو في أي وقت لاحق قبول أن تقوم منظمة أو أكثر من المنظمات الوطنية غير الحكومية المعتمدة والعاملة في مجال حقوق الإنسان لدى ذات الدولة التي يدعي أحد رعاياها أنه ضحية انتهاك حق من حقوق الإنسان باللجوء إلى المحكمة.

المادة العشرين
قبول اختصاص المحكمة

١- يجوز للدول الأعضاء ممن ليسوا أطرافًا في النظام الأساسي أن تعلن في أي وقت عن قبولها اختصاص المحكمة، سواء انصب الإعلان على حالة بعينها أو كان قبولًا عامًا بالاختصاص.

٢- يجوز أن يكون الإعلان مشروطًا بالمعاملة بالمثل أو غير مشروط أو لمدة محددة.

٣- تودع هذه الإعلانات لدى الأمين العام، وترسل نسخ منها إلى الدول الأعضاء.

المادة الحادية والعشرون

الآراء الاستشارية

١-يجوز للمحكمة، بناء على طلب مجلس الجامعة أو إحدى المنظمات أو الهيئات التابعة لها، أن تصدر رأيًا حول أي مسألة قانونية ذات صلة بالميثاق أو أي اتفاقية عربية متعلقة بحقوق الإنسان.

٢- تسبب المحكمة ما تصدره من آراء استشارية، ويكون لكل قاض الحق في إصدار رأي منفرد استقلالًا عن رأي المحكمة.

المادة الثانية والعشرون

التسوية الودية

١- يجوز للمحكمة – في أي مرحلة من مراحل الدعوى – أن تتعاون مع أطراف النزاع بهدف التوصل إلى تسوية ودية على أساس مبادئ وقيم حقوق الإنسان وقواعد العدالة.

٢-تكون المداولات التي تتم طبقًا للفقرة الأولى من هذه المادة سرية.

٣- في حالة التوصل إلى تسوية ودية للنزاع تصدر المحكمة قرارًا بشطب الدعوى من جدول أعمالها، ويكتفى ببيان مختصر بالوقائع والحل الذي تم التوصل إليه.

٤- يبلغ القرار المشار إليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة إلى الجمعية التي تراقب تنفيذه.

المادة الثالثة والعشرون
علانية الجلسات وتمثيل الأطراف

١- تنعقد المحكمة في جلسات علنية، باستثناء الحالات التي تقرر فيها المحكمة غير ذلك حفاظًا على مصالح الأطراف وضمانًا لحسن سير العدالة أو بناء على طلب الأطراف.

٢- تكون المداولات في جلسات مغلقة وتتم في سرية.

٣- تكون إجراءات رفع الدعوى كتابية.

٤- من حق كل طرف أن يكون ممثلا أمام المحكمة، وله أن يختار من يمثله على النحو الموضح في اللائحة.

٥- يتمتع الشهود وممثلو أطراف النزاع بالحماية القانونية والمادية على النحو المبين في اللائحة، وتقدم لهم كافة التسهيلات للقيام بدورهم أمام المحكمة.

المادة الرابعة والعشرون

غرف المحكمة

١-تفحص الدفوع المقدمة بشأن اختصاص المحكمة من قبل قاض فرد.

٢-تنعقد المحكمة من خلال غرف مشكلة من ثلاثة قضاة في كل غرفة على الأقل للنظر في موضوع النزاع.

٣- يصرح القضاة بكل حالة للتنازع المحتمل للمصالح في القضايا التي ينظرون فيها.

٤-يتعين على القاضي أن يتنحى عن نظر النزاع المعروض أمامه إذا كان من مواطني طرف النزاع.

المادة الخامسة والعشرون

إصدار الأحكام

١- تصدر المحكمة أحكامها بأغلبية الأصوات، وذلك في غضون ستين يوماً من تاريخ انتهاء المحكمة من مداولاتها.

٢-في حالة صدور الحكم بالأغلبية، يكون للقاضي الذي لديه رأي مخالف أن يسجل رأيه في وثيقة مستقلة ترفق بالحكم.

٣- تكون الأحكام نهائية وغير قابلة للطعن. ويجوز للمحكمة أن تعيد النظر في أحكامها في الحالات المبينة في المادة السابعة والعشرين.

٤-للمحكمة سلطة تفسير الأحكام الصادرة عنها والفصل في طلبات الإغفال التي تقع في أحكامها.

٥-تودع المحكمة الحكم متضمناً حيثيات ومسببات الحكم لدى مسجل المحكمة خلال ثلاثين يوماً من صدوره.

٦-تتلى الأحكام علانية، ويبلغ رئيس المحكمة أطراف النزاع بها كتابة.

المادة السادسة والعشرون

تنفيذ الأحكام

يكون للحكم الذي تصدره المحكمة قوة النفاذ بالنسبة للدول أطراف النزاع، ويجري تنفيذه فيها مباشرة كما لو كان حكماً نهائياً قابلاً للنفاذ صادراً من قضائها المختص.

المادة السابعة والعشرون

التماس إعادة النظر

١-للمحكمة أن تعيد النظر في أحكامها بناء على طلب أحد أطراف الدعوى خلال ستة أشهر من إبلاغه بالحكم.

٢-يقبل التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة من المحكمة في الأحوال الآتية:

أ- إذا تضمن الحكم مخالفة لقاعدة إجرائية أساسية.
ب- إذا ظهرت واقعة ذات تأثير حاسم في الحكم كان يجهلها عند صدور الحكم كل من المحكمة والطرف طالب الالتماس، على ألا يكون جهل الطرف المذكور بهذه الواقعة ناشئ ًا عن إهمال منه.

ج- إذا لم يوضح الحكم الأسباب التي استند عليها

.د- إذا تجاوزت المحكمة اختصاصها بشكل ظاهر.

ه- إذا وقع غش أو تدليس أو تزوير كان من شأنه التأثير في الحكم.

و- إذا وقع تأثير على أحد أعضاء المحكمة أدى إلى تغيير وجه الرأي في الدعوى.

المادة الثامنة والعشرون

لائحة الإجراءات

تضع المحكمة اللائحة الخاصة بها، ويمكن لها أن تستعين في إعدادها بمن تراه من الخبراء والمتخصصين، وتحيلها إلى الجمعية لمناقشتها واعتمادها.

المادة التاسعة والعشرون

التقرير

١- تعد المحكمة تقرير ًا سنوي ًا عن أعمالها، يشمل من بين ما يشمل قائمة بالحالات التي صدرت فيها أحكام، وبيان بالأحكام التي لم يلتزم الأطراف بتنفيذها.

٢- يرفع رئيس المحكمة التقرير إلى الجمعية لاعتماده.

المادة الثلاثون

مكافأت ومرتبات القضاة

يحدد النظام الداخلي للجمعية مرتبات ومكافآت وبدلات القضاة والمسجل والموظفين بما يتناسب مع المهام المنوطة بهم، ومقتضيات استقلاليتهم وتفرغهم.

المادة الحادية والثلاثين

ميزانية المحكمة

تضع المحكمة مشروع الميزانية الخاصة بها، وتقدمها إلى الجمعية عن طريق رئيس المحكمة لاعتمادها، وتمول من الدول الأطراف.

المادة الثانية والثلاثون
التوقيع والتصديق والانضمام

١- يفتح باب التوقيع على النظام الأساسي للدول الأعضاء فور إقراره. وتودع وثائق التصديق عليه لدى الأمين العام.

٢-للدول الأعضاء إيداع وثائق انضمامها إلى النظام الأساسي لدى الأمين العام.

المادة الثالثة والثلاثون

الدخول حيز النفاذ

يدخل النظام الأساسي حيز النفاذ بعد تصديق سبعة من الدول الأعضاء وإيداع وثائق تصديقها ويبدأ العمل به بعد عام من تاريخ دخوله حيز النفاذ.

ويدخل حيز النفاذ بالنسبة للدول التي تصادق عليه بعد دخوله حيز النفاذ أو تنضم إليه بعد عام من تاريخ إيداعها وثيقة التصديق أو الانضمام.

المادة الرابعة والثلاثون

التعديل

يجوز تعديل النظام الأساسي عن طريق الجمعية بمبادرة من أي دولة طرف أو باقتراح من المحكمة، وتبت الجمعية في التعديل خلال ستة أشهر من تقديمه إليها، ويدخل التعديل حيز النفاذ بعد شهر من إيداع وثائق تصديق ثلثي الدول الأطراف عليه.

ويسري التعديل بالنسبة لكل دولة تصادق عليه بعد دخوله حيز النفاذ بعد شهر من إيداع وثيقة تصديقها لدى الأمين العام.

المادة الخامسة والثلاثون

الانسحاب

لأي دولة طرف أن تنسحب من النظام الأساسي بموجب إخطار كتابي يوجه إلى الأمين العام للجامعة، ويصبح هذا الانسحاب نافذا بعد سنة واحدة من تاريخ تسليم الإخطار.

لا تعفى الدولة – بسبب انسحابها – من الالتزامات التي نشأت عن النظام الأساسي أثناء كونها طرفا فيه، ولا يؤثر انسحاب الدولة على مواصلة النظر في أي قضية كانت قيد النظر في المحكمة قبل التاريخ الذي أصبح فيه الانسحاب نافذا.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المعاجم والموسوعات

1) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الجزء الأول، دار الدعوة للتأليف والطباعة والنشر والتوزيع، إسطنبول، ١٩٨٩.
2) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٣.
3) بطرس البستاني، محيط المحيط، قاموس اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٨.
4) جوزيف الياس جرجس ناصيف، الوجيز في الصرف والنحو والإعراب، بيروت.
5) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، إكمال الأعلام بتثليث الكلام، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،١٩٨٤.
6) محمد بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، مكتبة الكتب.
7) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية.
8) محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٩٩٣.
9) محمد يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦
10) الموسوعة العربية، العلوم الإدارية والاقتصادية، القانونية، الإقليمية، المجلد الثالث.

ثالثاً: الكتب باللغة العربية

أ) الكتب القانونية العامة

1) السيد اليماني، حقوق الإنسان في النظام الأوروبي والأمريكي، المجلد الثاني، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
2) الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٤.
3) الإمام الشافعي، كتاب الأم.
4) إبراهيم أحمد خليفة، الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٧.
5) إبراهيم بدوي الشيخ، الأمم المتحدة وانتهاكات حقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٨٠.

6) إبراهيم بدوي الشيخ، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، الطبعة الأولى، ٢٠١٧
7) إبراهيم محمد العنابي، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
8) أبوبكر السيوطي، الجامع الصغير، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت ١٩٨١.
9) أحمد محمد رفعت، د. عادل عبد الله المسدي، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
10) أحمد محمد فيومي، المصباح المنير، دار القلم، بيروت.
11) توفيق فرج، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، والنظرية العامة للحق، مكتبة مكاوي، بيروت ١٩٧٥.
12) جابر صابر طه، النظرية العامة لحقوق الإنسان، مؤسسة منارة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
13) جبار الملا العويدي، الأصل في اصطلاح الأصوليين، محاضرة في كلية العلوم الإسلامية، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٥.
14) د. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، القاهرة.
15) جمال شاهين، الحق والحماية في اتفاقيات حقوق الإنسان، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٧.
16) حامد سلطان، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة.
17) حسن سعد سند، الحماية الدولية لحق الإنسان في السلامة الجسدية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
18) حسين كيره، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤.
19) زهير حموي، الإنسان بين السحر والعين والجان، دار ابن الحزم، بيروت، ٢٠٠٣.
20) سعيد سالم جويلي، مبدأ التعسف في استعمال الحق في القانون الدولي العام،١٩٩٨.
21) سهيل الفتلاوي، موسوعة القانون الدولي، حقوق الإنسان ٣، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، ٢٠١٦.
22) صبحي المحمصاني، أركان حقوق الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت.
23) طارق عزت رخا، قانون حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة. ٢٠٠٦.
24) عبد الغني محمود، القانون الدولي العام، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.

25) عارف يوسف السيد، مبادئ القانون الدولي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٠.
26) عامر حسن الفياض، الرأي العام وحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٣.
27) عباس عبد الأمير إبراهيم العامري، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي، منشورات الحلبي، ٢٠١٦.
28) عبد الحكيم حسن العيلي، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، ١٩٨٣
29) عبد الحميد عثمان الحفني، المدخل في دراسة العلوم القانونية، نظرية الحق، القاهرة، ١٩٩٥.
30) عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر العربي، بيروت.
31) عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، نظرية الالتزام، مصادر الالتزام، الجزء الأول، دار إحياء التراث، بيروت.
32) عبد الرزاق رحيم صلال الموجي، حقوق الإنسان في الأديان السماوية، بغداد،٢٠٠٠.
33) عبد العزيز محمد سالمان، رقابة دستورية القوانين، دار الفكر العربي.
34) عبد العزيز محمد سرحان، الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦.
35) عبد العزيز محمد سرحان، ضمانات حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
36) عبد الكريم علوان، الوسيط، في القانون الدولي العام، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
37) عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي، المنظمات الدولية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
38) عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، حقوق الإنسان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
39) عبد الكريم عوض خليفة، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١١.
40) عبد الكريم عوض خليفة، أحكام القضاء الدولي ودورها في إرساء قواعد العرف الدولي والمبادئ العامة للقانون، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
41) عبد المنعم الصدة، أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت،١٩٧١.
42) عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.

43) علي سـليمان فضـل الله، ماهية الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسـان والشـعوب، دار العلم للملايين، بيروت.
44) علي صـــادق أبوهيف، القانون الدولي العام، دار نشـــر الثقافة، منشـــأة المعارف، الإسكندرية.
45) علي صـالح الدباس، عليان محمد أبوزيد، حقوق الإنسـان وحرياته الأسـاسـية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
46) علي صـــالح المهداوي، فلسـفة الحق من المنظورين الإســلامي والوضــعي ودور حقوق الإنسان فيها.
47) عماد عمر، سؤال حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، مطبعة السنابل، عمان.
48) غازي حسن صباريني، الوجيز في حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الثقافة والنشر، عمان، ١٩٩٧.
49) غازي حســن صــباريني، الوجيز في مبادئ القانون الدولي العام، دار الثقافة والنشــر، عمان، ٢٠٠٥.
50) فيصـل شـنطاوي، حقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنسـاني، دار الحامد للنشـر، عمان، ٢٠٠١.
51) فضل الله محمد إسماعيل، حقوق الإنسان، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية.
52) كوثر محمود أبوعين، حقوق الإنسان، عمان، ٢٠٠٦.
53) كمال ســعدي مصــطفى، حقوق الإنســان بين المواثيق الدولية والمذاهب الفكرية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٠.
54) مـأمون المنـان، مبـادئ القـانون الـدولي العـام- النظريـة العـامـة- قوانين المعـاهـدات والمنظمات الدولية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١٠.
55) محمد الحسيني مصلحي، حقوق الإنسان، دار النهضة، القاهرة، ١٩٨٨.
56) محمد المشـهداني، القانون الدسـتوري والنظم السـياسـية الدولة والحكومة، مطبعة جامعة البحرين،٢٠٠٦.
57) محمد أحمد حته، مدخل لدراسة حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي، ١٩٨٥.
58) محمد أحمد منشاوي، الحماية الجنائية للبيئة البحرية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
59) محمد أمين الميداني، د. نزيه كســـيبي، مجموعة وثائق أوروبية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، ٢٠٠١.

60) محمد أمين الميداني، الميثاق العربي لحقوق الإنســـان، دراســـات ووثائق، دار المنى للطباعة والنشر، ٢٠١٢.
61) محمـد أمين الميـداني، حقوق ومواقف، المركز العربي للتربيـة على القـانون الـدولي والإنساني وحقوق الإنسان، ستراسبورغ، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦.
62) محمد بشير الشافعي، قانون حقوق الإنسان، ومصادره وتطبيقاته الوطنية والدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
63) محمد بشير الشافعي، الثقافة العربية والنظام العالمي، القاهرة،١٩٩٢.
64) محمد بشــير الشــافعي، القانون الدولي العام في الســلم والحرب، ١٩٩٨، مكتبة الجلاء الجديدة، القاهرة.
65) محمد خالد برع، المعاهدات الدولية وآليات توطينها في القانون الوطني، دراســـة مقارنة في إطار القانونين الدولي والدستوري، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي، ٢٠١٧.
66) محمد خليل الموسى، التطبيق الأفقي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مجلة الحقوق، جامعة البحرين، مجلد٤، العدد الأول، ٢٠٠٧.
67) محمد رأفت عثمان، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام.
68) محمد الزحيلي، حقوق الإنســان في الإســلام، دراســة مقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بيروت، ١٩٩٧.
69) محمد سـعادي، المسؤولية الدولية للدولة، في ضـوء التشـريع والقضـاء الدوليين، ٢٠١٣، دار الجامعة الجديدة.
70) محمد سعيد مجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، ١٩٩٩.
71) محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة.
72) محمد طلعت الغنيمي، الغنيمي في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣.
73) محمد طلعت الغنيمي، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام، القانون العام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
74) محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الجزء الأول، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
75) محمد يوسـف علوان، حقوق الإنسـان في ضـوء القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ص١٩٨٩.
76) محمود السيد داود، قانون التنظيم الدولي، مع إشارة تأصيلية لفكرة المنظمات الدولية في الفقه الإسلامي، اللوتس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥.

77) محمود شـريف بسـيوني، محمد السـعيد الدقاق، عبد العظيم وزير، حقوق الإنسـان ٣ دراسات تطبيقية عن العالم العربي، دار الملايين، بيروت، ١٩٨٩.
78) محمود شـريف بسـيوني، الوثائق الدولية بحقوق الإنسـان، دار الشـروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥
79) مريم بنت حسـن آل خليفة، د. عبد الكريم علوان، ملتقى البحرين في حقوق الإنسـان وحرياته الأساسية، الطبعة الأولى، جامعة البحرين، ٢٠٠٧.
80) مصطفى أحمد فؤاد، القانون الدولي العام، دار الكتب القانونية، القاهرة،٢٠٠٤.
81) مصطفى الزرقا، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية في الإسلام، بيروت.
82) مصـطفى عوض إبراهيم، الأنثروبولوجيا، علم الإنسـان، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠١.
83) مفيد شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
84) نواف كنعان حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية، إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
85) هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
86) هاني علي الطهراوي، النظم السـياسـية والقانون الدسـتوري، عمان، دار الثقافة للنشـر والتوزيع، ٢٠٠٧.
87) هبة الزحيلي، الخصـائص الكبرى لحقوق الإنسـان في الإسـلام ودعم الديمقراطية الإسلامية، دار المكتبي، دمشق، ١٩٩٥.
88) وائل أحمد علام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسـان، دار النهضـة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

ب) الكتب القانونية المتخصصة

1) الخير القشي، إشكالية تنفيذ أحكام المحاكم الدولية بين النص والواقع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠٠٠.
2) إبراهيم بدوي الشيخ، المحكمة العربية لحقوق الإنسان، دراسة في خلفية إنشاء المحكمة، مضمونها ونظامها الأساسي وآفاقها المستقبلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.
3) إبراهيم محمد العنابي، دراسـة حول الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسـان، دراسـات حول الوثائق العالمية والإقليمية، المجلد الثاني.

4) أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان (دراسات لآليات ومضمون الحماية عالمياً وإقليمياً ووطنياً)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥.
5) أحمد حسن الرشيدي، نشأة وتطور الوظيفة الاستشارية للمحاكم القضائية في القانون الدولي، الوظيفة الإفتائية لمحكمة العدل الدولية، ودورها في تفسير وتطوير سلطات واختصاصات الأجهزة السياسية للأمم المتحدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.
6) أحمد محمد رفعت، محكمة العدل الإسلامية الدولية، دراسة تحليلية لأحدث تطبيقات القضاء الدولي النوعي، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
7) أحمد محمد مليجي، حق الإنسان في التقاضي، دراسات في حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨.
8) حسين حنفي عمر، الحكم القضائي الدولي- حجيته وضمانات تنفيذه، ط ١، ١٩٩٧، دار النهضة العربية.
9) حسين حنفي عمر، دور محكمة العدل الدولية كمحكمة طعن، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.
10) خالد أحمد محمد حميد، حماية حقوق الإنسان في النظام الإقليمي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٨.
11) طلعت محمد دويدار، المحاكم الاقتصادية خطوة نحو التخصص الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٩.
12) ظاهر أبو غزالة، الإنسان مفهوم اللفظة اللغوي والفلسفي والديني، مجلة الفكر العربي، ص١٨٢
13) عبد الله محمد الهواري، المحكمة الأوروبية الجديدة لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
14) عزت برعي، حماية حقوق الإنسان في التنظيم الدولي الإقليمي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.
15) علي الدين هلال، د. جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة العلاقات السياسية العربية، مركز لدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت،١٩٨٣.
16) عمر الحفصي فرحاتي، بدر الدين محمد شبل، آدم بلقاسم، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية دراسة أجهزة الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

17) محمد خليل الموســـى، الوظيفة القضـــائية للمنظمات الدولية والهيئات المعنية بتسوية نزاعات حقوق الإنسان والبيئة والتجارة الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣.

18) محمود السيد داود، حق الإنسان في الحرية الدينية، دراسة تأصيلية على ضوء الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنســـان مقارنة بالفقه الإســـلامي، دار الكلمة للنشـــر والتوزيع ٢٠١٣.

19) محمود السيد داود، المنظمات الدولية الإسلامية دراسة تقويمية على ضوء منهج الإســـــلام في وحدة العالم الإســـــلامي، البحث الفائز بالجائزة الدولية لرابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠١، منشورات رابطة الجامعات الإسلامية سلسلة فكر المواجهة رقم ٦.

20) محمود السيد داود، الدمج بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي كطريق للتطوير، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، تصدرها كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر – فرع دمنهور ، العدد الخامس والعشـــرون، المجلد الثالث، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

21) محمود رياض مفتاح، الانتهاك والحماية في إطار القوانين الدولية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠١٨.

22) محمد طلعت الغنيمي، التســـوية القضـــائية للخلافات الدولية، الطبعة الأولى، ١٩٥٣.

23) مدهش محمد أحمد عبد الله، الحماية القانونية لحقوق الإنسان في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

24) مرفت رمشـــاوي، جامعة الدول العربية، حقوق الإنســـان، المعايير والآليات، المكتب الإقليمي العربي.

25) مرشد أحمد السيد، خالد سلمان الجود، القضاء الدولي الإقليمي، دراسة تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع،٢٠٠٤.

26) مصطفى عبد الغفار يوسف، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

27) معمر أحمد فؤاد، الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان، دراسات في حقوق الإنسان، جامعة أسيوط، ٢٠٠٧.

28) منى محمود مصـطفى، التنظيم الدولي الإقليمي، دار النهضـة العربية، القاهرة، ١٩٨٩.

29) نبيل إسماعيل، الطعن بالاستئناف وإجراءاته، منشأة المعارف، الإسكندرية.

30) نبيل عبد الفتاح عبد العزيز قوطة، حقوق الإنسان في ضوء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٥.
31) هاني حسن العشرى، الإجراءات في النظام القضائي الدولي، ٢٠١١.
32) هبة عبد العزيز المدور، دور الرقابة القضائية في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
33) هشام أحمد المصري، الأحكام الدولية ومدى انتقاصها لسيادة الدولة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٧.
34) هشام أحمد المصري، النظام القضائي وماهيته وأهم هيئاته في ضوء علاقته بالسيادة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٨.
35) المحامي: صدام إبراهيم أبو عزام، القانونية نانسي وصفي عتوم، ضمانات المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، سلسلة ثقافة حقوق الإنسان، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مملكة البحرين.
36) نبيل بشر، المسؤولية الدولية في عالم متغير، ١٩٩٤

رابعاً: المقالات والأبحاث

1) أحمد عبد الله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمملكة البحرين، ورقة عمل حول الخطوات المنجزة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان.٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٤، مملكة البحرين.
2) أحمد فرج، مقال في الإنسان والتوحيد، دار الوفاء المنصورة، ١٩٩٣.
3) أزهار عبد الكريم، دراسة في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان مقارنة مع الاتفاقية الأوروبية، مجلة الدراسات الدولية، العدد، ١٩، بغداد،٢٠٠٣.
4) بدر محمد عادل النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان في طريقه لدخول حيز النفاذ، مقال جريدة أخبار الخليج، العدد ١٥٤٨١، تاريخ ٢٠١٦/٧/١٣.
5) حفيظة شقير، المحكمة الإفريقية لحماية حقوق الإنسان والشعوب، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد ٥، ١٩٩٨.
6) خليل إسماعيل الحديثي، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بحث منشور في مدونة مؤتمر كلية الحقوق الثاني، جامعة الزرقا الأهلية، عمان، ٨-٩ أغسطس،٢٠٠١.
7) سوسن أبو حسين، مقال في جريدة الشرق الأوسط، ٢٧/يونيو/٢٠١٦، العدد رقم ١٣٧٢٦.

8) محمد خليل الموسى، الأثر المباشر لاتفاقيات حقوق الإنسان في النظم القانونية الوطنية، مجلة جامعة الكويت – كلية الحقوق، العدد الثالث، السنة الرابعة والثلاثون، ٢٠١٠.

9) يوسف بو القمح، أ. مريم بو غازي، إشكالية تنفيذ أحكام المحاكم الدولية الإقليمية لحقوق الإنسان (حالة المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب)، مجلة العلوم الإنسانية عدد ٤٢، ديسمبر ٢٠١٤، مجلد أ.

خامساً: الرسائل العلمية

1) برابح السعيد، الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان التطور والأهداف، رسالة دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، ٢٠١٦-٢٠١٧.

2) حفيظ عكدادي، ضمانات حماية حقوق الإنسان في إطار التنظيم الدولي والإقليمي والعربي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

3) عبد الله راشد سعيد، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطور حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية (١٩٩٠ – ٢٠٠٧ م)، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية، ٢٠٠٨.

4) كارم محمود حسين نشوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، كلية الحقوق،٢٠١١.

5) لعرج سمير، ترقية وحماية حقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا بين الآليات الرسمية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر، كلية الحقوق – بن عكنون، ٢٠١١-٢٠١٢.

6) محمود السيد داود، رسالة ماجستير مبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، جامعة الأزهر، كلية الشريعة والقانون، القاهرة،١٩٩٣.

7) مصطفى عبد الغفار، ضمانات حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي، أطروحة جامعية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.

8) نبيل مصطفى خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢٠٠٤.

9) نجيب بوزيد، الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية، مقارنة بين التشريعين المصري والجزائري، رسالة ماجستير، دار الفكر والقانون، ٢٠١٠.

سادساً: المراجع الإلكترونية

1) موقع منظمة العفو الدولية www.amnesty.org

2) موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان www.ohchr.org

3) د. انشـراح أحمد مختار، مقال بمناسـبة تكوين اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنسـاني، https://www.rayam.net/2003/3/29/area.5.htm1

4) www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue14/ProtocolNo14entryhasbeenaddetothe

5) موقع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

6) www.echr.coe.int/echr/en/hudoc-

7) موقع جامعة الدول العربية
http://www.lasportal.org/ar/humanrights/Committee/Pages/Reports.aspx

موقع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ١٩٩٨

8) http://www.legal.un.org/icc/statute/arabic/rome-statute(a).pdf

9) الموسوعة القانونية http://elawpedia

سابعاً: المعاهدات والاتفاقيات الدولية

1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨

2) إعلان فيينا ١٩٩٣

3) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦

4) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦

5) البروتوكولات الاختيارية الملحقة ١٩٧٦

6) البروتوكول الحادي عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

7) البروتوكول الخامس عشر من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

8) الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨١

9) الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ١٩٧٨

10) الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ١٩٥٠

11) ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥

12) الميثاق العربي لحقوق الإنسان ٢٠٠٨

13) النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

14) النظام الأساسي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
15) النظام الأساسي للمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان
16) النظام الأساسي للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب
17) النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان
18) البروتوكول الخاص بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لإنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان

ثامناً: التقارير القرارات الدولية والإقليمية

1) قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٤٤٥٨
2) قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٥٤٣٧
3) توصية اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان رقم ٦٠٨٩ لسنة ٢٠٠١
4) قرار الجمعية العامة الصادر في ١٢ديسمبر١٩٦٣ برقم ١٩٦٣-١٨
5) قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٣٣٠٤/د٤٧/ج٣ الصادر في ١٩٦٧/٣/١٨
6) قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٤٤٥٨
7) قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٥٤٣٧
8) قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٥١٠٢
9) قرار رقم ٢٩٠ وقرار رقم ٢٩٢، قمة الجزائر ٢٣/مارس/٢٠٠٥
10) قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٤٤، القاهرة١٣/٩/٢٠١٥
11) تقرير اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان عن الدورة الاستثنائية الثانية المنعقدة في الفترة من ١ إلى ١٢/١٠/٢٠٠٣، جامعة الدول العربية
12) تقرير وتوصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، الاجتماع التكميلي للدورة الاستثنائية الثانية المنعقدة في الفترة من ٤ إلى-١٥/١/٢٠٠٤، وتوصية اللجنة بشأن تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
13) توصية اللجنة الدائمة للشؤون القانونية في اجتماعها الاستثنائي ٤-١٤/١/٢٠٠٤، وقرار مجلس الجامعة رقم ٦٤٠٥-دع ١٢١/٢٠٠٤
14) مذكرة برقم ٣٨ صادرة عن وفد مملكة البحرين ١٥/ يناير/ ٢٠١٢ مذكورة في قرار ٧٤٨٩، ١٠/مارس/٢٠١٢.

15) قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٤٠، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٣.

16) قرار رقم ١٢٦، قمة شرم الشيخ، ٢٩ مارس ٢٠١٥.

17) دراسة حول "إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان "مؤتمر المنامة" الخاص ببحث إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان،٢٥-٢٦/فبراير/٢٠١٣، وثيقة المؤتمر، الأمانة العامة، الجامعة العربية، شارك في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السفير وجيه حنفي الأمين العام المساعد، ورئيس مكتب الأمين العام، والسفير مخلص قطب مستشار الأمين العام لشؤون حقوق الإنسان، السكرتير الثاني دارين أبو النجا المسؤولة عن الملف القانوني بمكتب الأمين العام.

18) ورشة عمل: حول إعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية. ٣-٤/ديسمبر/٢٠١٧.

19) تقرير الاجتماع الخامس للجنة رفيعة المستوى للخبراء القانونيين للدول الأعضاء المعنيين بإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة ١٧-١٨/مارس/٢٠١٤.

20) قرار مجلس الجامعة العربية، على مستوى القمة، الدورة ٢٥، الكويت ٢٦/مارس/٢٠١٤. ق.ق ٥٩٣ د.ع ٢٥-٢٦/مارس/٢٠١٤

21) قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية ١٤٢، القاهرة، سبتمبر.

22) قرار الجمعية العامة عن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، في الدورة السادسة والخمسين للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٨/يناير/٢٠٠٢.

23) ورشة عمل تدريبية حول إعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ٣-٤/١٢/٢٠١٧.

24) عبد الله لبداك عضو البرلمان العربي، ورقة عمل دور البرلمان العربي في دعم المحكمة العربية لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٥-٢٦/مايو ٢٠١٤، مملكة البحرين.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Books:

1. **Jean-Luc SAURON**, LA COUR EUROPÉENNEDES DROITS DE L'HOMME, PROTECTRICE CRITIQUÉEDES « LIBERTÉS INVISIBLES », La Fondation pour l'innovation politique, October **2019, p. 12, 15.**
2. **Henkin Louis Pugh**, (1993) Crawford Richard Schachter, Oscar, MIT Hans, International Law Cases and Materials, West Publishing company.
3. **Manfred Nowak**, (2003) Untraditional to the International Human Rights Regime, The Netherlands, Brill Academic publisher.
4. **SHIN**, (1991) International Law 3rd Edition.
5. **Steven Greer**, (2008) The Margin of Appreciation, Interpretation and Discretion under the European Convention on Human Rights, Council of Europe, Strasbourg.
6. **Rishmawi M**. (2015), The League of Arab States Human Rights Standards and Mechanisms.
7. **Ugur Erdal et Hasan Bakırcı,** ARTICLE 3 DE LA CONVENTION EUROPÉENNE DES DROITS DE L'HOMME, GUIDE PRATIQUE JURIDIQUE, Préface par Sir Nigel Rodley, Collectionde Gudesjuridiqesdel l'OMCT Vol. I, Directeur de la Collection: Boris Wijkström. 2006.

Judgments:

1. BE kauri v, Gorgia, Application no14102/2, Judgment, Strasbourg,10/07/2012.
2. Fatsha Ouguegouz, la cour africaine des droits de I'homme et des peoples, Gros plan sur le plan sur le premier organe judiciaire a' vocation continentale, Paris, PUF,1993.
3. Zorica Jovanovic v, Serbia, Application no. 21794/08, Judgment, Strasbourg,20/03/2013.
4. African Commission on Human and people Rights communication of free legal Assistance Group and otherV.Zaire, Nos, 25/89,46/90.100/93.1995.
5. PCIJ, Case Concerning of factory at Chorzow, op, cite.
6. Thomas Bergendahl, The Miter, American Court of Human rights, Op, CIT P.236
7. ICJ, Reports of Judgments, Advisory and Orders, Legrand Case (Germany v. United States of America), Judgment of 27 June 2001.
8. Ecthr, Case of Prodan v. Moldova. No. 49806/99,10 November 2004

Advisory Opinion:

1. Inter- Am. Cather, Rights and Guarantees of Children in the context of migration and/or in need of International Protection, Advisory opinion Oc-21/14Series A, No.21,19Auguest 2014.

Reports:

1. Report of Group of Wise Persons to the Committee of Ministers, 979 bis Meeting, 1 November 2006, CM 2006,203.

Articles:

1. ***Arlette BOCCOVI,*** Le contentieux de la Cour Européenne des Droits de
2. l'Homme (CEDH), COLLOQUE: « La responsabilité sociétale des organisations
3. à travers les droits de l'homme » *Dakar, du 25 au 26 Avril 2016.*

4. **Constance Grewe,** La dignité de la personne humaine dans la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme, Etudes et réflexions 2014 numéro 3. 7ème conférence débat du CDPC – La dignité de la personne humaine – le 30 October 2014, sous la présidence de Bruno Genevois

5. **Françoise Tulkens,** La Cour européenne des droits de l'homme: le chemin parcouru, les défis de demain. Les Cahiers de droit, Volume 53, numéro 2, juin 2012

6. **Dr. Fatsah Ouguergouz**, The African Court Human and people's Rights: Challenges, achievements and prospects of cooperation with its Arab Counterpart. UNION AFRICAINE, AFRICAN COURT ON HUMAN AND PEOPLES' RIGHTS, of the Arab Court on Human Rights, 25-26 May 2014, Manama, **(Bahrein)** p.‹ 10 - 16.

7. **Laurence R**, Helfer, Redesigning the European Court of Human Rights Embedded a Deep Structural Principle of European Human Rights Regime.
8. **Jacob Manganate**, (March 2012 European Court of Human Rights, A European Constitutional Court.
9. **Revue Générale**, (1998) de Droit International Public, tome 84.

Summary

The issue of human rights has received a lot of attention, especially after the establishment of the United Nations at the end of the Second World War. The war was scared by many horrors destroying the lives of millions of human beings. This forces United Nations to take responsibility for the initiation of legal regulations, that showed member States how to take responsibility for the preservation of the dignity of their citizens and providing them with basic human rights.

The United Nations began to gradually bind Member States with first initiative. The issuance of the Universal Declaration of Human Rights in 1948, followed by the 1966 International Covenants, which were highly binding. Then it began to encourage Member States to cooperate in signing binding regional agreements. The United Nations also encouraged the establishment of regional governmental and non-governmental organizations to monitor Member States in the implementing their obligations under their conventions. Additionally, the United Nations encouraged Member States to establish regional courts that had jurisdiction over the regional Member States.

The international community has taken important steps to strengthen the protection of human rights by establishing mechanisms of protection through regional courts that are distributed across three regions of the world. These mechanisms seek to strengthen the role of regional judicial protection, which in turn is as important as that of the international judicial protection. The European Court was the first Special Court for human rights to be established. The United States of America followed the same approach and established the American Court of Human Rights. Later the African Union created the African Union Court of Human and People Rights.

There is no doubt that the Arab world needs such regional protection to promote and protect the rights of people in the Arab world. The initiative of His Majesty the King of Bahrain to establish an Arab Court of Human Rights was ratified by the League of Arab States in resolution 573 of 24 March 2013. The Arab Court of Human Rights is certainly a major achievement for the Arab League and the existence of such a court will undoubtedly help strengthen the enforcement human rights in the region.

UNIVERSTY OF BAHRAIN

College of Law **Department of Public Law**



Regional Judicial Protection for Human Rights

A Thesis Submitted in partial Fulfillment of the Requirements for the Ph.D. Degree in public Law

Submitted by

Lulwa Ahmed Hassan Al- Khalifa

University number: 20033010

Supervised by

Dr. Mahmoud Elsayed Daoud

Professor of International Relations in University of Bahrain and Former

Professor of public International law at Al-Azhar University

University of Bahrain

Kingdom of Bahrain

June 2021